The Islamic University Gaza
Deanship of Graduate Studies
Engineering Faculty
Architecture dep.

الجامعــة الإســلامية- غــزة
عمــادة الدراســات العليــا
كليــــــة الهندســــــة
قســم الهــندسة المعماريــة

استراتيجيات تحقيق الأمن والسلامة على المستوى الإقليمي

حالة دراسية قطاع غزة

Strategies to achieve Safety and security at the regional level

(Case Study - Gaza Strip)

إعداد

Done by

م . محمد محمد المغير

Arch. Mohammed M. El-Mougher

إشراف

Supervision

د. م . عبد الكريم محسن

Dr. Abd El-Karim H. Mohsen

الأستاذ المشارك - كلية الهندسة - الجامعة الإسلامية

Associate Prof. Of Arch. – Architecture dep. – Faculty Of Engineering – IUG

1433 هـ - 2012م

رسالة ماجستير مقدمة لقسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة الجامعة الإسلامية

لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية

The Research Is Submitted To Obtain A Master Degree In Architecture Engineering

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza
عمادة الدراسات العليا
هاتف داخلي: 1150

ج س غ/35/
الرقم..... Ref 2012/07/16
التاريخ..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد محمد عبد ربه المغير** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الهندسة*** **قسم الهندسة المعمارية** وموضوعها:

استراتيجيات تحقيق الأمن والسلامة على المستوى الإقليمي
حالة دراسية قطاع غزة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 28 شعبان 1433هـ، الموافق 2012/07/18م الساعة العاشرة صباحًا بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. عبد الكريم حسن محسن	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. فريد صبح القيق	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. نهاد محمود المغني	**مناقشاً خارجيًا**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الهندسة*/ قسم الهندسة المعمارية.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد الدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)

(التوبة:105)

لجنة الحُكْم والمناقشة

دكتور مهندس **عبد الكريم حسن محسن** " مشرف ورئيساً"

دكتور مهندس **فـــريد صبـــح القيـــــق** " مناقشاً داخلياً"

دكتور مهندس **نهـــاد محمـــــود المغني** " مناقشاً خارجياً"

الإهداء

لأنني أؤمن بالله عز وجل، وبمقدرتي على الجهد والعطاء، لأنني أؤمن بأن العلم هو الطريق نحو البناء والتعمير... ولأن فلسطين تحتاج مني المزيد من الجهد والعطاء.

إلى الذين تحملوا في سبيل تعليمي كل عناء ومشقة...

إلى روح شقيقي الشهيد المجاهد/ هاني محمد المغير،

الذي قدم روحه رخيصة في سبيل الله والوطن....

إلى والدي العزيز، وأمي الغالي...

إلى زوجتي الغالية "إلهام"...

إلى جدي المعطاء " الحاج عبد ربه المغير"...

إلى أخي وأخواتي " محمود، تهاني، إسلام، رغدة، إيمان، لما"...

إلى ابنتي الحبيبة الغالية "ريتاج"...

إلى فلسطين الغالية التي تنتظر مني المزيد دائما...

إلى كل المنتفضين على ثرى هذا الوطن...

إلى كل الماضين على درب الجهاد والحرية...

إلى كل من امتزجت دماؤهم العطرة بتراب فلسطين...

إلي شهداء عملية الوهم المتبدد ومهندسي صفقة الوفاء للأحرار...

إلى أسرى الحرية في مقابر الأحياء...

إلى القدس الحزينة مهبط الأنبياء...

إلى أصدقائي وزملائي الذين ساعدوني دائما...

إلى زملائنا طلاب قسم الهندسة المعمارية في الجامعة الإسلامية وأعضاء الهيئة التدريسية...

إلى أساتذتي الكرام أصحاب الجهد والعطاء...

أهدي هذا الجهد

شكر وتقدير

الحمد لله ناصر المستضعفين، الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام وكفى بها من نعمة، والصلاة والسلام على أشرف خلق الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه واستن سنته إلى يوم الدين.

بعظيم الشكر والامتنان والاحترام والتقدير أتوجه إلى أستاذي الفاضل الدكتور/ عبد الكريم حسن محسن. على ما بذله من جهداً "عظيماً "ووقتاً "ثميناً" كبيراً" في متابعتي والإشراف على بحثي هذا، كما وأوجه الشكر إلى المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني ومديرها العام العميد/ يوسف خالد الزهار، وجميع مدراء الدوائر والأقسام، وإلى الدكتور/ يحيي خضر مدير اللجنة العليا للطوارئ بقطاع غزة، والدكتور/ محمد الكحلوت، والدكتور/ فريد القيق، الدكتور/ نهاد المغني، الدكتور/ إبراهيم أبو حميد، على ما قدموه لي من معلومات ثمينة وثرية، وجدي الغالي الحاج/ عبد ربه المغير على دعمه المادي والمعنوي لي، كما ولا أنسى الشكر لجميع زملائي والجنود المجهولين في ميادين الطوارئ مديرية الدفاع المدني الفلسطيني، ووزارة الصحة وحدة الإسعاف والطوارئ، وإلى كل من ساهم في انجاز بحثي هذا، وأسأل الله لي ولهم التوفيق والسداد وأن يجعل هذا البحث نافعاً لديني ووطني وحكومتي وجامعتي، أنه ولي ذلك والقادر عليه...

الباحث

التعريف بالباحث

الاسم : محمد محمد عبد ربه المغير.
مكان وتاريخ الميلاد: رفح – فلسطين 1985م.

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس هندسة معمارية سنة 2010 ، بتقدير جيد. جامعة فلسطين – غزة.
- دبلوم كليات المجتمع، سنة 2010، بتقدير جيد جداً، وزارة التربية والتعليم الفلسطيني، غزة.
- دبلوم هندسة معمارية سنة 2006 بتقدير جيد جداً الأول على الدفعة كلية مجتمع العلوم المهنية والتطبيقية – الجامعة الاسلامية – غزة – فلسطين.
- الثانوية العامة سنة 2003 بتقدير 50% مدرسة بئر السبع الثانوية للبنين، رفح– فلسطين.

خبرات الباحث:

أولاً: على الصعيد المهني:

- مدير قسم الأمن والسلامة – محافظة رفح، المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني – قطاع غزة، يناير 2012 وحتى الآن.
- مدير العلاقات العامة والإعلام – محافظة رفح، المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني – قطاع غزة، يناير 2011 وحتى يناير 2012.
- إداري بمركز دفاع مدني تل السلطان– محافظة رفح، أكتوبر 2010وحتى يناير 2012.
- تفريغ 2005/11 – 2006/9 وزارة الداخلية والأمن الوطني – الأمن العام المقر العام.
- سبتمبر 2006 وحتى الآن مديرية الدفاع المدني.
- المشاركة في العديد من الكوارث (الإطفاء، الإنقاذ، الإسعاف) خلال الحصار وحرب الفرقان.
- عضو لجنة الأمن والسلامة محافظة رفح، ولجنة الأمن والسلامة في الأنفاق.
- تصميم العديد من المساكن والمنشآت الخاصة.

ثانياً: على الصعيد النقابي:

- نقيب نقابة المهن الهندسية المساعدة محافظة رفح وعضو مجلس إدارتها في قطاع غزة منذ يناير 2010.
- رئيس لجنة التدريب والتطوير بنقابة المهن الهندسية المساعدة قطاع غزة.
- عضو مجلس إدارة تجمع النقابات المهنية – محافظة رفح.
- المشاركة في العديد من النشاطات الشبابية ونشيط في مجال العمل الطلابي على مستوى محافظة رفح.

إقرار

يقر الباحث بالتزامه بالأمانة العلمية وعدم النقل أو الاستنساخ من الأبحاث والرسائل التي تناولت هذا الموضوع، وأن الاقتباسات المسموح بها علمياً الواردة في هذا البحث موضحة المصادر والمراجع

الباحث

محمد محمد المغير

ملخص البحث

إن الأمن هو مهمة كل إنسان، ومسئوليته جماعية، ويراعى توحيد الأمن والسلم في القلوب والثقافات، وإيجاد ثقافة الأمن مهمة جميع المواطنين والهيئات والسلطات والمؤسسات المدنية والعسكرية، ويجب أن تساهم الأسرة في تربية أبناءهم للحفاظ على الأمن، ثم يتأكد دور المدرسة والمعلم في توفير مفاهيم الأمن والسلامة العامة للطلاب والمجتمع.

وتكمن المشكلة البحثية **في معاناة قطاع غزة من فقد العديد من مواطني القطاع ما بين قتيل وجريح عبر الاستهداف الإسرائيلي للفلسطينيين أو من خلال الحوادث المرورية، وظهور سلبيات عديدة نتيجة عدم الاهتمام بإدارة الأزمات والكوارث وصياغة خطط الطوارئ وخاصة بمعركة الفرقان "2008-2009م" على قطاع غزة وعدم ارتباط مقار الطوارئ مع بعضها**، بالإضافة لصعوبة تحقيق الأمن والسلامة في القطاع بسبب التوتر السياسي والأمني السائد.

ويهدف البحث إلى تقديم دراسة تحقق استراتيجيات يمكن من خلالها توفير مبادئ أمنية وسلامة عامة للمواطنين، وتبين كيفية الاستعداد في حال كوارث طبيعية وزلازل قد تدمر مناطق سكنية، وتوضيح إمكانية إدارة الأزمات والطوارئ في القطاع، والاستفادة من إدارة حرب الفرقان والوقوف على نقاط الضعف وإمكانية تقويتها من أجل سلامة عامة وشاملة لكل نواحي الحياة، وتحديد المناطق الغير مطبقة لاستراتيجيات الأمن والسلامة وكيفية توزيع المناطق في المخطط الإقليمي حسب قانون السلامة الفلسطيني، هذا وسيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف ويحلل المخطط الإقليمي لقطاع غزة والمعايير التخطيطية طبقاً لقانون الأمن والسلامة الفلسطيني ومقارنتها بأقاليم مشابهة لها من حيث المساحة وعدد السكان والظروف الأمنية والسياسية، والاعتماد على الإحصاءات والاستبيانات المستنبطة من المراكز المتخصصة.

وأخيراً يصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تتمثل في العديد من السياسات والإستراتيجيات لمعايير الأمن والسلامة على مستويات التخطيط الإقليمي التي تساهم في الحد من الكوارث والحوادث والحفاظ على حياة وممتلكات المواطنين، مع مراعاة الظروف الأمنية والسياسية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني.

ويتناول البحث العديد من العناوين الهامة المتعلقة بالأمن والسلامة العامة والتخطيط الإقليمي، وتحليل تطبيق السلامة في قطاع غزة مع دراسة تخطيط الأمن والسلامة العامة في العديد من الحالات الدراسية، للوصول إلى إستراتيجيات واقتراحات لتحقيق السلامة العامة بالتخطيط الإقليمي.

Abstract

The security is the mission of every human being, and his responsibility collectively and shall consolidate security and peace in the hearts and cultures, and creating a culture of security, task of all citizens, organizations, authorities and institutions of civil and military, and should contribute to the family in the upbringing of their children to maintain security, then make sure the role of the school and the teacher in provide the concepts of security and public safety for students and the community.

The problem of research **in the suffering of the Gaza Strip from the loss of many citizens were killed or wounded by Israeli targeting of Palestinians or through traffic accidents, and many negatives appear because lack of interest in the management of crises and disasters, and drafting contingency plans, particularly the battle of the Forqan "2008-2009" to the Gaza Strip and not to link the headquarters of the emergency with some of them**, in addition to the difficulty of achieving security and safety in the Gaza Strip because of the political tension and prevailing security.

The research aims to provide a study investigating strategies that be able to achieve the principles of security and public safety for citizens, and explain how to prepare in the event of natural disasters and earthquakes could destroy the residential areas and explain the ability to manage crises and emergencies in the Gaza Strip, and the benefit from the Department of Forqan war and stand on the weaknesses and the possibility of strengthening them for the safety of public and inclusive of all aspects of life, and the identify areas of non-applicable strategies for security and safety and how the distribution of areas in the planned regional by Safety law Palestinian, and that will achieve these goals by following the analytical descriptive method which is described and analyzes the planned regional Gaza Strip and the standards of the planning according to the law of security and safety Palestinian and compared Territories similar them in terms of area and population, security, political conditions, and reliance on statistics derived from the questionnaires and specialized centers.

At the end of the research reach to many findings and recommendations of the policies and strategies for the security and safety standards on the levels of regional planning that contribute to the reduction of disasters, accidents and preserve the lives and property of citizens, taking into account the security and political conditions experienced by the Palestinian society.

The research include a lot of important title that concern general safety and public security and regional planning and analysis the application for the safety in Gaza strip with study planning for safety and security for many case studies to reach to proposal and strategies to achieve general safety and security by regional planning.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	آية الافتتاح.	X
	لجنة الحُكْم والمناقشة.	III
	إهداء.	IV
	شكر وتقدير.	V
	التعريف بالباحث.	VI
	إقرار.	VII
	ملخص البحث (عربي، إنجليزي).	VIII
	فهرس المحتويات.	X
	فهرس الجداول.	XVII
	فهرس الأشكال.	XVIII
.1	الفصل الأول الإطار العام للبحث	(13-1)
	تمهيد	3
1-1	أهمية البحث.	4
2-1	أهداف البحث.	4
3-1	المشكلة البحثية.	5
4-1	منهجية البحث.	5
5-1	مصادر المعلومات.	6
6-1	فرضية البحث.	7
7-1	حدود البحث المكانية.	7
8-1	مبررات البحث.	7
9-1	معوقات البحث.	8
10-1	البحوث والدراسات السابقة.	8
11-1	هيكلية البحث.	13

.2	**الفصل الثاني** **الأمن والسلامة**	(41-14)
	تمهيد.	**16**
1-2	**تعريف الأمن والسلامة.**	**16**
1-1-2	تعريف الأمن (لغوياً، اصطلاحاً أو دولياً).	16
2-1-2	تعريف السلامة (لغوياً، اصطلاحاً).	17
3-1-2	الأمن والسلامة.	18
4-1-2	أهمية الأمن والسلامة.	19
5-1-2	أنواع أمن.	20
2-2	**قوانين الأمن والسلامة في فلسطين.**	**24**
1-2-2	قانون الدفاع المدني الفلسطيني.	24
2-2-2	قانون السلامة المرورية.	25
3-2-2	مستويات الأمن والسلامة.	25
3-2	**العوامل الفيزيائية المساعدة في تحقيق الأمن والسلامة العامة.**	**29**
1-3-2	توزيع استخدامات الأراضي في التخطيط الإقليمي.	29
2-3-2	سن القوانين والتشريعات.	30
3-3-2	التدرج الهرمي للطرق وممرات المشاة.	31
4-3-2	الاستفادة من الطبيعة في التهوية والإنارة الطبيعتين.	31
5-3-2	توزيع أجهزة المراقبة والرادارات لمراقبة ورصد مخالفات السلامة العامة توزيع مباني ومقرات إدارة الطوارئ والأجهزة الأمنية.	31
6-3-2	الاتجاه نحو التكنولوجيا.	32
7-3-2	مراعاة سلامة الهياكل الإنشائية للمباني المقاومة للكوارث.	32
4-2	**أهمية الأمن الحضري في تحقيق الامن والسلامة والحد من الجريمة.**	**33**
1-4-2	الامان الحضري.	33
2-4-2	الجريمة (لغوياً، اصطلاحاً).	33
3-4-2	عوامل تحقيق الحد من الجريمة والأمن والسلامة العامة عبر التخطيط الإقليمي.	34
4-4-2	أهمية ودور الأمن الحضري للحد من الجريمة.	36

2-5	**معوقات تحقيق الأمن والسلامة في التخطط الاقليمي.**	**38**
2-5-1	قلة الثقافة لدى المواطنين.	38
2-5-2	السكن العشوائي.	39
2-5-3	التوزيع العشوائي للمستشفيات والمباني الصحية ومحطات الاطفاء دون الاعتماد على المساحات والكثافة السكانية.	39
2-5-4	ضيق الشوارع وقلة الفصل بين المركبات والوظائف الأخرى.	39
2-5-5	قلة الاهتمام بتطبيق اشتراطات الأمن والسلامة العامة في المباني والطرقات والأماكن العامة.	39
2-5-6	ارتفاع تكاليف معدات الوقاية السلامة العامة.	40
2-5-7	قلة استخدام التكنولوجيا في رصد الكوارث قبل وقوعها وربطها بإدارات الطوارئ أي ضعف مستوى التطور التكنولوجي.	40
2-5-8	عدم وجود مختصين بالأمن والسلامة ضمن طواقم تخطيط المخططات الإقليمية.	40
2-6	**الخلاصة.**	**40**
.3	**الفصل الثالث** **التخطيط الإقليمي (المخطط الإقليمي لقطاع غزة)**	**(42-71)**
3-1	**التخطيط الإقليمي.**	**44**
3-1-1	التخطيط.	44
3-1-2	علاقة التخطيط الاقليمي بالتخطيط القومي والعمراني.	45
3-1-3	مراحل التخطيط الإقليمي.	45
3-1-4	مفهوم الاقليم.	46
3-1-5	أنواع الأقاليم.	46
3-1-6	معايير وضوابط التخطيط الإقليمي.	48
3-2	**نظريات تخطيط استعمالات الأراضي.**	**49**
3-2-1	العوامل التي تؤثر على استعمالات الأرض.	49
3-2-2	أثر القيم والمبادئ والمثل على عملية التخطيط.	49
3-2-3	نظريات استخدام الأراضي.	50
3-3	**مستويات التخطيط.**	**52**

3-3-1	التخطيط الوطني.	52
3-3-2	التخطيط الإقليمي.	53
3-3-3	التخطيط العمراني.	53
3-3-4	التخطيط القطاعي.	54
3-4	**تحليل المخطط الإقليمي.**	**55**
3-4-1	نبذة عن المخطط الاقليمي لقطاع قطاع غزة.	55
3-4-2	استخدامات الأراضي في المخطط.	58
3-4-3	سياسات السلامة العامة في المخطط.	59
3-4-4	توزيع إدارات الطوارئ في المخطط.	62
3-4-5	توزيع الكثافة السكانية.	62
3-4-6	الحفاظ على الموارد الطبيعية والممتلكات العامة.	62
3-5	**العوامل اللوجستية المؤثرة في تحقيق الأمن والسلامة على المستوى الاقليمي.**	**63**
3-5-1	عوامل سياسية.	63
3-5-2	عوامل اجتماعية.	64
3-5-3	عوامل امنية.	64
3-5-4	عوامل ثقافية وتربوية.	64
3-5-5	عوامل اقتصادية.	65
3-5-6	عوامل فنية.	65
3-6	**مدى تطبيق الأمن والسلامة في المخطط الإقليمي.**	**65**
3-6-1	استعدادات ادارات الطوارئ.	68
3-7	**الخلاصة.**	**70**
.4	**الفصل الرابع** **حالات دراسية**	**(72-95)**
4-1	**أهداف ومعوقات التخطيط العمراني الإقليمي.**	**74**
4-1-1	أهداف التخطيط العمراني والإقليمي.	74
4-1-2	معوقات وسلبيات تواجه التخطيط العمراني والإقليمي.	74

2-4	**مبررات اختيار الحالات الدراسية.**	**75**
3-4	**المخطط الوطني لدولة البحرين.**	**75**
1-3-4	نبذة تعريفية.	75
2-3-4	المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني.	76
3-3-4	السلامة العامة في المخطط.	86
4-4	**المخطط الإقليمي لمحافظة شمال سيناء.**	**80**
1-4-4	نبذة تعريفية.	80
2-4-4	المخطط الهيكلي الاستراتيجي الإقليمي.	81
3-4-4	السلامة العامة في المخطط.	84
5-4	**المخطط الإقليمي للضفة الغربية.**	**85**
1-5-4	نبذة تعريفية.	85
2-5-4	المخطط الإقليمي للمحافظات الشمالية.	85
3-5-4	معوقات ومشاكل في المخطط الاقليمي للضفة.	88
4-5-4	السلامة العامة في المخطط.	90
6-4	**جوانب تطبيق السلامة في الحالات الدراسية.**	**91**
7-4	**الخلاصة.**	**94**
.5	**الفصل الخامس** **استراتيجيات واقتراحات واحتياجات المخطط الإقليمي لقطاع غزة لتحقيق الأمن والسلامة.**	**(96-116)**
	تمهيد.	98
1-5	**مفهوم الكارثة والأزمة والطوارئ.**	98
1-1-5	مفهوم الكوارث.	98
2-1-5	مفهوم الأزمة وإدارتها.	99
3-1-5	مفهوم الطوارئ.	100
4-1-5	أنواع الكوارث.	100
5-1-5	حالات فرض الطوارئ.	102
6-1-5	مستويات التخطيط لإدارة الكوارث.	102

2-5	**أثر خطة الطوارئ العامة في تحقيق السلامة العامة.**	103
1-2-5	التخطيط للطوارئ.	103
2-2-5	معايير التخطيط للطوارئ.	104
3-2-5	أهداف خطة الطوارئ.	105
4-2-5	الفترات التي تغطيها خطة الطوارئ.	105
5-2-5	خطط الطوارئ بقطاع غزة.	105
6-2-5	دراسة الطوارئ في قطاع غزة.	106
3-5	**حلول لتحقيق الأمن والسلامة.**	107
1-3-5	تشريعياً.	107
2-3-5	السلطات التنفيذية.	107
3-3-5	المؤسسات التعليمية والأكاديمية.	108
4-3-5	إعلامياً.	108
5-3-5	مهنياً.	108
4-5	**سياسات واستراتيجيات.**	108
5-5	**إدارة الطوارئ بقطاع غزة " حرب الفرقان ".**	110
1-5-5	مؤسسات الطوارئ العاملة بقطاع غزة.	110
2-5-5	دور المؤسسات الفلسطينية في حرب الفرقان.	110
6-5	**مواجهة الكوارث الطبيعية في الأقاليم.**	112
1-6-5	مراحل مواجهة الكارثة.	112
2-6-5	عناصر مواجهة الكارثة.	113
3-6-5	عمليات التدخل للمواجهة.	113
4-6-5	عمليات الإنقاذ.	114
7-5	**الخلاصة.**	115
.6	**الفصل السادس** **النتائج والتوصيات**	**(135-117)**
1-6	**النتائج.**	**119**
1-1-6	نتائج تتعلق بالتعريف بالدراسات البحثية السابقة.	119
2-1-6	نتائج تتعلق بتحقيق السلامة العامة على المستوى الإقليمي.	120

2-6	التوصيات.	133
.7	المراجع	130
.8	الملاحق	(145-188)
8-1	الملحق الأول : ملخص لقانون الدفاع المدني الفلسطيني.	146
8-2	الملحق الثاني : مقتطفات من قانون السلامة المرورية.	157
8-3	الملحق الثالث: خطة الطوارئ للمديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني للعام 2012م.	166
8-4	الملحق الرابع : مقترح لبرنامج دبلوم الأمن والسلامة الأكاديمي.	178
8-5	الملحق الخامس : إحصائية سيارات الإسعاف موزعة على المحافظات.	183

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(1-3)	نظريات استخدامات الأراضي في القرن العشرين.	50
(2-3)	تطبيق أنواع الأمن في المخطط الإقليمي لقطاع غزة.	66
(3-3)	تطبيق العوامل الفيزيائية المساعدة في المخطط الإقليمي لقطاع غزة.	67
(1-4)	تطبيق أنواع الأمن في الحالات الدراسية الثلاث.	91
(2-4)	تطبيق العوامل الفيزيائية المساعدة في الحالات الدراسية السابقة.	92
(1-5)	أنواع الكوارث من حيث أسباب الوقوع.	100
(2-5)	أنواع الكوارث من حيث حجمها.	101
(3-5)	أنواع الكوارث من حيث زمن وقوعها.	101
(4-5)	أنواع الكوارث من حيث مكان الوقوع.	102
(5-5)	عدد السكان بقطاع غزة، ونسبة تغطية مركبات الطوارئ والعاملين عليها للسكان ونصيبهم منها.	106
(6-5)	عدد الحوادث التي تعاملت معها مديرية الدفاع المدني خلال حرب الفرقان.	111

جدول الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
(1-1)	هيكلية البحث.	13
(1-2)	أنواع الأمن.	20
(2-2)	سلم الاحتياجات البشرية لماسلو.	22
(1-3)	مستويات التخطيط.	52
(2-3)	مخطط يوضح موقع قطاع غزة بالنسبة لفلسطين.	56
(3-3)	مخطط يوضح توزيع المحافظات في قطاع غزة.	57
(4-3)	مخطط يوضح استعمالات الأراضي بالمخطط الإقليمي.	60
(5-3)	مخطط يوضح خدمات الطوارئ الطبية بالمخطط الإقليمي.	61
(6-3)	صور توضح جرائم العدوان الصهيوني في حرب الفرقان على قطاع غزة 2008-2009م .	70
(1-4)	المخطط الوطني لاستعمالات الأراضي لمملكة البحرين حالياً.	77
(2-4)	المخطط الوطني لاستعمالات الأراضي لمملكة البحرين المقترح.	78
(3-4)	مخطط توزيع محافظات جمهورية مصر العربية.	81
(4-4)	مخطط التنمية في محافظة شمال سيناء.	82
(5-4)	مخطط التنمية السياحية لمحافظة شمال سيناء.	83
(6-4)	موقع الضفة الغربية بالنسبة لفلسطين.	86
(7-4)	المخطط الإقليمي للضفة الغربية.	87
(8-4)	صورة ربط الوضع القائم لمراكز المدن بالمقترح.	90
(9-4)	صورة توضح الوضع المقترح للدولة الفلسطينية.	90

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

(ص 1 – ص 13)

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

- **تمهيد**

1-1 أهمية البحث.
2-1 أهداف البحث.
3-1 المشكلة البحثية.
4-1 منهجية البحث.
5-1 مصادر المعلومات.
6-1 فرضية البحث.
7-1 حدود البحث المكانية.
8-1 مبررات البحث.
9-1 معوقات البحث.
10-1 البحوث والدراسات السابقة.
11-1 هيكلية البحث.
12-1 الخلاصة.

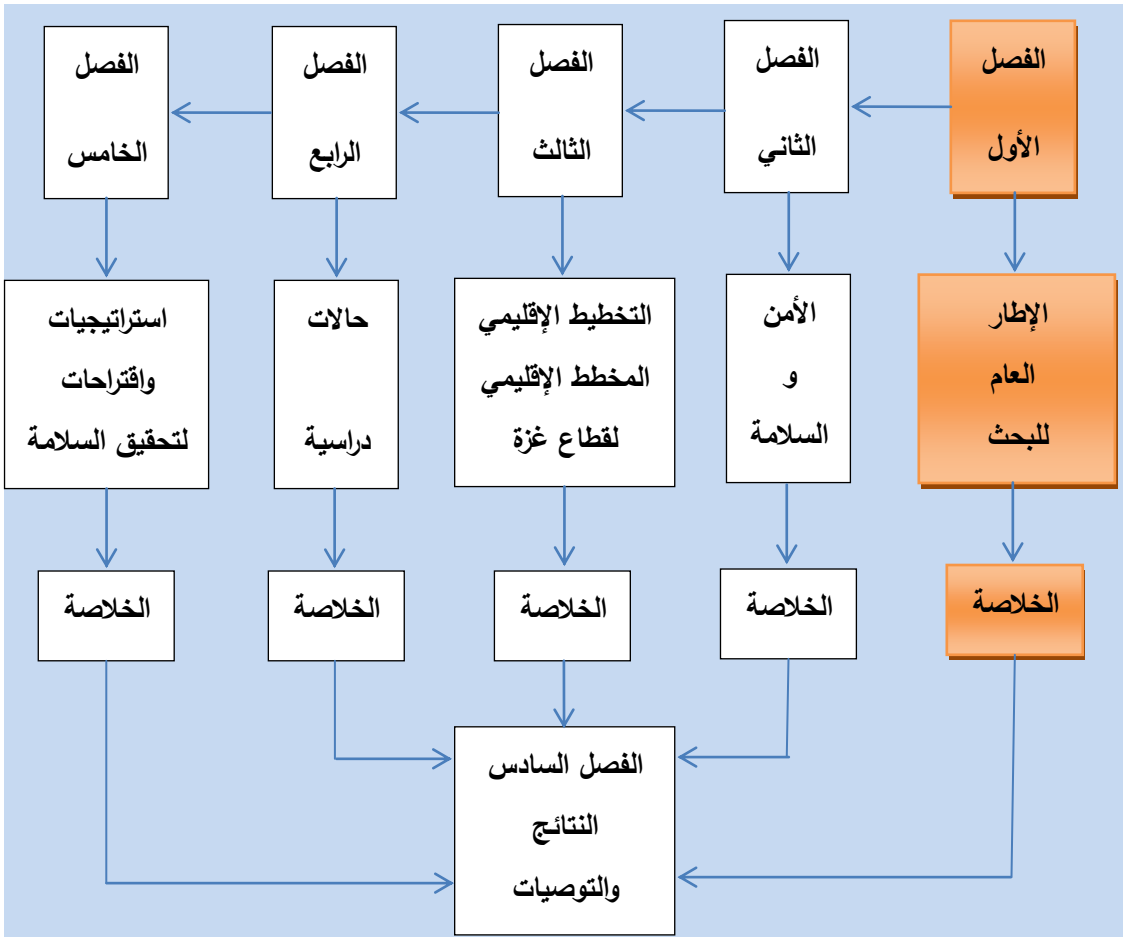

تمهيد :

تبرز أهمية البحث بتحقيق الأمن والسلامة وتوزيع مباني إدارات الطوارئ في المخطط الإقليمي لقطاع غزة، لكي يتوفر مستوى جيد من الأمن والسلامة للمواطنين عبر توفير احتياجاتهم من مباني الطوارئ "المستشفيات، ومؤسسات الرعاية الأولية، والهلال الأحمر الفلسطيني، والدفاع المدني بجميع أقسامه، والصليب الأحمر، ووكالة الإغاثة الدولية للاجئين الفلسطينيين، ومراكز الشرطة"، بهدف الحفاظ على أرواح المواطنين وتقليل الخسائر البشرية قدر المستطاع. وذلك عبر دراسة نظريات التوزيعات الجغرافية لاستخدامات المخطط الإقليمي، ومقارنتها بالمعايير العامة للأمن والسلامة لكل منطقة على حدة وربطها بخطة الطوارئ لقطاع غزة، لاقتراح عدة بدائل وتقيمها واختيار البديل الأفضل.

هذا ويعتبر إقليم غزة المكون من خمس محافظات من أكثر الأقاليم على مستوى العالم التي تقل فيها عوامل الأمن والسلامة العامة. وذلك بسبب الاحتلال الإسرائيلي وكثرة الاجتياحات، وتزايد المعيقات التي تؤدي إلى مقتل مئات المواطنين، إما من خلال القتل العمد المباشر، أو القتل العمد غير المباشر مثل: فرض الحصار الجوي، والبري، والبحري على قطاع غزة وتداعياته. بحيث فقد قطاع غزة مئات الضحايا التي قُتِلَت وهي تحاول أن توفر لقمة العيش لأبناء شعبها الفلسطيني وذلك عبر تهريب البضائع من الأنفاق.

لذا فإن الأمن والسلامة العامة بحاجة لفهم إستراتيجيتها على المستوى الإقليمي، وعلاقتها بأنواع الأمن التي يجب أن تتحقق لتوفر مفاهيم وإستراتيجيات السلامة العامة.

كما أن إستراتيجية الأمن تعتمد على مقاومة المخاطر والمحافظة على حياة الإنسان بكل السُبل، حيث يتم توجه طاقات الشعوب الرئيسية للحفاظ على الأمن الإقليمي مثل: "الاقتصاد، ومصادر الثروة، والقوى البشرية، والموقع الإستراتيجي للإقليم، والدفاع عن حدود الإقليم، والتراث الروحي والحضاري، والتكنولوجيا، والسياسة". فكل العوامل السابقة هي مقومات البقاء للبشر والحفاظ على حياته.

ويفهم الأمن: بأنه هو الطمأنينة أو عكس الخوف، والبعد عن المخاطر وقلة الكوارث، ويكثر استخدامها عادة للتحرر من الأخطار أو الغزو أو الخوف. وقد ارتبط مفهوم الأمن بالدراسات السياسية في مفاهيم الدول، وهو أحد أهم أسباب إنشاؤها، وقد دفع البحث عن الأمن البشر إلى الانخراط في المجتمعات من خلال العقد الاجتماعي.

وعليه فإن الأمن الإقليمي: هو سياسة مجموعة من المدن تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري وإداري لمدن الإقليم. لمنع أي قوة خارجية من التدخل في هذا الإقليم ما عدا الدولة التي يقع بها الإقليم.

1-1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في ضرورة المحافظة على حياة المواطنين، وتوفير الحماية المدنية اللازمة لهم. من خلال تفعيل دور قطاع غزة كمنطقة يسود فيها التوتر الأمني والسياسي، وتعانى من عدم الاستقرار بسبب الاحتلال الإسرائيلي، واستهدافه للمدن والقرى الفلسطينية، ووجود مقترح من قبل الحكومة الفلسطينية يقسم قطاع غزة إلى مدينتين مركزيين، وتبرز أهمية البحث من خلال النقاط التالية:-

- التعرف على توزيع مباني الطوارئ في قطاع غزة.
- وضع مقترحات لحل مشاكل صعوبة تحقيق الأمن والسلامة في قطاع غزة.
- التعرف على مؤثرات العوامل المساعدة، واللوجستية المؤثرة في تحقيق السلامة العامة على المستوى الإقليمي.
- وإبراز أهمية الأمن الحضري في تحقيق الأمن والسلامة العامة.

2-1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة الأمن والسلامة العامة في مستوى التخطيط الإقليمي، وخاصة قطاع غزة كمقر إقليمي يسعى إلى تطبق الأمن والسلامة للمواطنين. وتوزيع مباني الطوارئ لتحقيق السلامة العامة وكمنطقة ربط بين ثلاث أقاليم مختلفة وهي: قطاع غزة، وجمهورية مصر العربية، ، والأراضي المحتلة عام 1948 م. وتأثير المناخ والتغيرات المناخية على تحقيق الأمن والسلامة في القطاع، ويهدف البحث لإبراز التالي:-

- توفير نقاط أساسية حول السلامة العامة.
- دراسة توزيع مباني الطوارئ وفق ما يناسب حاجات واحتياجات المواطنين.
- وضع المقترحات اللازمة بخصوص السلامة ومباني إدارة الطوارئ بالمخطط الإقليمي وخاصة بعد الإطلاع على تجربة القطاع في العدوان الأخير على غزة "حرب الفرقان 2008-2009م ". والاستفادة من تلك التجربة لتحسين وضع الأمن والسلامة المجتمعية وعمل إدارات الطوارئ بالقطاع.

- إمكانية حدوث كوارث طبيعية خلال الأعوام القادمة وخاصة الزلازل، وهذا يتطلب توعية للمواطنين والمؤسسات الخاصة والعامة، وإمكانية الاستعداد لها.
- تحديد المناطق التي لم تطبق إستراتيجيات الأمن والسلامة العامة، توزيع المناطق حسب الاستعمالات وتحديد اشتراطات السلامة حسب القانون الفلسطيني ومقارنتها.

3-1 المشكلة البحثية:

وتكمن المشكلة البحثية في معاناة قطاع غزة من فقد العديد من مواطني القطاع، ما بين قتيل وجريح عبر الاستهداف الإسرائيلي للفلسطينيين، أو من خلال الحوادث المرورية. وظهور سلبيات عديدة نتيجة عدم الاهتمام بإدارة الأزمات والكوارث، وصياغة خطط الطوارئ وخاصة بمعركة الفرقان "2008-2009م" على قطاع غزة. وعدم ارتباط مقار الطوارئ مع بعضها، بالإضافة لصعوبة تحقيق الأمن والسلامة في القطاع بسبب التوتر السياسي والأمني السائد.

لذا يحتاج قطاع غزة للعديد من السياسات العامة المتعلقة في التخطيط العمراني، والإقليمي للقطاع، وإعادة النظر في توزيع المقار وأجهزة الطوارئ والمستشفيات حسب الكثافة العمرانية والسكانية واحتياجاتهم، بسبب انعدام السلامة العامة في القطاع.

4-1 منهجية البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي تناول بالوصف والتحليل المخطط الإقليمي لقطاع غزة، ومعاييره التخطيطية طبقا لقانون الأمن والسلامة الفلسطيني ومقارنتها مع أقاليم أخري مشابهة لها إما بعدد السكان أو المساحة أو الظروف البيئية والسياسية والاقتصادية. كما اعتمد البحث الزيارات الميدانية ورصد الواقع الموجود حالياً، ومقابلات مع المسئولين العاملين في مجال الأمن والسلامة، وإدارات الطوارئ والكوارث بقطاع غزة. وتحديد احتياجات قطاع غزة حاليا ومستقبلاً. مع التعرف على الكثافة السكانية ونسبة الزيادة من خلال الاعتماد على الإحصاءات الإستبيانية المستنبطة من المركز الفلسطيني للإحصاء.

والمقارنة بين المخطط الهيكلي لقطاع غزة حالياً وقبل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وكذلك تحليل المخطط الإقليمي لقطاع غزة كحالة دراسية، وتناول البحث أيضاً دراسة المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤثرة في تحقيق الأمن والسلامة وعدم الالتزام بالمخطط.

5-1 مصادر المعلومات:

- **المصادر المكتبية:** الكتب والمراجع الخاصة بالأمن والسلامة العامة على المستوى الإقليمي.
- **المؤسسات الحكومية:** وتضم وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الداخلية والأمن الوطني، وزارة الصحة ممثلة باللجنة العليا لإدارة الطوارئ بقطاع غزة، المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني، والبلديات المحلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني الأهلية التي يمكن الاستفادة منها.
- **المسح الميداني:**

- زيارة مكتبة جامعة القاهرة.
- **المقابلات الشخصية:** أهم المصادر البحثية وخاصة في الإطار العملي للدراسة، والتي بواسطتها تم التوصل إلى معلومات هامة ومفيدة للدراسة بعد التجارب التي مروا بها من خلال المؤسسات التي يعملون لها.
- **الزيارات الميدانية:** والتي من خلالها تم التعرف على مقومات الأمن والسلامة العامة المادية في قطاع غزة. وزيارة بعض مناطق المدن وتوقيعها على المخطط الهيكلي للمدينة.
- **الملاحظة المباشرة:** الإطلاع على بعض الكوارث الصناعية والاستفادة منها في الوصول لأهم الإستراتيجيات.

- **مواقع الانترنت المعتمدة** في البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي.
- **التواصل الخارجي مع الفئات التالية:**

- بعض الأكاديميين في جامعة شمال سيناء.
- مديرية الدفاع المدني الفلسطيني بالضفة الغربية.
- أكاديميين من جامعة البحرين.
- مديرية الدفاع المدني البحريني.

- **التقارير الرسمية:** التقارير المنشورة حول ضحايا الكوارث وعدم تطبيق السلامة العامة
- **الدراسات السابقة والأبحاث العلمية المنشورة والغير منشورة المتعلقة بموضوع الامن والسلامة العامة.**
- **المؤتمرات العلمية وورش العمل:** التي تعقد دورياً في الدول المجاورة حول موضوع الدراسة.

6-1 فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في التالي: أنه يمكن تحقيق اشتراطات ولوائح الأمن والسلامة العامة على المستوى الإقليمي، وخاصة في المنشآت الصناعية والتجارية، وكذلك إن الترابط بين دوائر الطوارئ وخطة الطواري بقطاع غزة ضعيف جداً بسبب قلة الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة للعمل في مجال إدارة الطوارئ. وأن التخطيط الأمني لإقليم قطاع غزة غير مناسب بسبب التوترات الأمنية التي تسببها قوات الاحتلال الإسرائيلي المسيطرة على معظم حدود القطاع.

7-1 حدود البحث المكانية:

يشمل حدود البحث قطاع غزة ممثلة بمحافظاتها الخمس، ودراسة المخطط الإقليمي لدولة البحرين، ومخطط الضفة الغربية الإقليمي، والمخطط الإقليمي لمحافظة شمال سيناء. وتم التركيز على حدود قطاع غزة لأنها تضم العديد من النشاطات الاقتصادية والتجارية والسكانية والسياحية والترفيهية وغيرها من الوظائف الأخرى.

8-1 مبررات البحث:

يتميز البحث بأنه هو الأول من نوعه على مستوى مدن وبلديات قطاع غزة ومن هذه المبررات:-

- قلة الدراسات التي تتناول مثل هذه المواضيع على مستوى الوطن العربي عامة وفلسطين خاصة، من خلال متابعة الأمن والسلامة للمخططات الإقليمية في العديد من المناطق القريبة الظروف السياسية أو المساحة.
- إنشاء العديد من المباني التجارية والسكنية والصناعية دون الرجوع إلى معايير الأمن والسلامة العامة أو الإقليمية.
- التزايد المستمر للتعداد السكاني دون النظر إلى إعادة دراسة الأماكن السكنية وعلاقتها بخطوط المواصلات ومباني الطوارئ، وطرق الوصول بين المناطق السكنية ومناطق الطوارئ، والمناطق التي يتكرر بها الأحداث والاجتياحات الإسرائيلية لقطاع غزة.
- التنبؤ بكوارث طبيعية قد تحدث في الأعوام القادمة، والإعداد لخطط وطواقم مجهزة ومدربة لإدارة الطوارئ في القطاع.

1-9 معوقات إعداد البحث:

- ندرة الدراسات المترابطة بموضوع الأمن والسلامة في التخطيط العمراني، وخاصة في قطاع غزة.
- صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسات الحكومية بسبب عدم وجود أرشيف إلكتروني، وصعوبة التعامل مع الموضوع لعلاقته بالنواحي الأمنية.
- اعتماد التخطيط لإدارة الطوارئ والكوارث والأمن والسلامة من ضمن التخطيط القطاعي، وبالتالي كل مؤسسة تحتفظ بخطتها مع عدم وجود خطة قومية أو إقليمية.
- ضعف التجارب التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، رغم وجود حالات طوارئ باستمرار وهذا يرجع لضعف التنسيق بين أجهزة الطوارئ المختلفة.
- الانقسام الفلسطيني بين شطري الوطن مما صعب الحصول على المعلومات الماضية والمتعلقة بالسلامة العامة وإدارة الكوارث والطوارئ بالضفة الغربية.

1-10 الدراسات السابقة:

1-10-1 أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية مدينة نابلس" [1]

رسالة ماجستير، محمد توفيق محمد "الحاج حسن"، جامعة النجاح الوطنية، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، 2007م.

تشهد المدن الفلسطينية بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو تطور عمرانياً هائل أدي إلى تواجد كثافات سكانية عالية، حيث أنه انعكس هذا التطور على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، وظهرت العديد من السلبيات لهذا التطور والانفتاح وخاصة على الصعيد الأمني والاجتماعي، ومن هذه السلبيات "انتشار الجرائم مثل الإدمان على المخدرات، والانحراف السلوكي والأخلاقي لبعض المواطنين".

حيث كان لهذه الدراسة دراسة وتحليل أسباب نشوء التوترات الأمنية والاجتماعية وانتشار المخدرات، وقد تم دراسة الأمن والمصطلحات المتعلقة بالأمن الحضري والجرائم.

---

[1] - "الحاج حسن" محمد ، محمد ، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجرائم في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية مدين نابلس " ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم التخطيط الحضري والإقليمي ، 2007 م .

وتشير نتائج الدراسة إلى أن السبب وراء عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية وعدم احترام الاتفاقيات، وكذلك ارتفاع معدلات البطالة ونسبة الفقر بين الفلسطينيين، وانتشار الحواجز الإسرائيلية، وتدمير البنية التحتية للمدن الفلسطينية، وارتفاع معدل الجرائم في المدن التي يسود فيها الفقر والتخلف، وارتفاع الكثافة السكانية وازدحام البيوت.

ويوصي الباحث بضرورة رفع كفاءة العاملين في الأجهزة الأمنية، وتثبيت مفهوم التكافل الاجتماعي بين المواطنين، كما ويجب أن تدعم الأسرة جهود المدرسة في نشر وعي ثقافي أفضل للمحافظة على تلافي حدوث الجرائم، وتنشيط الجهاز القضائي واستقلاليته وإعطاؤه صلاحيات واسعة، يتطلب وضع برامج لمعالجة الشباب بسبب انتشار الجرائم بينهم بكثرة ومعالجة قضية البطالة ، يتوجب على الهيئات المحلية إعادة تنظيم الأحياء التي يكثر بها الجرائم وعدم وجود استقرار أمني، وتوفير الخدمات الأساسية للأحياء الفقيرة.

1-10-2 الأمن والسلامة في المباني التعليمية ، استخدام الحاسب الآلي في تقييم مستوى السلامة لمدارس التعليم الأساسي .[1]

رسالة دكتوراه، مصطفى أحمد الحفناوي، جامعة القاهرة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جمهورية مصر العربية، 2002م.

يبحث الإنسان منذ القدم على توفير المأوى له والراحة لأسرته، حيث حاول تأمين حياته من مخاطر الحيوانات الوحشية وحرارة الصيف وبرد الشتاء، وهو ما جعل الإنسان عبر التسلسل الزمني للحياة البشرية يقيم المباني والمنشآت، ويظهر في الكثير من المباني العديد من أخطار الأمن والسلامة، وذلك نتيجة الظروف التي تحيط بتصميم وتنفيذ وتشغيل المباني، بحيث يتمكن أي شخص التعرف على المخاطر في المباني، وكثير من المخاطر لا يستطيع تحديدها إلا المتخصص.

وتهدف الدراسة إلى توفير أكبر قدر ممكن من السلامة في الأرواح في حال حدوث كوارث في المباني مثل "الزلازل، والحرائق" بهدف التقليل من الخسائر البشرية والمادية، وذلك لسد الثغرات في الدراسات المعمارية التي تتصل بمجال الأمن والسلامة، وكما يجب أن يتوفر الوسائل السريعة باستخدام الحاسب الآلي لتوفير أسس التصميم وتحقيق اشتراطات السلامة أثناء التنفيذ.

---

[1] - الحفناوي ، مصطفى ، الأمن والسلامة في المباني التعليمية ، استخدام الحاسب الآلي في تقييم مستوى السلامة لمدارس التعليم الأساسي ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ، قسم الهندسة المعمارية ، جمهورية مصر العربية ، 2007 م .

وينقسم البحث إلى أربعة أبواب، ويشمل الباب الأول أخطار الأمن والسلامة في المباني التعليمية، أما الثاني بعنوان القصور المعماري في مجال الأمن والسلامة، فالباب الثالث يتحدث عن الاعتبارات لمسالك الهروب، أما الرابع فهو كيفية استخدام الحاسب الآلي في تقييم مستوى السلامة ضد الحريق لمدارس التعليم الأساسي، ثم النتائج، فالتوصيات .

ويوصي الباحث، بعدم السماح مزاولة العملية التصميمية إلا لمهندس معماري تتناسب خبرته مع نوعية المشروع المزمع إنشائه، وتدريس مادة لطلبة المعماري والمدني والمعاهد الهندسية في السنوات النهائية، وإلزام الجهات الرقابة باعتماد الرسومات الهندسية بالتقيد وعدم السماح بتنفيذ الأعمال والتحقق من الاشتراطات الخاصة بالأمن والسلامة في المباني، أن تكون خطة مدعومة بقانون أن لا يسمح بأي تعديلات داخل أو خارج المبنى وتؤثر على اشتراطات الأمن والسلامة. إلزام الدفاع المدني كجهة رقابية بالتحقق من التزام أصحاب وشاغلي المباني والتفتيش بشكل دوري على اشتراطات الأمن والسلامة، واختبار جاهزية أجهزة ومعدات مكافحة الحرائق.

1-10-3 الأمن والأمان في الحي السكني .[1]

ورقة بحثية، خالد السكيت، جامعة الملك سعود، كلية العمارة والتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2004م.

تتحدث الدراسة حول علاقة النمط العمراني بالأحياء السكنية والمخالفات الأمنية التي تحدث بها، وأوضحت الدراسة أن الأحياء السكينة ذات المداخل المتعددة " التخطيط الشبكي"، تساعد على حدوث العديد المخالفات. وبينت الدراسة إلى أنه يمكن تخفيف هذه المشاكل بتشجيع وجود مجالس لهذه الأحياء السكنية التي تزرع روح الانتماء وحل المشاكل داخل الأحياء في وقتها ووضع العديد من الحلول مثل الدورات السكنية.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة ما إذا كانت هنالك علاقة بين الأنماط التخطيطية القائمة في مدينة الرياض والمدن السعودية الأخرى ومستوى الأمن والأمان في تلك الأحياء. إن ظاهرة تحول الأحياء السكنية إلى ممرات للمركبات وسهولة اختراق هذه الأحياء مروريًا جعلها مكانًا غير آمن للساكنين وخاصة الأطفال.

---

[1] - السكيب ، خالد ، الأمن والأمان في الحي السكني ، جامعة الملك سعود ، كلية العمارة والتخطيط ، المملكة العربية السعودية ، 2004 .

وقد وضع الباحث العديد من الحلول المقترحة لتطوير الأحياء القائمة وتوفير الأمن والأمان بها، تتمثل في التقليل من الطرق المعبدة وتحويل الجزء الباقي من الطرق إلى ممرات مشاه مع توفير مقومات للمشاة، وتباين عرض الطرق وعدم الاستمرارية بنفس العرض وذلك من خلال الرصيف البارز، تأثيث الشارع بعناصر تسمح باستمرار الرؤية، استخدام المطبات الصناعية للتخفيف من السرعة، استخدام مواد مختلفة لتعبيد الشوارع الداخلية لإعطاء السائق الإحساس الكافي بدخوله منطقة سكنية.

1-10-4 تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال .[1]

ورقة بحثية، على باهمام، جامعة الملك سعود، كلية العمارة والتخطيط، المملكة العربية السعودية.

اتسع النطاق العمراني للعديد من المدن العربية خلال العقود القليلة الماضية، واتسعت معه المناطق والأحياء السكنية، وقد تم تصميم وتخطيط غالبية تلك الأحياء بطريقة مختلفة تمامًا عن الأنماط التقليدية. لذا بدأت تظهر مشكلة تدني مستوى السلامة ونقص الأمن، نظرًا لاتساع الأحياء السكنية المعاصرة، وزيادة كثافتها السكانية، فضلاً عن توسع النشاط الاقتصادي لكثير من المدن، بما يصاحبه عادة من ضعف في العلاقات والمفاهيم الاجتماعية التقليدية. وقد اتسع النطاق العمراني لمدينة الرياض، على سبيل المثال، خلال العقدين الماضيين، وانتشرت معه المناطق السكنية الحديثة التي تم تصميم وتخطيط غالبية أحيائها بطرق تختلف عن أسلوب النسيج العمراني التقليدي. لذا نجد أن هاجس توفير الأمن والسلامة للسكان بشكل عام ولفئة الأطفال بشكل خاص في الأحياء السكنية المعاصرة، أصبح مطلبًا أساسيًا لاستقرار الحياة، والنمو الاجتماعي للسكان.

وعلى الرغم من تنوع الطرق العقابية والوقائية المتبعة للحد من الجريمة وإشاعة الأمن وتوفير السلامة في المناطق العمرانية، إلا أن أسلوب تشكيل البيئة العمرانية يبقى له دور مهم وفعال للغاية في تحقيق الأمن والسلامة في الأحياء السكنية، من خلال تقوية العلاقات الاجتماعية بين السكان، وتمكينهم من المشاركة في إيجاد الأمن والإحساس به. ومن هذا المنطلق تهدف هذا الورقة إلى مناقشة دور التصميم العمراني في تحسين مستوى الأمن والسلامة، وإبراز أهم المعايير التصميمية التي تساهم في توفير بيئة خارجية سكنية أفضل، للسكان بشكل عام

[1] - باهمام ، علي ، تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال ، جامعة الملك سعود ، كلية العمارة والتخطيط ، المملكة العربية السعودية .

وللأطفال بشكل خاص، بالإضافة إلى تحديد جوانب القصور في أنماط تصميم بعض الأحياء المعاصرة.

"1-10-5 الأمان الحضري" التصميم العمراني من وجهة نظر المرأة، حالة دراسية :مدينة نابلس.[1]

رسالة ماجستير، مكرم "محمد قدري" أحمد عباس، جامعة النجاح الوطنية، قسم الهندسة المعمارية، نابلس، فلسطين، 2008م.

تلقي هذه الدراسة الضوء على موضوع النوع الاجتماعي وعلاقته مع تشكيل وتخطيط، "Gender Planning" الفراغات الحضرية، مع التركيز على تصميم هذه الفراغات من وجهة نظر أنثوية، قائمة على تلبية احتياجات المرأة المادية والمعنوية داخل البيئة الحضرية التي تعيشها، والكفيلة بإعطائها الشعور بالراحة والأمان الحضري. وقد تم التطرق إلى واقع المرأة الفراغي في مدينة نابلس كحالة دراسية، وذلك بهدف التعرف على سلوك المرأة المحلية داخل هذه الفراغات، وفيما إذا كانت احتياجاتها تراعى من قبل سياسات التخطيط عند تصميم وتشكيل البيئة الحضرية أم لا.

وتهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التنويه بأهمية توفير فراغات حضرية تعطي المرأة الشعور بالأمان والراحة المادية والمعنوية، لتصبح أكثر قدرة على التفاعل الإيجابي والفعّال مع البيئة الحضرية المحيطة، وذلك عن طريق توفير احتياجاتها المختلفة عند تشكيل وتصميم فراغات المدينة المختلفة.

وتخلص الدراسة إلى أن المرأة المحلية في مدينة نابلس غائبة قلباً وقالباً عن سياسات التخطيط العمراني، وأن النساء عامة في المدينة لا تتوفر لهن احتياجاتهن الخاصة في الفراغات الحضرية، ولا يشعرن بالأمان المادي والمعنوي، وخصوصا افتقارهن بشكل أساسي إلى الأمان الاجتماعي وخوفهن الدائم على سلامتهن الشخصية وخاصة في أوقات المساء. أما بالنسبة لسياسات التخطيط العمراني المحلية فهي غائبة بالوقت الحالي أيضا عن الاهتمام باحتياجات المرأة الفراغية، ولكن بفضل جهود لجنة شؤون المرأة التابعة لبلدية نابلس، فإن هناك بصيص

[1] - عباس ، مكرم ، " الامان الحضري " التصميم العمراني من وجهة نظر المرأة ، حالة دراسية : مدينة نابلس ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم الهندسة المعمارية ، نابلس ، فلسطين ، 2008 م .

من الأمل، حيث تسعى اللجنة إلى إلقاء الضوء على احتياجات المرأة الفراغية داخل المدينة في المستقبل القريب.

وفي النهاية خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات بناء على النتائج والمشاهدات ضمن نطاق الدراسة وحدودها، حيث شملت هذه التوصيات مقترحات للنساء خاصة، وللمسئولين عن صناعة القرار عامة. وأهم هذه التوصيات؛ ضرورة العمل الجماعي بين جميع الأطراف المعنية للنهوض بسياسة تخطيطية للمدينة، وفقا لمعايير جديدة تأخذ في اعتبارها وجهة نظر المرأة في استخدام الفراغات العامة، في كافة الأوقات ودون الشعور بالخطر.

1-11 هيكلية البحث:

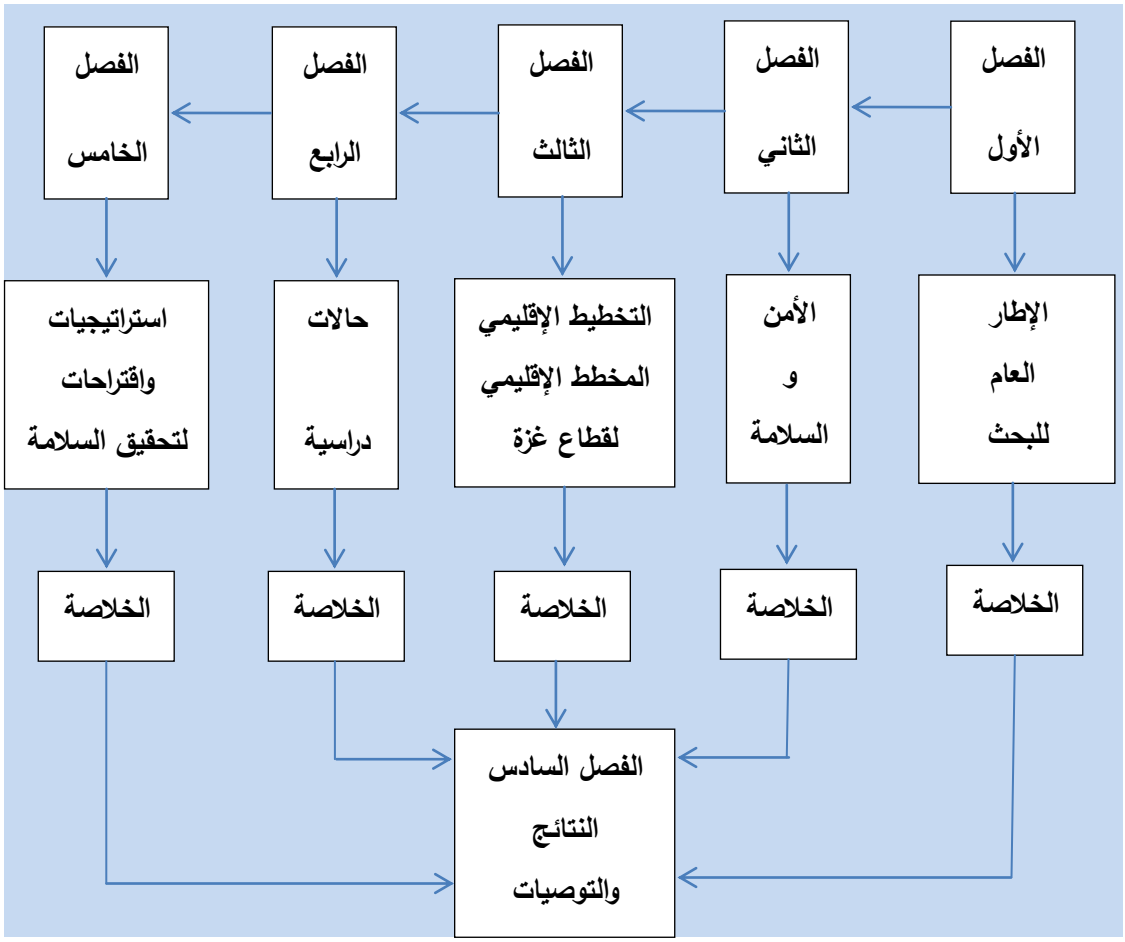

شكل (1-1) : هيكلية البحث

الفصل الثاني

الأمن والسلامة

(ص 14 – ص 41)

الفصل الثاني

الأمن والسلامة

تمهيد

2-1 تعريف الأمن والسلامة.

2-2 قانون الأمن والسلامة في فلسطين.

2-3 العوامل الفيزيائية المساعدة في تحقيق الأمن والسلامة العامة..

2-4 أهمية الأمن الحضري في تحقيق الأمن والسلامة والحد من الجريمة.

1-5 معوقات تحقيق الأمن والسلامة في التخطيط الإقليمي.

1-6 الخلاصة.

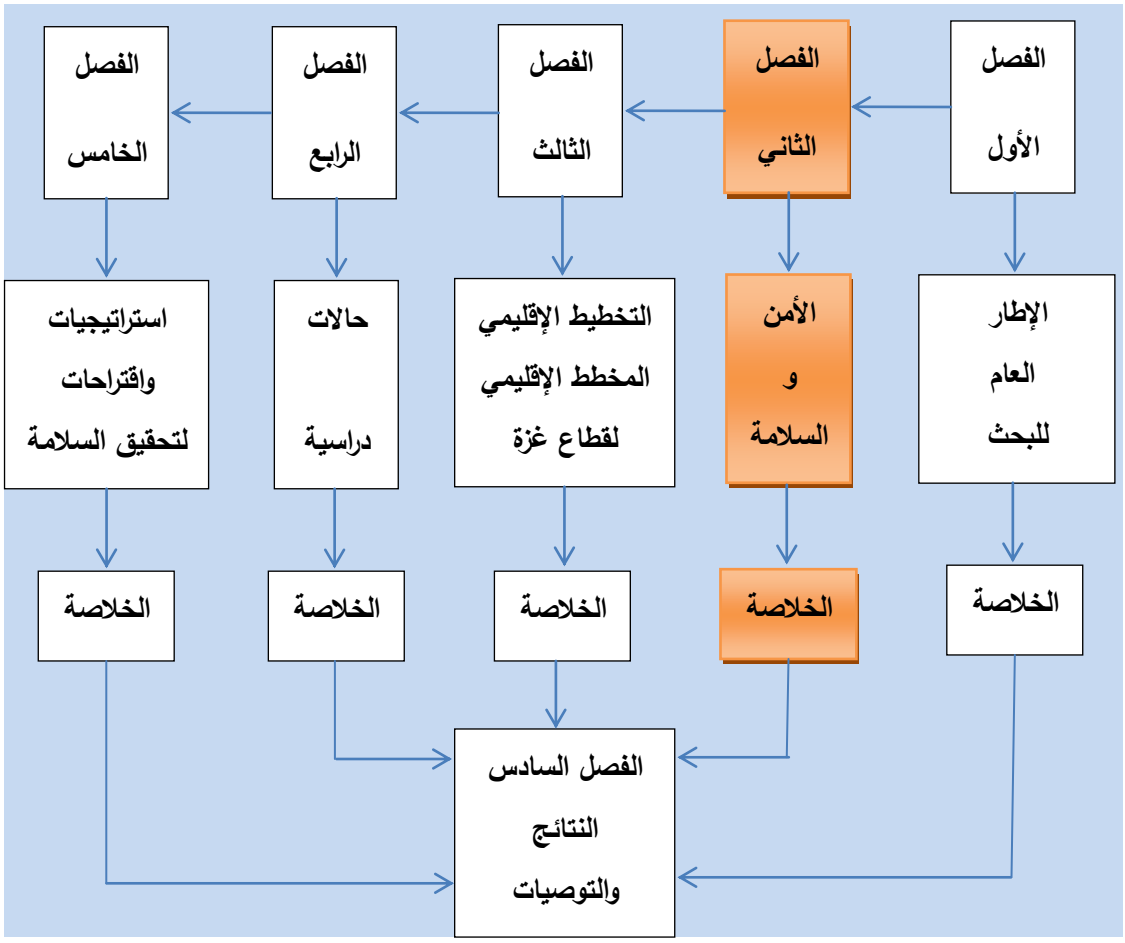

تمهيد

سعى الإنسان منذ الخليقة الأولى لسيدنا آدم عليه السلام إلى التمتع بالأمن والأمان، والحفاظ على روحه وحياته. وهناك في معظم بلدان العالم يتبين أن بداية الأمن يبدأ من الفرد ثم الأسرة فالمجتمع، وتبذل المؤسسات أقصى جهد لتحقيق الأمن في الأقاليم والمدن المختلفة، وهو يمثل استمرار الحياة الاجتماعية بشتى مجالاتها، وهو غاية يقصدها كل إنسان على وجه الأرض. حيث يقول الله تعالى "**وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون**"[1]. لذلك وعد الله عباده المؤمنين بالأمن وذلك في أكثر من موطن بالقران الكريم وذلك لإيمانهم به.

2-1 تعريف الأمن والسلامة:-

تتنوع مفاهيم الأمن والسلامة العامة لتشمل كافة نواحي الحياة، ويعتبر الدين الإسلامي الحنيف أول من نادى لتوفير الأمن والسلامة العامة في الحياة المجتمعية، وبكافة سائر متطلبات المعيشة البشرية. ويستدل على ذلك من مواطن عديدة بالقران الكريم والسنة النبوية، هذا الحديث يرويه سَلَمَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ مِحْصَنٍ الخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ – وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ – قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **(مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ، مُعَافًى فِي جَسَدِهِ، عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ، فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا)**[2].

2-1-1 تعريف الأمن:-

لغوياً: هو زوال الخوف وطمأنينة النفس وألا يتوقع الإنسان أي مكروه، ومنها أمِن أمانة أي أمين[3]، ويفيد المعجم الوجيز بأن الأمن هو الطمأنينة والأمان وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة.[4]، وهو الاستقرار ونقيض للخوف والقلق بحيث لا يلتقيان في وقت ومكان واحد، ويبرز هذا المعني من قوله تعالى "**فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من الخوف**"[5]. وهو مبدأ تحقيق الاستقرار ومن مظهر لسيادة القانون، ومنه نستخلص أن بقاء الشعوب والدول هو مرتبط بالأمن الذي يقوم على الأمانة والعدل والتحرر من الخوف، فبالأمن يتحقق صلاح الأمة وتتم نهضتها.

---

1 القران الكريم ، سورة النحل، الآية 112

2 رياض الصالحين، من كلام سيد المرسلين، باب (56) "فضل الخشوع وخشونة العيش والاقتصار على القليل من المأكول والمشروب والملبوس وغيرها من حظوظ النفس وترك الشهوات" ، حديث (512)، ص (178)، الطبعة الأولى شركة القدس للتصدير، 2006م.

3 المكتبة الشاملة، كتاب المعارف

4 الفيروز، أبادي، القاموس المحيط، (بدون تاريخ)، ص199 .

5 القران الكريم، سورة قريش، الآية 3-4 .

اصطلاحا:-دولياً: هو مجموعة من الإجراءات تتبعها أي دولة أو مؤسسة للحفاظ على سلامتها وما تمثله من أفراد وجماعات ومؤسسات عامة، وممتلكات مادية وفكرية، والحفاظ عليها من الاندثار ووصولها للأعداء[1]. فيتضح أنه عبارة عن إحساس وشعور الإنسان بالراحة النفسية والطمأنينة والسكينة لكافة نواحي الحياة، وخاصة عرضه وأرضه وماله وهي جزء من الأصول الخمس.

2-1-1-1 الأمن في الإسلام:-

هو حالة شعورية والاطمئنان لعدم حدوث مكروه بما هو آتي، فقد نادى الإسلام للتكافل الاجتماعي، وبرز موقف الرسول في المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار. وكما ودعا الإسلام العظيم لرفع الظلم عن المقهورين فهو جاء ليحرر عبادة العباد لعبادة رب العباد، فكان دين شامل رسم كل العلاقات حتى علاقة الجار بجاره. وطالب الإسلام بحماية الضروريات الخمس وهي: **الدين والعقل والنفس والنسل والمال.**[2]. لم يكن مقتصراً على طيبات الحياة الدنيا، وإنما تجاوزها إلى حاجات النفس، فالأمن كما نفهمه في عقيدتنا غذاء الروح والعقل.[3]

2-1-1-4 مفهوم الأمن قانونياً:-

يرتبط الأمن والطمأنينة بالمجتمع بكيفية المحافظة على حياة وأرواح المواطنين والحفاظ على النظام العام للبلد وحماية الأرواح والأعراض، والعادات الاجتماعية التي تخدم الأمن ومحاربة كل من يحاول الإخلال به. وتنص المادة الثالثة من القانون 109 لسنة 1971 م بأن هيئة الشرطة "**تختص بالمحافظة على النظام العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض، وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها، كما وتختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطن في كافة المجالات وتنفيذ ما تفرضه عليه القوانين اللوائح من واجبات**"[4]

2-1-2 تعريف السلامة:-

2-1-2-1 لغوياً: هي الخلاص من المخاوف وقال الراغب: السلام والسلامة التعري من الآفات الظاهرة والباطنة ولا تكون إلا بالجنة لأنها بقاء بلا فناء وغنى بلا فقر. والسِلم: هو الصلح[5]. فمن الملاحظ أن المعني يقترب من مفهوم الأمن ولذلك يتبين أنهما يرتبطان معاً في مواطن عدة يفيد معناهما الحفاظ على حياة الإنسان وممتلكاته والمرافق العامة للبلاد.

---

1 سربيل، إبراهيم ، دليل المجاهد الأمني والطبي، دار الينابيع للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990 م ، ص4 .

2 البشري، محمد الامين، مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2010م.

3 .أحمد، إبراهيم، فقه الأمن والمخابرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2006م.

4 القانون رقم 109 لسنة 1971م، في شأن هيئة الشرطة، بجمهورية مصر العربية.

5 المكتبة الشاملة، كتاب التعارف

2-1-2-2 اصطلاحاً:-

ويقصد بها الأمن الوقائي وهو العمليات والإجراءات والتدابير التي تساعد على عدم حدوث كوارث طبيعية أو بشرية"، والتقليل من الخسائر البشرية والمادية في حال وقوعها قدر الإمكان[1]. وتعنى أن يجهز الإنسان جميع منشآته بالأجهزة والمعدات التي تساعد على عدم حدوث الكوارث الطبيعة مثل: الزلازل من خلال تصميم المباني المقاومة للزلازل، أو البشرية مثل الحرائق عبر تجهيز المباني بكواشف الدخان وأجهزة الإنذار المبكر، أو حوادث السير باستخدام رادارات المراقبة.

ومما سبق يتلخص مفهوم السلامة في عنصرين مهمين وهما[2]:-

- منع الخطر قبل وقوعه.
- والتدخل أثناء وقوع الخطر.

2-1-3 الأمن والسلامة:-

هو مجموعة من الأنظمة والإجراءات والتدابير اللازمة لتوفير الحماية للأفراد والممتلكات الخاصة والعامة، والحد من الخطر ومنع وقوع الكوارث أو التقليل من حدوثها[3].

أو "**مجموعة الأساليب الهندسية والتنظيمية والتثقيفية التي تهدف إلى حماية الإنسان والممتلكات**"[4]. أي اتخاذ عدة إجراءات ضرورية لوقاية المدنيين وممتلكاتهم وتأمين سلامة الحركة لهم وضمان العمل في المرافق العامة وحماية المنشآت والمؤسسات العامة، وذلك من الأخطار الجوية أو الأخطار البشرية نتيجة الحروب والمعارك أو الكوارث الطبيعية أو الحرائق أو الإنقاذ البري والبحري والجوي. فالإنسان أغلى ما تملكه الدول، والممتلكات الخاصة التي تمثل القوة الاقتصادية للدول والمرافق العامة التي تشكل روح الدولة. فعلى سبيل المثال نجد أنه في منطقة المحيط الهندي ديسمبر 2006 وقع زلزال أدى إلي مقتل ألاف الضحايا من البشر، فقد كان اعتراف من المؤسسات الدولية بالتقصير بعدم وجود وسائل إنذار مبكر كان بإمكانها إنقاذ حياة آلاف من المدنيين[5]. لهذا إن إتباع جميع القوانين والمعايير الدولية للسلامة العامة والحفاظ على حياة الإنسان وممتلكاته ومرافق الدولة العامة.

---

1 المغير، محمد، مقال بعنوان: الدفاع المدني قضية إسلامية وطنية إنسانية، موقع مديرية الدفاع المدني الفلسطيني- غزة

2 معدي، عبد الله، ورقة عمل بعنوان: مكانة السلامة الإنشائية في مفهوم السلامة العامة، مؤتمر الدفاع المدني العشرون "سلامة المنشآت أهداف وغايات"، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1425 هـ.

3 المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، الإدارة العامة للتحليل والدراسات، السلامة المهنية، (بدون تاريخ).

4 لولو، رياض، مديرية الدفاع المدني-قطاع غزة، دائرة أمن وسلامة المشروعات، محاضرة تدريبة بعنوان الأمن والسلامة (الأمن الصناعي) "دورة الشهيد حسام الصانع التأسيسية لعلوم الدفاع المدني"،2010م.

5 الجمعية العامة، الأمم المتحدة، الدورة الستون، البند 54 من جدول الأعمال، التنمية المستدامة: الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، تنفيذ الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، مذكرة الأمين العام، أغسطس 2005م.

2-1-4 أهمية الأمن والسلامة :-

تنادي العديد من الدول بضرورة الاهتمام بعوامل الأمن والسلامة العامة وذلك لأنها تأتي المطلب الثاني للإنسان بعد الطعام والشراب، وفي بعض الأحيان يكونا المطلب الأول للإنسان لأنه لا يستطيع أن يأكل أو يشرب وهو في خوف وجزع. وتتحقق أهمية الأمن والسلامة العامة من خلال تحقيق المبادئ، ولأنواع الأمن المختلفة بين الدول والمجتمعات والأقاليم والأفراد، ويمكن إجمال أهم النقاط في التالي:-

2-1-4-1 يمثل الأمن القيمة العظيمة للإنسان بحيث لا يمكنه العيش بدونه فهو شقيق الإنسان في مجالات حياته، فلا يمكن للإنسان العيش بدون الحفاظ على الاستقرار وطمأنينته في الحياة وأساليبها، وذلك لتحقيق مبدأ استخلاف الأرض وعمارتها كما أمرنه الله عز وجل، فإن شعر بالأمن يستطيع أن يؤدي وظائفه التي طلبها الله منه والتي يحتاجها لسير حياته بشكلها الطبيعي.[1]

2-1-4-2 الحفاظ على الأرواح ويتمثل في الوضع الوقائي في كافة مجالات الحياة فمن الملاحظ أن الإنسان يسعى دائماً للحفاظ على نفسه وممتلكاته. وذلك من قوله تعالى:**(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوْا خُذُوْا حِذْرَكُم)**[2]. فمن هنا يستمد أهمية الأمن بالحفاظ على حياة المواطنين والمجتمعات، فاتخاذ الحذر يمثل السلامة من المخاطر قبل وقوعها.

2-1-4-3 المساواة بين جميع فئات المجتمع فلا فرق بين عربي وأعجمي، وبين فقر وغني، ورئيس ومرؤوس، ومن هنا يكون العدل، فالعدل أساس الملك، فإن كان العدل فإنه يمكن أن يكون الأمن الاجتماعي والأسري، والقومي والوطني بالحفاظ على قوة الدولة الاجتماعية.

2-1-4-4 لا يمكن التقدم والازدهار وتنمية القدرات إلا بتوفير الأمن الشامل لكل نواحي الحياة، فالفكر والتخطيط والإبداع العلمي من أهم مبادئ التنمية، ولتحقيق التنمية وخاصة المستدامة، ولابد من توفير الأمن والاستقرار وطمأنينة الإنسان لنفسه وأمواله، ومشاريعه.

2-1-4-5 الحفاظ على البيئة من خلال سن القوانين والتشريعات التي تحافظ على حياة المواطنين من خلال منع التلوث البيئي.

2-1-4-6 الحفاظ على قوة الدولة الاقتصادية عبر المحافظة على المرافق العامة وممتلكات الدولة، والحفاظ على المال الخاص والثروات للمواطنين، والتشجيع على الاستثمار الخارجي في الدول لتحقيق مبدأ الأمن الاقتصادي.

---

1 زهرة، عطا محمد، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1985، ص28.
2 سورة النساء، الآية 71

2-1-5 أنواع أمن:-

يتنوع الأمن حسب المفاهيم العامة والشاملة للحياة، فيبدأ الأمن من الأمن القومي والشامل، حتى يصل إلى أقل تخصص فبدأ التخصص في الأمن حتى وصل لأمن المعلومات.

شكل (2-1): أنواع الأمن

الجنجي، على، وآخرون، الأمن السياحي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2005، ص29.

فمن خلال السابق يتضح إن للأمن أنواع ومراتب، منها ما هو مطلوب قبل الطعام والشراب وسيتم التركيز على أهم أنواع الأمن وهي:-

2-1-5-1 الأمن الشامل: يتحقق الأمن الشامل من خلال تلبية جميع متطلبات وإشباع رغبات الإنسان من حمايته من الإرهاب والجرائم، وتوفير جميع البنية الأساسية وشبكات الطرق والمرافق العامة، وحمايته من الاعتداءات الخارجية لتحقيق الأمن الحدودي سواء على الصعيد البحري أو البري أو الجوي. ووضع الاستراتيجيات المناسبة على المستوى الإقليمي للأمن الدفاعي، وضع الآليات المناسبة التي يمكن أن تدار بها حالات الطوارئ والأزمات في حال الحروب أو الكوارث الطبيعية، لتساهم الدولة في الحفاظ على الجبهة الداخلية وتحقق الحماية المدنية، توفير العمل

للمواطنين ليستطيع إشباع رغباته من الأمن الوظيفي والغذائي والنفسي، وأن تقوم إدارة الإقليم بتذليل جميع العقبات أمام الاقتصاد. ووضع المعايير الدولية لجلب رؤوس الأموال ورجال الأعمال والمستثمرين للمساهمة في أمن اقتصادي قوي.[1]

فقيام إدارة الإقليم بالحفاظ على تماسكها من خلال الاعتماد على مجموعة من الأسس والمرتكزات التي تكفل قدرته على الثبات في وجه الصعاب وفي أهلك المواقف والظروف لتحقيق الاستقرار ومواجهة المشاكل سواء طبيعياً أو من صنع الإنسان. وذلك بمساعدة جميع الدوائر والأجهزة المختصة في الإقليم أو الدولة.

1-1-5-2 الأمن القومي: يتميز هذا النوع من الأمن بالقدرة التي تستطيع الدولة من خلالها حماية القيم الداخلية من أي اعتداءات خارجية، أو أي تهديدات تسعى لفسادها. وهو ما يمكن أن تقوم به الدولة أو الإقليم أو مجموعة من الأقاليم بالحفاظ على كيانها ومصالحها حاضراً ومستقبلاً، وذلك حسب الإمكانيات المادية واللوجستية المتوفرة لديهم.

فمن المعروف أن الأمن القومي يتعلق بشكل كبير بالقوة العسكرية للدولة أو الإقليم؛ لأنها تحقق الردع الجازم لأي عدوان عليها، على أن ترتبط القوة العسكرية بالنظام الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن يهدد الدول والأقاليم المجاورة[2]، ومنه يمكن اعتبار الأمن القومي منظومة ثلاثية الأبعاد تشمل النظام العسكري والاجتماعي والاقتصادي، فأي اختراق للأنظمة الثلاثية فإنه يهدد الأمن القومي لأي دولة أو إقليم.

2-1-5-3 الأمن الوطني: يعرف بأنه القدرة على الحفاظ على أمن الدولة ودستورها وكيانها الاجتماعي والاقتصادي ومواردها الطبيعية وكرامتها وأرضها من أي اعتداءات خارجية، أي صد محاربة جميع الأخطار الخارجية أو الداخلية للوطن.

فشعور الدولة بالاطمئنان واستيفاء حاجات المواطنين ومتطلباتهم المشروعة، بما في ذلك العدالة الاجتماعية والاقتصادية؛ فإنه يتحقق الأمن الوطني فهو شعور المواطن بالاطمئنان والاستقرار بعد أن تهيئ الدولة جميع الظروف التي تنشر الأمن والأمان وأن تقوم الحكومة بمنع انتشار الفوضى والاضطرابات ونشر السلامة والطمأنينة لجميع أفراد الوطن.[3]

---

[1] عيسى، محسن، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2011م، ص53-70 .

[2] البشري، محمد، الأمن العربي المقومات والمعوقات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولي، 2000م، ص 20- 22

[3] سعيد، محمود/ الحرفش، خالد، مفاهيم أمنية، إدارة العلاقات العامة والإعلام، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010م، ص 15-16.

2-1-5-4 الأمن النفسي: ويقصد به الشعور بالأمن والطمأنينة على النفس والتحرر من القلق والتوتر والخوف والنقد، بحيث يستطيع الفرد تلبية إشباع جميع رغباته، وذلك بعيداً عن المساس بأمن المجتمع أو الوطن، فتلبية الاحتياجات بشقيها المادي والنفسي كالسكن، والمأكل والمشرب، والملبس، فاعتراف المجتمع بالإنسان وكيانه وشعوره بالاطمئنان والثقة بنفسه ووطنه ومجتمعه.

ويعتبر ماسلو أن تلبية الاحتياجات الأمنية تأتي في المرحلة الثانية للإنسان بعد المأكل والمشرب وهذا ما حثنا عليه قرآننا الحنيف في سورة قريش.

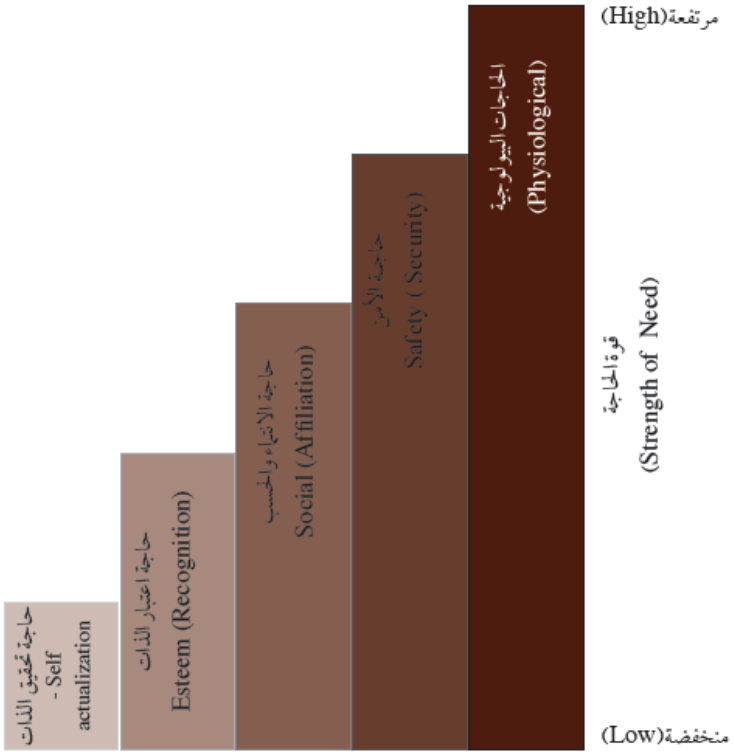

شكل (2-2): سلم الاحتياجات البشرية لماسلو

المصدر:- منير، صديق، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي ، بدون تاريخ، ص 95

2-1-5-5 الأمن الغذائي: ويقصد به أن يتوفر للإنسان كميات وأنواع من الغذاء تحتوي على كمية من السعرات الحرارية التي تساعده بالقيام بواجباته ومسئولياته والحفاظ على حياته، دون تعرضه لأمراض نقص التغذية، وكذلك على الدولة أن تقوم بتوفير الغذاء لجميع المواطنين في جميع الأوقات وأن توزع مراكز توزيع الأغذية بالتساوي في حال وقوع الكوارث واستمرارية وصول الأغذية للمنكوبين في حالة الطوارئ.

ويمكن توفير الغذاء من خلال الاستفادة من الإنتاج المحلي أو الاستيراد من الخارج أو عبر اتفاقيات التغذية بين الدول والأقاليم المتجاورة، ومن هنا تبرز أهمية الأمن الغذائي من خلال

الاعتماد على المنتج المحلي وذلك تفادياً لعدم التزام الدول في اتفاقيات التغذية في حال وقوع المخاطر أو وقوع المشاكل بين الدول المتفقة.[1]

2-1-5-6 الأمن الاقتصادي: يقصد به الإجراءات التي توفرها إدارة الإقليم أو الدولة للموطنين من خلال تحقيق الأمن الوظيفي؛ ليوفر الإنسان مسكن لائق يحافظ عليه من العوامل الجوية والبشرية، ويستطيع أن يعيش بكرامة.

كما ويتوجب على إدارة الإقليم توفير جميع ما يراعي توافر السلع التموينية والسيولة اللازمة مع ضمان أقل الإمكانيات المادية لجميع المواطنين المالية مع المحافظة على الموارد الطبيعية وان تعتمد الدولة على نفسها في توفير جميع احتياجات الدولة المالية والتشغيلية، بعيداً عن المساعدات والقروض والمنح من الدول المانحة، على أن يتم جلب رؤوس الأموال وفتح مجال الاستثمار وعمل التسهيلات المناسبة لرجال الأعمال، وذلك طمعاً في تحقيق مستوى الرضا لدى المواطنين.[2]

2-1-5-7 الأمن الاجتماعي: فهو ضمان حصول الفرد على الوظيفة والعمل والعلاج والاكتفاء الاقتصادي واستقرار حياة المواطن، وذلك لان استقرار الأفراد يؤدي إلى استقرار المجتمع ومن ثم استقرار الدولة، واطمئنان الفرد وحصوله على الرفاهية، وتراجع معدلات الجرائم يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي. أما إذا انتشرت فإنه يعبر عن غيابه وهذا يؤدي إلى حالة من الشلل وتوقف الإنتاج والإبداع وتراجع في حالة السلام والاستقرار على مستوى الدولة أو الإقليم.[3]

2-1-5-8 الأمن البيئي: تتميز البيئة باحتوائها على العديد من الموارد والطاقات التي تساعد الإنسان في حياته اليومية، فاستغلال الغابات والموارد الطبيعية بدون المحافظة عليها للأجيال القادمة والاعتماد على الطاقة الصناعية، وما تمثله من مخرجات ضارة بالبيئة تساهم بتدمير البيئة، دون النظر لفائدة الطاقة الطبيعية التي وفرها لنا الله عز وجل التي تحافظ على حياة الإنسان وصديقة للبيئة، كما والحفاظ على الموارد المائية واستدامتها للأجيال القادمة فإنه يتحقق الأمن البيئي[4].

---

[1] منير، صديق، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، بدون تاريخ، ص 45.

[2] محمد شريف بشير، مدارك – تنمية واقتصاد ، 2012/1/30، (www.mdarik.islamonline.net)

[3] نظمي، رانيا، مقال بعنوان الأمن الاجتماعي، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الثقافة الإسلامية، المملكة العربية السعودية،(بدون تاريخ) .

[4] الأحيدب، إبراهيم، أمن وحماية البيئة، الندوة العلمية الثانية والأربعون(أمن وحماية البيئة)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية' المملكة العربية السعودية، الرياض، 14-16 أكتوبر 1996م، ص

أي يقصد به الحفاظ على جميع الموارد البيئية والطبيعة المتوفرة على سطح الكرة الأرضية دون الإخلال بالأنظمة الكونية، لكي تفي بحاجات المواطنين حالياً ومستقبلاً، على أن تكون توزيع المناطق الصناعية بعيداً عن الموارد البيئية، فالحفاظ على ما يحيط بالإنسان من محيطات وأنهار وشواطئ، وحرية الإنسان في التنفس هواء طبيعي يساعد في تحقيق الفعاليات والنشاطات بلا معيقات، وهذا يتطلب سن قوانين وتشريعات للحفاظ عليها.

2-1-5-9 الأمن الصناعي: يقد به دولياً "**السلامة والصحة المهنية**"، فالوقاية ومنع وقوع المخاطر على العاملين في المجال الصناعي وذلك في مرحلة العمل وأثناءه أو فيما بعد العمل، وما تسببه المهنة من أضرار صحية مستقبلية تضر به في السنوات القادمة، فإتباع إجراءات الوقاية والسلامة وارتداء معدات الوقاية الشخصية، وكيفية التصرف في حال وقوع الكوارث الصناعية تقع على إدارة الأمن والسلامة في مديرية الدفاع المدني وصاحب الحرفة أو المصنع.[1]

2-1-5-10 الأمن الحضري: يفهم بأنه ربط احتياجات البشر الاقتصادية والإسكانية والاجتماعية والسياسية، والبيئية والثقافية لتلبية مطالب البشر في بقعة جغرافية مع مراعاة التمايز بين الطبقات المختلفة، وكذلك تحقيق الأمن العقائدي من توفير للمؤسسات الدينية والتربوية لكل طائفة من طوائف المجتمع البشري. فهو عامل مساعد في الحد من الجرائم وانتشارها من خلال التخطيط الجيد للإقليم والدولة والمدن، ويساهم في حل المشاكل المتعلقة بالجوانب الخدماتية مثل (الصحة، التعليم، حركة المرور، وغيرها)، فالمشاكل تحدث من تدهور البيئة العامة للإقليم.[2]

2-2 قوانين الأمن والسلامة في فلسطين.

زاد الاهتمام بالأمن والسلامة في فلسطين بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م، حيث تم تشكيل الأجهزة المختصة وكلفت مديرية الدفاع المدني بإدارة الأمن والسلامة في فلسطين والعمل على وضع حلول للمنشآت المخالفة لاشتراطات الأمن والسلامة وتشكيل جهاز المرور لمتابعة الأمن والسلامة على الطرقات.

2-2-1 قانون الدفاع المدني الفلسطيني: طالبت اللوائح التنفيذية للأمن والسلامة العامة في المباني العامة والمنشآت بضرورة تطبيق الأمن والسلامة العامة في المنشآت العامة والصناعية،

---

[1] شامة، عباس، الأمن الصناعي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1999م، ص 22-23 .

[2] "الحاج حسن" محمد ، محمد ، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجرائم في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية مدين نابلس " ، جامعة النجاح الوطنية، عمادة الدراسات العليا، قسم التخطيط الحضري والإقليمي، فلسطين، الضفة الغربية 2007 م ، ص 24 .

ومستودعات التخزين، بالإضافة إلى تكوين المجلس الأعلى للدفاع المدني الفلسطيني، والمجالس المحلية والتي تختص بالإشراف وتنظيم عمل الدفاع المدني في المحافظات، انظر لمواد الملحق رقم (1) الخاص بقانون رقم (3) من العام 1998م، الخاص بالقرار رقم (20) لعام 2000م.

2-2-2 قانون السلامة المرورية: نادت الجهات التشريعية المختصة في قطاع غزة إلى تطبيق مفاهيم السلامة العامة على الطريق والمركبات، وإجراء الفحوصات اللازمة لمتانة المركبات والأمن فيها، كما وتم صياغة العديد من اللوائح والأنظمة التي تساهم بتطبيق مفاهيم السلامة على الطريق وفي المركبات، وإيجاد العقوبات اللازمة للحد من الاستهتار بتطبيق مفاهيم السلامة، انظر لمواد الملحق رقم (2) الخاصة بالسلامة على الطرق من قانون المرور المعدل.

2-2-3 مستويات الأمن والسلامة:-

2-2-3-1 الأمن والسلامة الفردية:- ويتمثل في دفع المخاطر التي يمكن أن تودي بحياة الفرد؛ وذلك من خلال توفير المعايير الصحية الدولية والبيئية التي تساهم في الحفاظ على حياته وممتلكاته، عبر تطبيق اشتراطات الوقاية ومعدات السلامة الشخصية للإنسان في كافة الأعمال والمجالات التي يمارسها.

2-2-3-2 الأمن والسلامة في الشقة: وهو أن يتم تطبيق جميع اللوائح والقوانين التي تمنع وقوع الكوارث الطبيعية والصناعية داخل الفراغات المعيشية، عبر توفير معدات الإطفاء الأوتوماتيكية في المطابخ تصميم شبكة للغاز المنزلي تسمح بوضع اسطوانات الغاز خارج المنزل، ومنع إدخال المواد الخطرة القابلة للاشتعال داخل الشقق السكنية، ووضع مولدات الكهرباء والوقود في أماكن ذات تهوية جيدة وبعيدة عن أي مصدر اشتعال، استخدام التمديدات الكهربية الجيدة والتي تتحمل ضغط الكهرباء، تركيب أجهزة كاشف الدخان والإنذار المبكر في الممرات والمطابخ.

إغلاق جميع الأجهزة الكهربائية قبل النوم والخروج من المنزل وذلك بناء على قوله ﷺ"**غطوا الإناء وأوكوا السقاء، وأطفئوا السراج، فإن في السنة ليلة يأتي فيها وباء لا يمر بإناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء، إلا نزل فيه من ذلك الوباء**"،[1] وقوله ﷺ "**النار عدو**

[1] (موسوعة الحديث، مسلم، المسند الصحيح، 1432هـ، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وايكاء السقاء واغلاق الأبواب وذكر اسم الله عليها، وإطفاء السراج والنار عند النوم، وكف الصبيان والمواشي بعد المغرب)

فاحذروها، قال: فكان عبد الله يتتبع نيران أهله فيطفئها قبل أن يبيت"[1]، ومن هنا يتوجب على الإنسان المسلم أن يتبع التعليمات الصادرة من الجهات المختصة في الحفاظ على حياة الإنسان لتحقيق هدف السلامة العامة، والتقليل من رفع الأحمال على الأدوات والتوصيلات الكهربية لمنع وقوع الحرائق وحالات الاختناق[2].

2-2-3-3 الأمن والسلامة في المبنى: من الواجب على المصمم المعماري أن يراعي تطبيق قوانين ومعايير السلامة العامة في جميع المباني وذلك من خلال تصميم مخارج الطوارئ وأدراج الهروب التي تساعد على الإخلاء في حال الكوارث، وتركيب الأجهزة الذكية التي تحدد وقوع الكوارث قبل وقوعها بفترات لتساعد على الحفاظ على حياة المواطنين الشاغلين للمبنى، وكذلك الأجهزة الإلكترونية التي تقوم بمكافحة الحرائق آلياً. ومقاومة جدران المباني للعوامل الجوية والمناخية مثل: الزلازل والبراكين والرياح، والكوارث الصناعية مثل: الحرائق وحوادث تسرب الغازات السامة، وذلك بمنع انتشار النيران والحرارة باستخدام مواد البناء المقاومة للحرارة والحرائق[3]. وتصميم شبكات المياه التي تساعد في عمليات الإسعاف الأولي للحريق وتوزيعها في جميع الطوابق في المبنى على أن تبقى مرتبطة بمصدر مياه مستمر.

والاستفادة من الرياح والطاقة الطبيعية والابتعاد عن الطاقات الغير متجددة يحافظ على حياة المواطن، فتوجيه المباني عكس الرياح الضارة والاستفادة من الرياح الخفيفة في تهوية المبنى أمر مهم لسلامة الإنسان. أما بالنسبة للفتحات وكبر حجمها أو صغرها مرتبطاً بطبيعية المناخ للإقليم أو الدولة فإنه من المعايير التي تساهم في الحفاظ على حياة الإنسان وصحته ويمنع وصول انتشار الأمراض والأوبئة في المباني السكنية والعامة.

2-2-3-4 الأمن والسلامة في الشارع : وضعت جميع الدول معاير عامة للحفاظ على حياة أرواح المواطنين في الطريق والشارع، حيث يدعونا الإسلام إلى رفع الأذى عن الطريق وذلك استناداً لقول الرسول ﷺ "**الإيمان بضع وسبعون، أو بضع وستون شعبة: فأفضلها قول لا إله**

---

[1] المكتبة الشاملة (ابن حنبل، المسند، ج2، ص90)، وصححه الألباني في (صحيح الأدب المفرد، 1419، باب إطفاء المصباح، ص420، ح1225)

[2] الحسيني، عبد الرحمن، منهج الإسلام في سلامة الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية،2003م، ص 124-146.

[3] منهج الإسلام في سلامة الإنسان، مرجع سابق، ص 120-146.

إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبه من شعب الإيمان"[1]. ومن هنا يمنع وضع المطبات لأنها في بعض الأحيان تفسد على السائر مروره في الطرقات والشوارع ويمكن أن تؤدي إلى حوادث قد تسبب في فقدان المواطنين أو ممتلكاتهم. وكما وأن الرسول ﷺ دعانا إذا اختلف المسلمون بعرض الطرق فليكن سبعة أذرع ليسهل على الناس مرورهم وتنقلهم في الطرقات بحرية مطلقة. ودعانا الإسلام العظيم إلى عدم السير والتحرك في حال وقوع الزلازل والرياح العاصفة ونزول المطر الشديد؛ حفاظاً على أرواح المسلمين كما يحدث الآن في كثير من الدول، يمنع خروج المواطنين أو يتم نقلهم للأماكن الآمنة في حال الكوارث[2]، وتدعو معظم الدول في وقتنا الحالي إلى فصل حركة المركبات الكبيرة عن الدراجات النارية والهوائية ومنع دخول المركبات في طرق المشاة، وأن توضع الإشارات المرورية على الطرقات وتحديد السرعات داخل المدن، وفصل اتجاهات حركة المركبات لمنع الحوادث المرورية.

2-2-3-5 الأمن والسلامة في الحي السكنى : يتمثل الأمن في الحي السكني بالمحافظة على حياة وأرواح المواطنين من خلال تطبيق معايير وقوانين واشتراطات الأمن والسلامة العامة، ومنع وقوع المخاطر المحدقة والعناية بأصحاب الحالات الخاصة والمرضى والأطفال وتوفير الطرق والممرات الخاصة بهم والمداخل التي تسهل عليهم التحرك وتوفير الطرق والممرات الخاصة بعمليات الإغاثة والطوارئ، وأماكن للترفيه تكفى جميع الحي السكنى بدون خلق حالات الازدحام.

ومن المفضل أن يكون بوابات خاصة بكل حي سكني، وأن يتم إعداد خطة محكمة لإخلاء الحي السكني في حال الكوارث والطوارئ بالتنسيق مع دوائر الطوارئ وعلى رأسها المديرية العامة للدفاع المدني[3]. أما فيما يتعلق في توزيع المباني فنجد أنه يجب مراعاة أن تكون إطلالة جيدة لجميع المباني السكنية والترفيهية وأن يتم الاستفادة من التهوية الطبيعية في توزيع المباني المرتفعة والمنخفضة داخل الأحياء السكنية أو في المخططات التفصيلية.

---

[1] رياض الصالحين، من كلام سيد المرسلين، الإمام إبن زكريا يحيي ين شرف النووي، باب 13 "باب في بيان كثرة طرق الخير" حديث 125، ص63.

[2] منهج الإسلام في سلامة الإنسان، مرجع سابق ، ص85-119.

[3] منهج الإسلام في سلامة الإنسان، مرجع سابق، ص180-191

2-2-3-6 الأمن والسلامة في المدينة: وهو منع وقوع المخاطر البشرية في جميع شتى نواحي الحياة في المباني والتي تقدم الخدمات للمواطنين، مع مراعاة الحفاظ على النظام العام والآداب والقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والحفاظ على الخصوصية؛ وذلك بعد وضع القوانين واللوائح التي تسمح بالحفاظ على أمن وسلامة المدينة عبر التوزيع الجغرافي للمدينة وتوزيع استخدامات الأراضي إلى زراعية وتجارية وسكنية وسياحية وترفيهية، ... الخ. واختيار الأماكن المناسبة لخدمات الطوارئ على أن تستطيع الوصول لأي مكان في المدينة في أقل وقت ممكن، وبعيداً عن مناطق الازدحام التي تعيق الحركة في حال الكوارث الصناعية البسيطة.

2-2-3-7 الأمن والسلامة على مستوى الإقليم: يعتبر الإقليم جزء من الدولة ويمكن تحقق الأمن والسلامة العامة في التوزيع والفصل في استخدامات الأراضي. فعلى سبيل المثال لا يمكن اختيار الأماكن السكنية مجاورة للصناعية لأنها تضر في سلامة الإنسان وتتسبب له في انتشار الأمراض المسرطنة، أو الصناعية بجوار السياحية أو الزراعية لأنها ستؤثر على البيئة في المنطقة المحيطة وهذا يضر البيئة المحيطة بواسطة انتشار الأدخنة والمواد السامة التي تساهم في اختراق طبقة الأوزون. أما فيما يتعلق بموضوع سياسات توزيع الكثافات السكانية في الإقليم واتجاهات امتداد العمران على حساب النشاطات الأخرى في الإقليم، فالكثافة السكانية أو العمرانية العالية تسبب في نشر الأمراض وضعف التهوية الطبيعية ومنع دخول أشعة الشمس للفراغات في المباني المنخفضة المجاورة للمباني المرتفعة وحجب التهوية الطبيعة وحرمان المواطنين من الحصول عليها. لذا فإنه يتوجب على المخططين وصانعوا القرار وضع السياسات العامة للكثافة العمرانية والسكانية التي تؤثر على سلامة الإنسان والحفاظ على حياته، وإزالة جميع المعيقات، وتصميم المساحات الخضراء بجوار المناطق السكنية؛ لمساعدتها في تحقيق السلامة العامة للسكان، بالإضافة إلى توزيع الطرق والممرات ومراعاة التدرج الهرمي للطرقات. ويفضل أن تكون طرق متخصصة لطواقم الطوارئ تساعد في وصولها للمناطق المنكوبة بالسرعة المناسبة دون حدوث الكوارث أثناء تحركها وأن تكون الإدارات العامة للطوارئ منتشر في جميع الإقليم وقريبة من المناطق السكنية.

2-2-3-8 الأمن والسلامة الدولية: بحيث يتوجب على الدولة وضع القوانين واللوائح التي تجبر المواطنين على توفير اشتراطات الأمن والسلامة العامة في المباني والمنشآت الصناعية والتجارية والمناطق الترفيهية، وعلى الدولة السعي لتطبيق السلامة العامة في جميع المخططات بدء من التخطيط الوطني مروراً بالتخطيط الإقليمي إلى التخطيط الهيكلي والتفصيلي.

وأن تكون إستراتيجيات عامة لتحقيق ذلك، وأن يتم عقد الاتفاقيات التي تساعد على توفير السلامة على الحدود بين الدول وأن تكون خطط إغاثة مشتركة بين الدول في حال الكوارث والطوارئ.

2-3 العوامل الفيزيائية المساعدة التي تحقق الأمن والسلامة العامة.

تتأثر السلامة العامة بعدة عوامل تساعد في تحقيق الأمن والاستقرار البشري على سطح الكرة الأرضية وتسخير جميع الموارد البشرية والخطط التنموية والإستراتيجية:-

2-3-1 توزيع استخدامات الأراضي في التخطيط الإقليمي: [1] فيتطلب من المخططين والذين يضعوا الخطط الإستراتيجية أن يتم الحصر الكامل لجميع استخدامات الأراضي المتوفرة في الأقاليم الجغرافية المختلفة؛ وذلك عبر دراسة التركيب الوظيفي للإقليم، والتعرف على تاريخ الإقليم ومراحل التطور العمراني الذي مر به. وتختلف مفاهيم استخدام الأرض في التخطيط الإقليمي، فيقول البعض أنه الاستغلال الأمثل للأراضي وأن يتم توزيع التكوين العمراني للإقليم لأغراض السكن والصناعة، والتجارة، والسياحة، والخدمات بجميع أنواعها... الخ. ويصف آخرين أن استخدام الأراضي هي كيفية إدارة الأنشطة والموارد البشرية والمادية وربطها بالخدمات العامة " اجتماعية، اقتصادية، صحية، تعليمية...الخ ، وتعتبر توزيع الأراضي من أكثر عمليات التخطيط تعقيداً لأنه يدخل فيها الدراسات الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية والسياسية والعمرانية...الخ.

ويقوم تخطيط استخدام الأراضي على دراسة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأراضي والكثافة السكانية والتعرف على إمكانيات الأرض لمراعاة الاحتياجات ووضع الحلول المناسبة لجميع المشاكل في الإقليم، بحيث يتوجب على توزيع الأراضي تحقيق المصلحة العامة للإقليم. وتحديد الحلول التي تراعي الاستدامة للموارد البشرية والمادية في الإقليم، وتوزيع الأراضي بحيث لا يتسبب في الإضرار بالسلامة العامة للإقليم، تلبية جميع احتياجات السكان ومشاكلهم.

ويحقق السابق من خلال الفصل بين استخدامات الأراضي وأن لا تؤثر الكثافات السكانية أو الكثافة البنائية على الصحة العامة للمجتمع. ليراعي ويحقق مبدأ الحفاظ على أرواح المواطنين والموارد الطبيعية، وممتلكات المواطنين التي تمثل القوة الاقتصادية الخاصة في الدولة أو الإقليم،

---

[1] أبو عمرة، صالح، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في دراسة استخدامات الأراضي لمدينة دير البلح، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافية' كلي الآداب' عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2010 م ، ص 28-30

ومراعاة سلامة الممتلكات العامة التي تمثل الخدمة الإنسانية وتيسر مصالح المواطنين في الدولة.

ويمكن أن تقوم إدارة الإقليم بإتباع مبدأين لتوزيع الأراضي وهما:-

- مبدأ الاستخدام الأمثل للأرض: وذلك عبر الاعتماد على أهمية الاقتصاد ودعمه من ناحية وطنية؛ عن طريق تخصيص أفضل مناطق تحتوي على التربة المناسبة للزراعة، مع مراعاة الاحتياجات القومية سواء كانت دفاعية أو تضر بممتلكات أو سلامة المواطن الشخصية، لذا فإن تحديد الاستخدام الأمثل للأرض في الإقليم أو الدولة عبر تحقيق المصلحة العامة لهما.
- مبدأ الاستخدام المتعدد للأرض: يتم استخدام هذا النوع من توزيع الأراضي في المناطق محدودة الموارد، وذات الكثافات السكانية العالية، والأقاليم التي تعتبر شحيحة الأراضي؛ بحيث تلبى احتياجات ومطالب الإنسان من المسكن والأماكن الترفيهية، والغذاء والعمل والطرقات، كاستخدام المناطق سكنية تجارية، أو سكنية ترفيهية، أو صناعية تجارية، أو رياضية تجارية ترفيهية. على أن يتم انتشار المباني متعددة الأغراض والمرتفعة التي تحتوى على أكثر من استخدام مثل المراكز التجارية الإدارية.

2-3-2 سن القوانين والتشريعات: يتوجب على الجهات التشريعية في الدولة بالتعاون مع وزارة التخطيط والحكم المحلي وسلطة الأراضي والمياه والبيئة وإدارات الطوارئ، وضع التشريعات والقوانين على المستوى الوطني والإقليمي التي تساعد في الحفاظ على حياة المواطنين وممتلكاتهم في حال الطوارئ والكوارث، ووقت السلم والحرب، ومنع انتشار الجرائم والحفاظ على النسق الاجتماعي للإقليم مع توفر جميع مقومات البقاء للإنسان.

فإيجاد القوانين المانعة للعشوائيات وكيفية توزيع الكثافات السكانية والبنائية واتجاهات امتداد العمران في الإقليم، والفصل بين استخدامات الأراضي في الإقليم تساعد على تحقق وانتشار الأمن والسلامة العامة في حدود الإقليم. أما فيما يتعلق بتوزيع المناطق والساحات الخضراء وربطها بالعمران والسكان يساهم بتوفير الصحة الجيدة والمناسبة للسكان وذلك عبر مراعاة المناخ في سن قوانين توزيع الأراضي.[1]

[1] مقابلة شخصية، د. م. نهاد المغني مدير عام الهندسة والتخطيط ، بلدية غزة ، 2012/1/22 الساعة 8:30 ص.

2-3-3 التدرج الهرمي للطرق وممرات المشاة: [1] يحتاج توزيع الشوارع وتقسيمات الطرقات إلى مميزات خاصة تتعلق بمفاهيم السلامة العامة، فالفصل بين استخدامات الطرقات تحافظ على سلامة المواطنين وخاصة فيا يتعلق بعروض واستخدام الطرقات والشوارع فحركة المركبات الثقيلة والشاحنات تحتاج طرقها لمواصفات خاصة وأنها تتعلق بنقل حركة البضائع بين المدن في طرقات إقليمية. أما حركة مركبات نقل المواطنين بين المدن فهي بحاجة إلى أن تكون صديقة للبيئة والإنسان. وإبعاد مركبات نقل المواطنين الخاصة عن مراكز المدن واستبدالها بمركبات نقل عام مثل مترو الأنفاق أو باصات النقل العام. على أن تكون كراجات خاصة بالسيارات المواطنين والموظفين العاملين بمراكز المدن الهامة، أو أن يتم استخدام مترو الأنفاق للنقل العام بين مراكز المدن ومنع دخولها للمراكز وأن تكون أولوية الحركة في مراكز المدن للمشاة.

2-3-4 الاستفادة من الطبيعة في التهوية والإنارة الطبيعيتين: يتوجب على المخططين تحديد المناطق السكنية والتجارية وغيرها، مراعاة دخول الإنارة الطبيعية والتهوية لجميع الفراغات بجميع المباني، فمراعاة حركة الرياح في توجيه المباني والفراغات والاستفادة من أشعة الشمس في دخولها للفراغات العمراني حسب الحاجة من خلال الفتحات، ومناور التهوية.

ويقال بالمثل العربي البيت الذي تدخله الشمس لا يدخله المرض، وكذلك درهم وقاية خير من قنطار علاج، فأشعة الشمس تقضى على الحشرات الضارة.

2-3-5 توزيع أجهزة المراقبة والرادارات لمراقبة ورصد مخالفات السلامة العامة توزيع مباني ومقرات إدارة الطوارئ والأجهزة الأمنية:[2] يحتاج كل إقليم ومدينة ودولة إلى توفير أجهزة مراقبة دورية في جميع المحطات لرصد المخالفات التي تقع في مجال الأمن والسلامة العامة عبر أجهزة إلكترونية وكاميرات مراقبة، على أن تكون متصلة بإدارات الأمن والسلامة العامة على مستوى الإقليم. ويتوجب على قيادة إدارة الإقليم أن توزع مباني إدارة الطوارئ والمقرات الأمنية والصحية وفقاً لمراعاة الكثافة السكانية، وإمكانية تحركها في أسهل الطرق، وأقصر الأوقات لتلبية احتياجات المواطنين. أما فيما يتعلق بالمناطق الصناعية التي تكون على مستوى الإقليم فإنها

---

1 مقابلة شخصية، د. م. محمد الكحلوت، عميد مركز التراث بالجامعة الإسلامية، 2011/12/10 الساعة 1:30 م.

2 مقابلة مع د. محمد الكحلوت، مرجع سابق.

بحاجة إلى ربطها بمقر إدارة الطوارئ العام في الإقليم وذلك لمتابعة تطبيق معايير واشتراطات الأمن والسلامة العامة في المنشآت الصناعية.

2-3-6 الاتجاه نحو التكنولوجيا: تتطور مفاهيم وتطبيقات الأمن والسلامة وفقاً للتطورات التكنولوجية حيث أنه أصبح من الممكن أن يتم معرفة أماكن وأوقات وقوع الكوارث الطبيعية قبل وقوعها من خلال الاعتماد على الصور الجوية الصادرة من الأقمار الصناعية، وعملية الوصول للكوارث والحوادث في زمن قياسي وبسيط باستخدام أنظمة المعلومات الذكية والجغرافية في رصد الكوارث والتعامل معها.

وتوصل العلم الحديث إلى طرق مكافحة الكوارث الصناعية بالاعتماد على معايير تحقق الوقاية اللازمة قبل وقوعها، فنظام الذكاء الصناعي في التعامل مع الكوارث الصناعية يعتمد في عمله على ربطه بالمديرية العامة للدفاع المدني ومن خلاله يتم معرفة المخاطر على العاملين في هذه المؤسسات، وما هي الحلول المناسبة للتعامل معها؟ وهذا يسهل على طواقم الدفاع المدني التعامل مع الكوارث في أقصر الأوقات وأسرعها.[1]

2-3-7 مراعاة سلامة الهياكل الإنشائية للمباني المقاومة للكوارث:- يراعي في تحقيق السلامة العامة في البلدان المتقدمة توفير الملاجئ، المقاومة للصواريخ الذكية، حيث يفيد مختصون في إدارة الدفاع المدني الفلسطيني أن الصواريخ الذكية المحرمة دولية والتي تخترق عدة أمتار في الخرسانة المسلحة، بحيث بعد استخدام هذه الصواريخ في حرب الفرقان أصبح من الصعب اللجوء للملاجئ في حال الحرب وخاصة مع التطور التكنولوجي لأنظمة الصواريخ، وهذا لا يمنع توفير الملاجئ ومراعاة القوة الإنشائية للمباني المقاومة للعوامل الطبيعية من زلازل ورياح، والعوامل الصناعية من حرائق فهذا يتحاج إلى تصميم جميع المباني مقاومة للرياح والحرائق والحرارة والزلازل.[2]

كما وأنه لا يتوفر قوانين وتشريعات تطالب من المالكين للعقارات بإيجاد ملجأ داخل كل مبنى ومنشأة، فالقانون مقتصر على المباني المرتفعة فقط "الأبراج" في قانون رقم (3) لعام 1998م.

---

[1] الغامدي، يحيي، استخدام تقنية الذكاء الصناعي في إدارة حوادث الحريق، المديرية العامة للدفاع المدني، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1429 هـ ، ص14- 31

[2] مقابلة العميد/ يوسف خالد الزهار مدير عام الدفاع المدني الفلسطيني، قطاع غزة ، 2012/1/22م.

2-4 أهمية الأمن الحضري في تحقيق الأمن والسلامة والحد من الجريمة.

2-4-1 الأمان الحضري:- يقصد بها عملية تخطيطية تعمل على منع وقوع الكوارث والحد من انتشار الجرائم، باستخدام التوزيع الأمثل للأراضي، وتحقيق جميع الخدمات المناسبة للمواطن؛ ليعش بكرامة وحرية.

ولا يستخدم الأمن الحضري في قمع الجرائم بل في الحد منها، من خلال توزيع منسق للأراضي وطبقات المجتمع، وتحقيق كل ما يحتاجه المواطن، وإشباع رغباته من نواحي تخطيطية وترفيهية، ليتمتع بحياة قائمة على أسس علمية سليمة. أما المعالجات التي أوجدها المخططون لحل المشاكل المرورية والصحية والبيئة، وتوفير طرق النجدة والإغاثة ومراكز التوزيع التموينية لتحقق عدالة اجتماعية للمواطنين، ووصول المواد الغذائية لجميع المواطنين في حال الكوارث.

2-4-2 الجريمة:

لغوياً: "الجريمة من جَرَم يجرم جُرماً"[1]، **وتعني الذنب والجناية.**

اصطلاحاً: يقصد بها تغيرات سلوكية تظهر على البشر لإشباع غرائزهم الموجودة بداخلهم، من خلال تطبيق سلوكيات غير لائقة ومخالفة لعادات وتقاليد المجتمع، أو ارتكاب جناية أو تصرف ممنوع مخالف للقوانين سواء الدولية أو المحلية.[2]

2-4-2-1 الجريمة قانونياً: كل فعل أو محاولة أو ترك يستوجب العقوبة بحكم القانون،[3] ويعتبر القانونيون الجريمة انتهاكاً للقانون الجنائي المتعلق بالأفعال الضارة بالمجتمع، فالأفعال التي تتسبب بإيذاء أشخاص أو إتلاف لممتلكاتهم أو الاعتداء على الممتلكات العامة، جرائم من وجهة نظر القانون، وجناية بحق الدولة. ولا توجه الجريمة لأي شخص إلا إذا توفرت الأدلة والبراهين الكافية والتي يمتلكها ضباط الشرطة أو الإدعاء أو القضاة.[4]

---

[1] العرفج، فهد، التحريض على الجريمة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، تخصص السياسية الجنائية المملكة العربية السعودية، الرياض، 2006، ص 11

[2] التحريض على الجريمة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، دراسة تأصيلية تطبيقية، مرجع سابق، ص 11-19

[3] جرادة، عبد القادر، الجريمة تأصيلاً ومكافحة، دراسة تحليلية تأصيلية للعلوم الإجرامية: (علم الإجرام، علم الضحية، علم الجزاء الجنائي) ، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عدد (الناصرة)، 2011، ص 18.

4 الموسوعة العربية العالمية.

2-4-2-1 الجريمة شرعاً: حظرت الشريعة الإسلامية واعتبرت ارتكاب الإنسان لمعصية وذنب وخطيئة أو فعل ما حظرته الشريعة الإسلامية السمحاء. أي القيام بعمل محرم معاقب على فعله أو ترك فعل محرم تركه ومعاقب على تركه، ويكون للجريمة حد أو تعزير.[1]

2-4-3 عوامل تحقيق الحد من الجريمة والأمن والسلامة العامة عبر التخطيط الإقليمي:-

2-4-3-1 تنمية الوعي لدى أفراد المجتمع، وتعريفه بخطورة الجريمة بكافة الوسائل المسموعة أو المقروءة أو المكتوبة أو المرئية.

2-4-3-2 تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل العوائق بين طبقات المجتمع؛ وذلك من خلال تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي. فالفقر والبطالة يساعدان على تفشي وانتشار الجرائم وانعدام السلامة العامة، وتفشي السرقة وهذا يضر بالمال والممتلكات الخاصة بالمواطنين والدولة.

2-4-3-3 تشديد الجزاءات (العقوبات) على مرتكبي الجرائم وعدم التهاون مع أي جريمة مهما قلت أهميتها، وأن يكون العدل في تطبيق العقوبات بين الفقير والغني، الرئيس والمرؤوس.

2-4-3-4 تطبيق الشريعة الإسلامية **لأنها تعمل بثلاث طرق مهمة في الحد من الجرائم:**

أولاً: التهذيب النفسي: تربية الضمير في الأساس الأول في منع وقوع الجريمة، وإن الالتزام بالعبادات الإسلامية كلها يعتبر تربية وتهذيب للنفس البشرية وهي:

- الصلاة: وهي عمود الدين وإذا أديت على وجهها في أوقاتها فيجلى صدأ القلوب، وتذهب الأحقاد.
- الصوم: هو عمل يعتمد على الخوف من الله عز وجل ومراقبته في جميع الأحوال والأوقات فإن أداه الإنسان حقه وعلى فهم كانت الوقاية من الجرائم، وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ قال، قال رَسُول اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّم:" **قال اللَّه عز وجل :كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به، والصيام جُنة، فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب، فإن سابه أحد أو قاتله فليقل إني صائم؛ والذي نفس محمد بيده لَخُلُوف فم الصائم أطيب عند اللَّه من ريح المسك، للصائم فرحتان يفرحهما :إذا أفطر فرح بفطره، وإذا لقي ربه فرح بصومه**" مُتَّفَقٌ عَلَيهِ".[2]

---

1 جرادة، عبد القادر، مبادئ قانون العقوبات الفلسطينية، دراسة تحليلية نقدية للتشريعات المطبق في قطاع غزة والضفة الغربية مقارنة بالشريعة الاسلامية وقوانين عربية وأجنبية، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المجلد الأول، 2010، ص 104.

[2] رياض الصالحين ، مرجع سابق، ح 1215

- الزكاة: وهي تعاون بين المواطنين، ومساعدة الفقير للغني يقوم على بناء الأسس الاجتماعية السليمة للمجتمعات، فإن طبقها الإنسان بفهم وإخلاص وطبق معنى الزكاة الحقيقي فأنه يقي من جرائم الغش والسرقة، ويحقق الأمن الاقتصادي والغذائي.
- الحج : هو نشاط اجتماعي يعمل على تجانس جميع أطياف وفئات المجتمعات الإسلامية في الدول المختلفة، واجتماعهم على كلمة التوحيد في بيت الله الحرام، فهناك لا فرق بين أسود وأبيض، و فقير وغني، وعربي وعجمي.

ثانياً: الدعوة إلى الله تعالى: ويقول عز وجل "**ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون**"[1]، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تهذيب عام وفيه تعاون على البر والتقوى، ودفع الإثم والعدوان، ومنع الجرائم من الوقوع، وتأليف وتقريب للقلوب.

ثالثاً: العقاب: يمكن أن يكون العقاب بعد توجيه النصح والإرشاد وتهذيب نفس الجاني، فان لم تنجح الطرق السابقة فيكون العقاب هي الطريقة التي تلي السابقتين وذلك لأن آخر العلاج الكي، فيكون الردع الإيجابي للجناة وزجراً لغيرهم ومنع تكرار وقوع الجرائم.

2-4-3-5 زيادة مستوى التعليم والثقافة لدى أفراد المجتمع لأنه يعطي دوراً إيجابياً، ووقائياً فيكون الأثر الفعال في الحد من جرائم الكوارث التي يصنعها البشر، حيث أن معدلات الجريمة ترتفع لدى الأميين.

2-4-3-6 استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقلل من الجرائم، وخاصة بما يتعلق بالعصيان والتمرد، وزيادة الانفعال ضد موظفين الدولة والسلطات الحاكمة. كما حدث في الوطن العربي من الثورات العربية في كل من مصر، وتونس، وليبيا، وسوريا، واليمن، وهذا أدي إلى ارتفاع نسبة الجرائم وزيادة عدد البلطجية الموجودين في العشوائيات والتي تسبب في كوارث اجتماعية للمواطنين على مر العصور السابقة. وكذلك الانفلات الأمني الذي شهدته الأراضي الفلسطينية في ظل انتفاضة الأقصى وما قامت به قوات الاحتلال من اجتياحات وقصف للمنشآت الهامة والحيوية وتدمير للبنى التحتية في فلسطين.

---

[1] القران الكريم، سورة آل عمران، آية 104.

2-4-4 أهمية ودور الأمن الحضري للحد من الجريمة:[1] تتكون طواقم التخطيط من المعماريين والمخططين وعلماء الاجتماع والاقتصاد والنفس، ليقدموا عملية تخطيطية متكاملة من جميع النواحي، وتوزيع الأراضي وتقسيمها إلى (سكنية، تجارية، صناعية، وخدماتية، وغيرها). فدراسة النواحي الاجتماعية والنفسية والفلسفية لحياة المواطن في الإقليم والمدينة، وعليه يتم توزيع الأراضي وتوفير احتياجات المواطنين، وتحقيق الأمن البيئي والهدوء النفسي لتوفير البيئة الاجتماعية، ومحاربة أي توازن واختلال اجتماعي؛ لكي يساعد على بيئة مليئة بالهدوء والصحة والسلامة والسعادة. فالمخطط العمراني مسئول عن التخطيط الآمن للإنسان، فتوظيف تخطيط المدينة والحي السكني والإقليم الذي يراعي الخدمات الأمنية والطوارئ، يساعد على الحد من انتشار الجرائم. ومعالجة الثغرات الأمنية في المخططات العمرانية يعمل على انخفاض معدلات الجرائم، فالإقليم هو المكان المناسب لالتقاء جميع الكائنات الإنسانية والحية، والحفاظ على التنوع الحيوي والبيولوجي في الإقليم يزيد من قوة الأمن الاقتصادي والغذائي والسياحي والاجتماعي، وكما وأن زيادة التعقيدات الأمنية ودخول القوة العسكرية في المدينة فإنه يمكن أن يزيد من الجريمة في أوقات مختلفة وبشكل سري. فأي خلل يحدث في توزيع استخدامات الأراضي، وضعف توزيع النشاطات والوظائف الخدماتية سيؤثر على الجانب الأمني والاجتماعي.

فقد عرف الإنسان الجريمة منذ أن خلقه الله عز وجل، فكان الخير والشر، والمعروف والمنكر، فلا زال علماء الاجتماع والنفس والقانون والاقتصاد والتخطيط يهتموا بدراسة علم الجرائم، والعوامل التي تساعد على الحد منها، ومنعها بإشباع رغبات المواطنين، وتلبية احتياجاتهم السيكولوجية عند وضع تصميم المخططات الإقليمية والعمرانية. فتركيب الإقليم العمراني والسياسي والبيئي والاقتصادي وربطهم بالتركيب الاجتماعي والإسكاني ورسم السياسات العليا الإقليمية لحل المشاكل الصحية والاجتماعية. **وتلخص أهم العوامل التخطيطية والتصميمية للمناطق السكنية والأقاليم المرتبطة بالحد من الجرائم وتحقيق السلامة الإقليمية:-**

2-4-4-1 سهولة الدخول للمناطق السكانية: موضع المناطق الخدماتية داخل حدود الأحياء السكنية يسهل دخول الغرباء إليها وهذا يسهل المجرم على ارتكاب الجرائم. فحدود الأحياء

[1] أهمية ودور الامن الحضري في الحد من الجرائم في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية مدين نابلس " ص 48- 56.

السكنية وتحديد مداخلها وتدرج الطرقات من العام إلى شبه العام شبه الخاص فالخاص الذي يخص مجموعة من المواطنين، ولا يمكن أن يدخل الطريق من لا ينتمي للعائلة القاطنة لهذا الفراغ الخاص.

2-4-4-2 الاختلاط في استخدام الأراضي بالمناطق العشوائية: تنوع استخدامات الأراضي وعدم الفصل بينها، ووضع المناطق التجارية مع السكنية يساعد المجرم على ارتكاب الجريمة، والتخفي بسهولة في المناطق التجارية وخاصة العشوائية. فوجود أكثر من استخدام يجلب العديد من المواطنين والأشخاص لقضاء حوائجهم، ويتغلغل المجرمون والمنحرفون ويرتكبون الجرائم كالسرقة والسطو وغيرها، فأعلى نسبة لارتكاب الجرائم تكون في المناطق العشوائية المختلطة الاستخدام.

2-4-4-3 شبكة الشوارع: تشكل الشوارع عنصراً مهماً في انتشار الجرائم وخاصة في الأوقات المتأخرة من الليل، خوفاً من عمليات الاغتصاب والسرقة والسطو والخطف وغيرها، أما الطرق الغير نافذة توفر الهدوء والسكينة لساكنيه في المناطق ذات العائلات الواحدة "العائلة الممتدة". ويساعد التخطيط السليم للطرق على المراقبة والحد من الجرائم، ويمكن السيطرة والمحافظة على أمن المناطق المجاورة للشوارع المخططة، فاستخدام نظام التدرج الهرمي للطرقات والاعتماد على التطور التكنولوجي في رصد المخالفات يساعد على نشر الطمأنينة والاستقرار في المناطق السكنية والترفيهية والتجارية وغيرها.

2-4-4-4 الإنارة: يمكن اعتبار أن الإنارة عنصراً هاماً في رصد الجرائم والحد منها، فتوزيع أجهزة الإنارة في المناطق السكنية والترفيهية والتجارية والشوارع، وغيرها من المناطق المفتوحة هام جداً. فلا يستطيع المجرمون دخول المناطق المصممة بإنارة سليمة خوفاً من القبض عليهم، فشعور المواطنين بالطمأنينة يتحقق في المناطق التي تمتاز بالإنارة الجيدة حيث تقل فيها الجرائم مقارنة مع المناطق الغير متوفر بها إنارة.

2-4-4-5 البيئة السكنية: توفير البيئة السكنية المناسبة للإنسان والملبية لاحتياجاته واحتياجات أسرته النفسية والاجتماعية، فتشجير الطرقات وترك الساحات والفضاء بين المباني وتوزيع المنزهات تساهم في الحد من الجرائم لأنها تلبي رغبات الإنسان النفسية والاجتماعية. فعلى المخطط توفير المسكن الصحي البيئي الملائم للإنسان بما يحيطه من نشاطات وفعاليات،

ومراعاة العادات والتقاليد لكل جماعة وقبيلة وحي سكني. وهذا يوصل إلى ضرورة الانسجام في توزيع السكان لتخدم الإنسان وتساعد على الحد من انتشار الجرائم وتقل نسبة المجرمين، تحافظ على تقوية الروابط الاجتماعية والتكاثف فيما بين المواطنين.

2-4-4-6 الشكل العمراني: تصميم الواجهات وتخطيطها واستخدام مواد البناء، والتشطيب الخارجي تساعد في الحد من الجرائم. فعلى سبيل المثال استخدام الزجاج في الطوابق الأرضية يمكن المجرم من ارتكاب الجرائم، على عكس استخدام الطوب أو الأحجار. فأشكال المباني وارتفاعاتها، وسهولة الوصول للأسطح العلوية يساعد المجرم على فعل ما يريد ويسهل هروبه.

2-4-4-7 الكثافة السكانية: يؤكد أغلب علماء الاجتماع والمخططون على أن المناطق المكتظة بالسكان الغير مخططة والتي تعتمد في نموها على العشوائية، هي من أكثر المناطق التي يرتكب بها الجرائم، فهذه المناطق من أكثر المناطق التي تسجل أعلى معدلات للجريمة مقارنة مع المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.[1]

2-5 معوقات تحقيق الأمن والسلامة في التخطيط الإقليمي.

2-5-1 قلة الثقافة لدى المواطنين: حيث لوحظ من خلال التقارير الصادرة من جهات الطوارئ الرسمية في قطاع غزة أن نسبة الكوارث التي تحدث على مستوى إقليم غزة لها علاقة بثقافة المواطنين، وأنه بعد قيام مديرية الدفاع المدني الفلسطيني بحملات توعية وتدريب ألاف المواطنين والطلاب انخفضت نسبة الحرائق من 55-60 حريق أسبوعياً إلى 25 حريق أسبوعياً[2].

كما وتظهر النتائج أن نسبة 70% من الحوادث في قطاع غزة تحدث نتيجة الإهمال، وعدم المعرفة بالتعامل مع المواد فعلى سبيل المثال استخدام عدد من العاملين في الأنفاق المياه في حرائق المواد السائلة المشتعلة مثل: الوقود ولكن علمياً في حال الحرائق السائلة تمنع المياه وتستبدل بالمادة الرغوية لأن الماء يتفاعل مع الوقود ويزيد الاشتعال.

---

[1] مقابلة شخصية مع الدكتور/ محمد الكحلوت، مرجع سابق.

[2] مقابلة مع العميد/ يوسف الزهار مدير عام الدفاع المدني قطاع غزة

أماً30% من الحرائق والحوادث نتيجة إهمال المواطنين لتطبيق معايير الأمن والسلامة العامة رغم معرفتهم بخطورة المواد ولديهم ثقافة عامة،[1] فتكثيف الحملات التي توعي الجمهور بخطورة تخزين المواد الخطرة بالمنازل والاستخدام الخاطئ لمصادر الطاقة في البيوت وقلة النشرات واللقاءات التلفزيونية الداعية لتوفير وتطبيق السلامة العامة تعيق في تطبيق معايير السلامة العامة.

2-5-2 السكن العشوائي: انتشار العشوائيات والأحياء السكنية الغير منظمة في الأقاليم بدون دراسة البعد الاجتماعي، والنفسي للسكان، والتعرف على رغباتهم واحتياجاتهم وخاصة من الناحية الاقتصادية، تؤدي إلى زيادة المخاطر. وكذلك عدم معرفة الوظيفة الأساسية للمنطقة التي ستقام عليها المستعمرات يؤثر على الأمن الاجتماعي، أو الاقتصادي، أو البيئي، أو الغذائي. مما يزيد المخاطر على حياة الإنسان، ويصاحبه الاعتماد على الموارد من مناطق مجاورة وهذا يضعف القوة الأمنية للإقليم.

2-5-3 التوزيع العشوائي للمستشفيات والمباني الصحية ومحطات الإطفاء دون الاعتماد على المساحات والكثافة السكانية: من الملاحظ أن توزيع مباني الطوارئ بشكل عشوائي، ودون مراعاة الكثافة السكانية يقلل من سرعة الوصول إليها. حيث أنه يتطلب أقصر وقت للتعامل مع الكارثة ونقل المنكوبين إلى المناطق السليمة، وتوزيع المراكز الأمنية والصحية، وسهولة وصول المواطنين لهم، أما فيما يتعلق بمحطات الإطفاء يراعي سرعة وصول السيارات للمناطق المنكوبة والتي بها حرائق وكوارث إنقاذ "في وقت لا يتجاوز 7 دقائق والمتعارف عليه عالمياً"[2]

2-5-4 ضيق الشوارع وقلة الفصل بين المركبات والوظائف الأخرى: فعدم تحديد وظائف الشوارع والفصل بين المركبات وممرات المشاة والدراجات الهوائية والنارية والمركبات الثقيلة يزيد من انتشار الحوادث، والكوارث المحدقة بحياة الإنسان، فالدمج بين حركة المشاة والدراجات النارية والمركبات يزيد من المخاطر على الإنسان.

2-5-5 قلة الاهتمام بتطبيق اشتراطات الأمن والسلامة العامة في المباني والطرقات والأماكن العامة: من المؤكد أن من مهام الدولة والحكومة توفير معايير السلامة العامة في المباني

---

[1] وزارة الداخلية والأمن الوطني غزة بالتعاون مع المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني قطاع غزة، التقارير الختامية، حملة 102 لسلامتكم التوعوية ديسمبر 2011م.

[2] مقابلة مع نقيب/ رأفت خليل البواب مدير تدريب مديرية الدفاع المدني قطاع غزة – المنطقة الجنوبية.

والمؤسسات التي يرتادها المواطنون، والتي يكون بها عدد كبير منهم وكذلك توفير السلامة العامة في الطرقات والمفترقات، وتحديد السرعة داخل الطرق الإقليمية والهيكلية وغيرها.

2-5-6 ارتفاع تكاليف معدات الوقاية السلامة العامة: يلاحظ ارتفاع أسعار أجهزة الإطفاء والأجهزة الذكية التي تقوم بكشف الكوارث قبل وقوعها، وربط جميع المباني بإدارات الطوارئ ومديريات الدفاع المدني الموزعات في الأقاليم المختلفة. فمن الواضح أن أجهزة الإطفاء والإنذار المبكر للكوارث غالية الثمن بحيث أنه لو طلب تصميم منظومة الأمن والسلامة العامة في شقة سكنية وتطبيقها على أرض الواقع فإنها تكلف ما يقارب 5 ألاف دولار أمريكي لتجهزها، وهذا يثقل كاهل المواطن، وكذلك لو تم إنشاء ملجأ بمساحة 20م^2 فأنه بحاجة إلى ما يقارب 15-20 ألف دولار أمريكي وهذا مكلف للغاية.[1]

2-5-7 قلة استخدام التكنولوجيا في رصد الكوارث قبل وقوعها وربطها بإدارات الطوارئ أي ضعف مستوى التطور التكنولوجي: الاعتماد على التطور التكنولوجي في رصد الكوارث قبل وقوعها يزيد من عوامل الوقاية، والتعرف على المناطق المنكوبة. وربط مباني الطوارئ والأمنية والصحية في شبكة واحدة بعد الاعتماد على أنظمة المعلومات الذكية.

2-5-8 عدم وجود مختصين بالأمن والسلامة ضمن طواقم تخطيط المخططات الإقليمية: قلة المختصين في مجال الأمن والسلامة وعدم وجودهم ضمن طواقم التخطيط الإقليمي، أو قلة السياسيات الداعية للأمن والسلامة العامة في المستوى الإقليمي. فكل العوامل المساعدة على نجاح إدارة الإقليم يدخل بها البند الأمني فنجد الأمن الغذائي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسلامة العامة في الطرقات، وتوزيع الكثافات السكانية والعمرانية وغيرها.[2]

2-6 الخلاصة.

تطرق الفصل السابق لعدة نقاط هامة توصل للمفهوم الشامل للأمن والسلامة العامة، بدأً من المفاهيم العامة للأمن والسلامة من عدة نواحي تبدأ بالمفهوم اللغوي، والدولي، والقانوني، والمفهوم الشرعي. ويتضح أن الإسلام يمتلك الأسبقية في تحقيق الأمن والسلامة العامة، عبر عدة أدلة ذكرت في القران والسنة النبوية وأثرها على الحياة العملية في المجتمع الإسلامي. لتعرج

---

[1] مقابلة مع نقيب/ رأفت خليل البواب، مرجع سابق.

[2] مقابلة شخصية، مقدم/ م. حسين زعرب، مدير التدريب، المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني، 2012/2/13م، الساعة 10:00 ص

الدراسة على أنواع الأمن المختلفة، والتركيز على أهم الأنواع التي تسعى للتطبيق الشامل لمفاهيم الأمن، بحيث لا تتحقق الأمن والسلامة العامة المثلى إلا بتطبيق جميع أنواع الأمن في المجتمع أو الدولة. وتسير الدراسة لعرض أهم قوانين الأمن والسلامة العامة المتبعة في فلسطين والتي تمثل في قانونين هما: (قانون الدفاع المدني، وقانون السلامة المرورية)، ولم تتطرق القوانين للسياسات العامة، والمبادئ الأساسية التي تسعى لتطبيق الأمن والسلامة على المستويين الإقليمي والوطني.

بعد ذلك قسم الباحث الأمن والسلامة إلى مستويات هامة تبدأ بالأمن والسلامة على المستوي الفردي "الشخصي"، إلى الأمن والسلامة العامة على المستوى الدولي. ولخصت الدراسة إلى الوقوف على أهم العوامل الفيزيائية المساعدة في تطبيق مفاهيم الأمن والسلامة العامة على مستوى التخطيط الإقليمي. وصولاً لأهمية الأمن الحضري في تحقيق الحد من الجريمة والأمن والسلامة عبر التخطيط الإقليمي، لتختتم الدراسة بأهم المعوقات التي تتسبب في تأخر تطبيق معايير الأمن والسلامة العامة في جميع المستويات.

ويتبين أن الأمن والسلامة العامة عامل مهم مرتبط في التخطيط الإقليمي والعمراني ولا يمكن فصله لأنه يراعي تحقيق الحفاظ على حياة الإنسان وما يملك من موارد لأنها تشكل القوة الاقتصادية لأي دولة أو إقليم ومن ثم الممتلكات العامة التي تعبر عن العنصر الترفيهي والخدماتي للمواطنين، فربط العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتخطيطية بالأمنية، والاعتماد على التوزيع الجيد وعلى أسس علمي ووظيفة للوظائف والنشاطات المختلفة في استخدامات الأراضي في الإقليم يساهم في تطبيق معايير الأمن والسلامة مع تلبية جميع احتياجات المواطنين في البيئة العمرانية المحيطة بهم، مراعياً للكثافة السكانية والبنائية وتوزيعها بشكل يحقق السلامة الصحية ووصول أشعة الشمس والتهوية الطبيعية للجميع.

وبعد شرح ما سبق يمكن الباحث من دراسة التخطيط الإقليمي ، والمخطط الإقليمي لقطاع غزة كحالة دراسية مع إسقاط الأنواع السابقة من المفاهيم والمعايير والعوامل والمعوقات على الحالة وهذا يتطلب شرح مختصر لأهم مفاهيم التخطيط ومستوياته والعوامل اللوجستية المساعدة في تحقيق الأمن والسلامة الإقليمية، وشرح بشكل مقتضب مفاهيم الإقليم وأنواعه المختلفة، وصولاً لتحليل المخطط الإقليمي لقطاع غزة ومقارنته بأنواع الأمن السابقة وتطبيق مستويات السلامة العامة بالمخطط.

الفصل الثالث

التخطيط الإقليمي

(المخطط الإقليمي لقطاع غزة)

(ص 42 – ص 72)

الفصل الثالث

التخطيط الإقليمي (المخطط الإقليمي لقطاع غزة)

3-1 التخطيط الإقليمي.

3-2 نظريات تخطيط استخدامات الأراضي.

3-3 مستويات التخطيط .

3-4 تحليل المخطط الإقليمي.

3-5 العوامل اللوجستية المؤثرة في تحقيق الأمن والسلامة على المستوى الإقليمي.

3-6 مدى تطبيق الأمن والسلامة في المخطط الإقليمي.

3-7 الخلاصة.

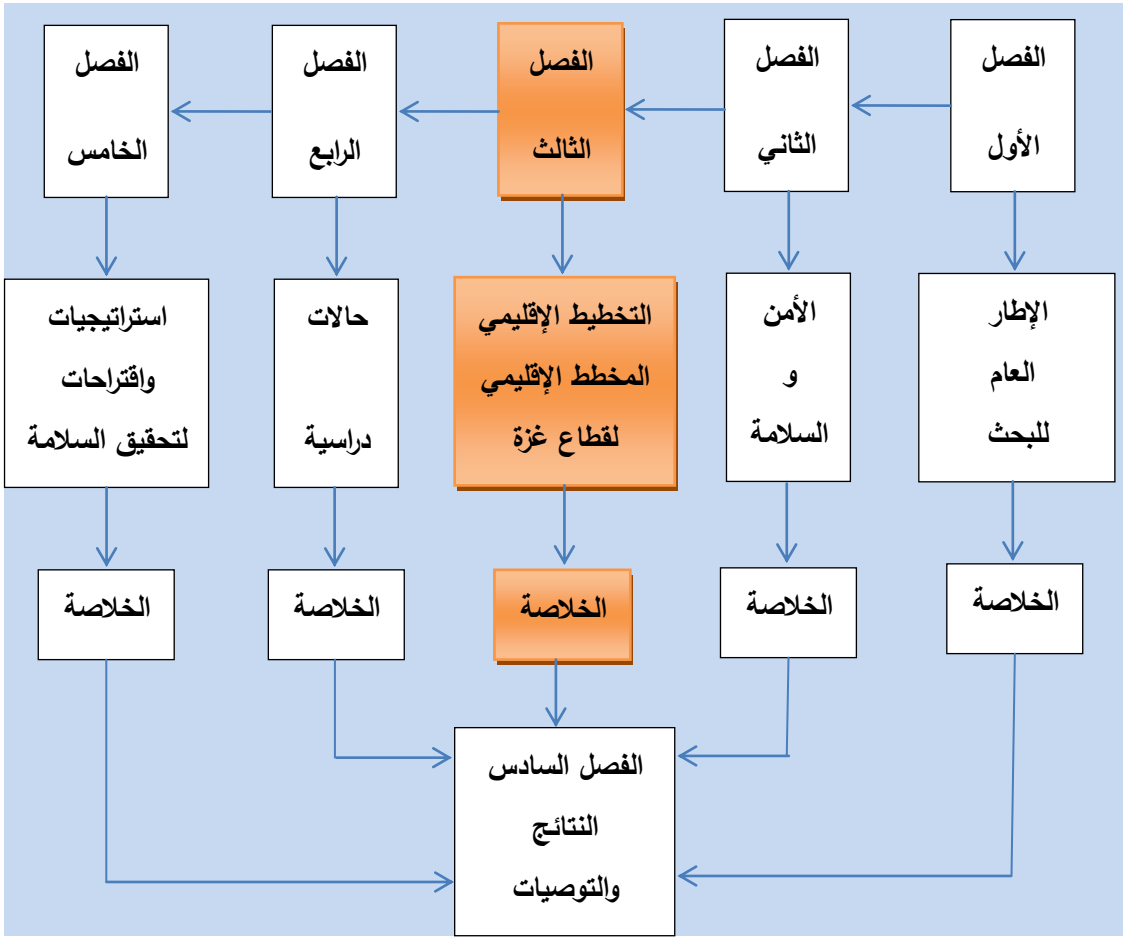

3-1 التخطيط الإقليمي:

يهتم التخطيط الإقليمي بالدراسات المتخصصة في الموارد البشرية في مكان محدد من الأرض ذات، حدود ومعالم جغرافية مميزة، وإمكانية تسخيرها لتحقيق أهداف الخطة الموضوعة. ويكون الاهتمام بالدراسات الجغرافية التي تؤثر على الحياة البشرية[1]، ليحاول المخططون تلبية احتجاجات السكان في جميع المجالات وتوفير العيش الكريم لهم ولأسرهم.

3-1-1 التخطيط: هو وسيلة علمية وعملية لإدارة الموارد البشرية والمادية والطبيعية المتوفرة في أي دولة أو مكان ما، واستغلالها بأفضل الطرق الممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف تضعها الدولة. والتنسيق بين القرارات التي يتخذها صناع القرار، والموارد البشرية والطبيعة والاقتصادية وغيرها لتحقيق العدالة الاجتماعية.[2] ويهدف التخطيط لتحقيق الأهداف بأسرع وقت وأقل جهد مع المحافظة على الموارد والوقت، واستغلال الإمكانيات بفعالية عالية، وتعزيز قدرات الأفراد على إدارة المتغيرات ومواجهة التحديات بجميع أشكالها. ويجيب التخطيط على عدد من التساؤلات، لمن نخطط؟ كيف نخطط؟ لماذا نخطط؟ وغيرها من التساؤلات، التي تسعى لتحقق الأهداف التي تضعها المؤسسة.

ويعرف التخطيط: بأنه علم متخصص بالرسم والصور، فالتخطيط يدل على ما يقصد بالصورة أو الرسم أو اللوح المكتوب من المعنى ولا يتطلب إتقان، ووضع خطة بعد دراسة نواحي اقتصادية وتعليمية وصناعية وغيرها لتنمية الدولة.[3]

فيقال "**خَطَّ القَلَمُ أَي كتب وخَطَّ الشيءَ يَخُطُّه خَطّاً كتبه بقلم أَو غيره وقوله فأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِها كأَنَّ قَفْراً رُسُومَها قَلَما أَراد فأَصبحت بعد بهجتها قفراً كأَنَّ قلماً خَطَّ رُسومَها والتَّخْطِيطُ التَّسْطِيرُ التهذيب التخْطيطُ كالتَّسْطِير تقول خُطِّطَت عليه ذنوبُه أَي سُطِّرت وفي حديث معاوية بن الحكم أَنه سأَل النبيَّ صلّى اللّه عليه وسلّم عن الخَطِّ فقال كان نبيٌّ من الأَنبياء يَخُطُّ فمن وافَقَ وجمع الخِطَّةِ خِطَطٌ وسئل إِبراهيمُ الحَربيّ عن حديث النبي صلّى اللّه عليه وسلّم أَنه وَرَّث النساء خِطَطَهُنَّ دون الرِّجال فقال نَعَم كان النبي صلّى اللّه عليه وسلّم أَعْطَى نِساء خِطَطاً يَسْكُنَّها في المدينة شبْه القَطائِع منهنَّ أُمُّ عبد فجعلها لهنَّ دون الرِّجال**"[4]

---

[1] الصقار، فؤاد، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف للنشر، دار بور سعيد للطباعة، جمهورية مصر العربية، 1977م.، الإسكندرية.
[2] الصقار، فؤاد، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف ، مرجع سابق
[3] المكتبة الشاملة، المعجم الوسيط.
[4] المكتبة الشاملة، لسان العرب.

3-1-1-1 **أنواع الخطط:** تقسم الخطط في إلى ثلاث أنواع وهي:-[1]

- خطط قصيرة المدى بحيث لا تتجاوز ست شهور.
- خطط متوسطة المدى ويطلق عليها الخطط الخمسية.
- خطط طويلة المدى وهي خطط للتنمية والتطوير وتنحصر ما بين 15-20 عام.

3-1-1-2 التخطيط الإستراتيجي: تستخدم الدول ورجال الأعمال هذا المصطلح بكثرة وخاصة لزيادة النمو والاستقرار في الاقتصاد الوطني، ورفع مستويات القطاعات المختلفة في الدولة بعد وضع خطط محكمة لتطوير هذه القطاعات.

3-1-2 **علاقة التخطيط الإقليمي بالتخطيط القومي والعمراني:** يعتبر التخطيط الإقليمي حلقة الوصل والربط بين التخطيط القومي والعمراني، فبواسطة التخطيط الإقليمي يقوم المخططون بتطبيق سياسات التخطيط القومي، وتحقيق أهداف التنمية العمرانية والاقتصادية وغيرها، مع مراعاة الجوانب الأمنية والسياسية لكل إقليم حسب موقعه الجغرافي وموارده المادية والمالية، وكل ما سبق يحقق عبر مشاريع تنموية توزع على التجمعات العمرانية، والمناطق المختلفة في الإقليم.

3-1-3 مراحل التخطيط الإقليمي:[2]

تمر جميع أنواع التخطيط وتجهيز الخطط بعدة مراحل لتحقيق الأهداف العامة التي تضعها الدولة للتطوير، ورفع مستويات دخل الأفراد وغيرها، وهذه المراحل تتمثل في التالي:

3-1-3-1 رسم السياسات العامة: يسعى صانعوا القرار والمخططون إلى تحديد السياسة العامة قبل البدء في الخطة، ويتحدد بها الهدف العام وأهداف التنمية التفصيلية في جميع مجالات الحياة والرسالة ورؤية المؤسسة ويحدد وزن معياري لتحقيق كل هدف تضعه المؤسسة. وتقوم السلطات بوضع السياسة العليا والهدف العام بناء على الدراسات التخطيطية المعدة مسبقاً.

3-1-3-2 المسح الشامل: وهي عملية جمع البيانات والمعلومات، وبحوث ميدانية للكشف عن الثروات والموارد في الإقليم سواء البشرية أو الطبيعية وآليات استغلالها، وجمع البيانات التي تخص الإقليم، ليكون نقطة ارتكاز تسير عليها خطط التنمية بتفاصيلها المختلفة.

---

[1] الحجامي، فراس، جدلية العلاقة بين التخطيط الإقليمي والتخطيط الاقتصادي، 2010.

[2] طه، هيمه، فن الإدارة، جامعة فرحات عباس، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006-2007م.

3-1-3-3 تحليل الاحتياجات: بعد المرحلة السابقة يتم تحليل البيانات النظرية، فهذه المرحلة هي بداية التطبيق العملي للخطة، حيث يتم تحليل جميع الدراسات الخاصة بالإقليم، فليس هناك طرق محددة في الدراسات التمهيدية اللازمة لخطط التنمية يمكن أن تطبق في كل خطط الأقاليم، فيتوجب أن تكون دراسات شاملة ومعمقة في كل إقليم على حدا لخصوصيته.

3-1-3-4 تصميم الخطة الإقليمية: بعد الانتهاء من جمع وتحليل البيانات وتحديد الأهداف المراد تحقيقها، فيكون مهمة لجان التخطيط الإقليمي، ووضع العديد من البدائل الواقعية والقابلة للتطبيق، والمراعية للإمكانيات البشرية والمادية والمالية. وبعد ذلك يتم تقييم البدائل واختيار أفضلها، ويعتمد اختيار البديل على السلطات العليا في الدولة بعد توضيح مزايا وعيوب كل بديل، ودراستها بشكل جيد ومتقن من قبل السلطات التنفيذية.

3-1-3-5 تنفيذ الخطة: تعتبر الخطة عبارة عن عدة برامج تحتوي على مشاريع خدماتية وتنموية لسكان الإقليم، ويكون التنفيذ حسب الخطة الخمسية العامة مع رصد الميزانيات الخاصة، بعد أن تقرها السلطات التشريعية للدولة وتنفذ البرامج في الفترات الزمنية المحددة لها.

3-1-3-6 تقييم الخطة الإقليمية: وهي أهم مراحل عملية التخطيط لأنها تعنى بمتابعة تنفيذ جميع البرامج والمشاريع في الخطة، ورصد جميع المعيقات والمخاطر والعقبات وكيفية مواجهتها ومتابعة مجريات التشغيل الإدارية. مع قياس قدرة الأجهزة المستخدمة في تنفيذ الخطة ومناسبتها للأوقات المرصودة لها، مع تحديد نسبة نجاح وتنفيذ الخطة ونسبة تحقيق الأهداف المطلوبة.

3-1-4 مفهوم الإقليم: جزء من الأرض تجتمع فيه صفات طبيعية، أو اجتماعية تجعله وحدة خاصة[1]. كما ويعرف على أنه جزء من الأرض ذات خواص وحدود معينة. وهو مجموعة العناصر و العوامل المتفاعلة مع بعضها أعطت المنطقة أو المركب خصائص معينه لا يماثله فيها أي مركب أو إقليم أخر على سطح الكره الأرضية.[2]

3-1-5 أنواع الأقاليم: يتنوع تقسيم الأقاليم حسب حاجات البيئة المحيطة به مراعية العوامل المناخية والجغرافية مع المساواة بين جميع الأقاليم في توزيع الموارد الطبيعية والبشرية والمالية. ودراسة المجتمعات البشرية التي تعيش في الدولة، وعاداتهم وتقاليدهم لتكون البيئة متجانسة مع بعضها البعض، ويكون ما سبق من تخصص وزارة التخطيط الوطني.

---

[1] المكتبة الشاملة، المعجم الوسيط

[2] العاني، محمد، دراسات تطبيقية لبعض جوانب التخطيط الحضري والإقليمي، أستاذ التخطيط الحضري والإقليمي المشارك بجامعة قاريونس – فرع المرج، الجمهورية العربية الاشتراكية الليبية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2009 ص 18.

وتقسم الأقاليم إلى ما يلي:- [1]

3-1-5-1 الإقليم الطبيعي: يعتمد في تحديد الإقليم الطبيعي على العوامل الجيولوجية والجغرافية الطبيعية، وما تتبعه من بيئة طبيعية كالجبال والهضاب والسهول والوديان والأنهار والبحيرات وغيرها.

3-1-5-2 الإقليم البشري: هو النوع الذي يقوم على توزيع الكثافة البشرية والسكانية حسب انتماءاتهم العرفية والطائفية، مثل: إقليم كردستان في العراق، أو عربستان في إيران وغيرها. ويمكن تحديد إقليم حسب الكثافة السكانية ونموهم الاقتصادي أو طبيعة عملهم، فتميز الإقليم عن غيره الصفات البشرية الخاصة بهم ويمكن أن يحدد إدارياً أو دولياً.

3-1-5-3 الإقليم الإداري: يمتاز هذا النوع بأنه يتحدد بناءً على أسس تنظيمية وإدارية بقرار من السلطات العليا الحاكمة، ويكون له قيادة إدارية ناجحة تستطيع التحكم والسيطرة عليها، وتعتمد في تحديدها على معايير تخطيطية وخاصة فيما يتعلق بعلاقاته الإدارية وتجانسها مع الأقاليم المجاورة. على أن يتوفر بها تقارب في الخصائص السكانية وتشابه في المساحات وتجانس في العادات والتقاليد، ومراعاة الشكل الطبوغرافي في تحديد وتوزيع الخدمات الإدارية والبنية التحتية. وهذا يتطلب توفير جميع المتطلبات الإنسانية، وسد احتياجات السكان وإشباع جميع متطلباتهم، ويتم تقوية الترابط والتواصل بين الجهات الإدارية القائمة عليه مع التحكم الإداري بجميع أجزاء الإقليم.

3-1-5-4 الإقليم الخاص: يتحدد الإقليم من خلال قرار سياسي لتحقيق هدف معين وتسخير الإمكانيات والموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية لتحقيق الهدف، وهو في الأساس إقليم جغرافي تطغى عليه خاصية أو وظيفة من الوظائف الأخرى، كالصناعة والزراعة والسياحة، وتخصص جزء من الأراضي لاستخدامات مناسبة لتحقق غرض الوظيفة والهدف معاً.

3-1-5-5 الإقليم الكبير أو المتربوليتانية: ظهر هذا النوع من الأقاليم في فترات حديثة، وقد اعتمد على تحديده العلاقات الوظيفية والمكانية للمدن الكبرى، وبحسب امتدادها يمكن تحديد الإقليم مثل: إقليم القاهرة بمصر، وبغداد بالعراق، ونيويورك بأمريكا، وغيرها.

3-1-5-6 الأقاليم الأخرى: يعتمد على تحديدها مجموعة من الخصائص التي تساعد في تحديد مساحة الإقليم كارتباط عدة محافظات في نطاق جبلي واحد، مثل إقليم الجبل الأخضر في ليبيا، فيصعب تحديد حدودها إلا من خلال تميزها ببعض الخصائص والسمات. كتميز بعض

---

[1] العاني، محمد، دراسات تطبيقية لبعض جوانب التخطيط الحضري والإقليمي، مرجع سابق.

الأقاليم بخصائص هندسية عبر مبانيها ومنشآتها، ويندرج تحت هذا النوع الأقاليم الكبرى كإقليم أوروبا واستراليا وغيرها، فالتصنيفات السابقة تراعي الاختلافات البشرية والطبيعية والاقتصادية.

3-1-6 معايير وضوابط التخطيط الإقليمي:-[1]

يتحكم البشر في تحديد الأقاليم ومساحاتها حسب الخصائص الطبيعية والاقتصادية والبشرية. فالإقليم التخطيطي يحتاج لقرار سياسي من السلطات التشريعية الحاكمة في الدولة، على أن تكون قطعة من الأرض بمساحة يحددها صناع القرار؛ وذلك وفق معايير تؤخذ كضوابط لتحديد الإقليم التخطيطي وهي:

3-1-6-1 أولا: أن تتوفر موارد وثروات طبيعية يمكن استغلالها في سد احتياجات السكان المادية، ويمكن أن تكون هذه الموارد تساعد على اعتماد الإقليم على الزراعة أو الصناعة، أو صفات جغرافية أخرى يمكن توجهها ووضع الطرق والمعالجات لها لسد حاجة السكان.

3-1-6-2 ثانياً: توفر الموارد البشرية التي يمكنها أن تقوم باستثمار الثروات والموارد الطبيعية، على أن يكون الحجم السكاني يستطيع تحريك الموارد لزيادة معدلات الدخل لدى أفراد الإقليم؛ لسد حاجة السكان المالية والمادية وغيرها من احتياجات.

وتقسم الدولة أحياناً لعدة أقاليم وذلك لسهولة التعامل معها حسب الكثافات السكانية، وتوزيع الخدمات الصحية والصناعية والتعليمية العامة في إدارات الأقاليم التخطيطية، وتحدد الأقاليم من خلال دراسة الحجم السكاني والمساحي مع ضمان المصالح الأساسية للسكان، وذلك لسهولة التعامل والتحكم، وإدارة الكثافات السكانية العالية، والموارد الطبيعية الموجودة في البلاد، لتأدية وظائفه ضمن ضوابط وهي:

- لا تعتبر الحدود بين الأقاليم لعزلها عن بعضها البعض، بل لتميز الأقاليم وسهولة السيطرة عليها، وبعدها تكون مرحلة التخطيط داخل الإقليم وتوزيع النشاطات العامة للإقليم، يله توزيع المناطق العمرانية والخدماتية.
- أن تكون الحدود كمعايير لتوحيد الموارد والثروات الطبيعية والاقتصادية زيادة نسبة الدخل ورفع المستوى الاقتصادي للدولة عبر إدارتها بشكل سليم، على أن يكون الإقليم جزء من كل أي من الكيان العام للدولة.

ويمكن تنوع الأقاليم التخطيطية ما بين إقليم اقتصادي يتميز بالخصائص الاقتصادية، أو إقليم حضاري يتسم بالطابع العام الحضاري، أو للموارد الطبيعية لتوفرها به، أو تاريخياً لسيطرت المناطق التاريخية أو الأثرية عليه، أو سياسياً لأنه عاصمة سياسية للدولة، أو صناعياً...الخ.

---

[1] دراسات تطبيقية لبعض جوانب التخطيط الحضري والإقليمي، مرجع سابق، ص 27-29.

3-2 نظريات تخطيط استعمالات الأراضي:

ظهرت في القرن العشرين ثلاث نظريات لتخطيط المدن كتشخيص للمدن القائمة، ووسائل المواصلات والحالات العمرانية في ذلك الوقت والأوقات التي تسبقها، ومن المعماريين من قال أن المدينة معتمدة على نظرية واحدة، ومنهم من قال أكثر من نظرية تدخل في تصميم المدن. ويظهر غالبية تخطيط المدن كان بشكل عشوائي، وعمليات التوسع لم تكن مدروسة، لهذا نجد هذه المدن تعاني من مشاكل عدة أهمها الأزمات المرورية وعدم الاستغلال الأمثل للأرض، واختلاط استخدامات المباني، وغيرها من المشاكل الأخرى، وقبل الاطلاع على النظريات سيتطرق الباحث للعوامل والمؤثرات على تخطيط استعمالات الأراضي.

3-2-1 العوامل التي تؤثر على استعمالات الأرض:

يتأثر توزيع استخدامات الأراضي بالعديد من العوامل وهي:

- العوامل الثقافية والدينية والفكرية للمجتمع.
- العوامل الاجتماعية والتي تشكلت لها نظرية خاصة ستشرح فيما بعد، وهي تدرس العلاقات بين المجتمع والتكوين الاجتماعي له والسلوكيات التي يتبعها.
- العوامل الاقتصادية والتي كان لها نظرية خاصة بها، بحيث تدرس النواحي الاقتصادية للمجتمع ومعدلات الدخل، البطالة، نسبة الفقر، وأسعار العقارات والأراضي.
- العوامل السياسية والتي لها الدور الهام في تحديد الاستقرار الأمني لأي مدينة، والقوانين والتشريعات التي تتبعها المدينة .
- العوامل الفيزيائية وهي التي تدرس مواد البناء المحلية، وكيفية استغلالها بما يخدم البيئة.
- العوامل المناخية و البيئية و الطبوغرافية.

لهذه العوامل تأثير على العوامل السيكولوجية للإنسان وطبيعته، وكما وتؤثر على طبيعة الأراضي واستخداماتها، فمثلا نجد الطوائف الدينية تختلف مما سيشكل لهم عمران مختلف عن بعضهم، والظروف المناخية التي تؤثر على توزيع المناطق وخاصة السكنية لتحقيق السلامة العامة للاستفادة الكبرى من الظروف المناخية والبيئية المحيطة، وهذا يفرض نمط العمران.

3-2-2 أثر القيم والمبادئ والمثل على عملية التخطيط :-

تتأثر العمليات التخطيطية بالحاجات والرغبات التي يحتاجها الأفراد والجماعات، والسعي لتحديد وتحقيق أهداف المواطنين، بعد وضع البدائل ومن ثم دراستها لاتخاذ القرار والتصرف السليم في العملية التخطيطية، لتكوين النموذج الأمثل لاستخدامات أراضي المدينة.

3-2-3 نظريات استخدام الأراضي:-

يتأثر تحقيق الأمن والسلامة العامة في توزيع استخدامات الأراضي دوراً هاماً، عبر التعرف على التوزيعات للأراضي والتجمعات العمرانية، لاستنتاج استراتيجيات تطبيق السلامة وأثر توزيع الأراضي عليها.

جدول (3-1): يوضح نظريات استخدامات الأراضي في القرن العشرين

المصدر: القيق، فريد، عميد كلية التخطيط والتطوير، الجامعة الاسلامية- غزة ، يناير 2011م.

م	النظرية	شرحها	صورة للنظرية
1	**المدينة المركزية** **ل "Burgess"**	تم وضع النظرية من قبل عالم الاجتماع عام 1925م، وكانت الفكرة الأساسية للمدينة أنها عبارة عن مركز وحوله خمس حلقات تمثل طبقات المجتمع حسب الحالة المادية: 1. المركز الأساسي للمدينة وبه أغلب النشاطات التجارية والإدارية. 2. منطقة انتقالية يغلب عليها عشوائية الاستخدام وتزداد بها الجريمة وعدم الاستقرار، وتختلط بالمباني السكنية والصناعية. 3. منطقة محدودة الدخل ذات "الياقات الزرقاء" وتمتاز بالأسعار المرتفعة، وقربها من أماكن عملهم ومستقرة نوعاً ما عن الفراغات التي سابقتها 4. منطقة سكن متوسطي الدخل وهي أقل كثافة سكانية، ومعيشتهم أفضل من الحلقات السابقة، وقريبون من أماكن عملهم نوعاً ما. 5. منطقة الأثرياء" أصحاب الدخل المرتفع" ويمتلكون سيارات، تجعلهم يتحركون لأماكن عملهم بسهولة، ولديهم خصوصية أكثر من المناطق السابقة. ومن عيوب النظرية أنها سعت لتحديد فئات	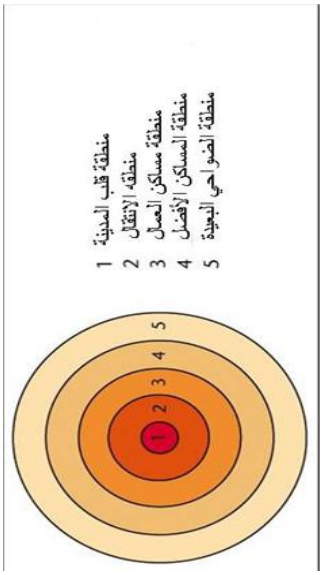

		المجتمع السكانية حسب الحالة المادية، وهذا يؤثر سلباً على التعاون المشترك بين فئات المجتمع	
2	**نظرية القطاعات** **Homer Hoyt**	وضعت نظرية القطاعات في عام " 1939م " والذي وضعها هو عالم اقتصاد حيث كانت نظريته على أساس استثماري واقتصادي وقسم المدينة إلى قطاعات تقع أهمية القطاعات حسب حركة المواصلات وخطوط النقل، وأن القسمة العقارية العالية هي الموجه والمشكل للمدينة وتركيب استعمالات الأراضي، ولا يحدد السكان حسب القيمة الاستثمارية للأرضي ويمكن أن يسكن القطاع أكثر من فئة سكانية ، وأهم منطقة عقارية هي التي تقع بين خط مواصلات يربط المدينة من مركزها إلى نواة أخرى ذات قيمة استثمارية ، وتكتمل القطاعات بعد اكتمال المناطق الأعلى عقارياً. والمواصلات وخطوط التنقل والحركة تفرض بقوة على توجهات العمران وتوزيع استعمالات الأراضي في المناطق العمرانية، فالثقل السياسي لا يحدد مركزية التجمع الحضري.	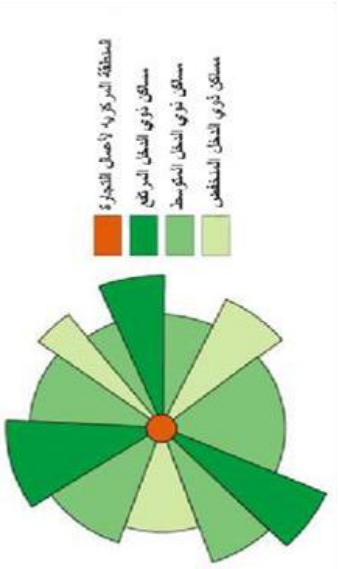
3	**نظرية المراكز المتعددة** **ل "OLMEN"**	وضعت هذه النظرية في "1945م " بناءً على حجم الكثافات السكانية المتجمعة حول النقاط المتعددة وهي مرتبطة بمركز رئيسي وهذا المركز ليس المسيطر الأساسي للمدينة ولكن له خواص مختلفة عن المراكز الأخرى مثل مدينة غزة ، وقد أخذت هذه النظرية جميع الاعتبارات والعوامل المؤثرة في تشكيل المدينة وكانت عادلة لا تفرق بين الطبقات السكانية ولم يدخل السعر العقاري للأراضي في تشكيل المدينة بل اعتمد على عدة تجمعات لها مراكز مختلفة التقت بمركز أساسي قديم هو المشكل لهذه المدينة.	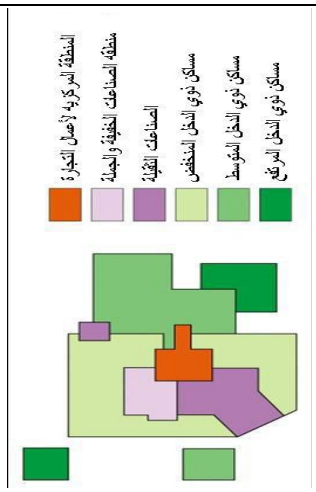

	تعليقات على النظريات السابقة	لاقت النظريات السابقة رفضاً من قبل النساء لأن المخططين درسوا نشاطات الرجال وأهتموا بها أكثر من النساء، فتوزيع المناطق العمرانية والسكنية كان يعتمد على معدلات الدخل الاقتصادي للمواطن وهذا يؤدي إلى مكان اختيار موقع السكن حسب الإمكانيات المادية.

3-3 مستويات التخطيط:

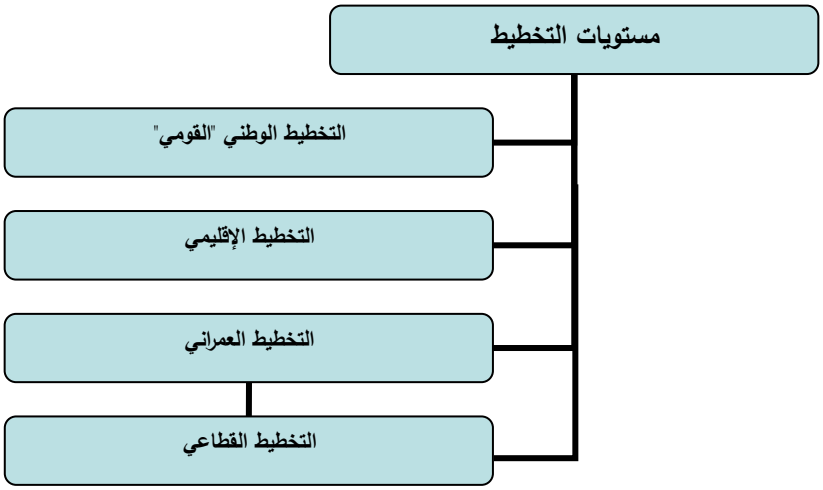

شكل(3-1): مستويات التخطيط

المرجع: من اعداد الباحث

3-3-1 التخطيط الوطني "القومي":

هي عملية تنسيقية وتنظيمية لتحديد السياسات العامة للدولة في مجالات متعددة أهمها توزيع الكثافات السكانية والصناعة، والمرافق العامة كالمعابر والمطارات والموانئ، والتعليم والصحة وغيرها، وتوزيعها على الأقاليم المختلفة. ووضع التقسيمات والتوزيعات الإدارية لأقاليم الدولة، والسياسات القومية لتوزيع التجمعات العمرانية والحضرية. ويهدف لتوجيه الموارد البشرية في فترات زمنية معينة ومحدودة، وتحديد السياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية، ومعدلات الدخل القومي ودخل الأفراد، وزيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي، ونسبة نمو القطاعات المختلفة، فالتركيز على الترابط الاجتماعي والتكافلي، وتوزيع الاستثمارات في مختلف القطاعات. ودراسة حركة النقل بين الأقاليم وتوزيع الطرقات القومية، وربطها بين المناطق العمرانية وأجزاء الوطن الواحد.

3-3-2 التخطيط الإقليمي:

يتركز التخطيط الإقليمي على توزيع النشاطات وتطبيق السياسات العامة التي وضعتها الدولة، ويتناول البحث والدراسات لوضع المخططات اللازمة حسب التخطيط الوطني. ويتم توزيع النشاطات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، حسب الإمكانية المادية والبشرية المتوفرة في الإقليم، ويعتمد التخطيط الإقليمي في عمله على تنفيذ مشاريع تنموية ضمن خطة زمنية ما بين 5 – 10 أعوام، مع توزيع التجمعات العمرانية والحضرية والكثافات السكانية، وتوزيع استخدامات الأراضي في الإقليم في الأوقات الحالية ولفترات مستقبلية تواكب مراحل التنمية العمرانية. ودراسة حركة النقل والطرقات والمرور، والربط بين المدن والقرى والتجمعات الريفية والسكانية. ويعتمد المخطط في عمله على الدراسات الطبيعية التي تهتم بالمناخ والطبوغرافيا، والحياة النباتية واستخدامات الأراضي، ووسائل النقل العام ومصادر التمويل، ثم الدراسات الاجتماعية التي تهتم بالسكان، وعاداتهم وتقاليدهم، وتحديد الفئات الاجتماعية، ونسبة البطالة وغيرها. والدراسات الاقتصادية التي تهتم بقيمة الأراضي والمحاصيل والمناطق الصناعية والإنتاج الصناعي، ودراسة معدلات الاستهلاك، ومستويات الدخل الفردي والجماعي للأسر. والدراسات الخاصة بالثروات الصناعية والحيوانية والزراعية والسمكية، وقدرتها على زيادة الدخل للإقليم عبر المنتج ذو الجودة العالية، وتوزيعاها والربط بينها وبين المصانع التي تعتمد عليها هذه كمواد أولية تدخل في الصناعات الغذائية. فارتباط جميع الدراسات السابقة مع بعضها لتلبية احتياجات المواطنين حالياً وفي المستقبل واستدامة هذه الموارد لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

3-3-3 التخطيط العمراني:

يعتبر التخطيط العمراني من مسئوليات البلديات والمناطق المحلية لوضع المخططات العمرانية، والتخطيط لها على أساس أنها قرية أم مدينة، أي يتعامل مع المناطق الجغرافية؛ بحيث يمكن تخطيط عدة قرى أو مدن، ما تسمى بالمدن الكبرى " المنطقة الميتروبوليتانية"، بحيث يتم التركيز على التخطيط المعماري والعمراني. لذا يقوم المخطط بوضع الخطط للمناطق السكنية والتجارية والسياحية، لهذا يتم تجميع المناطق العمرانية والمرافق العامة حسب احتياجات السكان. مع مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي لها تأثير على حياة المجتمعات لتقديم الخدمات الاجتماعية، والحفاظ على الجوانب التراثية والتاريخية في المدن والقرى، وإعادة تأهيلها واستخدامها، ويمكن حصر مراحل التخطيط العمراني كالتالي:

3-3-3-1 التخطيط الهيكلي: يهتم المخطط الهيكلي بالدراسات على مستوى المدينة أو القرية، كجزء كامل، وتحديد محاور الحركة الرئيسية والتجميعية والمحلية، وتقسيمات المناطق التجارية والسكنية، وتحديد استخدامات الأراضي، وتصنيف المناطق السكنية لتتفق مع طبيعة المناطق

العمرانية، وفق خطط التنمية القومية والإقليمية. ويتعامل هذا التخطيط مع جميع محتويات البيئة المحلية الواقعة في نطاقها، ويهتم بالدراسات البيئية والاجتماعية والعمرانية، وتكون مدة التخطيط طويلة تتراوح ما بين 20– 30 عام، لتنفذ الخطة على مراحل تأخذ كل منها 5 أعوام لتساهم بالتطور الاقتصادي والتطور الاجتماعي. وتوضح الخرائط الهيكلية استعمالات الأراضي، والبنية التحتية، والمرافق والخدمات العامة كالصحية والتعليمية ومحطات الإطفاء والإسعاف وغيرها.

3-3-3-2 التخطيط التفصيلي: هو الذي يقوم على تخطيط جزء من المدينة من خلال المشروعات التفصيلية للمناطق المتفرعة من التخطيط الهيكلي، لوضع البرامج والخطوات التنفيذية لبرامج التنمية في كل منطقة من مناطق التخطيط الهيكلي. ويوضح المخطط ارتفاعات المباني والطابع العمراني والكثافة السكانية والبنائية وعدد الوحدات، نوعية الإسكان والأحياء السكنية، توزيع الفراغات والمساحات الخضراء، تخطيط المحاور التجارية والصناعية، تخطيط المناطق المفتوحة والخضراء.

3-3-3-3 التصميم البيئي: هو العلم المهتم بتنسيق المواقع في المدينة أو القرية، وتصميم الممرات والمواد المستخدمة بها، وتوزيع الأشجار لحجب الرياح الضارة، وتصميم قنوات التهوية بين الأشجار في المناطق التي تجلب الرياح السائدة المحببة للإنسان. وتوزيع المناطق الخضراء وتنسيقها مع الفراغات المحيطة، وتنوع الأشجار المثمرة وغيرها، والاستفادة من العوامل الجوية ومياه الأمطار في ري الأشجار وتصريفها. ويقوم بدراسة العناصر المائية، وتنسيق الميادين والساحات العامة واختيار أماكن التماثيل، والتحف النحتية، والنصب التذكارية، وغيرها.

3-3-3-4 تخطيط المشروع: هو تخطيط يهتم بالمشاريع كل منها على حدة مثل المباني السكنية، والمرافق العامة، والمناطق التجارية وغيرها. وبه يتم دراسة موقع المشروع بشكل دقيق من خلال دراسة وتحليل المناطق المجاورة للموقع، العوامل المناخية والجغرافية والطبوغرافية المجاورة للموقع، مع معرفة الإمكانات المادية المتاحة للمشروع، وذلك حسب نوعية المشروع المقترح.

3-3-4 التخطيط القطاعي: هو تخطيط يهتم بأحد القطاعات على مستوى الإقليم أو الوطن، من خلال مشاريع تنموية، بشكل منفصل لكل قطاع كالتخطيط الاجتماعي الذي يشمل دراسات الناس وسلوكهم والعلاقات الاجتماعية. أما التخطيط الاقتصادي فيدرس البضائع والسلع والاستثمارات وزيادة معدلات الإنتاج، والتنمية الزراعية، والصناعية، وجميع نواحي الاقتصاد الوطني. وكذلك تخطيط شبكات الطرق القومية والنقل العام والتنمية البيئة السليمة وغيرها، ويتم ذلك عبر دراسة الوضع القائم البيئة الطبيعية ومن ثم تحليلها بالتفصيل وتصنيف العوامل المؤثرة

والمساعدة في القطاع المراد تخطيطه، وفي النهاية وضع البدائل والحلول المناسبة واختيار السياسة المناسبة لتخطط القطاع المستهدف.

3-4 تحليل المخطط الإقليمي لقطاع غزة:-

يعبر قطاع غزة إقليم رغم فقدانه لمقومات الإقليم من الناحية الاقتصادية والمساحة، وذلك بسبب العوامل السياسية والتقسيمات التي فرضتها الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة اتفاقية أوسلو. والكثافة السكانية المرتفعة التي تعيش على أصغر بقعة جغرافية في العالم، وهذه العوامل والظروف تفرض نفسها، لدراسة وتحليل العوامل الأمنية التي كان لها أيضاً دوراً هاماً في فرض الإقليم.

3-4-1 نبذة عن المخطط الإقليمي لقطاع قطاع غزة:

3-4-1-1 نبذة عن القطاع: يقع قطاع غزة في الجزء الجنوبي الغربي لفلسطين على دائرة عرض 32، ويحده من الجهة الجنوبية جمهورية مصر العربية ، ومن الشرق والشمال الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، ويعتبر قطاع غزة من أقدم المناطق الفلسطينية التي سكنها الكنعانيون قبل الميلاد.

وتقدر مساحة القطاع حوالي 365 كم2، يتراوح عرضها ما بين 6 إلى 12 كم وطولها 42 كم، وتقسم إدارياً إلى خمس محافظات، تحتوي كل محافظة على العديد من البلديات والمجالس القروية، وتعتبر غزة بوابة الجنوب على قارة أفريقيا. وجهة الربط الأساسية للأراضي الفلسطينية عام 67م بالعالم الخارجي وبها معبر رفح البري، ومطار غزة الدولي، وميناء غزة البحري، الذي يؤكد على أهمية القطاع الجغرافية بالنسبة لفلسطين، ويوضح شكل (3-2) موقع قطاع غزة بالنسبة للأراضي الفلسطينية.[1]

3-4-1-2 نبذة عن المخطط الإقليمي: تولت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مهمة إنجاز المخطط الإقليمي لقطاع غزة. ففي العام 1998م أنجزت المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية 1998- 2015م، والذي يقوم على توزيع استخدامات الأراضي، وحماية المصادر الطبيعية، ضمن خطة التنمية الشاملة للمخطط، وربط استخدامات الأراضي بالتغيير السكاني، والكثافات السكانية، والتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها. وبعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في العام 2005م تم إضافة بعض التعديلات على المخطط الإقليمي لدمج المحررات في خطط

[1] وزارة التخطيط الوطني الفلسطيني، المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية للأعوام 2005- 2015م.

التنمية والنسيج الحضري. انظر شكل (3–3) الذي يوضح توزيع محافظات قطاع غزة في المخطط الإقليمي للقطاع.[1]

شكل (3–2): مخطط يوضح موقع قطاع غزة بالنسبة لفلسطين

السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني للإحصاء، احصاءات مسح الأبنية القائمة 2008، تموز 2009.

[1] المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية للأعوام 2005- 2015م، مرجع سابق.

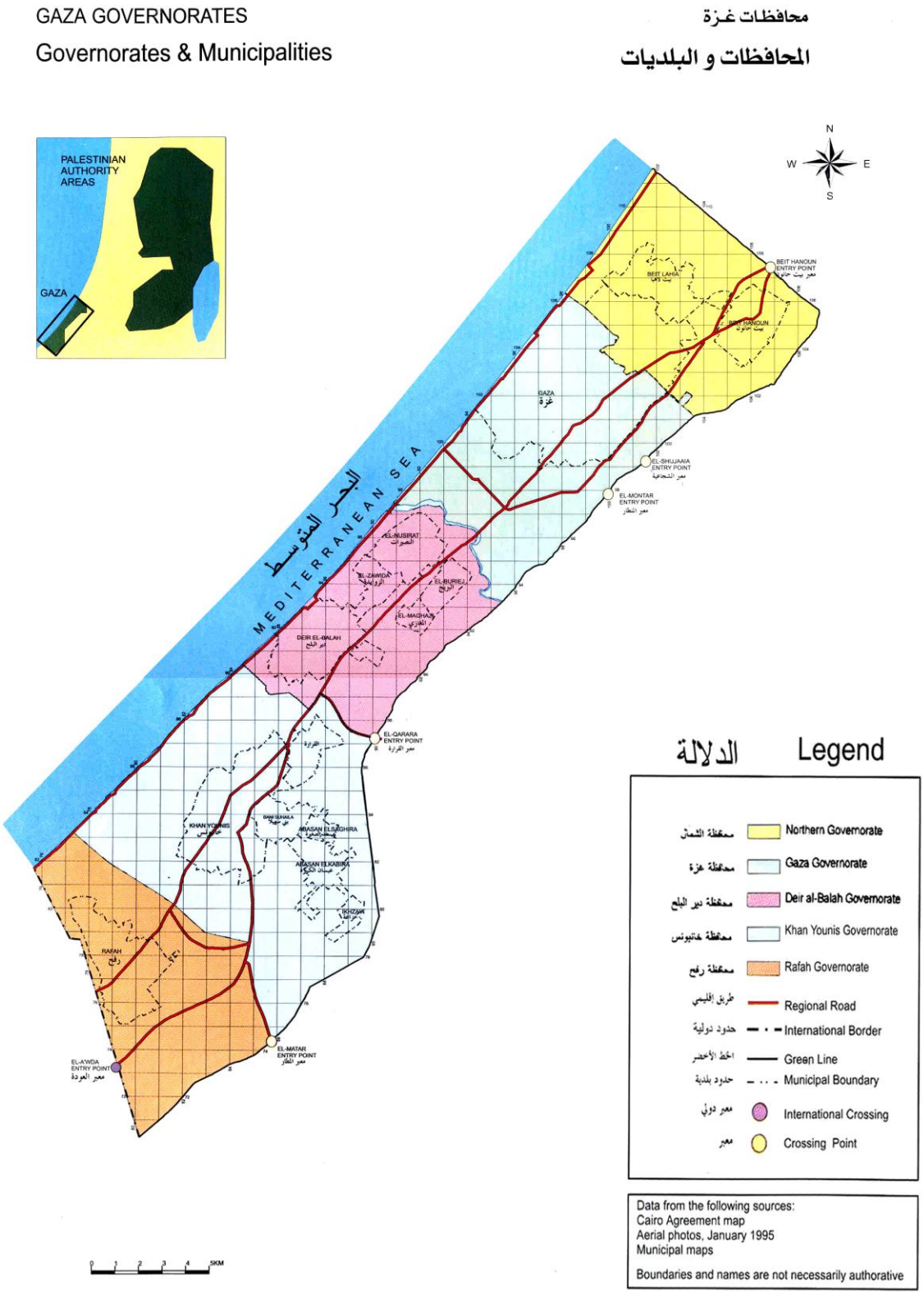

شكل (3-3): مخطط يوضح توزيع المحافظات في قطاع غزة

وزارة التخطيط، المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية

3-4-1-3 الغرض من المخطط: يهدف المخطط إلى الحفاظ على الأراضي، والتحكم في توزيع استخداماتها طبقاً للتنمية العمرانية المستمرة خلال الأعوام المحددة، والمحافظة على الموارد الطبيعية، ووضع الحلول المناسبة لجميع المعوقات التي يمكن أن تواجه المخطط خلال الفترات القادمة. ليصبح مرجع رسمي ضمن إطارات قانونية لجميع النشاطات في الإقليم والتمدد العمراني والصناعي والتجاري والسياحي وغيرها من النشاطات. والاستغلال الأمثل للأرض، والموارد الطبيعية المختلفة مع توزيع عادل لها بما يضمن استمرارية الاستفادة منها للأجيال القادمة.[1]

3-4-2 استخدامات الأراضي في المخطط: تقوم السلطات في جميع الدول ممثلة بلجان مشكلة من عدة وزارات مختصة في عدة مجالات بوضع مخططات للتنمية العمرانية والاقتصادية وغيرها، على مدى سنوات عديدة من أجل النهوض في التنمية الاقتصادية على مستوى الوطن والإقليم. ومن أهمها معايير توزيع النشاطات على الأراضي المخصصة لكل إقليم. انظر شكل (3-4) الذي يوضح توزيع استخدامات الأراضي بقطاع غزة.

وفي المخطط الإقليمي لقطاع غزة لعام 2005-2015 تم تحديد التمدد العمراني والتنمية في القطاع، وتقسم القطاع لمدينين مركزيتين مدينة غزة وما يتبعها من مدن صغير في الشمال، ومدينة خانيونس وما يجاورها من مدن صغرى وقرى في الجنوب. وذلك لتحقيق التوازن والتدرج الهرمي للمناطق العمرانية المختلفة، مع التركيز على التمدد الحضري لتفادي التمدد الحضري العشوائي في المناطق العمرانية والريفية. والدعوة للتمدد العمراني باتجاه الشرق للمحافظة على المحميات الطبيعية في قطاع غزة، ورصد مناطق سياحية وترفيهية في الغرب، ومناطق تجارة حرة ومنطقة صناعية في قرية الشوكة بمحافظة رفح. وتحديد المحاور التجارية الهامة مع المحافظة على وضعية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين كما هي، مع إدخال الخدمات المختلفة لها أسوة بالمناطق الأخرى. وتوزيع المرافق العامة بما يحقق النواحي الأمنية والبيئية كالمطار في الجنوب الشرقي للقطاع، وميناء غزة جنوب مدينة غزة، والمعابر الحدودية على الحدود مع أراض 48م، ومعبر رفح المرتبط بالحدود المصرية الفلسطينية. والاستفادة من المحميات الطبيعية كمناطق زراعية، مع المحافظة على التوزيع القائم للمناطق الزراعية في المدن الفلسطينية القائمة في القطاع.

وقام المخطط بتقليص المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة في القطاع إلى أقل من نصف المساحة المحددة لها خلال عشرة أعوام؛ بسبب الكثافات السكانية المتزايدة وامتداد العمران باتجاهها، ويرجع ذلك لضعف السلطات التخطيطية في القطاع، وندرة الأراضي الحكومية في

[1] المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية للأعوام 2005- 2015م، مرجع سابق.

المنطقة الصناعية والتجارية المقترحة، بحيث تعود ملكيتها إلى العائلات الفلسطينية. وكما أثر بالتمدد العمراني الرخص النسبي لسعر الأراضي في المنطقة المقترحة. وبالإضافة لما سبق فإن التخطيط في فلسطين بالمقلوب، حيث أن التخطيط في فلسطين يفقد أهم حلقة لها وهو التخطيط الوطني، ويرجع ذلك إلى الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، وتكدس المشاريع الخدماتية على المستوى الإقليمي في منطقة جنوب مدينة غزة "**محررة نتساريم**"، وهذا يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية، وزيادة التنقل، والضغط على الطرق الإقليمية والرئيسية المجاورة للمنطقة.[1]

3-4-3 سياسات السلامة العامة في المخطط: من أهم معايير تطبيق المخطط الإقليمي وجعله واقعياً متمثلاً في دراسات توفير الأجواء المناسبة، والأمن والسلامة العامة في المخطط الإقليمي وتطبيق هذه السياسات بالمخطط. لتحقق الأمن البيئي، والأمن الشامل الوطني العام للمواطن والدولة والممتلكات العامة والمرافق الخاصة.

وتلبية جميع متطلبات الإنسان حسب إمكانيات الإقليم، وله الحق في حرية التنقل والتحرك في جميع أجزاء الإقليم، وكما ويتطلب الحد من انتشار الجرائم في التجمعات العمرانية وخاصة العشوائية منها، والأمن الغذائي والاقتصادي. مع تحقيق جميع مستويات الأمن التي ذكرت بالفصل الأول، ويتوجب إصدار التشريعات والقوانين واللوائح والقرارات التي تنظم هذا السياسات لتحقيق العيشة الكريمة للمواطن، ووضع خطة وطنية شاملة للحد من الكوارث الطبيعة والصناعية وخاصة فيما يتعلق بوضع قوانين تلزم المواطنين بتصميم غرف ملاجئ، أو أن تقوم الدوائر المختصة بتجهيز ملاجئ جماعية ووسائل الحماية قبل وقوع الكوارث وأجهزة الإنذار التي تحدد الخطر قبل وقوعه بفترات زمنية قلية. ويشير شكل (3-5) لتوزيع خدمات الطوارئ الطبية في المخطط الإقليمي لقطاع غزة.

[1] القيق، فريد، المخطط الإقليمي واقع جديد بأيدي فلسطينية، قراءة نقدية في المخطط الاقليمي لقطاع غزة.، الجامعة الاسلامية- غزة، مجلة العمران، العدد السادس، ص 29-32، مطابع مكتبة دار الأرقم.

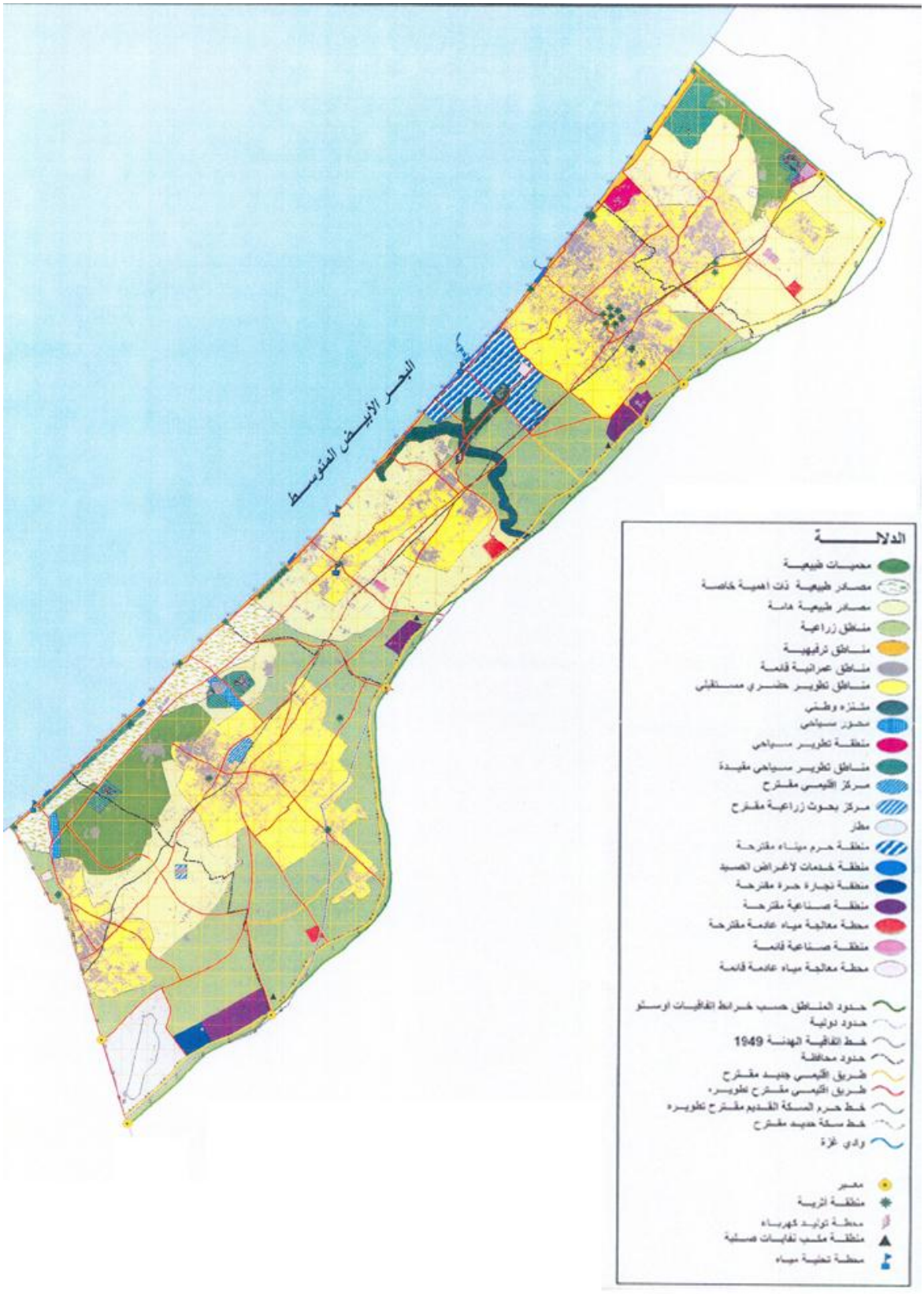

شكل (3-4): مخطط يوضح استعمالات الأراضي بالمخطط الإقليمي

وزارة التخطيط، المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية لقطاع غزة ما بين العامين 2005-2015م

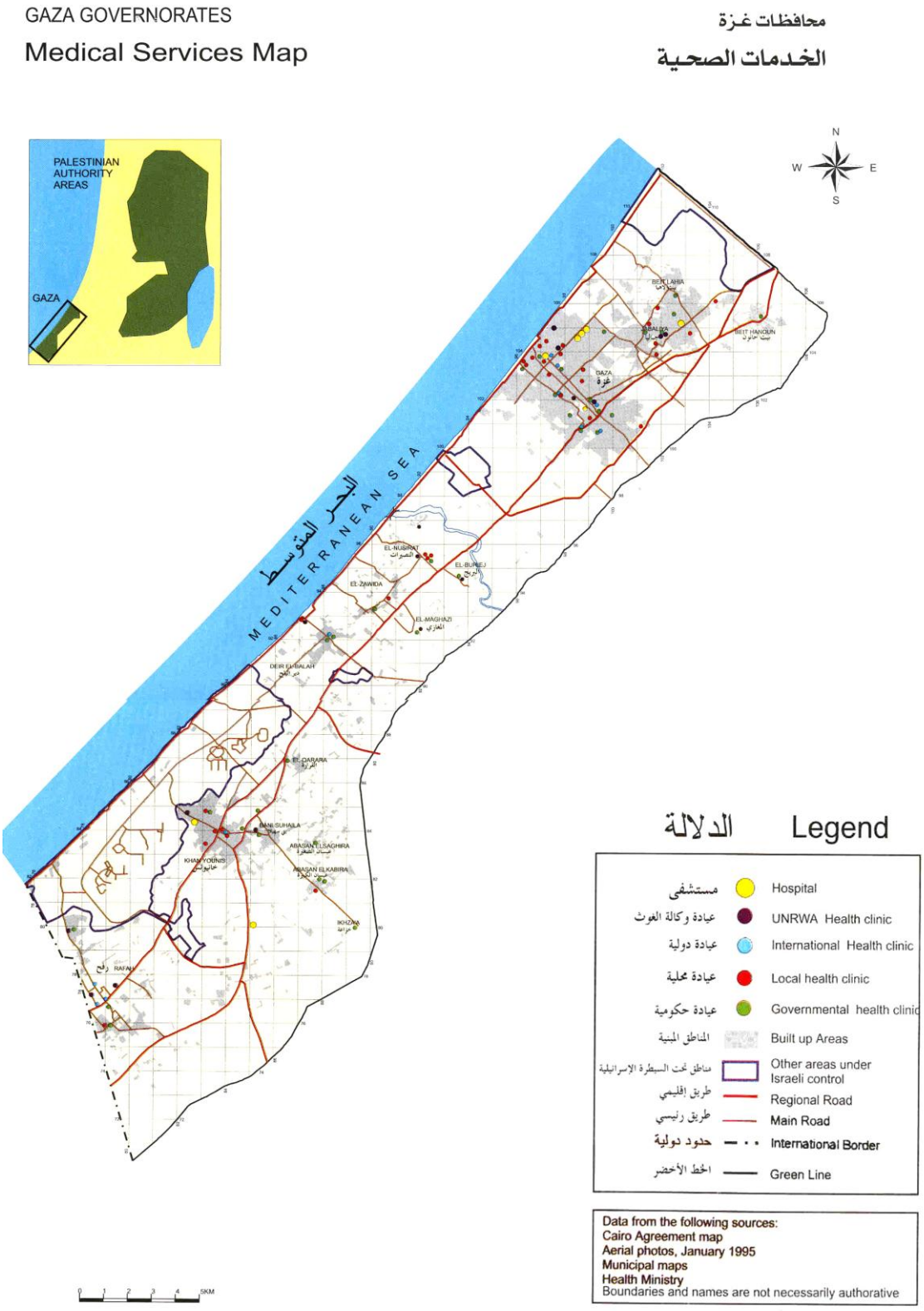

شكل (3-5): مخطط يوضح خدمات الطوارئ الطبية بالمخطط الإقليمي

وزارة التخطيط، المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية لقطاع غزة ما بين العامين 2005-2015م

3-4-4 توزيع إدارات الطوارئ في المخطط: يعاني المخطط الإقليمي لقطاع غزة من التوزيع العشوائي للمقار الأمنية، ومباني إدارات الطوارئ دون دراسة، وغير موضحة في المخطط. فالمخطط بحاجة لخطة طوارئ وطنية يقوم على أساسها تحديد فراغات الطوارئ التي تحتاجها التجمعات والكثافات السكانية، لتوفر سرعة الوصول في حال الكوارث من محطات الإطفاء والإنقاذ والإسعاف.

يتوفر بقطاع غزة ما يقارب "16" محطة دفاع مدني، وجميعهم يحتوي محطة إطفاء بالإضافة إلى "5" منهم يتوفر محطة إنقاذ، و"7 "منهم بها محطة إسعاف دائمة مع طواقم تعمل عليها على مدار اليوم لمتابعة حوادث الحرائق والإنقاذ في التجمعات العمرانية. وكما كان في قطاع غزة منذ بداية السلطة الفلسطينية 1994م وحتى عام 2005م، "25" محطة دفاع مدني، و"8" محطات إسعاف متخصصة في حوادث الإسعافات الأولية فقط[1]، مع العلم أن هناك العديد من محطات الإسعاف الموسمية المؤقتة بالتنسيق مع لجنة الطوارئ العليا بقطاع غزة منا "5" محطات إسعاف على شواطئ البحر.

ويرى مختصون في الدفاع المدني الفلسطيني أن هذه المحطات السابقة تلبي احتياجات سكان قطاع غزة بنسبة 70% من احتياجات قطاع غزة لمحطات الإطفاء والإنقاذ، مع العلم أن عدد العاملين في المديرية العامة للدفاع المدني لا تتماشى مع المعايير الدولية. رجل دفاع مدني لكل 1000 نسمة من السكان[2]، للاطلاع على المعدات وتجهيزات واحتياجات الدفاع المدني الفلسطيني من معدات وموارد بشرية انظر الفصل الخامس وملحق رقم (3).

3-4-5 توزيع الكثافة السكانية: قام المخطط الإقليمي على توزيع الكثافات السكانية في مناطق السكن (أ، ب، ج) في التجمعات العمرانية، وإمكانية التمدد الرأسي في العمائر السكنية بسبب شح الأراضي تكون الكثافة السكانية 25 شخص على الدونم. وتشمل التوقعات عودة نصف مليون لاجئ للقطاع، مع حساب نسبة الزيادة السكانية المتوقعة خلال الأعوام المخطط لها في المخطط الإقليمي[3].

3-4-6 الحفاظ على الموارد الطبيعية والممتلكات العامة: يعتبر قطاع غزة من أهم المناطق التي بها شح في الموارد الطبيعة على مستوى العالم، وضعف النظام البيئي بسبب قلة الأراضي والتزايد المضطرد للسكان. وما قامت به سلطات الاحتلال الإسرائيلي أثناء احتلالها لقطاع غزة

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، المديرية العامة للدفاع المدني، دائرة العمليات، يناير 2012.

2 مقابلة مع العميد/ يوسف الزهار، مرجع سابق.

3 المخطط الإقليمي لقطاع غزة لعام 2005-2015 ، مرجع سابق.

بالاستيلاء على الموارد الطبيعة المتاحة وخاصة استغلال المياه العذبة، فدعا المخطط إلى تحديد هذه المواقع وحمايتها لتكون مخصصة للمناطق الزراعية والتنمية السياحية والترفيهية.

وهذا يتطلب حمايتها، وتغذية أحواض المياه الجوفية والمناطق الأثرية والمحميات الطبيعية مع التنوع الحيوي، ومثلت هذه المنطقة في المخطط مناطق الكثبان الرملية في الشمال، ومنطقة المواصي جنوب غرب قطاع غزة، ولم يتطرق المخطط لمصادر الصيد والثروة السمكية. وهذا يدعو للحفاظ على مناطق الكثبان الرملية وإيجاد طرق جديدة للحصول على المياه العذبة عبر تحلية مياه البحر لتوفير مياه عذبة لري المنتجات الزراعية، واستدامة المصادر الطبيعية، ومنع التمدد العمراني للغرب لأنه يقلل من تغذية الخزان الجوفي.

وحدد المخطط الإقليمي ثلاث محطات إقليمية لمعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها في الأغراض الزراعية الجمالية، والأشجار الغير مثمرة لتقليل الاعتماد على المياه الجوفية، ويعطى المخطط اهتماماً خاصاً للمناطق الجمالية النادرة كوادي غزة لأنه يساهم في التنوع الحيوي المميز للكائنات المهاجرة بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، واحتوائه على الكائنات الحية والنباتات المهددة بالانقراض، ويقترح المخطط استخدامه منتزه وطني بيئي ثقافي ترفيهي. ويوضح المخطط أهمية المواقع الأثرية بعد أن حلت عليها الخراب والتعدي نتيجة التمدد العمراني في المناطق الأثرية والقديمة، ويتطلب هذا وضع القوانين والتشريعات لحماية المباني وإعادة تأهيلها واستخدامها[1]، **وهذا يحقق الأمن البيئي.**

3-5 العوامل اللوجستية المؤثرة في تحقيق الأمن والسلامة على المستوى الإقليمي.

3-5-1 عوامل سياسية: تتأثر الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص في الوضع السياسي الراهن، فالتخطيط للأمن والسلامة والطوارئ لقطاع غزة له أبعاد عديدة من أهمها البعد السياسي. فالتقسيمات الإدارية لقطاع غزة مع صغر حجمه، وتضييق الاحتلال الإسرائيلي والتحكم في جميع الواردات والصادرات للقطاع والارتباط الاقتصادي، مما يؤثر على الأمن الغذائي والسلامة العامة على حياة المواطنين وخاصة بما يتعلق بحصار غزة، وما تبعه من حالات وفاة للمرضى، والتأثير على السلامة العامة في منع السفر للعلاج بالخارج، وتضيق الخناق على الشعب الفلسطيني في القطاع وهذا يتطلب جهد كبير من الحكومة الفلسطينية في القطاع للتحرر من تبعات الارتباط في الاحتلال الإسرائيلي.

[1] المخطط الإقليمي لقطاع غزة، مرجع سابق.

3-5-2 عوامل اجتماعية: التلاحم والترابط الأسري في قطاع غزة بين العائلات الفلسطينية له أثر كبير على زيادة نسبة الوقاية والسلامة العامة في القطاع، وارتبط التخطيط العمراني الموضوع بأيدي صهيونية في القطاع بتحقيق عوامل أمنية للاحتلال الصهيوني ولم تلبِ رغبات المواطن الفلسطيني ما قبل قدوم السلطة الفلسطينية 1994م.

ويؤثر توفر الخدمات في المناطق العمرانية على البعد الاجتماعي للتخطيط العمراني، وذلك بسبب نقص المناطق المفتوحة والمسطحات والأحزمة الخضراء حول التجمعات السكنية، فيعاني قطاع غزة من قلة المناطق الخضراء والترفيهية المرتبطة بالكتل العمرانية، ويحاول المجتمع الفلسطيني تقوية الروابط الاجتماعية بين المواطنين. لذلك المسجد يحقق الترابط الاجتماعي، ولكن لم يعطى المسجد النموذج المتكامل في الأبعاد الاجتماعية لأننا نفتقد إلى مستويات التدرج الهرمي في المساجد فمعظم الأحياء السكنية الكبيرة تفتقد للمسجد الجامع، ويعاني المخطط من قلة الاهتمام بالطرقات التي تحد من تداخل واختراق التجمعات السكنية فلا فرق بين طرق عابرة ورئيسية ومحلية وغيرها.

وما زاد تعقيد في الترابط الاجتماعي نظام المباني السكنية المرتفعة العمائر والأبراج السكنية مما يضعف قلة الترابط وخاصة بعد قدوم السلطة الفلسطينية، وهذا أدي إلى العديد من المشاكل بين السكان بسبب عدم التناغم والانسجام وضعف الترابط الأسري بينهم و لأنهم متجمعين ليس على أسس أسرية كالأسرة النواة بل حسب احتياجات السكن.[1]

3-5-3 عوامل أمنية: وقوع قطاع غزة تحت سقف أوسلو وما يتبعه من معاناة للشعب الفلسطيني وتحويل القطاع إلى سجن كبير للشعب الفلسطيني، واستهداف الاحتلال الصهيوني للمواقع الفلسطينية العامة والمنشآت والمباني السكنية والتجارية، واستهداف البنية التحتية. واستخدام التقنيات الذكية في تدمير المباني السكنية وملاحقة المواطنين الفلسطينيين، والتأثير على حياتهم بشكل مباشر مما أدى إلى مقتل المئات وإصابة وتشريد الآلاف من العائلات الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى وحرب الفرقان.

3-5-4 عوامل ثقافية وتربوية: ينقص المناهج الفلسطينية التدرج التربوي والثقافي بما يخص الأمن والسلامة العامة، فالمناهج تحتاج لزرع ثقافة لدى الطفل منذ صغره على المحافظة على حياته والممتلكات العامة والخاصة والمنشآت، وكذلك ضعف الأداء الإعلامي في نشر ثقافة السلامة العامة لعدم وجود خطة وطنية للوقاية والسلامة العامة.

---

[1] القيق، فريد، البعد الاجتماعي في تخطيط المناطق العمرانية في قطاع غزة، الجامعة الاسلامية غزة، مجلة العمران، العدد السابع، ص 27-28، مطابع مكتبة دار الأرقم.

3-5-5 عوامل اقتصادية: ارتفاع تكاليف معدات الوقاية والسلامة العامة وضعف معدلات الدخل وتدمر الثروات الاقتصادية، واستهداف الاحتلال للبنية الصناعية والاقتصادية من خلال الحصار الإسرائيلي الظالم المفروض على قطاع غزة، واستهداف الاحتلال للمنشآت الصناعية والتجارية عبر قصفها لأسباب غير مقنعة مختلفة. وسيطرة الاحتلال على غالبية الموارد الاقتصادية الموجودة في قطاع غزة، واعتماد قطاع غزة على البضائع والواردات القادمة من الجانب الإسرائيلي، واعتماد اقتصاد القطاع على الاقتصاد الإسرائيلي حسب اتفاقية أسلو، وما ينتج عنه من إغلاق للمعابر المحاذية لقطاع غزة.

3-5-6 عوامل فنية: تعتبر الكوادر الفنية العاملة في مجال الأمن والسلامة العامة من أهم المعايير التي تساهم في تطبيق معايير واشتراطات الأمن والسلامة العامة على المستوى الوطني، وهذا يتطلب المعاهد المهنية المتخصصة في مجال إدارة الطوارئ والكوارث، والأمن والسلامة العامة. ومن خلال دراسة الباحث المخطط الإقليمي وإدارات الطوارئ العاملة في قطاع غزة يتبن أن الطواقم الفنية العاملة في هذه المجالات بحاجة ماسة إلى تأهيل وتسخير الإمكانيات التكنولوجية لهم وتدريبهم عبر التوأمة مع الدول الصديقة.

3-6 مدى تطبيق الأمن والسلامة في المخطط الإقليمي.

من الواضح أن غياب التخطيط للأمن والسلامة العامة، واعتباره من التخطيط القطاعي أضعف تطبيق السلامة من وجهة نظر بعض المخططين [1]، ويتبين ذلك من خلال تحليل تطبيق مراتب وأنواع الأمن في المخطط الإقليمي لقطاع غزة وذلك في جدول (3-2). فالطوارئ والأمن والسلامة العامة لها سياسات عامة على المستوى الوطني وهذه السياسات بحاجة ماسة إلى تطبيقها عبر مستويات التخطيط المختلفة.

المخطط الإقليمي لقطاع غزة ينقصه مخططات توزيع إدارات الطوارئ والكوارث، ومحطات الإسعاف والدفاع المدني، وفق توزيع الكثافات السكانية والكثافة العمرانية في التجمعات والأحياء السكنية. وذلك حسب شكل (3-5) الذي يوضح مخطط الخدمات الطبية فقط دون توضح أماكن مؤسسات الطوارئ وإدارة الكوارث، ومحطات الإطفاء والإنقاذ، والمناطق الخطرة، ومخطط يوضح توزيع المستشفيات الميدانية ومحطات إدارة العمليات والطوارئ المؤقتة التي يمكن أن تكون موسمية أو حسب الأوضاع الأمنية في قطاع غزة، واستهداف الاحتلال الإسرائيلي للتجمعات السكنية والمناطق الحدودية.

---

[1] مقابلة مع د. نهاد المغنى، مرجع سابق

كذلك هناك العديد من أنواع الأمن لم تتحقق ويرجع السبب وراء ذلك السياسات الإسرائيلية المتعمدة ضد الفلسطينيين، ومصادرة ثرواتهم وممتلكاتهم ومواردهم الطبيعية، مثل عامل الأمن المائي، والأمن التاريخي والمعلوماتي، ويحاول القائمون على الدوائر المختصة بتطبيق الأمن وضع السياسات التي تحد من التدخلات الإسرائيلية في تطبيق أنواع الأمن السابقة. وهذا يتطلب مجهوداً كبيراً ومصادر تمويل ودخل ومحاولة الاكتفاء الذاتي؛ لتجنب الاحتياجات للاحتلال الإسرائيلي وخاصة في الجانب الاقتصادي، حيث أن لا يمكن القول بأن أي نوع من أنواع الأمن قد تحق أم لا، ولكن يمكن القول أنه تحقق بشكل نسبي أو تحقق إلى حد كبير، أو بشكل مطلق، أو تم المحاولة لتحقيقه ولكن هناك معيقات، أو لم يتحقق.

جدول (3-2): يوضع تطبيق أنواع الأمن في المخطط الإقليمي لقطاع غزة

م	أنواع الأمن	تحقيق السلامة العامة	ملاحظات
1	**الأمن الشامل**	حاول المخطط تحقيق لكن هناك معيقات	بسبب سياسات الاحتلال الاسرائيلي
2	**الأمن القومي**	حاول المخطط تحقيق لكن هناك معيقات	بسبب سياسات الاحتلال الاسرائيلي
3	**الأمن الوطني**	حاول المخطط تحقيق لكن هناك معيقات	بسبب سياسات الاحتلال الاسرائيلي
4	**الأمن النفسي**	تحقق بشكل نسبي وأحياناً إلى حد كبير.	الاجتياحات والحروب
5	**الأمن الغذائي**	تحقق بشكل نسبي وأحياناً إلى حد كبير.	الاعتماد على دولة الاحتلال
6	**الأمن الاقتصادي**	حاول المخطط تحقيق لكن هناك معيقات	الربط بالاقتصاد الاسرائيلي
7	**الأمن الاجتماعي**	تحقق بشكل نسبي وأحياناً إلى حد كبير.	لعدم وجود اقتصاد فلسطيني مستقل ومقاوم
8	**الأمن البيئي**	تحقق بشكل نسبي وأحياناً إلى حد كبير.	وضع قوانين لضبط السلامة البيئية ومازالت المحاولات لتحقيقيه
9	**الأمن الصناعي**	تحقق بشكل نسبي وأحياناً إلى حد كبير.	وضع القوانين لضبط السلامة
10	**الأمن الحضري**	تحقق بشكل نسبي وأحياناً إلى حد كبير.	السياسات الإسرائيلية في التخطيط القديم للقري والمدن

أما فيما يتعلق بتطبيق **العوامل المساعدة في تحقيق الأمن والسلامة العامة بالمخطط الإقليمي** فيتضح تحقيقها من خلال جدول (3-3)، بعد تحليل المخطط وربطها بالعوامل الفيزيائية.

جدول (3-3): يوضح تطبيق العوامل الفيزيائية المساعدة في المخطط الإقليمي لقطاع غزة.

م	العوامل الفيزيائية المساعدة	مدى تطبيقها في المخطط
1	**توزيع استخدامات الأراضي في التخطيط الإقليمي**	حاول المخطط الفلسطيني إعادة توزيع استخدامات الأراضي، ولكن واجه العديد من المعوقات مثل ملكيات الأراضي وسياسات الحكومة المصرية والاحتلال الإسرائيلي في توزيع الأراضي وامتداد العمران حسب تلبية الحاجات الأمنية الإسرائيلية، لهذا يتبين في المخطط الضعف في السيطرة على توزيع استخدام الأراضي بالمخطط الإقليمي لقطاع غزة.
2	**سن القوانين والتشريعات**	القوانين في فلسطين يرجع أصلها لفترة الانتداب البريطاني ولم يطرأ عليها تعديلات دستورية تماشي الواقع الفلسطيني، بالإضافة لانعدام القوانين التي تدعو لتطبيق السياسات العامة للأمن والسلامة على المستويين الوطني والإقليمي، والقوانين التي تجبر المواطنين على تصميم الملاجئ المقاومة للحروب والكوارث.
3	**التدرج الهرمي للطرق وممرات المشاة**	تتميز فلسطين بالتخطيط بالمقلوب، وهذا يدفع إلى تدهور الحالة المرورية في القطاع، وعدم تحقق التدرج الهرمي للطرق وممرات المشاة فمستويات الطرق تفقد العديد من خصائصها، ومثال ذلك شارع صلاح الدين يفقد الخاصية الإقليمية لارتباطه بمراكز المدن، ولكن يبقى الطريق الرابط بين خمس محافظات.
4	**الاستفادة من الطبيعة في التهوية والإنارة الطبيعيتين**	بسبب قلة الأراضي وزيادة الطلب عليها يتكون العشوائيات بقطاع غزة، بالإضافة إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وهذا يقلل من إمكانية الحصول على التهوية الطبيعية والإنارة الطبيعية، وعدم وجود الالتزام بقوانين البلديات التي تدعو لتوفير الارتدادات وصغر مساحة القسائم يجبر المخططين إلى قلة تطبيق هذا العامل في التخطيط.
5	**توزيع أجهزة المراقبة والرادارات لمراقبة ورصد مخالفات السلامة العامة وتوزيع مباني ومقرات إدارة الطوارئ والأجهزة الأمنية**	يفتقد المخطط الإقليمي لمخططات المراقبة المرورية الإقليمية، وتوزيع مباني إدارات الطوارئ والأجهزة الأمنية باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية، بل عشوائية التوزيع حسب توفر قطع الأراضي، وكما ويحتاج المخطط لخارطة توضح أجهزة الرادارات

		التي ترصد المخالفات المرورية وتحدد الكوارث، وأجهزة الإنذار المسبق التي تحدد نوعية الخطر القادم، والأجهزة التي تحدد أقصر الطرق للوصول للكارثة.
6	**الاتجاه نحو التكنولوجيا**	عدم وجود أجهزة تنذر بوقوع الكوارث أو قربها والمناطق المعرضة للخطر، وعدد الأشخاص الذين يمكن أن يتعرضوا للخطر إذا لم يتم إخلاءهم من هذه الأماكن قبل وقوع الكارثة، وإمكانية التعامل مع الكوارث في أقصر الطرق والأوقات.
7	**مراعاة سلامة الهياكل الإنشائية للمباني المقاومة للكوارث**	حسب القوانين واللوائح الفلسطينية فإن القانون يدعو لتوفير الملاجئ ومناطق إخلاء على السقف فقط في الأبراج السكنية، ولكن المخطط بحاجة لأن يتم وضع قانون يدعو جميع المواطنين لإنشاء الملاجئ المقاومة للصواريخ الذكية، وتصميم المباني في السنوات القادمة المقاومة للزلازل بسبب إمكانية وقوع زلزال خلال العشر أعوام القادمة.

كما وأن هناك عوامل أخرى قد تساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في تطبيق مفاهيم وإستراتيجيات الأمن والسلامة العامة، وتكون هذه العوامل لوجستية كالعوامل السياسة والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، والثقافية والتربوية، وغيرها.

3-6-1 استعدادات إدارات الطوارئ

تعاني مؤسسات إدارة الكوارث والطوارئ بقطاع غزة من قلة الإمكانيات والتجهيزات اللوجستية بسبب الحصار الصهيوني المفروض على القطاع، ويتعرض القطاع منذ القدم للحروب والكوارث الصناعية التي يصنعها البشر، وذلك لموقعها الجغرافي المميز ملتقى ثلاثي قارات. ومن أبرز المعارك والحروب التي مرت على القطاع حرب 1948م، ونكسة 1967م، والانتفاضة الفلسطينية 1987م، والانتفاضة الفلسطينية الثانية "انتفاضة الأقصى" 2000م، حرب الفرقان 2008-2009م، والعديد من الاجتياحات الإسرائيلية للمناطق السكنية والقصف المركز والقصف العشوائي للمنشآت العامة والمؤسسات الحكومية.[1]

والملاحظ أن الاحتلال الإسرائيلي يقوم بفصل قطاع غزة إلى عدة مناطق وظهر ذلك في حرب الفرقان "2008-2009"م، وهذا يعيق عمل إدارات الطوارئ في القطاع، فالاستعداد للطوارئ

[1] محسن، عبد الكريم، سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية غزة، المؤتمر العلمي الهندسي الدولي الثاني،

ليس كما هو مطلوب، حيث استفادت المؤسسات العاملة في مجال إدارة الطوارئ بالقطاع من المشاكل التي واجهتم خلال حرب الفرقان. وأهمية تشكيل لجان الطوارئ واللجنة العليا لإدارة الطوارئ بقطاع غزة والمؤلفة من "وزارة الصحة، مديرية الدفاع المدني، الهلال الأحمر الفلسطيني، الخدمات الطبية العسكرية، الصليب الأحمر، وزارة الشئون الاجتماعية" ، وغيرها من المؤسسات الأهلية التي ترعى شئون الطوارئ.

وبرز أهمية توفير المناطق العازلة الخاصة بالمدنيين تحت وصاية من الصليب الأحمر وملاجئ للمواطنين لحمايتهم من القصف العشوائي الذي تقوم به قوات الاحتلال الصهيوني. وقامت الحكومة الفلسطينية بالتعاون مع وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتوفير أماكن إيواء للمشردين نتيجة العدوان الصهيوني المكثف خلال 22 يوم بحرب الفرقان بالمدارس وتوفير الأغذية والمعدات اللازمة لهم، ورغم ذلك لم تسلم المناطق المدنية بل استهدف الاحتلال الصهيوني المدارس التابعة لوكالة الغوث.[1]

لهذا يتبن أن الاستعدادات لإدارة الطوارئ بقطاع غزة لم تكن بالشكل المناسب، وأنها بحاجة إلى التطوير وإعادة دراسة المعوقات التي واجهها والسلبيات وتعزيز الإيجابيات بعد اكتساب الخبرات الجديدة في إدارة الأزمات والكوارث.

[1] مؤسسة ابداع للتدريب والتطوير والاستشارات، محرقة غزة الإليكترونية، 2012/3/13، www.creativity.ps/holocaust

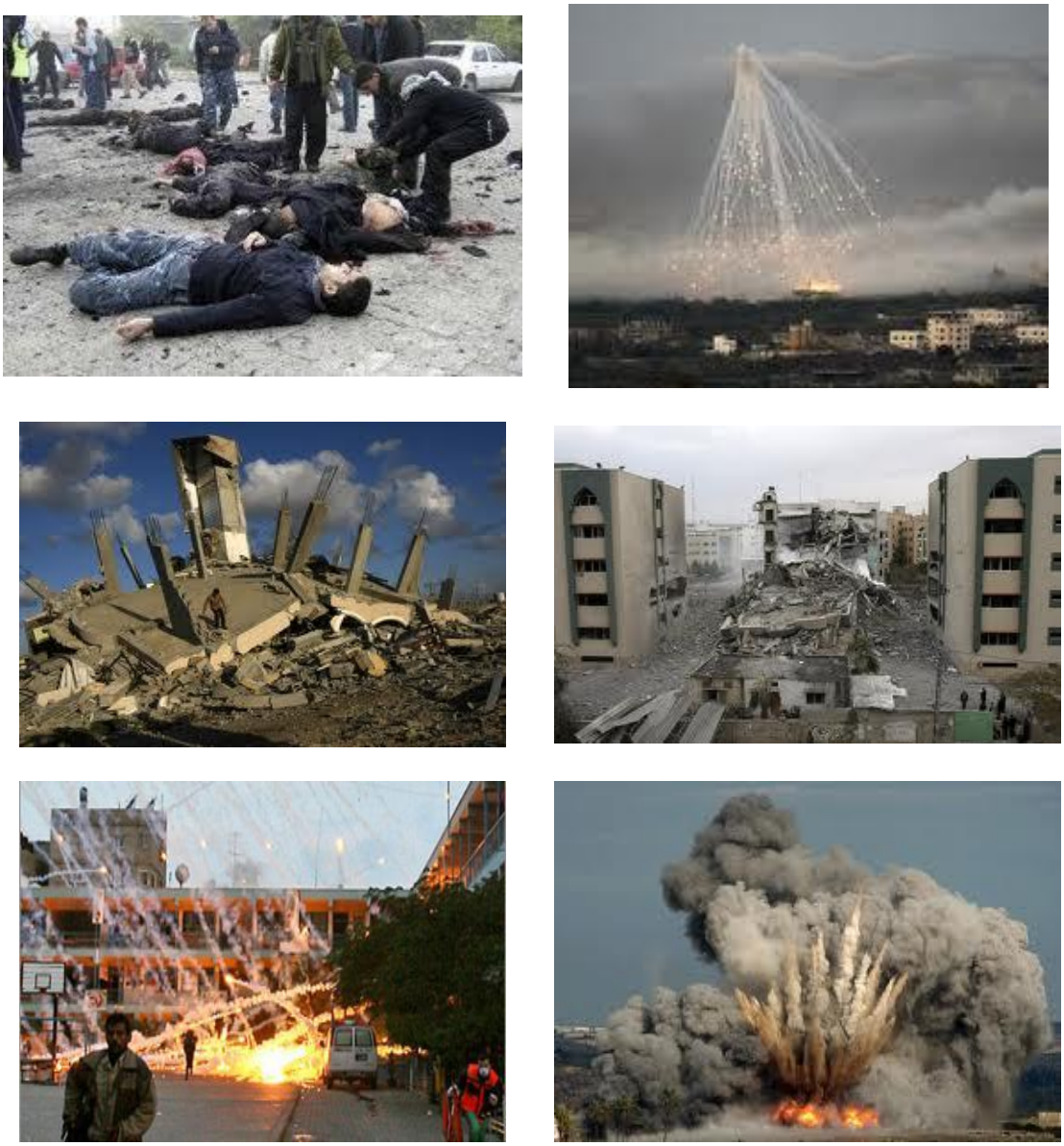

شكل (3-6): صور توضح جرائم العدوان الصهيوني في حرب الفرقان على قطاع غزة 2008-2009م

المصدر: الموقع الاليكتروني لمؤسسة إبداع للدراسات والتدريب والتطوير والاستشارات ، (www.creativity.ps)

3-7 الخلاصة.

تطرقت الدراسة في هذا الفصل إلى تحديد المفاهيم العامة لعمليات التخطيط ومراحله، ومستوياته وأنواع الخطط، ومفهوم الإقليم وأنواع الأقاليم وضوابط ومحددات التخطيط الإقليمي، وصولاً لتحليل المخطط الإقليمي لقطاع غزة، والهدف من المخطط وتوزيع استخدامات الأراضي في المخطط الإقليمي، وسياسات السلامة العامة في المخطط الإقليمي، وتوزيع الكثافات السكانية في المخطط، مع توضيح توزيع مباني أجهزة إدارات الطوارئ بالقطاع.

وقد تم توضيح أهم العوامل اللوجستية المساعدة في تحقيق وتطبيق السلامة العامة على المستوى الإقليمي، للتعرف على مدى تطبيق ما سبق من مفاهيم وأنواع للأمن وعوامل فيزيائية ولوجستية مساعدة في المخطط الإقليمي، والوقوف على أهم الأسباب وراء منع تطبيق أنواع الأمن والسلامة، لتُعرف الدراسة استعدادات إدارات الطوارئ بقطاع غزة ومدى جاهزيتهم للكوارث بجميع أنواعها، مع التطرق لإدارة الحرب على غزة بشكل مختصر.

ومما سبق يستخلص مفهوم التخطيط بأنه هو وسيلة علمية وعملية لإدارة الموارد البشرية والمادية والطبيعية المتوفرة في أي دولة أو مكان ما واستغلالها بأفضل الطرق الممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف، وإدارة الأمن والسلامة العامة والطوارئ بقطاع غزة بحاجة ماسة إلى وضع سياسات وطنية وخطة وطنية للطوارئ والكوارث، وإدارة الكوارث في الأقاليم تحتاج إلى دراسات وخطط خاصة وأي مخطط إقليمي يحتاج إلى مخططات داخلة توضح توزيع مؤسسات الكوارث والطوارئ بها وسن القوانين والتشريعات الخاصة بتوفير معايير واشتراطات الطوارئ بالإقليم المختلفة وتكون هذه السياسات حسب الموقع الجغرافي للإقليم، والمخاطر التي تواجه الإقليم، وخاصة المخاطر الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والعواصف والأعاصير وغيرها، والمخاطر الصناعية مثل الحرائق والكوارث والحروب، وتلعب العوامل اللوجستية دوراً مهماً وبارزاً في تحقيق وتطبيق معايير الأمن والسلامة العامة على المخطط الإقليمي.

يتطرق الفصل التالي لعرض الحالات الدراسية المخطط الوطني لدولة البحرين لمشابهته للكثافة السكانية للقطاع، والمخطط الإقليمي لمحافظة شمال سيناء لمطابقته لبعض الظروف الأمنية حسب الاتفاقات الموقعة مع الكيان، والمخطط الإقليمي للضفة الغربية لأنه يمثل الإقليم الأخر من الدولة الفلسطينية المستقبلية، وصولاً لأهم أهداف ومعوقات التخطيط الإقليمي، والتعرف على تطبيقات الأمن والسلامة في الحالات الدراسية السابقة.

الفصل الرابع

حالات دراسية

(ص 72 – ص 95)

الفصل الرابع

حالات دراسية

4-1 أهداف ومعوقات التخطيط العمراني الإقليمي.

4-2 مبررات اختيار الحالات الدراسية.

4-3 المخطط الوطني لدولة البحرين.

4-4 المخطط الإقليمي لمحافظة شمال سيناء.

4-5 المخطط الإقليمي للضفة الغربية.

4-6 جوانب تطبيق السلامة في الحالات الدراسية.

4-7 الخلاصة.

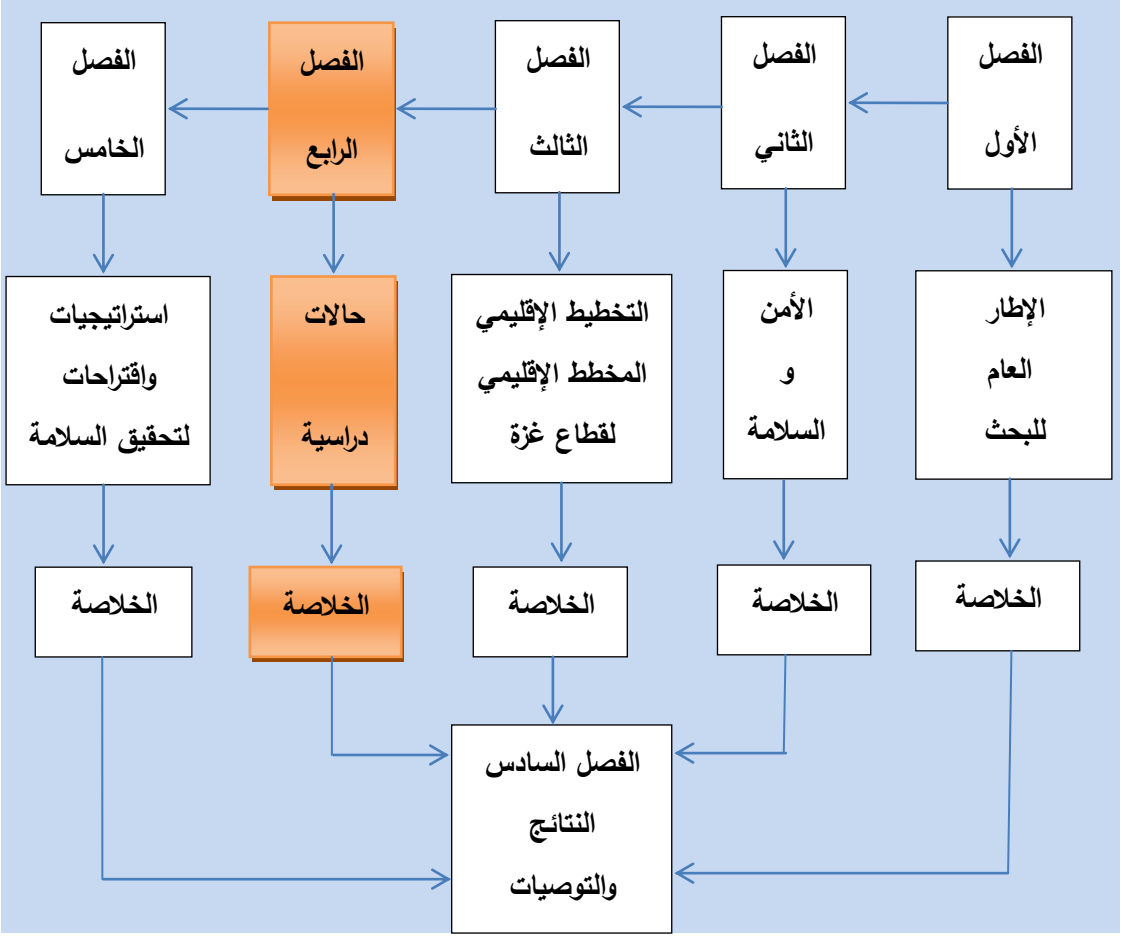

4-1 أهداف ومعوقات التخطيط العمراني الإقليمي.

يهدف التخطيط الإقليمي والعمراني لتوفير جميع الأجواء المناسبة لحياة المواطنين، من وسائل الترفيه والتسلية، والحفاظ على الأرواح، والممتلكات العامة والخاصة، وغيرها، وتتمثل الأهداف والمعوقات فيما يلي:

4-1-1 أهداف التخطيط العمراني والإقليمي:[1]

- زيادة الإنتاج والخدمات المقدمة للمواطنين، والارتقاء به من الناحية النوعية.
- الاعتماد على مبدأ الاكتفاء الذاتي في تلبية احتياجات المواطنين، وإمكانية زيادة المنتوجات وتوريدها للأقاليم المجاورة ليحقق العائد المادي والأمن الغذائي والاقتصادي، ومراعاة الزيادة السكانية وتلبية احتياجاتهم المستقبلية.
- المحافظة على الموارد المتاحة من الإسراف في موارد أولية أو موارد بشرية عاملة أو رؤوس الأموال، وخفض أسعار السلع ورفع نسبة الادخار للأجيال القادمة.
- توزيع المشاريع التنموية بما يحقق التوزيع العادل للسكان، وسهولة الوصول لجميع الخدمات في أقل الأوقات، وبأقل التكاليف المادية الممكنة، وذلك حسب الإمكانيات والظروف الخاصة بكل إقليم على حدا.

4-1-2 معوقات وسلبيات تواجه التخطيط العمراني والإقليمي:

يعتبر التخطيط الإقليمي حلقة الوصل بين التخطيط الوطني (القومي) والتخطيط العمراني، فمن المؤكد أن هذه النوع من التخطيط يواجه العديد من المعيقات والسلبيات من أبرزها:

- قلة الخبرات لدى المخططين بأهمية التخطيط لإدارة الطوارئ والكوارث على الصعيد الإقليمي، أو العمراني.
- أن هناك ظروف خاصة قد تؤدي إلى فرض حدود للإقليم، رغم قلة الموارد الطبيعية المتاحة في الإقليم مما يضعف الاعتماد على الاكتفاء الذاتي.
- عدم الاهتمام بالتخطيط لسياسات الأمن والسلامة العامة ضمن مستويات التخطيط الإقليمي.
- تدخل القرارات السياسية في وضع المخططات بجميع مستوياتها يؤثر على التنمية المستدامة، ويزيد من ضعف تطبيقها على أرض الواقع.
- عدم مشاركة العامة والشعب في صنع القرار في عمليات التخطيط يساهم في ضعف حصولهم على الراحة التامة.

---

[1] الصقار، فؤاد، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف للنشر بالإسكندرية، دار بور سعيد للطباعة، جمهورية مصر العربية، 1977م.

4-2 مبررات اختيار الحالات الدراسية:

يرجع أهمية اختيار الحالات الدراسية في الدراسة البحثية لعدة نقاط أهمها:

- مشابهة الظروف السياسية والأمنية وهذا ينطبق على مخطط الضفة الغربية.
- مشابهة الظروف الأمنية عبر الاتفاقيات الموقعة مع الكيان الإسرائيلي وهذا ينطبق على المخطط الإقليمي لمحافظة شمال سيناء، والمخطط الإقليمي للضفة الغربية.
- مشابهة الظروف الديمغرافية والكثافة السكانية وهذا ينطبق على مخطط دولة البحرين.
- مشابهة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخية والتي تنطبق مع محافظة شمال سيناء والضفة الغربية.

4-3 المخطط الوطني لدولة البحرين.

4-3-1 نبذة تعريفية: تقع مملكة البحرين إلى الجنوب الغربي لقارة آسيا، وتنحصر بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر وسط الخليج العربي، وتمر بخط طول 50، وعرض 26. وتتكون مملكة البحرين من 33 جزيرة أكبرها جزيرة البحرين التي تبلغ مساحتها 591 كم2، وتمثل 83% من إجمالي مساحة المملكة. ويقدر إجمالي عدد سكان المملكة ب 1,234,571 نسمة حسب إحصائيات عام 2011م ، ويقطن غالبية السكان في الجزء الشمالي للمملكة، يشار إلى أن نسبة النمو السكاني 1.285% .[1]

تتكون المملكة من مجموعة جزر في الخليج العربي على شكل مستطيل بحيث كانت متصلة بالجزيرة العربية ونتيجة التغيرات في القشرة الأرضية على مر العصور المختلفة لتبعد عن الدول المجاورة ما يقارب 20 كم، وتبلغ المساحة الإجمالية للبحرين 27,707 كم[2]. ويميز موقع البحرين أنها تسيطر على الطرق المائية المهمة الفاصلة بين الهند والبحرين، وترتبط المملكة العربية السعودية بمملكة البحرين بجسر الملك فهد بطول 25 كم، لتسهل حركة النقل والتنقل والحركة التجارية بين المملكتين. وتمتاز أرضية البحرين باستواء أرضها وخلوها من الجبال والأنهار مع توفر العيون المائية العذبة، وتشتهر في زراعة النخيل. ويعتبر مناخ البحرين حار في الصيف وشديد الرطوبة، ودافئ قليل الأمطار في الشتاء[2]. ويوضح شكل (4-1) توزيع استخدامات الأراضي الحالية في المخطط الوطني لدولة البحرين.

---

[1]- الموسوعة الإلكترونية الحرة ويكيبيديا (WWW.ar.wikipedia.org)

[2] الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق

4-3-2 المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني:[1]

اتخذ ولي العهد ونائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين الأمير سليمان بن حمد آل خليفة في العام 2005 قراراً بموجبه يتم تشكيل لجنة لإعداد "**مخطط وطني للتنمية**" لمملكة البحرين طويل الأمد. ويوضح شكل (4-2) المخطط الوطني لاستعمالات الأراضي لمملكة البحرين المقترح. وتكونت اللجنة من خبراء في الهندسة العامة والتخطيط والعمارة، وعلم الاجتماع والاقتصاد، وحماية البيئة، ليعالج قضايا كثيرة بمشاركة عشرات الشخصيات، وأصحاب الكفاءات في التخطيط الوطني والاستراتيجي.

ليحدد أهداف التطور والنمو الاقتصادي وجلب الاستثمار الخارجي للمملكة، وذلك وفق المعايير والاشتراطات البيئية المتفق عليها دولياً وإقليمياً، فعلى مدار عام ونصف من الاجتماعات المكثفة والدراسات والمقابلات والمناقشات، التي توصلت إلى عشر استراتيجيات تكون المخطط الوطني. حيث أنه يتوجب على المخطط أن يتخذ بعض السياسات الوطنية في توزيع استخدامات الأراضي وذلك حسب :-

1. تصليح وصيانة القديم من التجمعات السكنية وإعادة تخطيطها.
2. إعادة استخدام القديم وفق استراتيجيات تتعلق في المحافظة عليه ومنع التغيرات التي تؤثر عليه.
3. إعمار الأراضي الخالية الغير معمرة.
4. إضافة مساحات جديدة لأراضي المملكة.

1 المرجع المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني للبحرين حتى عام 2030 (websrv.municipality.gov.bh/ppd/doc/strategies.pdf)

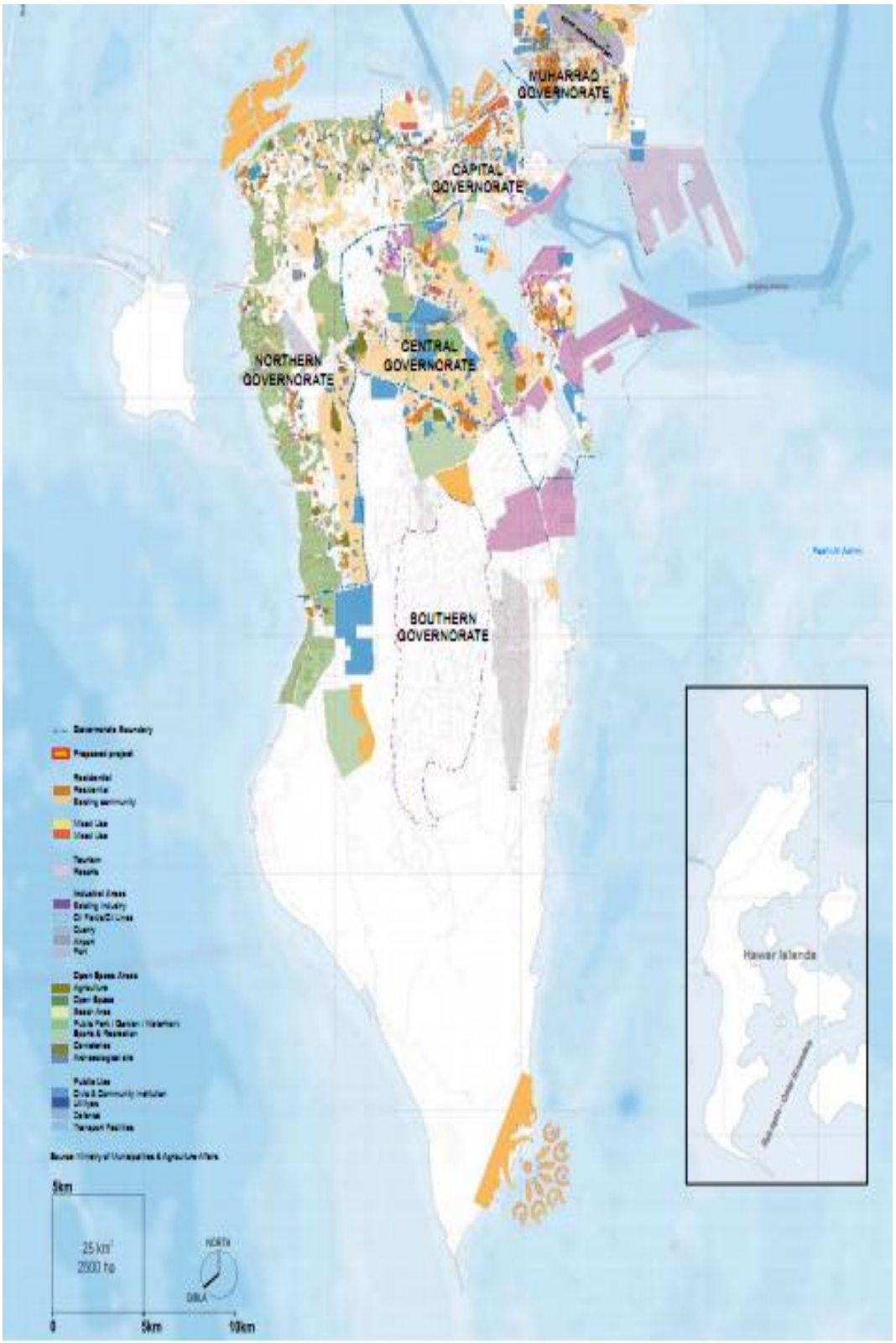

شكل (4–1): المخطط الوطني لاستعمالات الأراضي لمملكة البحرين حالياً

المرجع المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني للبحرين حتى عام 2030

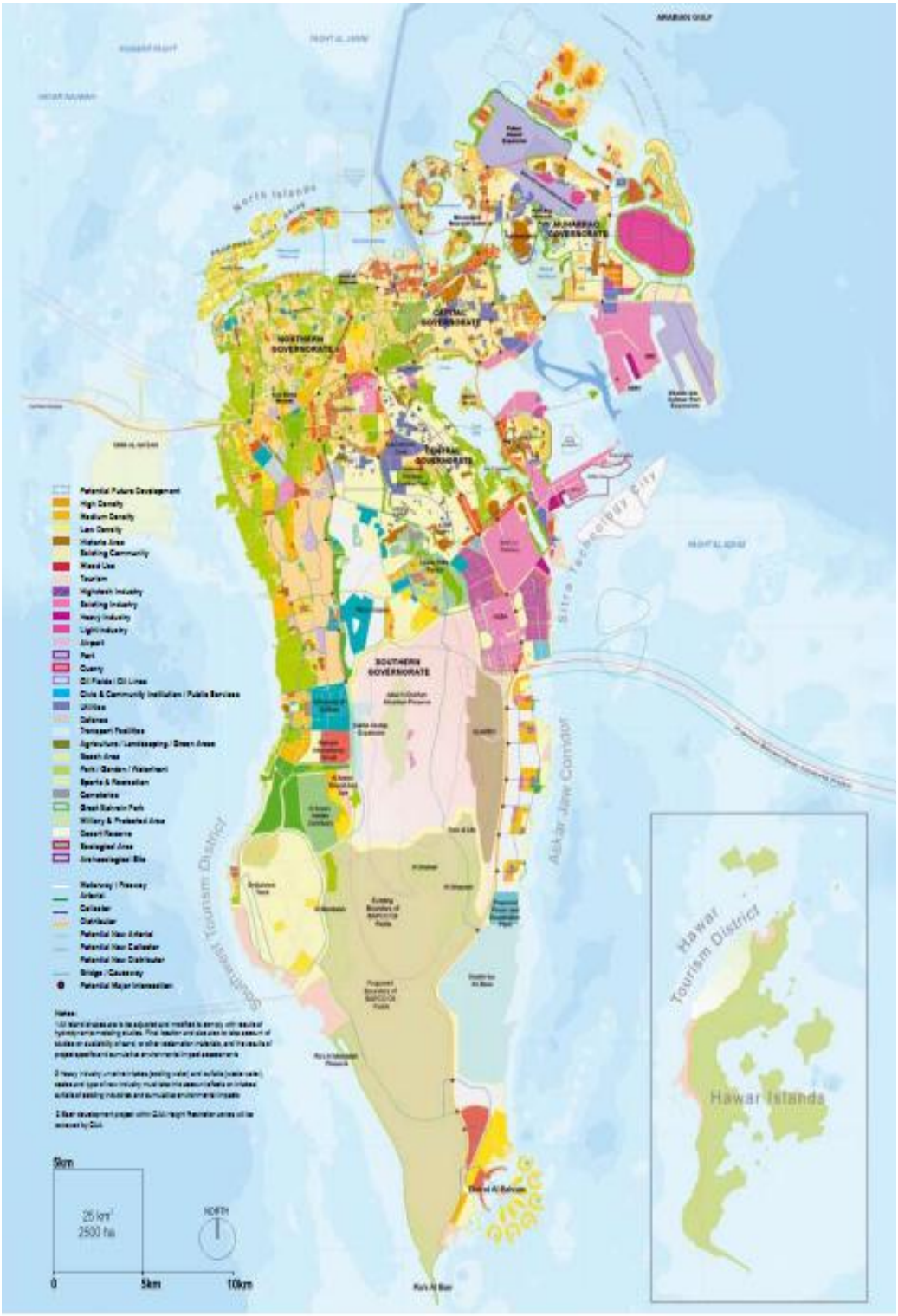

شكل (4–2): المخطط الوطني لاستعمالات الأراضي لمملكة البحرين المقترح

المرجع المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني للبحرين حتى عام 2030

4-3-3 السلامة العامة في المخطط

اهتم المخططون القائمون على المخطط الوطني لدولة البحرين بالأمن والسلامة العامة من عدة نواحي، من أهمها: دعم التنمية الاقتصادية عبر توزيع استخدامات الأراضي لتحقيق متطلبات المواطنين، والبنية التحتية التي تناسب النمو الحالي والمستقبلي. ويكون تحقيق السلامة العامة بشكل نسبي حيث أن المخطط لم يوضح السياسات الوطنية في جميع مجالات الأمن والسلامة العامة واستكفى المخطط ببعض المعايير لتحقق بعض أنواع الأمن والسلامة العامة وهي كالتالي:[1]

4-3-3-1 تطور منافذ العبور ووسائل النقل والتحرك: يقترح المخطط إنشاء شبكة موسعة من الطرق لتسهيل الوصول للمشاريع وتنفيذ تنمية وطنية شاملة، على أن تتوفر الانسيابية في التحرك داخل المواقع في البحرين، مع تفادي اختراقات المرور التي تنتج عن ارتفاع كثافة الحركة والمرور. وتقوية الربط بين المملكة والدول المجاورة لها، وتطوير سهولة الوصول للمطارات والموانئ التي تشجع الحركة الاقتصادية في المملكة. ويسعى المخطط المقترح لتوفير وسائل نقل صديقة للبيئة وسريعة وتقيل الاعتماد على السيارات الخاصة، واستخدام الدراجات في التنقل والمشي مع توفير ممرات عبور للمشاة تحافظ على حياة المواطنين من التلوث، **وهذا يحقق الأمن البيئي، والاقتصادي، وحرية الحركة.**

4-3-3-2 الحفاظ على الانتماء للهوية: يهتم المخطط بشكل خاص في الانتماء للعائلة والمجتمع المحلي والوطن، من خلال المحافظة على التجمعات الحضرية التاريخية، والأسواق الشعبية، وتوزيع استخدامات الأراضي لتخدم المحافظة على الهوية الوطنية. مع توفير الأحزمة الخضراء حول جميع مشاريع التنمية العمرانية، ويستطيع المواطن الوصول لجميع الخدمات في أسرع وقت وأسهل الطرق. ويقترح المخطط المحافظة على البيئة الصحراوية في المحافظة الجنوبية كتنوع حيوي، وإنشاء منتجعات سياحية للاستجمام والترفيه، **وهذا يحقق الأمن الشامل والأمن البيئي والسياحي، والأمن الوطني.**

وتسعى المملكة لأن تكون لها قوة عسكرية تساعد في حمايتها وخاصة وأنها جزيرة في البحر، وتم تخصيص أراضي على مستوى المخطط الوطني مناطق عسكرية، والاستخدام المحدود والأمثل للأرض ليتماشى مع الوسائل العسكرية الدفاعية، **ليحقق الأمن العسكري والوطني والأمن العام والشامل.**

---

[1] المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني لمملكة البحرين، مرجع سابق

4-3-3-3 الاتجاه للتكنولوجيا مع الحفاظ على التراث وإحياءه: يدعو المخطط المقترح للحفاظ على الثقافة والعادات والتقاليد، وتسخير جميع الوسائل التكنولوجية إلى تحقيقها عبر الحفاظ على المواقع والكنوز الأثرية، وتطوير المناطق الحضرية، والمدن والقرى التاريخية بما يتماشى مع الحفاظ عليها، وإعادة تأهيلها واستخدامها لتكون قرى سياحية هامة في العالم، وهذا يجعل البحرين منطقة سياحية أثرية تراثية وبيئية تساهم في بناء التنمية الاقتصادية **ليحقق الأمن الاقتصادي، والتاريخي، والأمن الحضري.**

ومن خلال دارسة الباحث للمخطط الوطني للملكة البحرين يتبين أن الاهتمام في الأمن والسلامة العامة تتلخص في المحاور الثلاث بالإضافة إلى السياسات العامة لإدارة الأمن والسلامة والكوارث لمستويات التخطيط المنخفضة مثل التخطيط العمراني، وهناك سياسات حددت للأمن والسلامة في آبار النفط والمناطق المستخرجة للبترول، وسياسات عامة للمواطنين موضحة بقوانين مقرة من قبل السلطات التشريعية البحرينية، **أما سياسات عامة على المستوى الوطني فتم قصرها على المحاور الثلاث السابقة في تحقيق الأمن الحركي وحرية التنقل، والأمن الحضري، والأمن الوطني والثقافي من خلال الحفاظ على الهوية، والأمن الأثري والتكنولوجي والاقتصادي والتاريخي من خلال المحور الثالث.**

4-4 المخطط الإقليمي لمحافظة شمال سيناء.

4-4-1 نبذة تعريفية: تقع محافظة شمال سيناء شمال شرق جمهورية مصر العربية على الحدود الشرقية لقطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 48م ، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب محافظة جنوب سيناء، ومن الغرب قناة السويس، بحيث تقع بين خطي طول 32,34 شرقاً وخطي عرض 29، 31 شمالاً. وهذا وضع للمحافظة أهمية إستراتيجية كبرى لتكون الحصن الشرقي الشمالي لجمهورية مصر، وتقدر مساحة المحافظة حوالي 27564 كم^2، يسكنها 306 ألف نسمة حسب إحصائيات عام 2002، يعيش 86.5 %من السكان على الشريط الساحلي، تتوزع على 6 مراكز إدارية هي العريش، رفح، الشيخ زويد، بئر العبد، الحسنة، نخل، يقع في نطاقها 82 قرية. وتنقسم المحافظة إلى بيئة صحراوية في الجنوب وبيئة ساحلية في الشمال تليها كثبان رملية متموجة، وهذا يجعل تدرج في المناخ من مناخ البحر المتوسط إلى مناخ شبه صحراوي ثم مناخ صحراوي [1]. ويوضح شكل (4-3) توزيع محافظات جمهورية مصر العربية وموقع محافظة شمال سيناء بالنسبة للجمهورية.

[1] الموسوعة المعرفية الشاملة، الموقع الاليكتروني

شكل (4-3): مخطط توزيع محافظات جمهورية مصر العربية

Making Home Afforadable.Gov

http://www.masrawy.com/ketabat

4-4-2 المخطط الهيكلي الاستراتيجي الإقليمي: يتبع التخطيط الإقليمي لكل محافظة على حدة بحيث لا تتجاوز محاور السياسات العامة الوطنية التي ترعى التنمية في جميع المجالات كتوفير الطاقة، وخطوط النقل والمواصلات، والتنمية في المجال التعليمي والصحي، وتطوير شبكات الصرف الصحي والخدمات الاجتماعية، والتنمية البشرية. ويشير شكل (4-4) لمخطط التنمية بجميع المجالات لمحافظة شمال سيناء.

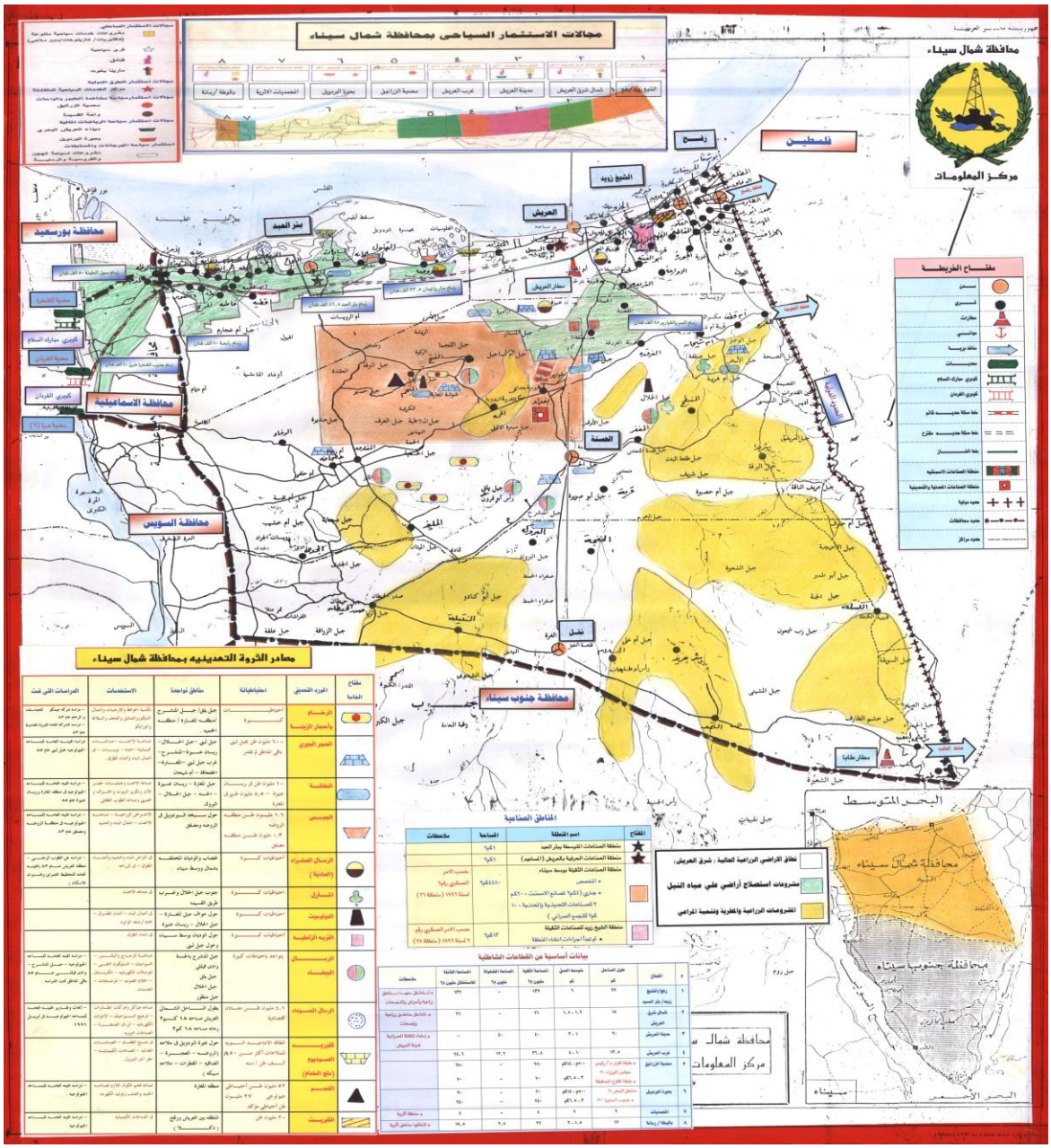

شكل (4-4): مخطط التنمية في محافظة شمال سيناء

المرجع: وزارة التنمية الإدارية، محافظة شمال سيناء، البوابة الاليكترونية.

وتنقسم الخطة الإقليمية لمحافظة شمال سيناء إلى ثلاث محاور التنموية **ليحقق الأمن الحضري:**[1]

4-4-2-1 مناطق مقترحة للاستثمار الصناعي: تهتم دوائر التخطيط في محافظة شمال سيناء بالتنمية الصناعية، وتقوم بتطوير مقومات الاستثمار الصناعي عبر مد خطة سكة حديد

[1] وزارة التنمية الإدارية، محافظة شمال سيناء، البوابة الاليكترونية.

من الإسماعيلية إلى مدينة بئر العبد. وزيادة تطوير شبكات الهاتف في المناطق النائية التي قد تستغل لمناطق صناعية، وتوفير الأرض بأسعار رمزية لاستثمارات صناعية، وتشغيل مطار العريش ليسهل عملية التنقل لرجال الأعمال. وشق الترع الزراعية لزيادة الاستثمار في المجال الزراعي، وبناء تجمعات سكنية للعاملين وزيادة مشاريع البنية التحتية، **وهنا يحقق الأمن الصناعي والأمن الاستثماري، والأمن الاقتصادي، وحرية الحركة.**

4-4-2-2 مناطق مقترحة للاستثمار السياحي: تقوم الإدارة العامة للسياحة في محافظة شمال سيناء من خلال إنشاء مدن ترفيهية وملاهي، قرى سياحية، مشروعات سياحية متنوعة، وتطوير الخدمات البرية لمحبي الطيور المهاجرة، ومراكز التداوي بالأعشاب الطبية، وتنظيم مهرجانات الفلكلور البدوي، ومعارض للمنتجات التراثية والبدوية. بالإضافة إلى ربط السياحة البرية والآثار والسياحة البيئية بسياحة الشواطئ والسياحة العلاجية، وهذا يتطلب تطوير البنية التحتية وخطوط النقل والمواصلات ومراكز لخدمات السياح، ويطبق ما سبق من خلال إشراك القطاع الخاص في مجالات التنمية السياحية، وتوفير دعاية وإعلام جيد لتروج المشاريع السياحة واستقطاب السياح. ويوضح شكل (4-5) مخطط التنمية السياحية لمحافظة شمال سيناء، **ليحقق الأمن السياحي والاقتصادي، والبيئي.**

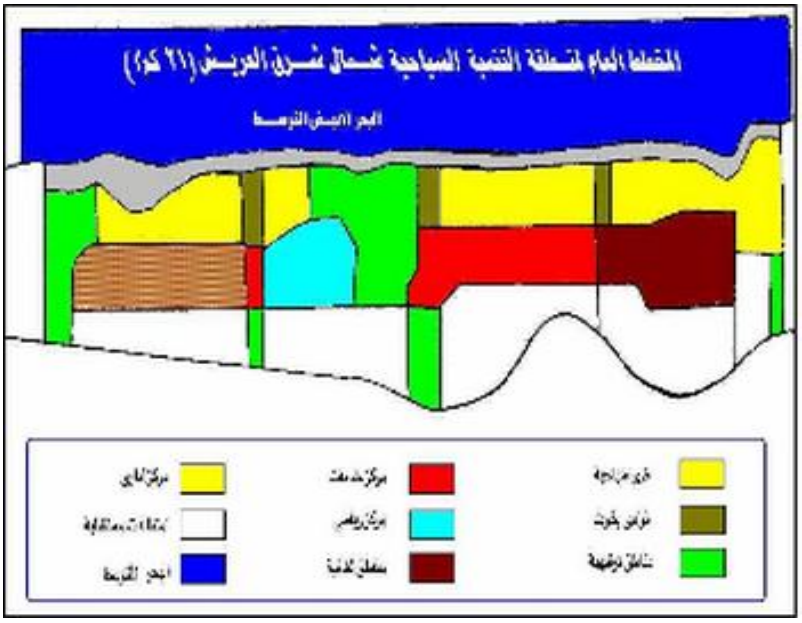

شكل (4-5): مخطط التنمية السياحية لمحافظة شمال سيناء

المرجع: وزارة التنمية الادارية، محافظة شمال سيناء، البوابة الاليكترونية.

4-4-2-3 مناطق مقترحة للاستثمار الزراعي: تشكل المحافظة حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وتمتاز المحافظة بتوزيع منتجاتها حسب المناطق، فرفح المصرية والشيخ زويد بزراعة

الخوخ والتين والموالح، أما العريش فيمتاز بزراعة الزيتون، وبئر العبد بزراعة النخيل، أما منطقة نخل والحسنة بإنتاج النباتات الطبية والعطرية. وكما يتوفر مقومات للإنتاج السمكي لأن ساحلها يمثل مساحة كبيرة على البحر الأبيض المتوسط، والتصنيع الزراعي، وتقوم مديرية الزراعة في المحافظة بتوفير جميع مقومات الاستثمار الزراعي بشق القنوات، والطرق الزراعية، وحفر آبار المياه، وشق قنوات الري والترع، بالإضافة إلى توفير وسائل نقل بري وبحري وجوي. وتقدر كمية الإنتاج الزراعي السنوي ب 292 ألف طن فاكهة، و185 ألف طن خضروات يستهلك منه 25% بالمحافظة، و75% يسوق ويصدر إلى جميع محافظات الجمهورية، وبعض الدول المجاورة. والعديد من مشاريع الاستثمار في مجالات التربية الحيوانية والدواجن ومصانع الأعلاف، والاستثمار في مجال التسويق الزراعي الالكتروني. ومشروعات استثمار زراعي لمنطقة الصرف الصحي بجرادة و منطقة زارع بالعريش(أشجار ألياف– أشجار خشبية– تصنيع الحماة كسماد عضوي)، **وهذا يحقق الأمن الغذائي، والأمن الزراعي، والتكنولوجي، الاقتصادي، والأمن البيئي والتنوع الحيوي.**

4-4-3 السلامة العامة في المخطط: تشكل الأمن والسلامة وإدارة الطوارئ والكوارث بمحافظة شمال سيناء نقطة أساسية حسب المديريات المتخصصة ليكون التخطيط لإدارة الطوارئ يتبع مستوى التخطيط القطاعي. فمديرية التربية والتعليم شكلت لجنة متخصصة لإدارة الطوارئ بالمحافظة ولها إدارة خاصة تتبع لمدير التعليم بالمحافظة مباشرة، وتوضع اللجنة المعايير المناسبة والمعلومات اللازمة لإدارة الطوارئ والكوارث بالمحافظة وللحماية من المخاطر والحفاظ على الأرواح[1]. أما بما يتعلق بالسياسات العامة لإدارة الكوارث والأمن والسلامة فإن إدارة المحافظة تتعامل معها من ناحية أمنية وذلك حسب نص اتفاقية كامب ديفيد مع سلطات الاحتلال بمحدودية العمل العسكري في المحافظة. وكذلك ما ينتج عنه من تبعات لإدارات الأزمات والطوارئ بمحافظة شمال سيناء، فعلى الصيد الإقليمي لا توجد سياسات عامة واضحة لإدارة الطوارئ والأزمات في المحافظة. **ولكن المخطط حاول تحقيق بعض أنواع الأمن كالأمن السياحي والزراعي والصناعي، والأمن الاستثماري، والأمن البيئي، والتكنولوجي، والأمن الاقتصادي، وحرية الحركة (الأمن الحركي أو التنقلي)، والأمن الزراعي، والتنوع الحيوي، ويساهم في تطبيق الأمن النفسي والاجتماعي، الأمن الحضري، ولم يستطع تحقيق الأمن الوطني والقومي والشامل بسبب التوترات الأمنية التي تحدث بين الحين والآخر ومحدودية عمل أجهزة الأمن المصرية حسب اتفاقية "كامب ديفيد".**

[1] محافظة شمال سيناء، مديرية التربية والتعليم، إدارة الأزمات والكوارث، الموقع الإليكتروني.

4-5 المخطط الإقليمي للضفة الغربية.

4-5-1 نبذة تعريفية:تقع الضفة الغربية في المنطقة الشمالية الشرقية لفلسطين، غرب نهر الأردن والبحر الميت، وتقدر مساحتها 6,000 كم^2. ووقعت تحت حكم الانتداب البريطاني قبل نكبة 48م، وبعد النكبة الفلسطينية عام 1948م انضمت إدارياً للأردن، وفي نكسة 1967م احتلها الاحتلال الصهيوني ومع قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994م، وحسب اتفاقية اسلو أعطيت السلطة الفلسطينية جزء من السيطرة على بعض أراضي الضفة الغربية. وقدمت العديد من الشهداء في الانتفاضة الفلسطينية الأولى بالعام 1987م، وانتفاضة الأقصى 2000م، وحاول الاحتلال الإسرائيلي تضيق الخناق على السلطة وزيادة معدلات الاستيطان بها.[1] ويتميز إقليم الضفة بالجبال في نابلس والقدس والخليل وغرب غور الأردن، والأغوار المناطق المنخفضة في أريحا، وتعتبر الضفة الغربية خمس مساحة فلسطين تقريباً 21% من المساحة الإجمالية. وخلال انتفاضة الأقصى قررت القوات الإسرائيلية إنشاء جدار فاصل وعازل بين الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية؛ مما أدي إلى استنزاف كمية كبيرة من الأراضي في الضفة كمناطق عازلة، ولحماية المستوطنين الإسرائيليين من العمليات العسكرية الفلسطينية، مما ساهم في حصار اقتصادي خانق على أراض الضفة، وحسب المركز الفلسطيني للإحصاء فان عدد سكان الضفة يقدر 2,299,011 نسمة.[2]

4-5-2 المخطط الإقليمي للمحافظات الشمالية:-[3]

بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقيع اتفاق أوسلو 1994م، لم تكن الرؤية واضحة لدى السلطة الفلسطينية حول الأراضي التي سيكون عليها العمل في المخطط، ولكن يسعى الفلسطينيون إلى أن تكون الدولة على حدود خط الهدنة 1967م حسب اتفاقية القاهرة، ويبين شكل (4-6) موقع الضفة الغربية بالنسبة لفلسطين. وعلى إثرها تم تقسيم محافظات الضفة الغربية لثلاث مستويات وظيفية، إدارية وإقليمية التي تهتم بتوزيع السكان والأنشطة وتغيرات أنماط العلاقات الوظيفية.

وعليه تنقسم محافظات الضفة الفلسطينية إلى ثلاث مراكز إدارية إقليمية وتشمل المركز الإداري الجنوبي (محافظة الخليل المركز الإداري، محافظة أريحا)، وما يحيط بها من قرى ومدن، المركز الإداري الوسط وبه (محافظة القدس المركز الإداري، ومحافظة رام الله والبيرة، محافظة بيت لحم) وما يحيط بهم من قرى ومدن، المركز الإداري الشمالي (محافظة نابلس مركز إداري،

---

[1] الموسوعة العربية العالمية، 2004م.

[2] الموسوعة الإلكترونية الحرة، ويكيبديا، الموقع الإليكتروني.

[3] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المخطط الإقليمي للضفة الغربية

ومحافظة طولكرم، محافظة جنين، محافظة قلقيلية)، ويشير شكل (4–7) المخطط الإقليمي للضفة الغربية، والمستويات الإدارية بالمخطط.

شكل (4–6): موقع الضفة الغربية بالنسبة لفلسطين

السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني للإحصاء، احصاءات مسح الأبنية القائمة 2008، تموز 2009.

وتحتوى المراكز على المستشفيات، والجامعات، والمؤسسات الثقافية، الإدارة المركزية، والفنادق، ومراكز التسوق، ومحلات متخصصة، أما المدن المتوسطة مثل طولكرم وأريحا ستهتم بالتعليم العالي، العيادات الطبية، والإدارة المحلية، والمحلات التجارية، الخدمات المصرفية، وغيرها. ومراكز محلية وتختص في مجالات الخدمات المحلية الصحية والتعليمية وإدارات الكوارث، العيادات الطبية والمساجد والكنائس، ومحلات المعيشة اليومية، الخ. مراكز من فئة أقل من المحلية وغيرها من النشاطات، وستلعب مراكز الأحياء الدور البارز في التنمية المستقبلية والتخطيط المحلي، وتسعى الخطة الإقليمية لتخصيص قطع أراضي للتنمية المستقبلية وحمايتها في المستقبل.

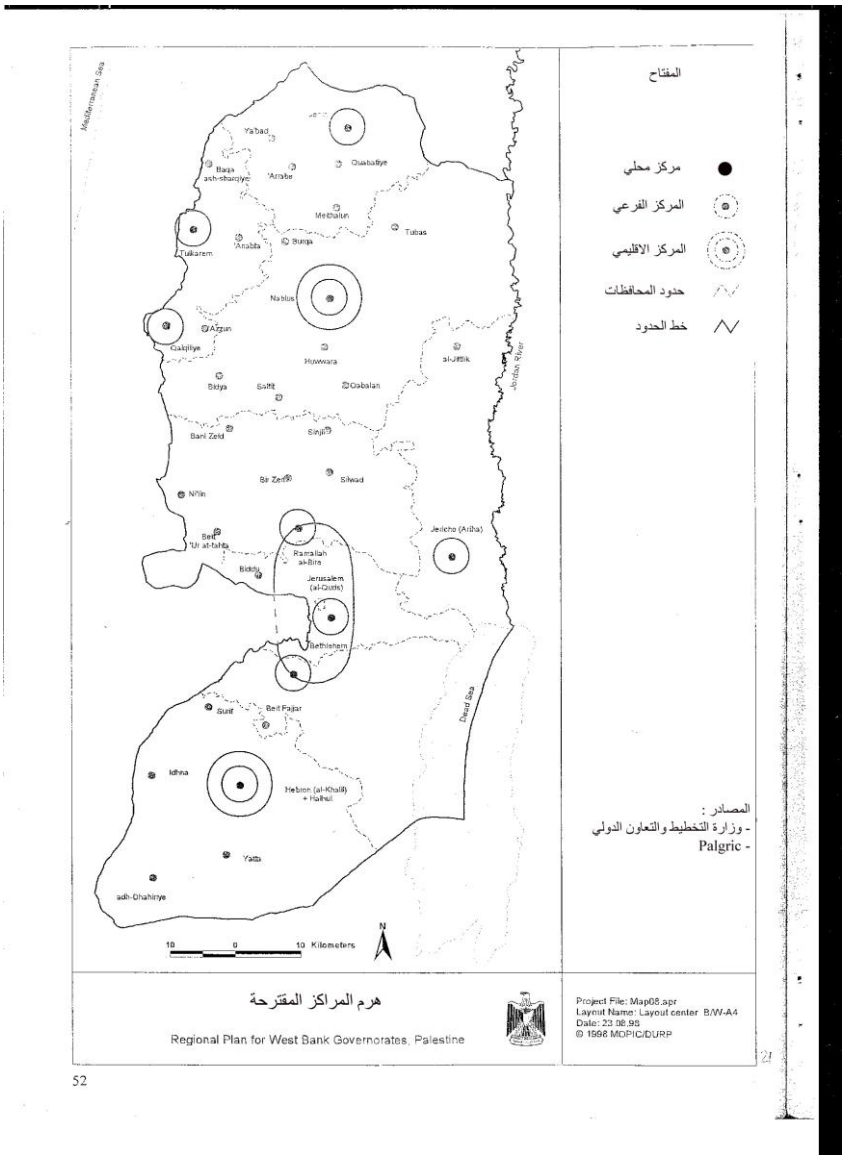

شكل (4-7): المخطط الإقليمي للضفة الغربية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المخطط الإقليمي للضفة الغربية

4-6-3 معوقات ومشاكل في المخطط الإقليمي للضفة:

وتعاني الخطة في الضفة من عدة مشاكل تؤثر على أمن وسلامة الشعب من أهمها:

4-6-3-1 معوقات سياسية: تعاني الضفة الغربية من مشاكل سياسية أبرزها جدار الفصل العنصري الذي ضم ألاف الدونمات من الأراضي في الضفة الغربية وشق الضفة لنصفين، مما يعيق الحركة بين أقسام الضفة الفلسطينية. وعدم الاستقرار السياسي وضعف السيطرة الأمنية على المنافذ ومداخل المدن الفلسطينية، والمعابر المرتبطة بمملكة الأردن، وكثر الاجتياحات، ودخول قطعان المستوطنين للأراضي الفلسطينية بالمدن، وارتفاع معدلات الاستيطان، وتوسيع المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية على حساب أراض الفلسطينيين. مشاكل تتعلق باتفاق أوسلو بين السلطة والاحتلال وما نتج عنه من عدم السيطرة على معظم مناطق الضفة الغربية حسب الاتفاق.

4-6-3-2 معوقات اجتماعية: تعاني مدن وقري الضفة من الفصل بينها مما يضعف الترابط الاجتماعي بين القرى والمدن، وكذلك عدم وجود إطار تنظيمي وخطط مستقبلية لحماية المواقع الأثرية الفلسطينية، وسيطرة الاحتلال الصهيوني عليها. وضعف الوعي الثقافي لدى المواطن الفلسطيني بأهمية حماية المباني الأثرية وإعادة تأهيلها واستخدامها لأنها تعبر عن الحضارة والثقافة الفلسطينية.

4-6-3-3 معوقات اقتصادية: نصت الاتفاقيات الفلسطينية مع الاحتلال بأن الاعتماد الاقتصادي وتصدير واستيراد المواد والسلع الأساسية مرتبط بالاحتلال الإسرائيلي وذلك لوقوع السلطة تحت الحكم الذاتي، وعدم السيطرة الكاملة على الموارد الطبيعة المتوفرة في أراضي الضفة. مما أدى إلى فشل تطبيق خطط التنمية الاقتصادية في المخطط الإقليمي، وضعف الاستثمار الخارجي وهروب الأموال الفلسطينية للاستثمار في الخارج خوفاً من الخسارة وسيطرة الاحتلال عليها. وارتفاع معدلات البطالة، واعتماد العمال الفلسطينيين على العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، وبعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية وزيادة معدلات العمليات الفدائية ضد الاحتلال زاد من منع دخول الفلسطينيين للعمل مما ساهم في ضرب اقتصاد المواطن وضعف الدخل العام للأسرة.

4-6-3-4 التدخلات الخارجية: يتأثر التخطيط في فلسطين بتحقيق العامل الأمني لدولة الاحتلال الصهيوني حسب اتفاقيات أوسلو، مما يتطلب وضع المخططات لتحقق عوامل الأمن. وهذا الموقف يبرز في تدخلات اللجنة الرباعية الدولية بوضع المخطط الوطني لدولة فلسطين الذي يحقق الأمن للكيان الإسرائيلي. وسيطرة الاحتلال على ما يقارب 79% من الأراضي الفلسطينية، وتلاعب المخطط الأمريكي بالتقسيمات الإدارية للدولة الفلسطينية المستقبلية، وتحديد مراكز المدن، وتوزيع الكثافات السكانية، وسيتم التنويه لبعض النقاط في المخطط الوطني.

- **المخطط الوطني لفلسطين المستقبل:-**[1]

هو مخطط وضعته اللجنة الدولية الرباعية بتكليف مؤسسة الأبحاث والدراسات الأمريكية " RAND [(2)]"، لصناعة مخطط للدولة الفلسطينية على حدود 1967م يربط بين شطري الوطن. ويعتمد المخطط على ربط قطاع غزة بالضفة الغربية بواسطة خط مواصلات على شكل قوس يبدأ من جنين وينتهي برفح، بحيث يمر الخط بمنطقة النقب، ويسعى المخطط لنقل مراكز وتجمعات المحافظات التاريخية للشرق، وتحويلها بالضفة الغربية من 11 مركز إداري إلى 9 مراكز إدارية. ويتضح من خلال المخطط بأن الكثافات السكانية دائماً تتجمع حول خطوط المواصلات، وأن عملية نقل مراكز المدن سيؤدي إلى زيادة فرص العمل، وأنه سيتم تبديل المناطق الغربية في الضفة الغربية التي ستصبح خالية من السكان بسبب امتداد العمران للشرق والاقتراب من خطوط المواصلات، والتنقل الى مناطق في صحراء النقب بحجة الحفاظ على الأمن والسلام في المنطقة، على أن يتم إعادة جزء من اللاجئين الفلسطينيين إلى الضفة الغربية.

- **من عيوب المخطط الوطني المقترح:**
  - يسعى لتحقيق المصالح والمطامع الصهيونية.
  - صنع بأيدي غير فلسطينية صهيونية وأمريكية.
  - أن المخطط يعمل فقدان المخزون الجوفي للمياه لصالح الاحتلال الصهيوني وفقدان الأراضي الزراعية أيضاً لصالحه.
  - يسعى المخطط لإلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين وأن تكون الضفة كوطن بديل للاجئين الفلسطينيين .
  - يقوم المخطط بنقل مركز مدينة القدس للشرق وذلك سيؤدي الى حصول الفلسطينيين على المنطقة التي تقع شرق القدس الشرقية وبذلك تكون المقدسات للاحتلال الإسرائيلي.
  - يهدف المخطط لإلغاء تاريخ المدن الفلسطينية القديمة وتقلص عدد المحافظات في الضفة الغربية .
  - نقل الربط بين الضفة وغزة من بيت حانون إلى معبر "تركوميا" بالخليل إلى معبر صوفا مروراً بصحراء النقب ومن ثم إلى جنوب الخليل.

---

[1] Rand Corporation, The Arc , Helping A Palestine State Succeed, 2004 , (WWW.RAND.org)

[2] مؤسسة راند هي مؤسسة أمريكية تعمل على وضع الأبحاث والدراسات العسكرية وفي بداية إنشاءها كانت حكومية تابعة لوزارة الدفاع الأمريكية وفي نهاية السبعينات تحولت إلى مؤسسة خاصة مستقلة تعمل على المستوى العالمي في القضايا العالقة وأصبحت تسيطر عليها اللب الصهيوني، ففي عام 2002م طلب منها من قبل اللجنة الرباعية إعداد مخطط للدولة الفلسطينية على الحدود 67 بالتعاون مع المخططين المختصين من الدول العربية والإسلامية، وتم الانتهاء من إعداد المخطط عام 2004م .

شكل(4–8): صورة ربط الوضع القائم لمراكز المدن بالمقترح

شكل (4–9): صورة توضح الوضع المقترح للدولة الفلسطينية

المرجع : مشروع القوس، دولة فلسطين الغد، مؤسسة راند الأمريكية

3-6-3-5 مشاكل أخرى: بالإضافة لما سبق فهناك العديد من المشاكل الخاصة بالنقل والمواصلات، وحرية التنقل والتحرك، وكذلك لم يتطرق المخطط الإقليمي لدراسة تطوير مطار قلنديا، وتنفيذ مطارات جديدة وخطط الربط مع قطاع غزة بواسطة خط السكة الحديد. وتداخل شبكات الطرق مع خطوط وطرق الحركة للمستعمرات الصهيونية، قلة الاهتمام بالتنمية السياحية وخاصة بما يتعلق بالسياحة البحرية والعلاجية للبحر الميت، وما ينتجه من موارد طبيعية، وقلة التنمية السياحية في مناطق الأغوار وخاصة في فصل الشتاء، ولم يعالج المخطط مشاكل الطاقة وكيفية الاستفادة من الطاقة الطبيعية وغيرها من المشاكل.

4-6-4 السلامة العامة في المخطط:

يتضح من خلال دراسة المخطط وتحليل جميع جوانب التخطيط لم يتطرق المخطط إلى تطبيق معايير الأمن والسلامة العامة في التخطيط، وخاصة بما يتعلق بأمن وحياة المواطنين. لأن الاحتلال الإسرائيلي يحيط الضفة من ثلاث جهات قد تسبب العديد من المشاكل الأمنية، أما فيما يخص المحافظة على حياة المواطنين من الاجتياحات الصهيونية المتكررة للمناطق الفلسطينية، وعدم دراسة المخطط إمكانية التوسع الاستيطاني، وسيطرة الاحتلال الصهيوني على الموارد الطبيعية والمحميات، والمناطق الزراعية الخصبة، ومخزون المياه الجوفية. وكما وأن

المخطط لم يتطرق للأمن البيئي والسياحي والثقافي والأثري والأمن العام الشامل لكافة نواحي الحياة، المخطط بحاجة إلى إعادة دراسة وتوزيع المناطق العمرانية الإدارية، ليلاءم التطورات في الكثافة السكانية، وعودة جزء من اللاجئين الفلسطينيين، **فقد سعى المخطط الإقليمي لتحقيق جوانب محددة من الأمن وتتمثل في الأمن الاقتصادي، والغذائي، والسياسي، الاجتماعي، والثقافي، لم يستطيع المخطط تحقيق أي نوع من أنواع الأمن بسبب السياسات الصهيونية في أراضي الضفة الغربية**

4-7 جوانب تطبيق السلامة في الحالات الدراسية

ومن السابق الحالات الدراسية السابقة يتبين أن هناك من المخططات قد حاولت تحقيق الأمن والسلامة قدر المستطاع وهناك لم تستطيع تحقيقه ويرجع ذلك لصعوبة **تطبيق العوامل الفيزيائية واللوجستية المساعدة.**

جدول (4-1): يوضع تطبيق أنواع الأمن في الحالات الدراسية

م	أنواع الأمن	مخطط البحرين	مخطط شمال سيناء	مخطط الضفة الغربية	ملاحظات
1	**الأمن الشامل**	تحقق مطلقاً	تحقق بشكل نسبي	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	**ومما سبق يتبين أن عدم تحقيق الأمن والسلامة أو بعض جوانب الأمن يرجع إلى التدخلات الخارجية والاتفاقيات الموقعة التي تدعم تحقيق الأمن لطرف على حساب الطرف الآخر**
2	**الأمن القومي**	تحقق مطلقاً	تحقق بشكل نسبي	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
3	**الأمن الوطني**	تحقق مطلقاً	تحقق بشكل نسبي	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
4	**الأمن النفسي**	تحقق مطلقاً	تحقق بشكل نسبي	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
5	**الأمن الغذائي**	تحقق مطلق	تحقق مطلقاً	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
6	**الأمن الاقتصادي**	تحقق مطلق	تحقق مطلق	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	

7	**الأمن الاجتماعي**	تحقق مطلق	تحقق مطلق	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
8	**الأمن البيئي**	تحقق مطلق	تحقق مطلق	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
9	**الأمن الصناعي**	تحقق مطلق	تحقق مطلق	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
10	**الأمن الحضري**	تحقق مطلق	تحقق مطلق	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	

سعت لجان التخطيط القائمة على المخططات السابق ذكرها في الحالات الدراسية إلى توفير جميع أنواع الأمن لتحقيق السلامة العامة في المخططات، ولكن الظروف والعوامل الفيزيائية واللوجستية المساعدة كان لها أثرها البارز على تحقيق بنود الأمن والسلامة العامة في المخططات، دون التطرق للسياسات العامة للأمن والسلامة كخطة خاصة بها.

أما فيما يتعلق بتحقيق العوامل الفيزيائية المساعدة في تطبيق السلامة العامة

جدول (4-2): يوضح تطبيق العوامل الفيزيائية المساعدة في الحالات الدراسية السابقة

م	العوامل الفيزيائية المساعدة	دولة البحرين	محافظة شمال سيناء	الضفة الغربية
1	**توزيع استخدامات الأراضي في التخطيط الإقليمي**	حاول المخططون القائمون على المخطط الوطني التوزيع الأمثل لاستخدامات الأراضي، من خلال المحافظة على المباني القائمة والتاريخية، واستغلال الأرض لتلبية الاحتياجات المستقبلية	سعى المخططون العمرانيون لتوزيع استعمالات الأراضي بالمحافظة حسب معايير التنمية الاقتصادية في ثلاث محاور أساسية زراعية وصناعية وسياحية	حاول المخططون توزيع استخدامات الأراضي بالشكل الأمثل ولكن كانت المعيقات السياسية والأمنية الإسرائيلية تسببت بعدم السيطرة على التوزيع
2	**سن القوانين والتشريعات**	هناك قوانين على المستوى الوطني تختص في الأمن والسلامة في المباني والمنشآت الصناعية	هنالك العديد من اللوائح تضبط الأمن والسلامة في المجال الزراعي والغذائي والسياحي	يوجد العديد من القوانين واللوائح والأنظمة والتشريعات الداعية لتطبيق مفاهيم الأمن

		والسكنية والمباني المرتفعة دون التطرق للأمن والسلامة على مستوى السياسات الوطنية والإقليمية.	والاستثماري والصناعي، وإدارات الطوارئ والحماية المدنية تعتبر كتخطيط قطاعي لكل قطاع بشكل مستقل وهذا يضعفه.	والسلامة ولكن على المستوى المحلي ولا يوجد على المستوى الوطني والإقليمي.
3	**التدرج الهرمي للطرق وممرات المشاة**	يتضح التدرج الهرمي في وسائل النقل والطرقات وتنوع وسائل النقل والحركة في المملكة.	تتنوع وسائل النقل وتتنوع الطرق حسب التدرجات الهرمية المعروفة بدأ من الطرق الوطنية والإقليمية والمحلية، وغيرها.	التخطيط في الأراضي الفلسطينية بالمقلوب، والطرق تفقد هيبتها الإقليمية بسبب تداخلها بمراكز المدن، وتداخل الطرق والجدار الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية أثر بشكل سلبي على الطرق.
4	**الاستفادة من الطبيعة في التهوية والإنارة الطبيعيتين**	هناك سياسات عامة تدعو للاستفادة من العوامل الطبيعية في توفير الطاقة والمحافظة على حياة المواطنين.	بسبب قلة الكثافة السكانية فيتبن أن المباني متناثرة مما يوفر لها التهوية والإنارة الطبيعيتين.	يتوفر لوائح وأنظمة على مستوى المحليات تدعو لتوفير الارتدادات اللازمة لإدخال التهوية والإنارة الطبيعيتين.
5	**توزيع أجهزة المراقبة والرادارات لمراقبة ورصد مخالفات السلامة العامة توزيع مباني ومقرات إدارة الطوارئ والأجهزة الأمنية**	تهتم مملكة البحرين بتوزيع أجهزة المراقبة واستخدام نظم المعلومات الجغرافية في المراقبة وتوزيع المباني والمؤسسات وفقاً للكثافات العمرانية والتنمية الحضرية والإقليمية.	تعتمد وسائل الحماية المدنية على توفير وسائل اعتيادية وهناك العديد من الرادارات وأجهزة رصد المخالفات، وتوزيع أجهزة الطوارئ وفق للكثافات العمرانية والسكانية.	تمنع سلطات الاحتلال الصهيوني السلطات الفلسطينية من التحكم في الرقابة، وسيطرة الاحتلال تسببت في توزيع المقار الأمنية وإدارات الطوارئ بشكل عشوائي.
6	**الاتجاه نحو التكنولوجيا**	يدعو المخطط الوطني لاستخدام التكنولوجيا وتسخيرها للحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري للمملكة، وإعادة تأهيل وتطوير المناطق	تلجأ جمهورية مصر العربية لاستخدام التكنولوجيا بشكل محدود بسبب ارتفاع عدد العمال مما يقلل من نسبة البطالة، ولكن حسب	منع الاحتلال من استخدام الفلسطينيين للتكنولوجيا المعاصرة في تطبيق مفاهيم السلامة العامة، في جميع مستويات التخطيط

		العمرانية بما يتناسب مع حاجات المواطنين.	الاحتياجات يمكن أن تستخدم التكنولوجيا.	بفلسطين.
7	**مراعاة سلامة الهياكل الإنشائية للمباني المقاومة للكوارث**	يسعى المخطط لإيجاد سياسات واضحة تتطلب إنشاء ملاجئ على المستوى المحلي، بل هناك تشريعات تدعو لتوفير مباني مقاومة للرياح والزلازل	لم يتطرق المخطط للأمن والسلامة وإدارة الطوارئ والكوارث ولا يتضح وجود سياسات تدعو لتوفير ملاجئ في المباني والملاجئ الجماعية.	لا توجد سياسات واضحة في المخطط تدعو لتوفي الملاجئ، ولكن هناك تشريعات تدعو لتوفير المباني المقاومة للرياح والزلازل.

4-8 الخلاصة.

يسرد الفصل الرابع أهم المبررات لاختيار الحالات الدراسية، وعرض المخطط الوطني لدولة البحرين والتعرف على أهم السياسات العامة لتطبيق مبادئ الأمن والسلامة العامة. إلى المخطط الإقليمي لمحافظة شمال سيناء والتعرف على مبادئ التنمية الاقتصادية في المخطط وتطبيق العديد من أنواع الأمن لتطبق السلامة العامة. أما المخطط الإقليمي لمحافظات الضفة الغربية والتعرف على أهم المعوقات لتطبيق المخطط الإقليمي وتطبيق السلامة العامة في المخطط.

وصولاً لأهم جوانب تطبيقات الأمن والسلامة في الحالات الدراسية وشرح أثر العوامل الفيزيائية واللوجستية المساعدة في تحقيق الأمن والسلامة العامة في المخططات السابقة، ختاماً بأهم أهداف ومعوقات التخطيط الإقليمي وأثرها على التنمية العمرانية في المخططات.

من خلال دراسة الحالات السابقة فإنه يتبين أن المعايير للأمن والسلامة العامة في جميع مستويات التخطيط لا بد أن تكون بشكل أكبر وأوسع؛ لتحقق جميع أنواع الأمن التي سردت في الفصل الأول، وأن تكون خطط الطوارئ والكوارث والأزمات من أولويات التخطيط الوطني والإقليمي، وأن خطط الطوارئ تعتبر من التخطيط القطاعي الذي يحدد بسن القوانين والتشريعات والأنظمة، التي تسعى لتطبيق هذه المفاهيم والمعايير. وهذا يتطلب من الحكومات وصانعي القرار بضرورة وضع خطط الكوارث ضمن الخطط الإقليمية والوطنية (القومية). وتوضيح السياسات العامة لها، وأن الحالات الدراسية الثلاث السابقة كانت تسعى لتطبيق أجزاء من معايير واشتراطات الأمن والسلامة العامة وخاصة بما يتعلق بأمن الوطني والثقافي والأثري والغذائي والاقتصادي، والاكتفاء الذاتي لهذه الأقاليم والدول.

لينتقل الباحث للفصل التالي لعرض أهم السياسات والاستراتيجيات التي يجب أن تطبق لتحقيق الأمن والسلامة العامة في مستويات التخطيط المختلفة، والتعرف على الفرق بين مفاهيم الطوارئ، والكوارث، والأزمات. مروراً على أنواع الكوارث من حيث حجمها ونوعية الكارثة، ومستويات التخطيط لإدارة الطوارئ، وتأثير خطط الطوارئ المعدة مسبقاً في تحقيق الأمن والسلامة العامة، مع سرد بعض الحلول لتطبيق السلامة العامة، وصولاً لإدارة الطوارئ بقطاع غزة، ومواجهة الكوارث الطبيعية، ختاماً بخلاصة توضح أهم النتائج المستخلصة من الفصل.

الفصل الخامس

استراتيجيات واقتراحات واحتياجات المخطط الإقليمي لقطاع غزة لتحقيق الأمن والسلامة

(ص 97 – ص 116)

الفصل الخامس

استراتيجيات واقتراحات واحتياجات

المخطط الإقليمي لقطاع غزة لتحقيق الأمن والسلامة

5-1 مفهوم الكارثة والأزمة والطوارئ.

5-2 أثر خطة الطوارئ العامة في تحقيق السلامة العامة.

5-3 حلول لتحقيق الأمن والسلامة.

5-4 الإستراتيجيات.

5-5 إدارة الطوارئ بقطاع غزة " حرب الفرقان ".

5-6 مواجهة الكوارث الطبيعية في الأقاليم.

5-7 الخلاصة.

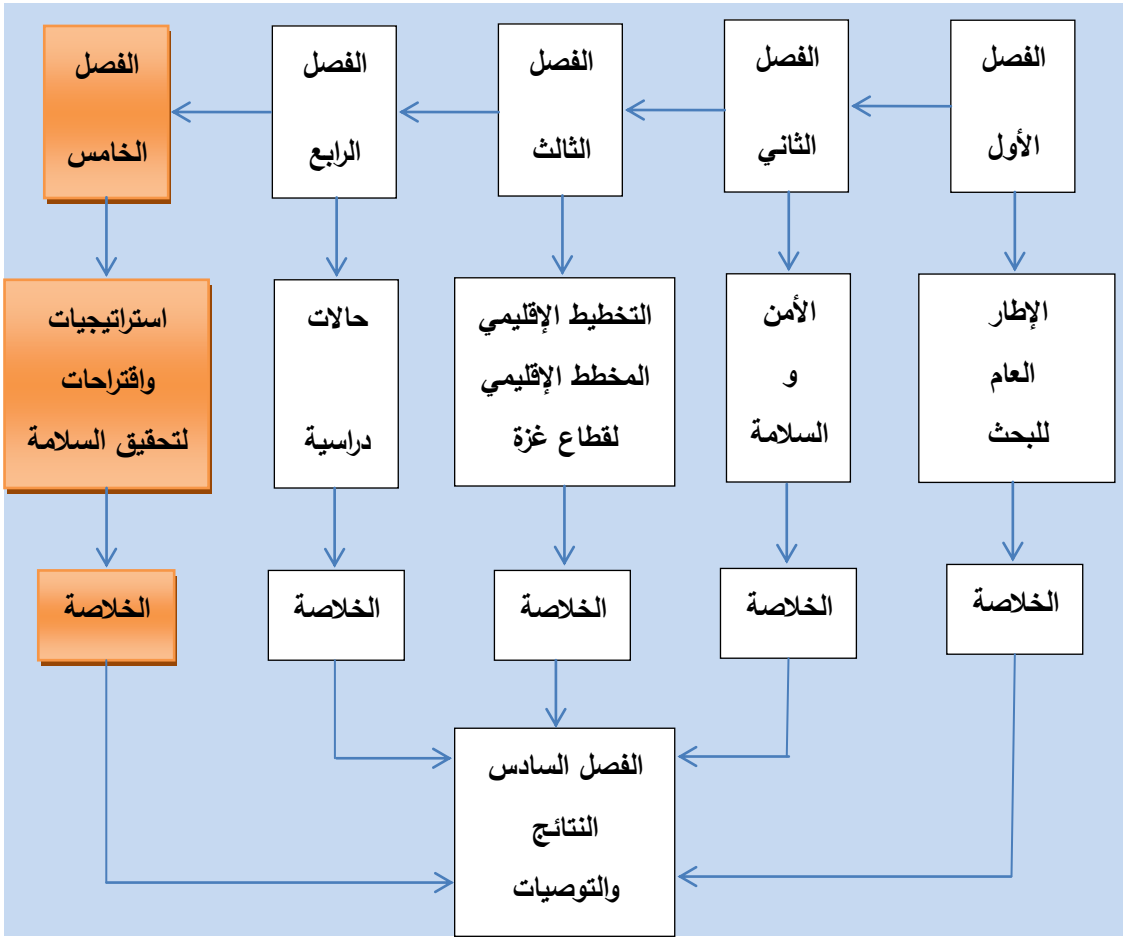

- تمهيد:

تحتاج الدول والأقاليم لوضع المعايير والحلول المناسبة لمنع انتشار الكوارث، والحد من مخاطرها والتنبؤ بالآثار السلبية الناتجة عنها، باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة. لذا فمن المهم معرفة الفروق بين الكوارث، والأزمات وإدارة الطوارئ، ليتم التعرف على آليات التعامل مع كل منهما على حدة، ويعتمد التخطيط للطوارئ والأزمات والكوارث على التوقعات والتنبؤات لأنها تكون مفاجئة. ولها مستويات عدة، لهذا هناك حلول عديدة تبدأ من السلطات التشريعية ثم التنفيذية، ووسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية والأكاديمية لتحقيق السلامة العامة والحد من الكوارث.

5-1 مفهوم الكارثة والأزمة والطوارئ: تمثل الطوارئ والأزمات بشكل عام مخاطر كبيرة على حياة وممتلكات المواطنين، وكذلك الزلازل والبراكين والأعاصير والحرائق وغيرها، من دمار للمنشآت والبنية التحتية. وغالباً ما تكون الكارثة غير محدد زمن وقوعها بالضبط، لذلك لابد من التعرف على مفاهيم الكوارث ومعرفة الفرق بين الأزمة والكارثة وحالة الطوارئ.

5-1-1 مفهوم الكوارث: يفهم المستمع عند ذكر كلمة كارثة بحدوث حدث مفاجئ، دون معرفة الإنسان بمدى خطورته، وتتسبب بمضار كبيرة تؤثر على الإنسان وجميع الكائنات الحية، ويمكن أن تكون كبيرة على مستوى دولي تضرب أكثر من دولة، أو دولة أو عدة أقاليم، أو صغيرة محلية، وتتسم الكارثة بالمفاجئة، وتتابع الأحداث، وتتطلب وقتاً كبيراً لمعالجة الآثار السلبية الناتجة عنها.

5-1-1-1 المفهوم اللغوي: (كرث) كَرَثَه الأَمْرُ يَكْرِثُه ويَكْرُثُه كَرْثاً وأَكْرَثه ساءه واشتدَّ عليه وبَلَغَ منه المَشَقَّةَ قال الأَصمعي ولا يقال كَرَثَه وإنما يقال أَكْرَثَه على أَنَّ رُؤبة قد قال وقد تُجَلَّى الكُرَبُ الكَوارِثُ وفي حديث عَلِيٍّ في سَكْرة مُلْهِثَة وغَمْرةٍ كارِثةٍ أَي شديدة شاقَّة من كَرَثه الغَمُّ أَي بَلَغَ منه المَشَقَّة ويقال ما أَكْتَرِثُ له أَي ما أُبالي به وفي حديث قُسٍّ لم يُخَلِّنا سُدًى من بعد عيسى واكْتَرَث يقال ما أَكْتَرِثُ به أَي ما أُبالي ولا يُستعمل إِلاَّ في النفي وقد جاء هنا في الإثبات[1]، (الكارثة) النازلة العظيمة والشدة (ج) كوارث ويقال كرثته الكوارث أقلقته.[2]

5-1-1-2 المفهوم الاصطلاحي:[3] هي حدث مفاجئ غالباً ما يكون بفعل طبيعي أو بصنع البشر، ويهدد المصالح الوطنية للبلاد، ويحدث خلل في التوازن البيئي، وأحياناً للحد من انتشاره تشارك جميع أجهزة الدولة للسيطرة عليه حسب الإمكانيات والتخصصات ويقع الحمل الثقيل في الكارثة على الدفاع المدني، الشرطة، الإسعاف، ويحتاج أحياناً لمعونات خارجية.

---

[1] المكتبة الشاملة، لسان العرب

[2] المكتبة الشاملة، المعجم الوسيط.

[3] جمهورية اليمن، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، إدارة الكوارث الطبيعية،

*www.**yemen**-nic.info/procesafe/imp-bales/**disaster**.pdf*

ويمكن القول أنها اضطراب مفاجئ مأساوي في حياة المجتمعات يمكن أن يكون له إنذارات بسيطة، أو بدون إنذار مسبق، يهدد حياة المواطنين ما بين وفيات وإصابات خطيرة ومتوسطة، ويتسبب في تشريد آلاف المواطنين.

5-1-1-3 سمات الكارثة:-[1]

- تتابع أحداثها بسرعة.
- تتسبب في درجة عالية من التوتر.
- تتسبب في ضغط نفسي وعصبي هائل.
- نقص البيانات والمعلومات الخاصة بالكارثة.
- تجبر المواطنين على التحدي.
- تتطلب ابتكار أساليب ونظم مواجهة غير مألوفة.
- تتطلب توفير أقصى الطاقات والإمكانيات المتاحة.
- تستوجب نظم اتصالات على مستوى عالي.
- تحتاج لدرجة عالية من التنبؤ، ومعدات وتقنيات عالية.

5-1-2 مفهوم الأزمة وإدارتها:[2]

تختلف الأزمة عن الكارثة من حيث المفهوم ومن حيث الفترة الزمنية، بحيث يمكن أن تمتد لفترات زمنية متوسطة أو طويلة، وتشترك مع الكوارث والطوارئ في مفاجأتها، ويتم التعامل معها من قبل فرق متخصصة مؤهلة علمياً ومهنياً، ويمكن تسمية التوترات الأمنية بين الدول بالأزمة.

5-1-2-1 مفهوم الأزمة: تحدث نتيجة تراكمات مجموعة تأثيرات أو أحداث مفاجئة تؤثر على المقومات الرئيسية للدولة أو الإقليم، وكما وتشكل تهديد صريح وواضح لبقاء النظام، وتعتبر موقف مفاجئ يحتاج لاتخاذ قرار سريع للحد من الأخطار الناتجة عن انتشارها وتوسعها. ومن الملاحظ تشابك الأسباب والنتائج، مما يؤثر على صانعي القرار في السيطرة عليها، ويضرب المصالح القومية.

5-1-2-2 مفهوم إدارة الأزمات " Crisis Management " : هي إدارة للأوقات الحرجة المرتبطة بفترات زمنية محدودة، ويمكن أن تكون بفعل البشر وتنفذ بواسطة الآخرين عبر تخطيط وتنظيم ورقابة مجهوهم لتحقيق هدف معين، بأقل التكاليف وحسب الموارد الطبيعية المتاحة، فهي ليست كالمشكلة بل تحتاج للتفكير والجهد المنظم للتعامل معها، وهي سلسة من الإجراءات التي

---

[1] موقع الدكتور حمدان أحمد حمدان الغسيه.

[2] مجلة المسلح المتخصصة في شئون الدفاع الاستراتيجي، مقال للعميد الركن/ محمد الجالي بعنوان مفهوم الأزمة، الموقع الإليكتروني للمجلة.

يقوم بها الفرق المتخصصة لإدارة الأزمات، لمواجهة الأحداث من بدايتها وحتى نهايتها، وتحتاج لقرارات سريعة معتمدة على البيانات والمعلومات المتوفرة حسب ردود الفعل.

5-1-2-3 خصائص الأزمات: تمتاز الأزمات عن غيرها من الحوادث بأربع خصائص وهي:

- المفاجأة: مما يسبب تهديد للمصالح العامة وغموض في المعلومات المتعلقة بالأزمة، وقد يكون مفاجأ في المكان والزمان أو الأسلوب، لذلك تحتاج لتخطيط سريع ودقيق.
- تمتاز الأزمة عن المشكلة أو الصدمة أو الكارثة، لأنها تسبب في إصابة مقومات الفرد الرئيسية.
- تهدد الأهداف والمصالح وأمن الدولة الخارجي أو الداخلي والشرعية الدستورية، وهذا يتطلب سرعة التدخل لمواجهتها، والتحكم بها.
- ضيق الوقت: بسبب أن الحدث مفاجئ ولا يتوفر أوقات كافية للتحكم بالسيطرة عليها بسهولة، فالتعامل معها يحتاج للسرعة.

5-1-3 مفهوم الطوارئ:

يعي المستمع عند السماع بكلمة الطوارئ، بأنها الحالة التي تفرض في حال وجود أخطار تهدد الأمن القومي والوطني الشامل، بالإضافة لحياة المواطنين وممتلكاتهم الخاصة وممتلكات الدولة العامة. وتطلق حالة الطوارئ على حدث غير عادي يشكل خطراً حقيقياً و آنياً يهدد حياة الإنسان ويتطلب تدخلا مباشرا وفوريا، وهي عملية مستمرة يشترك فيها جميع الأفراد والجماعات، على أن تدار البلد من قبل المختصين للتخفيف من الآثار الناجمة عن الكوارث.[1]

5-1-4 أنواع الكوارث: تتنوع الكوارث في توزيعها وحجمها وطبيعتها وزمن ومكان وقوع الكارثة، والسبب الرئيسي لوقوع الكارثة ومن خلال الجدول التالي يعرف أنواع الكوارث:

5-1-4-1 الكوارث من حيث أسباب الوقوع:-

جدول (5-1): يوضح أنواع الكوارث من حيث أسباب الوقوع.

المصدر: الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، إدارة الكوارث الطبيعية.

م	أنواع الكوارث	مفهوم الكوارث
1	**الكوارث الطبيعية**	هي التي لا يتحكم بها الإنسان بل الطبيعة، ويمكن أن يكون للإنسان سبب في زيادة حجمها، من خلال عدم إتباع التعليمات اللازمة للحد منها، ومن أمثلتها الزلازل، البراكين، الفياضات، الأعاصير، الانهيارات الأرضية، الجفاف وندرة المياه، غزو الحشرات الضارة كالجراد.

[1] المديرية العامة للشئون الصحية، وحدة الصحة البيئة والصحة المهنية، الموقع الإليكتروني، تاريخ الدخول للموقع 2012/4/8، س 11:40 ص (http://www.deohoman.org/forum/showthread.php?p=687)

2	**الكوارث من صنع البشر**	يلعب الإنسان دوراً هاماً في وقوعها على أن يصنعها الإنسان عمداً أو إهمال، أو سوء استخدام للتكنولوجيا، ويستطيع الإنسان التحكم في إدارتها والسيطرة عليها والحد من انتشارها عبر التحكم بمنافذها، ومن أمثلتها الغزو والحروب، الاضطرابات الأمنية، الحوادث البيئية كالإشعاع، العمليات الإرهابية والخطف.
3	**الكوارث المهجنة**	هذا النوع مركب من النوعين السابقين، وتبدأ بفعل الإنسان ثم تتدخل الطبيعية، وإهمال الإنسان يتسبب في زيادة حجمها، ويمكن أن تتداخل مع النوعين السابقين، ومن أمثلتها الإهمال في السدود، حرائق الغابات الكبرى، حوادث الطائرات والسفن.

5-1-4-2 الكوارث من حيث الحجم:-

جدول (5-2): يوضح أنواع الكوارث من حيث حجمها.

المصدر: الحداد، محمد منير، الاعتبارات التصميمية لمشاريع الإسكان لتحقيق الأمن والأمان لمواجهة الكوارث.

م	أنواع الكوارث	المفهوم
1	**كوارث فردية**	هي كوارث تحدث لأفراد وعائلات ويتضرر منها ممتلكات لفرد أو مجموعة أفراد، وتكون خسائرها محددة وبسيطة على صعيد الأشخاص والممتلكات، ويمكن السيطرة عليها بسهولة من صاحبها، ويمكن إعادة حياة المتضرر للحياة لطبيعتها بسهولة.
2	**كوارث جماعية**	هي كوارث تتسبب في الضرر لأعداد كبيرة من المواطنين، وتترك خسائر مادية كبيرة في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، مثل كوارث السيول والزلازل والفيضانات وحالات التسمم الجماعية، وتتطلب جهود كبيرة لاحتواء ومعالجة أثارها السلبية على الصعيد النفسي والاجتماعي والاقتصادي، وغيرها.

5-1-4-3 الكوارث من حيث زمن الوقوع:

جدول (5-3): يوضح أنواع الكوارث من حيث زمن وقوعها.

المصدر: الحداد، محمد منير، الاعتبارات التصميمية لمشاريع الإسكان لتحقيق الأمن والأمان لمواجهة الكوارث.

م	أنواع الكوارث	المفهوم
1	**الكوارث المباغتة**	هي كوارث مفاجئة سريعة الهجوم والانتشار، لأنها تحدث دون توقع مثل حرائق الغابات والزلازل، وغيرها، وهذه تتطلب إجراءات سريعة للحد من انتشار أضرارها البشرية والمادية، وتحتاج لتكاثف الجهود غير العادية.
2	**الكوارث الموسمية**	هي كوارث يرتبط وقوعها في زمن محدد، مما يسهل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها والحد من آثارها السلبية، وغالباً تنتج عن سوء الأحوال الجوية، وتحتاج لتوعية للمواطنين للحد من أضرارها والسيطرة عليها، مثل الفيضانات في الشتاء.

5-1-4-4 الكوارث من حيث مكان الوقوع:

جدول (5-4): يوضح أنواع الكوارث من حيث مكان الوقوع.		
المصدر: الحداد، محمد منير، الاعتبارات التصميمية لمشاريع الإسكان لتحقيق الأمن والأمان لمواجهة الكوارث.		
م	**أنواع الكوارث**	**مفهوم الكوارث**
1	**كوارث محلية**	هي كوارث تحدث على مستوى محلي صغير كالمدن والقرى والأحياء.
2	**كوارث وطنية**	هي كوارث تؤثر في حدوثها على فئة كبيرة من الدولة، ويمكن أن تكون على مستوى إقليم أو دولة وهي بحاجة لجهود على المستوى الوطني أو تحتاج لاستغاثة من الدول والأقاليم المجاورة.
3	**كوارث دولية**	وهي تحدث نتيجة الحروب، أو الصراعات، أو الأعاصير وتسرب الإشعاعات النووية، نتيجة انفجار بمفاعلات، وهذا النوع يتطلب تدخلات من الهيئات والمؤسسات الدولية.

5-1-5 حالات فرض الطوارئ: يفرض الطوارئ في حالات عدة قد تتسبب في كوارث تؤدي بحياة ألاف المواطنين، وهو نظام مستثنى محدد زمن ومكان تعلنه الحكومة لمواجهة الظروف الغير اعتيادية قد تهدد البلاد أو إقليم أو جزء من إقليم، تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة وطرق غير عادية في ظروف محددة لزوال التهديد[1]. ويكون هناك قوانين تحدد فترات فرض حالة الطوارئ.

5-1-5-1 أسباب فرض حالة الطوارئ:-[2]

- حالة الحرب.
- الحالة التي تهدد بوقوعها.
- تعرض الأمن أو النظام في أراضي البلاد أو في جزء منها للخطر بسبب حدوث اضطرابات داخلية.
- وقوع كوارث عامة مثل الأوبئة أو الحرائق الطبيعية أو الفيضانات والسيول والبراكين.

5-1-6 مستويات التخطيط لإدارة الكوارث: [3] تحتاج كل دولة للتخطيط لإدارات الكوارث والطوارئ على الصعيد الكوارث الطبيعية والصناعية والمهجنة، وكذلك الأزمات السريعة ليتم تجاوزها بأقل الخسائر البشرية والمادية، ووضع البدائل لطرق التعامل مع الكوارث واتخاذ القرارات الهامة والسريعة للحد من الآثار السلبية للكوارث، والتي يتم اتخاذه في الأجهزة المعينة بالتعامل

---

1 موسعة المعرفة، الموقع الإليكتروني.

2 موسوعة المعرفة، مرجع سابق.

3 إبراهيم، محمد، الحاجة إلى مدخل تنظيمي لمواجهة الكوارث الطبيعية، المؤتمر الدولي الأول عن " البيئة و التنمية في أفريقيا "، جامعة أسيوط، كلية الهندسة، جمهورية مصر العربية، أكتوبر 1995م، ص3-4.

مع الكوارث وقد قسم المخططون الكوارث لثلاث مستويات حسب آلية التعامل مع الكارثة ونطاق تأثيرها:

5-1-6-1 التخطيط على المستوى القومي: يبرز أهمية التخطيط لإدارة الكوارث والطوارئ حسب الآثار السلبية التي تسببها والأضرار الناتجة عن الكوارث واسعة النطاق، وذلك عبر التخطيط على المستوى القومي. الأمر الذي يسترعي القيام بتخطيط يهدف للحد من هذه الكارثة عبر تحديد مهام كل جهاز مختص على حدة، والسياسات العامة المتبعة على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

5-1-6-2 التخطيط على المستوى الإقليمي: يهتم المخططون في البلدان المتقدمة في التخطيط لإدارة الطوارئ والكوارث العارضة على مستوى الإقليم، وضمان مشاركة الأهالي ومؤسسات المجتمع المدني والتنسيق بينها وبين القطاعات الحكومية والأجهزة المعنية بتحديد القرارات للتعامل مع الأزمات، والأحداث الطارئة، والكوارث لضمان نجاح عمليات التنمية المستدامة للإقليم. ويمكن القول بأن الكوارث على مستوى الإقليم محدودة بسبب العوامل الجغرافية المحددة للإقليم كالسيول والعواصف وغيرها.

5-1-6-3 التخطيط على المستوى المحلي: وهنا تبرز أهمية المشاركة الشعبية في الحد من انتشار الكوارث، وذلك عبر نشر الوعي الثقافي لدى الجمهور، وتجهيز المخططات المحلية للحد من الكوارث ومحاكاة الكوارث بشكل غير مباشر عبر المناورات، ومناقشتها معهم وذلك حسب الإمكانيات المتاحة مع المحافظة على جميع الموارد الطبيعة المتاحة في الإقليم، لتلبية الاحتياجات المستقبلية للأجيال القادمة، مع الآخذ بالاعتبار مشاريع التنمية العمرانية والاقتصادية على المستوى المحلي.

ويتطلب من المستويات العليا في الدولة التنسيق التام بين جميع المستويات التخطيطية ورفع التقارير اللازمة لصناع القرار وربط الإدارة العليا لإدارة الكوارث سواء في الإقليم أو الوطن مع رأس الهرم في السلطة، وهذا يتطلب حصر جميع البيانات والمعلومات حول الأخطار القادمة على أي من المستويات السابقة والاحتياجات للحد من هذه الكوارث وحصر المخاطر، على أن يتم الربط بين التخطيط القطاعي لكل قطاع أو جهاز من أجهزة إدارة الطوارئ مع كل مستوى.

5-2 أثر خطة الطوارئ العامة في تحقيق السلامة العامة.

5-2-1 التخطيط للطوارئ: تتأثر العملية التخطيطية لإدارات الطوارئ بالتخطيط العمراني، وتوزيع استخدامات الأراضي بشكل كبير، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع مباني الطوارئ الدائمة والفصلية والموسمية والمؤقتة، والمستشفيات الميدانية المؤقتة في حالة الطوارئ، وتوفير الأمن الغذائي وتوزيع المخابز، والمناطق العازلة للمدنيين في حال الكوارث والحروب، وتوزيع شبكات

المياه وخطوط المشاة والحركة في حال الكوارث الجزئية التي تتسبب في إغلاق بعض الطرق. ويبرز هنا أهمية التوجيه للعمران والتنمية الاقتصادية، وتهيئة طرق سريعة خاصة بمركبات الطوارئ والإسعافات والدفاع المدني، والتقليل من تكدس المرور في ساعات الذروة، لذا يجب ألا تقل الشوارع عن حارتين واحدة لمرور المواطنين والأخرى لمركبات الطوارئ.[1]

وأهمية التخطيط الوقائي للحماية من الكوارث يؤثر بشكل إيجابي على الحد من الآثار السلبية للكوارث، وهذا يتطلب توفير جميع المعدات والأجهزة الوقائية اللازمة، وتدريب جميع الطواقم المهنية والفنية للتعامل مع هذه المعدات، ونشر الثقافة الوقائية العامة بين المواطنين للحد من أخطار الكوارث، مع تنفيذ جميع الإجراءات الوقائية اللازمة من أجهزة الإنذار المبكر، وكاشف الدخان والحرارة، وأجهزة الإطفاء وغيرها، التي تساهم في كشف الكارثة منذ وقوعها وقبل انتشارها. وهذا يدعو لدراسة جميع المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على المجتمع خلال فترات مستقبلية، والتخطيط السليم ينتج عنه التقليل من الخسائر البشرية والمادية، وزيادة الاستثمار الصناعي والتجاري، والمحافظة على الثروات العقارية.[2]

5-2-2 معايير التخطيط للطوارئ:-[3]

5-2-2-1 تحديد وتقييم المخاطر والتهديدات المحتملة: يرتبط التخطيط بتحديد هذه التقديرات، وتبرز أهمية الأولويات في حال تقييم المخاطر، وهذا يتطلب تقييم المخاطر لتحديد الأولويات حسب المتغيرات المستجدة في كل مخطر على حدا.

5-2-2-2 تحديد أهداف وأولويات الخطة: وذلك عبر وضع عدة توجيهات وإستراتيجيات محددة بدقة، وتحديد أسلوب تنفيذ التوجيهات بواسطة وضع آلية للتصدي للكارثة عند وقوعها. تحديد الجهات المسئولة عن إدارة الكارثة والتعامل معها، تحديد الجهات الإعلامية المخولة بالمتابعة الإعلامية، تحديد أدوار ومسئوليات المؤسسات الداعمة والمساندة في مواجهة الكارثة.

5-2-2-3 تحديد وتدبير الموارد اللازمة للتخطيط: يتم حصر كافة مطالب التخصصات المشتركة بإدارة الأزمة ويجب أن تكون واقعية حسب الإمكانيات المتاحة، وتوضيح أهمية التعاون والتنسيق بين الجهات والأجهزة المشتركة بالخطة.

5-2-2-4 تحديد المعلومات اللازمة للتخطيط: توضيح المعلومات الأساسية للتخطيط مثل خلفية الأزمة، تأثيرها على المصالح العامة والخاصة بالمواطنين، فعاليتها في تحقيق أهدافها، السمات الشخصية والاتجاهات السياسية للقيادة.

---

1 عفيفي، أحمد/ الغامدي، يحيي، التخطيط العمراني وأثره في برامج الدفاع المدني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010.

2 إسكندر، مجدي أيوب، التخطيط الوقائي في مجال الحماية المدنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، بدون تاريخ.

3 العمار، عبد الله، دور تقنية ونظم المعومات في إدارة الأزمات والكوارث، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، برنامج الماجستير في العلوم الإدارية، الرياض، بدون تاريخ.

5-2-2-5 ضمان وجود نظام اتصال إعلامي فعال ومرتبط بإدارة الكارثة: يعتبر الإعلام الموجه الأساسي للمواطنين في حال الكوارث وهذا يتطلب تحديد متحدث رسمي للأزمة لتحديد سياسات حركة المواطنين أثناء وبعد وقوع الكارثة، وإصدار المعلومات الرسمية التي تمنع من انتشار الشائعات التي تدمر البلاد.

5-2-2-6 التنسيق الدائم مع وبين مختلف القطاعات والأجهزة المختلفة بالدولة: يحقق التعاون المشترك وتحديد المسؤوليات والتنسيق بين أجهزة الدولة من أهم طرق النجاح والسيطرة على الكارثة، والحد من انتشار مخاطرها. ويساهم في توفير المعلومة الصحيحة ومنع التعارض والتداخل بين الصلاحيات أثناء التنفيذ بما يحقق هدف الخطة بأقل موارد ممكنة وأفضل أسلوب.

5-2-3 أهداف خطة الطوارئ:-[1]

- منع الأزمات والكوارث من الوقوع قدر المستطاع.
- احتواء الضرر في حالة وقوعها.
- إعطاء رد فعل منظم للكارثة.
- تقليل الفوضى التي تصاحب وقوع الكارثة.

5-2-4 الفترات التي تغطيها خطة الطوارئ:-[2]

- الفترة الاعتيادية السابقة لحدوث الكارثة.
- الساعات اللاحقة المباشرة للكارثة والتي تحتاج رد فعل لمواجهتها.
- الفترة المؤقتة التي يتم فيها استخدام بديل لمساعدة الوظائف الأساسية.
- فترة إعادة البناء والعودة للحياة الطبيعية.

5-2-5 خطط الطوارئ بقطاع غزة:

يهتم صانعوا القرار بقطاع غزة بإدارة الطوارئ والكوارث على الصعيد المهني والتخطيطي فهناك خطط لإدارة الطوارئ والكوارث سنوية يتم تقيمها والتعامل معها وإعادة وضع خطة على رأس كل سنة ولا يوجد تخطيط على المستوى البعيد المدى، فعلى سبيل المثال لم تتطرق خطة الطوارئ في الدفاع المدني الفلسطيني لإمكانية وقوع زلزال وآليات التعامل معه، فقط تقتصر الخطة على التعامل مع الحوادث الاعتيادية والموسمية كالإنقاذ البحري والتعامل مع الحرائق والإسعافات الأولية وحوادث الطرق. انظر ملحق رقم (3) الخاص بخطة الطوارئ لمديرية الدفاع المدني الفلسطيني غزة.

---

1 دور تقنية ونظم المعومات في إدارة الأزمات والكوارث، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق

2 دور تقنية ونظم المعومات في إدارة الأزمات والكوارث، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سابق

أما بما يتعلق بالإدارة العامة للإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة فقد اقتصر عملهم على نقل الحالات من وإلى المستشفيات، نقل المرضى من وإلى معبر رفح ومعبر بيت حانون، أما الحوادث الميدانية فلم يكن أي تدخل للمؤسسات الصحية إلا في حال طلب الاحتلال الإسرائيلي من الصليب الأحمر بإمكانية تعامل طواقم وزارة الصحة في نقل الحالات والإصابات في المواجهات الحدودية فقط[1]. للإطلاع على هيكلية الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة والحالات التي تعاملت معها وإحصائية سيارات الإسعاف موزعة على المحافظات انظر ملحق رقم (5).

5-2-6 دراسة الطوارئ في قطاع غزة: يحتاج قطاع غزة لدراسة مفصلة في إدارة الطوارئ بقطاع غزة، لذا فيجب معرفة عدد السكان وعدد سيارات الإطفاء والإنقاذ ومركبات الإسعاف ومعرفة نصيب الفرد منها ومقارنة بين نسبة العاملين في دوائر الكوارث وعدد السكان، والجدول التالي يوضح عدد العاملين في مراكز الطوارئ بقطاع غزة كالتالي:

جدول (5-5): يوضح عدد السكان بقطاع غزة، ونسبة تغطية مركبات الطوارئ والعاملين عليها للسكان ونصيبهم منها.

م	عدد السكان		عدد مركبات الإطفاء والإنقاذ[2]	عدد العاملين بالإطفاء والإنقاذ[3]	عدد مركبات الإسعاف[4]	عدد العاملين بالإسعاف[5]
1	قطاع غزة[6]	1,416,543	27	223	84	288
2	نصيب الفرد لكل مركبة وعامل		52464.6 فرد	6352.2 فرد	16863.6 فرد	4918.6 فرد
3	النسبة المؤوية من عدد السكان		%3.7	%0.448	%1.19	%0.347

ومن الجدول السابق يتضح أن سيارة الإطفاء والإنقاذ تخدم 3.7% من عدد سكان قطاع غزة، أما رجال الإطفاء والإنقاذ وسائقين مركبات الإطفاء والإنقاذ فلكل رجل منهم يخدم 0.45% من سكان القطاع. أما مركبات الإسعاف العاملة في المؤسسات الحكومية فقط فتخدم 1.19% من

1 مقابلة مع الدكتور يحيي خضر مدير اللجنة العليا لإدارة الطوارئ بقطاع غزة، ومدير عام الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة قطاع غزة، 2012/3/29 الساعة 11:30 صباحاً.
2 وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطينية، المديرية العامة للدفاع المدني، قطاع غزة، دائرة التخطيط والتطوير.
3 المديرية العامة للدفاع المدني، مرجع سابق.
4 السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصحة الفلسطينية، الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ، قطاع غزة، دائرة سيارات الإسعاف.
5 الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ، قطاع غزة، مرجع سابق
6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع وظروف السكن في الأراضي الفلسطينية، ديسمبر 2009م، ص 28.

أجمالي السكان، أما بما يخص المسعفين وسائقي الإسعاف فإنها تخدم 0.35% من سكان القطاع. ولكن هذه النسب لا تكفي بل إنه يتوجب أن كل رجل إطفاء وإنقاذ يخدم 1000 مواطن أي 0.014% من عدد السكان، وهذا يتطلب زيادة في عدد مركبات الإطفاء والإنقاذ لتصل إلى 110 سيارة إطفاء وإنقاذ لتخدم 0.91% من عدد السكان، أما بما يخص سيارات الإسعاف فان كل 500 مواطن يحتاج 2 من رجال الإسعاف سائقي مركبات الإسعاف لتخدم 0.007% من السكان، وهذا يتطلب توزيع سيارات الإسعاف والمحطات حسب الكثافات السكانية ليكون عدد السيارات 220 سيارة إسعاف.

هذا وكما ويتطلب توفير موظفين إداريين لخدمة وسيارات للخدمات الإدارية لجميع إدارات الطوارئ وتكون نسبة الموظفين 20% من عدد العاملين بإدارات الطوارئ بقطاع غزة.

5-3 حلول لتحقيق الأمن والسلامة.

5-3-1 تشريعياً: يتطلب من السلطات التشريعية في الوطن تشكيل لجنة داخل البرلمان الفلسطيني تختص بالأمن والسلامة العامة وإدارة الكوارث والطوارئ في قطاع غزة على أن تقوم هذه اللجنة وبالتنسيق مع اللجنة التشريعية صياغة قانون للأمن والسلامة العامة في قطاع غزة ابتداءً من تصميم المنازل، واختيارها وتوزيع استخدامات الأراضي بما يضمن تحقيق جميع أنواع الأمن وخاصة الأمن النفسي والغذائي والزراعي والصناعي والبيئي والأمن العام الشامل الوطني.

كما وأن المنطقة مقبلة على زلزال خلال الثماني سنوات القادمة[1]. ومن هنا تبرز أهمية وجود ملاجئ وتوزيع أجهزة إنذار مبكر في قطاع غزة لحماية المواطنين وممتلكاتهم من التعرض لأخطار الكوارث الطبيعية وإقرار المجلس التشريعي لخطة الطوارئ على المدى القريب والبعيد. ودراسة جميع جوانب واحتياجات القطاع في حال وقوع كارثة طبيعية، من تحقيق الأمن الغذائي ومراكز الدعم النفسي، واللوجستي، وإيواء المشردين، وسن الكود الفلسطيني للأمن والسلامة العامة بشكل عام، وبعدها في المناطق العامة والخاصة العامة وغيرها وصولاً لجميع مستويات الأمن والسلامة وتحقيق الرغد والرفاهية للمجتمع الفلسطيني.

5-3-2 السلطات التنفيذية: توفير الدعم المادي للمواطنين لإنشاء الملاجئ، والمخابئ الآمنة في حال الكوارث بجميع أنواعها. وتشكيل المجلس الأعلى لإدارة الطوارئ بقطاع غزة والذي يتضمن أهم المؤسسات التي تعمل في هذا المجال مثل (وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد، المديرية العامة للدفاع المدني، الأمن الوطني، مختصين في علم الاجتماع وعلم النفس، ومؤسسات المجتمع المدني، وغيرها)، ليحقق السلامة والوقاية المناسبة قبل وقوع الكوارث

---

1 مقابلة وع الدكتور/ م. فريد صبح القيق، مرجع سابق.

ووضع السيناريوهات اللازمة للتعامل مع الكوارث وقت وبعد حدوثها، وتجهيز الطواقم المهنية والفنية للتعامل معها.

5-3-3 المؤسسات التعليمية والأكاديمية: زرع مفهوم السلامة العامة والتعامل مع الكوارث والأزمات في المراحل التعليمية المختلفة بدء من الابتدائية حتى الجامعية. وفتح تخصصات تتعلق بإدارة الطوارئ في المؤسسات التعليمية ، وتخصصات هندسة الإطفاء وهندسة السلامة العامة وهندسة الإنقاذ، التي يحتاجها قطاع غزة، بالإضافة للعديد من المساقات التدريسية في المؤسسات المهنية والأكاديمية تتعلق بمفاهيم السلامة العامة وإدارة الطوارئ، وتأهيل جميع الخريجين العاملين في المؤسسات الأمنية وخاصة وزارة الداخلية والأمن الوطني للتعامل مع الطوارئ والكوارث والأزمات عبر تنفيذ برنامج دبلوم مهني عالي لحملة البكالوريوس والدراسات العليا عبر المديرية العامة للتدريب وبالتعاون مع المؤسسات التعليمية الأخرى، أو عدة مساقات لدورات تأهيل الضباط، أنظر ملحق رقم (4) الخاص بمقترح برنامج الأمن والسلامة العامة.

5-3-4 إعلامياً: للمؤسسات الإعلامية دور هام وبارز في نشر التوعية بين المجتمعات ورفع مستوى الثقافة العامة لهم، وهنا يقع دور أساسي عليهم في نشر مفاهيم السلامة العامة والمعايير المناسبة للحد من الكوارث، ولا يقتصر دوره على قبل وقوع الكارثة وأيضاً له دور مهم أثناء وبعد وقوعها وفي توجيه المواطنين عند وقوع الكوارث والأزمات.

5-3-5 مهنياً: توفير وتدريب وتأهيل الطواقم العاملة في الدول والأقاليم وتهيئتها من النواحي المهنية للتعامل مع أي نوع من الكوارث والتصرف السليم في حال وقوعها، وكذلك التعامل مع حجمها بشكل اعتيادي، وفي حال لم يتم التمكن من السيطرة عليها فيمكن الاستغاثة في المجتمع الدولي لمد يد العون والمساعدة لها، وهذا الأمر يتطلب مرحلة كبيرة في تهيئة الفنيين ويعتبر من الأمور الوقائية الهامة اللازمة للحد من الكوارث والأزمات، وتحقيق خطة إدارة طوارئ ناجحة.

5-4 سياسات وإستراتيجيات.

يتطلب التخطيط بجميع مستوياته التطرق للتخطيط لإدارة الكوارث والطوارئ والحد منها، وأن تكون عنصراً مهماً في خطط التنمية وهذا يتطلب معايير وإستراتيجيات وهي:

- دارسة جميع العناصر والموارد البشرية والطبيعية المتاحة في كل إقليم ومطابقتها مع معايير الأمن والسلامة العامة وأنواع الأمن الذي يتطلب تحقيقه في كل إقليم، لآن الأمن يكون المرتبة الثانية بعد الطعام وذلك حسب قوله تعالى "**فليعبدوا رب هذا البيت، الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من الخوف**"[1]، فالأمن العام للبلد والحفاظ على أرواح وحياة المواطنين

1 القران الكريم، سورة قريش، الآية 3-4 .

وممتلكاتهم من المهام الأساسية لتأمين حياة المواطنين، فالحد من الآثار السلبية الناتجة عن الكوارث التقليدية سواء الصناعية أو الطبيعية أو المهجنة من أساسيات التخطيط بجميع مستوياته بداً من الوطني وانتهاءً بالقطاعي.

- سن القوانين والتشريعات الخاصة بتحديد سياسات الإيواء والإخلاء، على أن تقوم الجهات المختصة في الدوائر الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني بتحمل المسئولية بتوفير الأماكن الآمنة للمواطنين وخاصة لحماية المدنيين في حال الحروب، وتشكيل الفرق المختصة والمؤهلة علمياً ومهنياً في مجال الإيواء والإخلاء، وهذه يتطلب من هذه الفرق تجهيز مناورات وهمية كل ثلاث شهور للتعرف على مدى جاهزيتهم.
- توزيع مباني ومؤسسات الأمن والسلامة وإدارة الطوارئ والكوارث حسب توزيع الكثافات السكانية والعمرانية على مستويات الأقاليم المختلفة، وأن تدرج ضمن استخدامات الأراضي على المستوى الوطني والإقليمي.
- تصميم الطرق على المستوى الوطني والإقليمي الخاصة بتحركات مركبات الطوارئ، وتوفير الدعم والإسناد المباشر بين الأقاليم بما يسهل عملية الدعم لهم في حال وجود كوارث بشكل كبير.
- وضع إستراتيجية لتوزيع مصادر للمياه لمساندة ومساعدة طواقم إطفاء الحريق مع وقاف لها على مستويات التجمعات العمرانية المحلية مرتبطة بأنظمة الدفاع المدني مركزياً على مستوى الإقليم.
- تجهيز مراكز الدعم النفسي واللوجستي للفئات المختلفة في الشعوب، وأن تكون هذه المراكز على مستوى المحليات والأقاليم، وخاصة بما يتعلق بالدعم النفسي للأطفال بعد توفير جميع مستويات الترفيه والتسلية لهم لإخراجهم من الحالة النفسية الصعبة بعد الكوارث.
- إنشاء مراكز للدراسات خاصة بدراسة الحالات التي تتطلب فرض حالات الطوارئ والاستفادة من الإيجابيات والسلبيات بعد الانتهاء من حالة الطوارئ، مثل حالة الطوارئ التي تم فرضها في حرب الفرقان واستعدادات أجهزة ومؤسسات الكوارث، والمعيقات التي واجهت قطاع غزة في الحرب.
- توزيع مراكز التموين على المستوى الوطني والإقليمي لتكفي حاجات الناس خلال فترات الطوارئ، وخاصة المخابز والمواد الغذائية الأساسية حسب توزيع الكثافات السكانية **ليحقق الأمن الغذائي.**

5-5 إدارة الطوارئ بقطاع غزة " حرب الفرقان ".

سعت المؤسسة الفلسطينية إلى احتواء الكارثة البشرية التي قامت بها قوات الاحتلال الصهيوني، نهاية العام 2008 ومطلع العام 2009 والتي تسببت بمقتل أكثر من 1317 شهيد من بينهم الشيوخ والأطفال الرضع والنساء، أما عدد الجرحى فقد وصل إلى 5340 جريح. وكانت هذه الخسائر من خلال أكثر من خمسين غارة صهيونية كانت الأعنف في اليوم الأول من حرب الفرقان على المقار الأمنية والمؤسسات الحكومية التابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية.[1] وتقدر المنازل التي دمرت 3800 منزل تدمير كلي يسكنها 25,000 نسمة[2]، بالإضافة لآلاف الوحدات السكنية التي دمرت جزئياً، وعشرات المباني والمؤسسات العامة دمرت ما بين كلي وجزئي، وأضرار مادية متوسطة وبسيطة.

5-5-1 مؤسسات الطوارئ العاملة بقطاع غزة: تعمل في قطاع غزة العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية الخاصة في إدارة الطوارئ والكوارث بقطاع غزة وذلك بسبب الأوضاع الأمنية الخاصة التي يمر بها القطاع ومن أهم هذه المؤسسات وزارة الصحة الفلسطينية، وزارة الداخلية يمثلها المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني، والخدمات الطبية العسكرية، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. ولكن المسؤوليات القانونية تقع على الجهات الحكومية المختصة، وكان لهذه المؤسسات بصمة هامة وبارزة في حرب الفرقان بقطاع غزة والانتفاضة الفلسطينية الثانية "انتفاضة الأقصى" والانتفاضة الفلسطينية الأولى، والعديد من حالات الكوارث والطوارئ الغير اعتيادية من عمليات عسكرية على الحدود مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقصف المدنيين والمنشآت العامة والخاصة والمساكن.

5-5-2 دور المؤسسات الفلسطينية في حرب الفرقان:

دأبت المؤسسات الفلسطينية ممثلة بالمؤسسات الرسمية المديرية العامة للدفاع المدني، وأجهزة الأمن الداخلي بوزارة الداخلية، وزارة الصحة الفلسطينية، وزارة الأشغال العامة، وزارة الاقتصاد ووزارة الشئون الاجتماعية، والمؤسسات الغير حكومية كجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، والصليب الأحمر الدولي، وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والعديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية الفلسطينية، للمحافظة على التجمعات المدنية والمساهمة في الحفاظ على حياة المواطنين عبر توفير مناطق عازلة للمدنيين وخاصة في مدارس الأنروا.

---

1 سياسات إدارة الكوارث بقطاع غزة، مرجع سابق

2 المنسي، يوسف، ورقة عمل بعنوان: إعمار قطاع غزة باستخدام نظام الوحدة السكنية النواة، مؤتمر رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2010، ص 3.

وكان الدور الأهم والأكبر للمديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني في الوصول للمناطق المنكوبة المستهدفة من قبل قوات الاحتلال الصهيوني، و من أهم الفعاليات التي قامت بها المديرية العامة خلال حرب الفرقان

جدول (5-6): يوضح عدد الحوادث التي تعاملت معها مديرية الدفاع المدني خلال حرب الفرقان[1]					
م	المحافظة	عدد الحرائق	حوادث الإنقاذ	حالات الإسعاف	الإجمالي
1	الشمال	145	42	77	**264**
2	غزة	190	113	146	**449**
3	الوسطى	82	2	8	**92**
4	خان يونس	39	7	4	**50**
5	رفح	71	16	11	**98**
الإجمالي	قطاع غزة	**527**	**180**	**246**	**953**

ومن الجدول السابق يتبين أن خلال 21 يوم من الحرب واستهداف المدنيين قامت طواقم الدفاع المدني الفلسطيني بالتعامل مع 527 حادث حريق، و 180 حادث إنقاذ، و246 حادث إسعاف أولي ونقل حالات إلى المستشفيات، ومراكز الرعاية الأولية.

هذا بالإضافة إلى استهداف قوات الاحتلال الصهيوني لمواقع وطواقم ومركبات الدفاع المدني وتدمير ثلاث مركبات واستشهاد 13 من طواقم الجهاز خلال الحرب وإصابة العشرات من الطواقم أثناء تأديتهم لواجبهم الوطني. مع العلم أن المواثيق الدولية تؤكد أن جهاز الدفاع المدني الفلسطيني من أجهزة الحماية المدنية العالمية ويمنع استهدافه في الحروب لأنه يقدم عمله الإنساني لمواجهة الكوارث، وحماية المدنيين وممتلكاتهم، والحفاظ على أمنهم ونقلهم للأماكن الآمنة البعيدة عن المخاطر. ويضيف مختصون في الحماية المدنية إلى أن الدفاع المدني الفلسطيني كان التعامل معه خلال الحرب على أنه جهاز معادي للاحتلال ويثبت ذلك من خلال منعه من دخول العديد من المناطق الخطرة التي تحتوى على عشرات الشهداء والجرحى، والمدنيين العزل الذين استهدفت بيوتهم خلال العدوان على غزة، وقد تأثر الفصل بين مناطق

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، المديرية العامة للدفاع المدني – قطاع غزة ، قسم الإحصاء.

قطاع غزة من خلال منطقة حجر الديك على أعمال الدفاع المدني بنقل المعدات وأجهزة الإطفاء ومواد الإطفاء التي تستخدم في إخماد الحرائق المواد البترولية. وكما عدم وجود أماكن بديلة جيدة وتقع في متوسط المحافظات لتسهل حركة مركبات الطوارئ بالتنقل للتعامل مع الحوادث بالسرعة المناسبة جعل طواقم الإطفاء بالتواجد في الشوارع في بعض المحافظات وقد كان تعامل المواطنين معهم بكل احترام وتقدير، أما البعض الآخر من المحافظات فلجأت الطواقم للمستشفيات واستخدامها كنقاط انطلاق لعمليات الدفاع المدني خلال حرب الفرقان.[1]

أما وزارة الصحة فقد تعلق عملها بالتحرك لنقل حالات تم التنسيق مع الاحتلال الصهيوني لها عبر الصليب الأحمر والتعامل مع الحالات الموجودة في المناطق العسكرية المغلقة على الحدود، بالإضافة لنقل حالات بين المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية، أما الحالات الاعتيادية التي قام بالتعامل معها من خلال مديرية الدفاع المدني الفلسطيني، الخدمات الطبية العسكرية، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومؤسسات خاصة كاتحاد لجان العمل الصحي وغيرها بالتنسيق مع الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة، واللجنة الوطنية العليا لإدارة الطوارئ بقطاع غزة.[2]

5-6 مواجهة الكوارث الطبيعية في الأقاليم.

تحتاج الكوارث للتخطيط المسبق والتنبؤ الجيد للكارثة سواء أكانت طبيعية أم صناعية، وهذا يتطلب الجهود الكبيرة لطواقم التخطيط للتعرف على الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تحدث في الدولة، وتحديد الآليات المناسبة للسيطرة عليها، والحد من الآثار المدمرة والمؤثرة على حياة المواطنين وممتلكاتهم وممتلكات الدولة العامة.

5-6-1مراحل مواجهة الكارثة:-[3]

5-6-1-1 مرحلة المواجهة: هي أصعب مرحلة في اتخاذ القرار السليم وخاصة في بدايتها بسبب قلة المعلومات عن الكارثة والمفاجئة التي تسببها الكارثة، بحيث أن نسبة 50% من أثار الكارثة تعتمد على المفاجئة، ومن أهم المعلومات التي تحتاج معرفتها أثناء الكارثة، مكانها، وعدد المهددين، وأهم المنشآت الحيوية التي ستتضرر منها، درجة الخطر على المناطق المجاورة والمنطقة المنكوبة، بعد ذلك يحتاج لقرار تحديد مركبات الطوارئ التي ستتعامل مع الكارثة، تحرك الإعلام وقدرته على توفير الجو النفسي المناسب للمواطن من خلال فقراته وشرح

---

[1] مقابلة مع المقدم/ عبد العزيز العطار مرجع سابق.

[2] مقابلة مع حكيم/ أشرف عصام حليوة، مدير دائرة التنمية البشرية بالإدارة العامة للإسعاف والطوارئ.

[3] عبد المحمود، عباس، مواجهة الكوارث غير التقليدية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2009م، ص 65- 75.

الإجراءات الوقائية للتعامل مع الكارثة، قدرة الأجهزة المختصة على التنسيق وتحقيق الانسجام لمنع التضارب والازدواجية، قدرة شبكة الاتصال العمل وتحمل ضغط العمل، قدرة ضبط النفس والتحكم فيها والسيطرة على الأفراد من قبل القيادة مع عدم تعرضهم للخطر.

5-6-1-2 مرحلة تنظيم العمل أثناء الكارثة: وهي من أخطر المراحل وأصعبها وخاصة تعرض رجال الطوارئ للارتباك والضغط النفسي بسبب حجم الكارثة، وانتشار الفوضى والهلع بين صفوف المواطنين، وكثرة الشائعات وخفض الروح المعنوية للمواطن، الأمر الذي يتطلب تكاثف الجهود من قبل المختصين لنشر روح الطمأنينة والسلام بين المواطنين لتوفير الاستقرار.

5-6-2 عناصر مواجهة الكارثة: تحتاج الكارثة لتفعيل العديد من العناصر التي تساهم في مواجهة الكارثة وهي:[1]

- المعلومات الدقيقة والمفيدة عن الكارثة.
- تحديد الأولويات والاهتمام بمصدر الكارثة الرئيسي ومن ثم المشاكل الثانوية.
- إنجاز التدابير الوقائية للمشاكل المشابهة.
- التحكم الفعال من قبل القيادة في العمليات وتوجيه المختصين لمكان الكارثة.
- تحقيق الانسجام بين المؤسسات ومنع التعارض بين المصالح العامة.

وهذه العناصر تحتاج لتفعيل الإعلام، وتوجيه ساكني المنطقة للأماكن الآمنة، وتوزيع المتطوعين المؤهلين بمجموعات موازية للعاملين الرسمين، تهيئة مناخ الخدمات الطبية على صعيد الدعم النفسي واللوجستي للمسعفين والمستشفيات، تقسيم المصابين حسب درجات الخطورة للتعامل السريع معهم، وتقديم العناية الطبية المناسبة لهم.

5-6-3 عمليات التدخل للمواجهة: تتطلب هذه العمليات المعرفية الجيدة من قبل المختصين بالطرق السليمة والبديلة للدخول للمنطقة المنكوبة واكتشافها، السيطرة على المرافق العامة كشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية، وشبكات الكهرباء والغاز والمياه والخدمات العامة، توزيع طواقم الأمن على مداخل المنطقة المنكوبة للسيطرة على الأمن العام ومساعدة الجماهير المصابة بالخوف والذعر، تنظيم طرق المواصلات وإتاحة المجال لمعدات وفرق الإغاثة العاجلة، مباشرة فرق الإنقاذ مهامهم عبر التالي:[2]

- تهيئة مركز لإدارة العمليات.
- إخلاء الجرحى وتقديم الخدمة الإسعافية اللازمة لهم ونقلهم لمكان آمن، وإخلاء المواطنين من أماكن سكنهم وتهيئة الطرق البديلة لهم.

---

[1] مواجهة الكوارث غير التقليدية، مرجع سابق

[2] القاضي، أحمد، مذكرات إزالة الكوارث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1998م.

- مكافحة الحرائق، والسيطرة النفسية على المواطنين، والبحث عن المصابين وإجلاء المحاصرين بمعدات الإنقاذ.
- انتشال الجثث والتعرف عليها وتقديم الإجراءات السليمة لدفنها.
- رش الأنقاض بمواد مطهرة، وإزالة الأنقاض التي تشكل خطر داهم على حياة المواطنين.

وبعد ما سبق يقدم مختصين الدعم النفسي للمواطنين وهذا يجعل فرق إدارة الكوارث لديها المعرفة للتعامل مع حالات الهستيرية التي تواجههم أثناء إخلاء المواطنين، وامتصاص الرعب والخوف منهم، تجهيز تدابير صحية لمنع انتشار الأمراض والأوبئة، ومكافحة التلوث ومراقبة الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي والبيئي، ونشر الوعي الصحي، إيجاد تدابير هندسة مناسبة لإنشاء الجسور المؤقتة وفتح الطرق المغلقة وإعادة الحركة لطبيعيتها قدر المستطاع، إذا حجم الخسائر يفوق إمكانيات الدولة فهنا يتم طلب المعونات الدولية عبر التنسيق مع أجهزة الدولة، بضمان الإعفاء الضريبي والجمركي، ومنح تأشيرات دخول سريعة، ضمان سلامة معدات وأفراد الإغاثة، تسهيل حركة المعدات داخل الدولة، تنسيق المعونات الخارجية مع إمكانيات الدولة، تسهيل تحرك الطائرات العسكرية والمدنية لخدمة ونقل معدات الإغاثة.

5-6-4 عمليات الإنقاذ:[1] تتطلب عمليات الإنقاذ توفير التجهيزات اللازمة لتنفيذ عمليات الإنقاذ بجميع أنواعها المختلفة، وهذا يتطلب تجهيز السيارات والمعدات وأدوات الإنقاذ وتنفيذ المناورات الدورية لتقييم مدى جاهزية الفرق، وتدريبهم على آليات التعامل مع المصابين وطرق نقلهم، وعند وقوع الكارثة تحرك غرفة العمليات الطواقم المختصة لمكان الكارثة وعند الوصول تقوم الفرق بالتعرف على الوضع الحالي للكارثة، والمعدات المطلوبة، وتوجيه إنذار للمناطق القريبة من الكارثة.

بمجرد وصول الفرق يتم تقديم الخدمة الطبية اللازمة للمصابين ونقلهم للأماكن الآمنة، والبحث عن الضحايا والمفقودين، وإنشاء مراكز استعلام للمواطنين لتقديم الإرشادات اللازمة، وتطبيق الإجراءات الصحية المناسبة للكارثة في المنطقة، ويقوم مختصون بوضع الإشارات على المباني التي فتشت، النداء على المحتجزين بواسطة معدات وطرق علمية، رفع معنوياتهم ومساعدتهم على المقاومة، وهذا يساعد المنقذ على التصرف السليم للوصول للمفقودين والمحتجزين، وكما ويتم إنقاذ الأشخاص المعزولين بين الإنقاذ باستخدام شتى الوسائل الفنية وحسب نوعية الكارثة، ويمكن استخدام وسائل إنقاذ بشرية أو يدوية وآلية أو ميكانيكية، وتمر عملية الإنقاذ بمراحل هي:

---

[1] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني – الضفة الغربية، دروس إرشادية في السلامة العامة والإطفاء والإنقاذ، لطلاب المدارس والمتطوعين، الناشر للدعاية والإعلان والعلاقات العامة، رام الله فلسطين، دائرة تدريب رام الله والبيت لحم، (بدون تاريخ).

5-6-4-1 المرحلة الأولى: التقييم الأولي وذلك من خلال الآتي:-

- الكشف عن الموقع وتكوين صورة أولية عن حجم الحادث ونوعه.
- القيام بأعمال وقائية لفرق الإنقاذ.
- توزيع فرق الإنقاذ حسب واجباتها ومكان اختصاص كل منها.
- إنقاذ الأشخاص الظاهرين للعيان وتقديم الإسعاف الأولي لها.

5-6-4-2 المرحلة الثانية: تفتيش الأبنية المتضررة بأضرار بسيطة والقيام بعملية الإنقاذ الضروري ونقل الإصابات إلى أماكن آمنة.

5-6-4-3 المرحلة الثالثة: الكشف عن المواقع التي يحتمل وجود أشخاص أحياء مثل بيوت الأدراج بجانب الأبواب والنوافذ تحت الأسرة والمقاعد.

5-6-4-4 المرحلة الرابعة: التفتيش الإضافي وإزالة بعض الأنقاض وذلك عن طريق استخدام معدات الإنقاذ المتخصصة في البحث عن المحاصرين والإصغاء والمناداة واستخدام الكلاب البوليسية.

5-6-4-5 المرحلة الخامسة: إزالة جميع الأنقاض وانتشال الجثث.

وختاماً تكون مواجهة الكوارث بجميع أنواعها وخاصة الطبيعية منها مثل الزلازل والعواصف بحاجة لترتيبات لوجستية ومهنية وفنية، وتدريب وتأهيل المختصين في هذه المجالات على أعلى المستويات، وأن تتمتع فرق الإنقاذ ومواجهة الكوارث باليافة البدنية العالية، لأنهم بحاجة لبدل مجهود جسماني وعقلاني، وأن تتوفر الحكمة والذكاء والفطنة، والسرية والكتمان في رجل الطوارئ لأنه يشاهد مشاهد فظيعة قد تؤثر عليه أثناء تنفيذ مهمته.

5-7 الخلاصة:

تهتم الدول المتقدمة بتطبيق المعايير الدولية للأمن والسلامة العامة، وإدارة الكوارث بالطرق السليمة التي تساعد على الحد من عدد الوفيات والمصابين وتدمير المباني والمنشآت الخاصة والعامة، فتحدث الفصل عن مفاهيم عامة حول الأزمة والكارثة وإدارة الكوارث والطوارئ والفرق بينهم، وخصائص الأزمة، وسمات الكارثة وأنواعها من حيث أسباب الوقوع والحجم وزمن الوقوع ومكان وقوع الكارثة، وصولاً للحالات التي يفرض بها الطوارئ وأسباب فرضها، مع التعرف على مستويات التخطيط لإدارة الطوارئ والكوارث.

يليه أثر خطة الطوارئ العامة في تحقيق السلامة العامة، والتخطيط للطوارئ، و معايير التخطيط للطوارئ،، الهدف من خطة الطوارئ، وأهم الفترات التي تغطيها خطة الطوارئ، مروراً

على خطة الطوارئ بقطاع غزة، وتطبيق دراسة الطوارئ في قطاع غزة، وعدد مركبات الطوارئ العاملة بقطاع غزة والعاملين في المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني بقطاع غزة، والإدارة العامة للإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة الفلسطينية بقطاع غزة، واحتياجات القطاع للعاملين بالطوارئ واحتياجات القطاع للمركبات، ونصيب السكان منها ونسبة السكان لكل مركبة وشخص عامل بإدارات الطوارئ بقطاع غزة، مع عرض أهم الحلول لتحقيق السلامة العامة تشريعياً، ودور السلطات التنفيذية، والمؤسسات التعليمية والأكاديمية، المؤسسات الإعلامية، والدور المهني للعاملين بإدارات الطوارئ، وصولاً لأهم الإستراتيجيات والسياسات العامة التي قد تساهم في حل مشكلة الكوارث بجميع أنواعها بالأقاليم وخاصة إقليم غزة.

وتم شرح آليات إدارة الطوارئ بقطاع غزة " حرب الفرقان "، والمؤسسات العاملة بإدارة الطوارئ بقطاع غزة، ودورها في حرب الفرقان، وأهم حوادث الإسعاف والإطفاء والإنقاذ التي قامت بها المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني بقطاع غزة خلال الحرب موزعة على المحافظات، ختاماً بأهم نقطة وهي آليات مواجهة الكوارث الطبيعية في الأقاليم وقسمت مراحل المواجهة لمرحلة المواجهة التي تستلزم القرارات السليمة، ومرحلة تنظيم العمل أثناء الكارثة، والعناصر التي تساعد في مواجهة الكوارث، وعمليات التدخل للمواجهة، وصولاً لعمليات الإنقاذ ومراحل الإنقاذ الخمس التقييم الأولي، ثم تفتيش الأبنية، يليها الكشف عن الأماكن التي يحتمل وجود الأشخاص بها، والتفتيش الإضافي وإزالة الأنقاض لإخراج المحاصرين، وأخيراً إزالة الأنقاض وانتشال الجثث

لينتقل الباحث للفصل الأخير لعرض أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث خلال الدراسة، من أهمها أن قطاع غزة يحتاج لتطبيق السياسات العامة والإستراتيجيات التي قد تحد من انتشار الكوارث بجميع أنواعها، وأنه على السلطات التشريعية والتنفيذية تجهيز القوانين واللوائح التي تلزم جميع المواطنين بتطبيق الأمن والسلامة العامة في القطاع ووضع العقوبات على من يخالفها، ثم المراجع التي أعتمد عليها الباحث خلال الدراسة، وأهم الملاحق التي يمكن أن يستفيد منها المجتمع الفلسطيني.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

(ص 117 – ص 135)

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1-6 النتائج.
2-6 التوصيات.

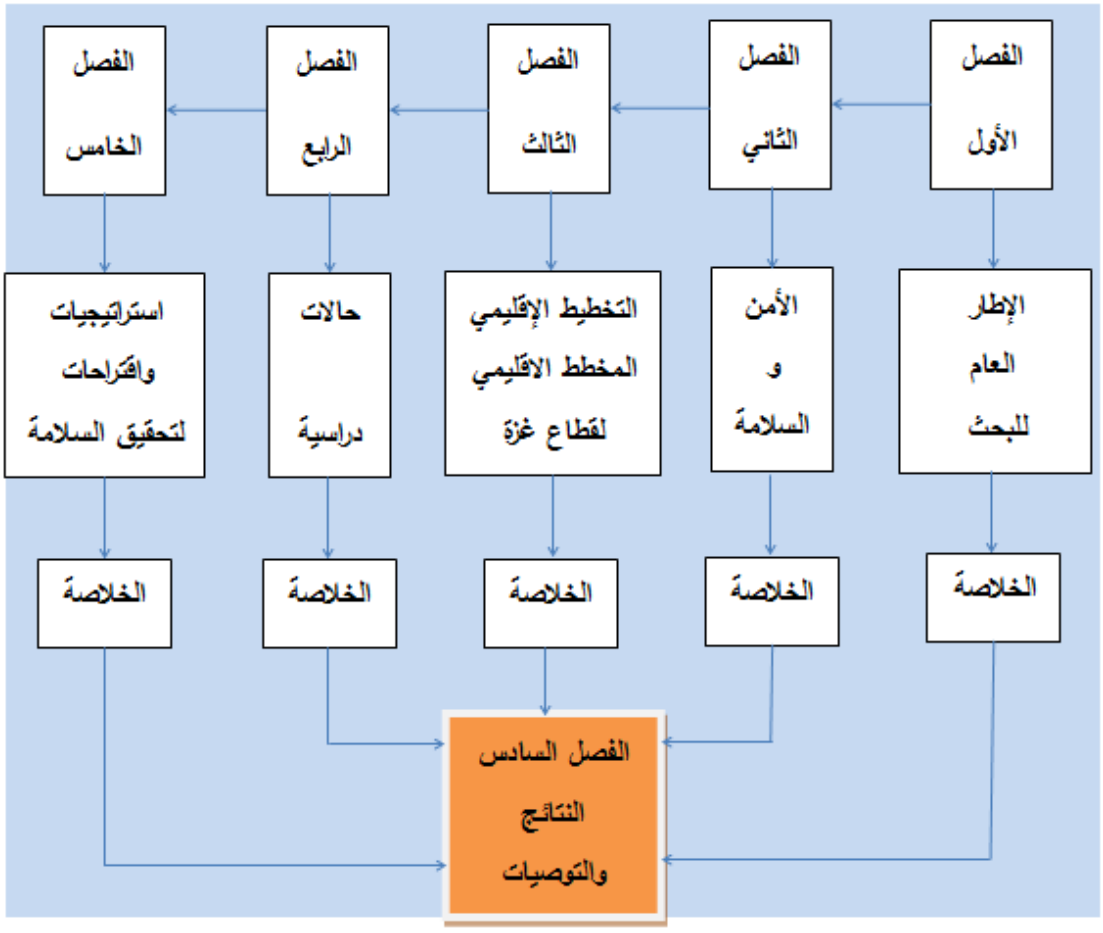

1-6 النتائج :

في ختام الدراسة البحثية وفصوله الخمسة السابقة يمكن التأكيد على ضرورة تطبيق المعايير والاستراتيجيات والسياسات العامة المتعلقة بالأمن والسلامة على مستوى التخطيط الإقليمي، وباقي مستويات التخطيط، وتحقيقها بتطبيق السياسات العامة الهامة التي تدعو لتطبيقها، ووضع القوانين والعقوبات على المخالفين، وتوفير الطواقم المختصة بالأمن والسلامة العامة ضمن طواقم التخطيط العمراني، وأن يكون دورهم بارز في تطبيق اشتراطات الأمن العام، وقد انتهت الدراسة البحثية للنتائج التالية:-

6-1-1 نتائج تتعلق بالتعريف بالدراسات البحثية:

الدراسات البحثية السابقة التي تناولت مفاهيم تحقيق معايير الأمن والسلامة على المستوى الإقليمي:

1. لم تتناول الدراسة تطبيق الأمن والسلامة العامة في المباني والمشاريع بشكل مفصل وبما يتلاءم مع المخاطر المحدقة بالتجمعات العمرانية.
2. ركزت الدراسة جوانب محددة وبسيطة في مواضيع متخصصة بالأمن والسلامة العامة على المستوى الإقليمي فقط دون التطرق لمستويات التخطيط الأخرى.
3. لم يتم دراسة الخطة الوطنية لإدارة الطوارئ بقطاع غزة وذلك لتعامل الجهات الحكومية مع الموضوع على أساس أمنى يتعلق بعدم نشرها بسبب الاحتلال الصهيوني.
4. لم تتوصل الدراسة لأهم النقاط التي تتعلق بإدارة الكوارث بالضفة الغربية بسبب الانقسام الفلسطيني، ورفض مديرية الدفاع المدني الفلسطيني – الضفة الغربية التعامل مع الباحث، وتم الاكتفاء بالمعلومات المنتشرة على المواقع الإليكترونية وهي غير كافية.
5. لم يتم التوصل لحالة دراسية مثالية مطبقة للأمن والسلامة العامة على مستوى التخطيط الإقليمي أو غيره، أو تطبيق جميع أنواع الأمن الداعمة لتطبيق السلامة العامة.
6. لم يتم التوصل لقوانين وأنظمة وتشريعات يسير عليها المخططون أثناء التخطيط لتحقيق الأمن والسلامة العامة.
7. لم يتم الاعتماد على المشاركة الشعبية في مجال الأمن والسلامة العامة وإدارة الكوارث أي " تجنيد المتطوعين" لسد العجز المتوفر في طواقم إدارة الكوارث بقطاع غزة.

6-1-2 نتائج تتعلق بتحقيق السلامة العامة على المستوى الإقليمي: (إثبات فرضية البحث)

- يعتبر الدين الإسلامي أول من نادي لتحقيق الأمن والسلامة العامة، وتبين ذلك من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأفعال التي قام بها الرسول ﷺ، والخلفاء الراشدين والدولة الإسلامية من بعدهم، وتحقيق جميع أنواع الأمن منها الأمن الاقتصادي والغذائي وذلك بتطبيق فرض الزكاة وتحقيق التكافل الاجتماعي.

- يأتي الأمن بالمرتبة الثانية بعد توفير الطعام لينشر الأمن العام ونشر الطمأنينة بين المواطنين، وتحقيق الاستقرار العام، بالإضافة للحد من الجرائم بتطبيق الحدود وشرع الله في أرضه.

- تهدف السلامة العامة إلى منع الخطر قبل وقوعه بتجهيز الترتيبات اللازمة للحد من انتشار الكوارث والحد من الجرائم، والتدخل السريع أثناء وقوع الخطر أو الكارثة والمحافظة على العنصر البشري والمنشآت العامة والخاصة.

- الأمن جزء أساسي من الأمن والسلامة ولا يمكن فصل المصطلحين عن بعضهما لأن تحقيق السلامة العامة يحكم عليه بتطبيق جميع مستويات الأمن والسلامة العامة وتطبيق جميع أنواع الأمن بدون استثناء لأنها تساهم بشكل كبير في الحد الخسائر البشرية والمادية.

- تعتبر قوانين الأمن والسلامة العامة المعمول بها على مستوى قطاع غزة غير كافية لتحقيق جميع متطلبات الوقاية والسلامة العامة في الإقليم، وهي بحاجة لدراسة وإعادة توسيع هذه القوانين لتشمل جميع نواحي السلامة الأمنية في قطاع غزة.

- هناك مستويات للأمن والسلامة العامة يتوجب على السلطات التنفيذية المساهمة في تحقيقها للحد من الكوارث والجرائم، وتبدأ من الأمن والسلامة الفردية ثم في الشقة وصولاً للمبنى والحي السكني والشارع والمدينة والإقليم وأخيراً على المستوى الوطني القومي، ومن المهم أننا نستطيع أن نجد تأصيلاً شرعياً لكافة مستويات السلامة العامة.

- للعوامل الفيزيائية دور بارز وهام في تطبيق وتحقيق السلامة العامة بجميع مستوياتها.

- إذا بنيت المدينة على التخطيط السليم، وتحقق توزيع عادل لاستخدامات الأراضي بما يحقق التوازن والتنوع في كافة مجالات الحياة اليومية فإن هذا يدعم تطبيق السلامة والحد من الكوارث والمخاطر، وانتشار الجرائم في التجمعات العمرانية.

- التوزيع الأمثل لاستخدامات الأراضي يحقق العديد من أنواع الأمن وهما : الأمن الاقتصادي، الأمن السكني، حرية التنقل، أمن الطرق والمواصلات، الأمن البيئي والصناعي، والتجانس الاجتماعي بين السكان.

- سن القوانين والتشريعات التي تجبر المواطن على توفير الإجراءات السليمة عند اختيار الموقع وتصميم المبنى وتوفير التهوية الطبيعية والإنارة للفراغات المعيشية والتي تعطي راحة نفسية للإنسان وتساهم بتحقيق الأمن النفسي له، وتطبيق جميع إجراءات الوقاية والسلامة العامة وخاصة الأجهزة التي تكتشف الخطر قبل وقوعه، يساهم بتحقيق السلامة العامة الإقليمية.

- تدرج مستويات الطرقات والشوارع وتحديد الوظائف الأساسية للطرق والممرات والهدف من إنشاءها، وفصل حركة سير المركبات الثقيلة والمركبات الصغيرة عن ممرات المشاة والدراجات الهوائية، وتحديد سرعة المركبات داخل المدن والطرق الشريانية يساهم في توفير بيئة هادئة وسلامة مرورية مناسبة للحد من حوادث الطرق.

- منع إدخال المركبات الخاصة، وتوفير مواقف للسيارات خارج حدود مراكز المدن والاعتماد على وسائل النقل الصديقة للبيئة والتي تحقق الأمن البيئي، واستخدام وسائل النقل السريعة والآمنة والعامة في التحرك بين المراكز الإقليمية، يساعد في توفير سلامة عامة وآمنة للمواطن.

- قد يكون أثر فعال وهام لأجهزة المراقبة والوسائل التكنولوجية في اكتشاف بدايات وقوع الكوارث، أو قبل وقوعها، واستخدامها في تطبيقات السلامة العامة وخاصة في المناطق العامة والمنشآت الكبيرة.

- يجب مراعاة توفير ملاجئ للمواطنين المدنيين على المستوى الإقليمي عامة تكفى احتياجات الإقليم، وملاجئ خاصة مطبقة لمواصفات المقاومة الإنشائية للمباني الخرسانية، ومقاومة المباني المرتفعة والطبيعية للزلازل والعواصف لأنها من الكوارث الطبيعية التي قد تؤثر على السلامة العامة بالإقليم.

- تقع أهمية الأمن الحضري في الحفاظ على النسق الاجتماعي للتجمعات العمرانية، والحد من انتشار الجرائم المنظمة وتحقيق الراحة الاجتماعية للسكان، وتلبية احتياجات المواطن وإشباع رغباته من مقومات الحياة الأساسية، وتوزيع مناطق ترفيهية وخضراء.

- للتخطيط الإقليمي دور خاص في الحد من انتشار الجرائم عبر التوزيعات العمرانية والجغرافية، عبر التوعية الكافية للمواطنين، وتحديد المناطق السكنية واستخدامات الأراضي، ومنع ازدواجية الاستخدام في بعض الحالات التي تسمح بتسلل المجرمين للمناطق العمرانية والسكنية.

- تسعى الشريعة الاسلامية للحد من الجرائم بواسطة التهذيب النفسي وتربية الضمير الإنساني، والدعوى إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والعقاب من خلال الحدود أو التعزيز أو القصاص.

- إنارة الطرق والشوارع والممرات وخاصة في المناطق الخالية أو المفتوحة تقوي تحقيق عامل الأمن النفسي لدى المواطن.

- تلبية جميع احتياجات السكان من الأمن الغذائي والنفسي والعام الشامل، من خلال التصميم المعماري المتكامل للبيئة السكنية، وتوفير مناطق ترفيهية تلبي رغباتهم.

- تعيق قلة الثقافة لدى المواطنين، السكن العشوائي، التوزيع العشوائي للمستشفيات والمباني الصحية ومحطات الإطفاء دون الاعتماد على المساحات والكثافة السكانية، ضيق الشوارع وضعف الفصل بين المركبات والوظائف الأخرى تحقيق الأمن والسلامة العامة على المستوى الإقليمي أو المستويات التخطيطية الأخرى.

- تؤثر قلة الاهتمام بتطبيق اشتراطات الأمن والسلامة العامة في المباني والطرقات والأماكن العامة، ارتفاع تكاليف معدات الوقاية السلامة العامة، قلة استخدام التكنولوجيا في رصد الكوارث قبل وقوعها وربطها بإدارات الطوارئ أي ضعف مستوى التطور التكنولوجي، عدم وجود مختصين بالأمن والسلامة ضمن طواقم تخطيط المخططات الإقليمية على انتشار الكوارث الغير منظمة وتضعف السيطرة عليها في حال وقوعها.

- يعتبر التخطيط وسيلة لإدارة الموارد المالية والبشرية والمادية، بأقل التكاليف والإمكانيات، بالإضافة للتخطيط للأمن والسلامة واستغلال الفرص التي تمنع وقوع الكوارث الطبيعية والصناعية.

- يعتبر قطاع غزة من المناطق المنكوبة والتي يحدث فيها الكوارث وخاصة البشرية والحروب التي تقوم بها قوات الاحتلال الصهيوني للقطاع باستمرار، وأكبر كارثة بشرية مرت على قطاع غزة خلال العقد الماضي حرب غزة "الفرقان".

- قسم المخطط الإقليمي لقطاع غزة لمدينتين مركزيتين يحيط بهما من مدن وقرى، وكان ذلك بسبب توزيع الكثافات السكانية والعمرانية، وتحقيق استخدام أمثل للأرض في القطاع مع الحفاظ على الاستخدام الزراعي، والترفيهي، والسياحي وغيرها من الاستخدامات.

- توجيه التمدد العمراني باتجاه الشرق لتطبيق الأمن البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية والمقومات الزراعية والسياحية في المنطقة الغربية لقطاع غزة وخاصة منطقة المواصي.

- قام المخطط بتقليص المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة في القطاع إلى أقل من نصف المساحة المحددة لها خلال عشرة أعوام وبسبب الكثافات السكانية المتزايدة وامتداد العمران باتجاهها، وهذا يرجع لضعف المؤسسة التخطيطية في قطاع غزة.

- لم يتطرق المخطط الإقليمي لتطبيق معايير الأمن والسلامة العامة في قطاع غزة سوى تحقيق الأمن البيئي وقد حاول تطبيقها في العديد من المواطن ولكن هناك العديد من المعيقات التي ذكرت في متن البحث.

- يعاني المخطط الإقليمي لقطاع غزة من التوزيع العشوائي للمقار الأمنية ومباني إدارات الطوارئ دون دراسة وغير موضحة في المخطط، فالمخطط بحاجة لخطة طوارئ وطنية يقوم على أساسها تحديد فراغات الطوارئ التي تحتاجها التجمعات والكثافات السكانية لتوفر سرعة الوصول في حال الكوارث من محطات الإطفاء والإنقاذ والإسعاف.

- يعمل بقطاع غزة في مجال إدارة الطوارئ والكوارث المؤسسات الحكومية مثل وزارة الداخلية والأمن الوطني ممثلة بمديرية الدفاع المدني الفلسطيني، ووزارة الصحة بجميع طواقمها وخاصة الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ، وعدة مؤسسات أهلية أهمها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، اتحاد لجان العمل الصحي وعشرات الجمعيات والمؤسسات الطبية الأهلية والخاصة.

- تعتبر العوامل السياسية، الاجتماعية، الأمنية، الثقافية التربوية، الاقتصادية، الفنية من أهم العوامل المؤثرة في تطبيق وتوفير الأجواء المناسبة للأمن والسلامة العامة داخل إقليم غزة، أو أي إقليم أخر.
- تطبيق العوامل المساعدة في تحقيق الأمن والسلامة العامة بالمخطط الإقليمي لم يكن بالشكل المطلوب، وهو بحاجة إلى إعادة تطبيقها.

- ينقص المخطط الإقليمي مخططات توزيع إدارات الطوارئ والكوارث ومحطات الإسعاف والدفاع المدني وفق توزيع الكثافات السكانية والكثافة العمرانية في التجمعات والأحياء السكنية، ومخطط توزيع المستشفيات الميدانية ومحطات إدارة العمليات والطوارئ المؤقتة التي يمكن أن تكون موسمية أو حسب الأوضاع الأمنية في قطاع غزة، أو استهداف الاحتلال الإسرائيلي للتجمعات السكنية والمناطق الحدودية.

- تعاني مؤسسات إدارة الكوارث والطوارئ بقطاع غزة من قلة الإمكانيات والتجهيزات اللوجستية بسبب الحصار الصهيوني المفروض على قطاع غزة، والسياسات الصهيونية المتعلقة بتحويل قطاع غزة لسجن كبير.

- تعرض قطاع غزة منذ القدم للحروب والكوارث الصناعية التي يصنعها البشر، وذلك لموقعها الجغرافي المميز ملتقى ثلاثي قارات.

- أبرز المعارك والحروب التي مرت على القطاع حرب 1948م، ونكسة 1967م، والانتفاضة الفلسطينية 1987م، والانتفاضة الفلسطينية الثانية "انتفاضة الأقصى" 2000م، حرب الفرقان 2008–2009م، والعديد من الاجتياحات الإسرائيلية للمناطق السكنية والقصف المركز والقصف العشوائي للمنشآت العامة والمؤسسات الحكومية.

- بسبب الاحتياج للمناطق العازلة في الحروب قامت الحكومة الفلسطينية وبالتعاون مع وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتوفير ملاجئ فوق الأرض ومناطق عازلة في حرب غزة، بمدارس الأنروا.

- استعداد مؤسسات الطوارئ والمؤسسة الأمنية الفلسطينية لامتصاص الضربة الإسرائيلية لم تكن متوقعة، والاستعداد لها لم يكن كما يجب وهذا له تأثير على الحد من مخاطر الحرب والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة وحياة المواطنين.

- قامت المؤسسة الفلسطينية للإدارة الطوارئ بدراسة المعوقات التي واجهها والسليبات وتعزيز الإيجابيات بعد اكتساب الخبرات الجديدة في إدارة الأزمات والكوارث خلال الحرب.

- تسعى جميع الدول إلى الحد من الكوارث والحفاظ على المقدرات الوطنية للدولة أو الإقليم من كادر بشري وموارد مالية ومعنوية تساهم في امتصاص الكارثة أثناء وقوعها.

- اهتم المخططون في دولة البحرين على توفير السلامة العامة في خلال ثلاث محاور وهي:–

1. تطور منافذ العبور ووسائل النقل والتحرك والاعتماد على المشاة في التحرك داخل المدن التاريخية، ليحقق الأمن البيئي، والاقتصادي، وحرية الحركة.

2. الحفاظ على الانتماء للهوية وخاصة بالتجمعات الحضرية التاريخية والأثرية، ليحقق الأمن الشامل والأمن البيئي والسياحي، والأمن الوطني، وتكوين قوة عسكرية تساعد في حمايتها، لتحقق الأمن العسكري والوطني الشامل والعام.

3. الاتجاه للتكنولوجيا مع الحفاظ على التراث وإحياءه، وتسخير التكنولوجيا في الحفاظ على المناطق التاريخية وجلب السياح لها، ليحقق الأمن الاقتصادي، والتاريخي، والأمن الحضري.

- اهتم المخطط الإقليمي لمحافظة شمال سيناء بالتخطيط الإقليمي للمحافظة بحيث لا تتجاوز محاور السياسات العامة الوطنية التي ترعى التنمية في جميع المجالات.

- اهتم المخططون في محافظة شمال سيناء لتحقيق الأمن والسلامة العامة عبر محاور ثلاث رئيسية وهي:

1. التنمية الصناعية وتطوير مقوماتها، ليحقق الأمن الصناعي والأمن الاستثماري، والأمن الاقتصادي، وحرية الحركة.

2. التنمية السياحية وتوسيع المناطق السياحية العلاجية والفلوركورية الشعبية وغيرها، ليحقق الأمن السياحي والاقتصادي، والبيئي.

3. التنمية الزراعية، وتهيئة أنظمة التسوق الزراعي الإليكتروني، والحفاظ على المحميات الطبيعية والتنوع الحيوي، ليحقق الأمن الغذائي، والأمن الزراعي، والتكنولوجي، الاقتصادي، والأمن البيئي والتنوع الحيوي.

- لم يستطع المخطط الإقليمي لمحافظة شمال سيناء تحقيق الأمن الوطني والقومي والشامل بسبب التوترات الأمنية التي تحدث بين الحين والآخر ومحدودية عمل أجهزة الأمن المصرية حسب اتفاقية "كامب ديفيد" مع الكيان الإسرائيلي.

- قسم المخطط الإقليمي لمحافظات الضفة الغربية إلى ثلاث مستويات إدارية وظيفية وإقليمية تسعى لتطبيق السياسات الوطنية العليا للدولة الفلسطينية.

- واجه المخطط الإقليمي للضفة العديد من المعوقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتدخلات الخارجية من اللجنة الرباعية الراعية للسلام في التخطيط الوطني ووضع المخطط الوطني لدولة فلسطين، وغيرها.
- للاحتلال الإسرائيلي دور بارز في إعاقة التنمية العمرانية وتحقيق السلامة العامة في المخطط الإقليمي للضفة وذلك لأغراض تخدم الحركة الصهيونية العالمية.
- يسعى المخطط الوطني للدولة الفلسطينية "مشروع القوس" لتغيير المعالم التاريخية لدولة فلسطين، وسيطرة الاحتلال على المناطق الزراعية الخصبة ومخزون المياه الجوفي مما يهدد الأمن الغذائي والاقتصادي والمائي للضفة الغربية.
- سعى المخطط الإقليمي لتحقيق جوانب محددة من الأمن وتتمثل في الأمن الاقتصادي، والغذائي، والسياسي، الاجتماعي، والثقافي، لم يستطيع المخطط تحقيق أي نوع من أنواع الأمن بسبب السياسات الصهيونية في أراضي الضفة الغربية، وانتشار الاستيطان في مدن الضفة الغربية.
- يمكن القول بأن الحالات الدراسية السابقة لم تستطيع تطبيق الأمن والسلامة ومنها من حاول ويبرز هذا في الجدول التالي:-

م	أنواع الأمن	مخطط البحرين	مخطط شمال سيناء	مخطط الضفة الغربية	ملاحظات
1	**الأمن الشامل**	تحقق مطلقاً	تحقق بشكل نسبي	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	**ومما سبق يتبين أن عدم تحقيق الأمن والسلامة أو بعض جوانب الأمن يرجع إلى التدخلات الخارجية والاتفاقيات**
2	**الأمن القومي**	تحقق مطلقاً	تحقق بشكل نسبي	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
3	**الأمن الوطني**	تحقق مطلقاً	تحقق بشكل نسبي	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
4	**الأمن النفسي**	تحقق مطلقاً	تحقق بشكل	حاول تحقيقه ولكن	

			نسبي	هناك معيقات	**الموقعة التي تدعم تحقيق الأمن لطرف على حساب الطرف الآخر**
5	**الأمن الغذائي**	تحقق مطلق	تحقق مطلقاً	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
6	**الأمن الاقتصادي**	تحقق مطلق	تحقق مطلق	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
7	**الأمن الاجتماعي**	تحقق مطلق	تحقق مطلق	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
8	**الأمن البيئي**	تحقق مطلق	تحقق مطلق	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
9	**الأمن الصناعي**	تحقق مطلق	تحقق مطلق	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	
10	**الأمن الحضري**	تحقق مطلق	تحقق مطلق	حاول تحقيقه ولكن هناك معيقات	

- أما بما يتعلق بتطبيق العوامل الفيزيائية المساعدة في تحقيق الأمن والسلامة العامة بالحالات الدراسية الثلاثة فكانت هناك محاولة لتطبيقها في المخططات السابقة، وواجه عدة معيقات لتطبيقها.

- بهدف التخطيط الإقليمي لزيادة الإنتاج والخدمات المقدمة للمواطن، والاكتفاء الذاتي في تلبية احتياجات المواطنين، المحافظة على الموارد المتاحة في الإقليم لتكفى الأجيال القادمة، توزيع المشاريع التنموية بما يحقق العدالة الاجتماعية للمواطنين.
- **يواجه التخطيط الإقليمي العديد من المعوقات أهمها:**

1. قلة الخبرات لدى المخططين بأهمية التخطيط لإدارة الطوارئ والكوارث على الصعيد الإقليمي، أو العمراني.
2. أن هناك ظروف خاصة قد تؤدي إلى فرض حدود للإقليم رغم قلة الموارد الطبيعية المتاحة في الإقليم مما يضعف الاعتماد على الاكتفاء الذاتي.
3. عدم الاهتمام بالتخطيط لسياسات الأمن والسلامة العامة ضمن مستويات التخطيط الإقليمي.

4. تدخل القرارات السياسية في وضع المخططات بجميع مستوياتها يؤثر على التنمية المستدامة، ويزيد من ضعف تطبيقها على أرض الواقع.
5. عدم مشاركة العامة والشعب في صنع القرار في عمليات التخطيط يساهم في ضعف حصولهم على الراحة التامة.

- تمتاز الكارثة بسرعة تتابع أحداثها، وتصيب درجة عالية من التوتر مع ضغط نفسي وعصبي كبير، ويحتاج للمعلومات الخاصة بالكارثة في بداية الكارثة، لهذا تحتاج لأساليب وأنظمة مواجهة غير تقليدية للسيطرة على الكارثة.
- الكارثة تجبر المواطنين والسلطات التنفيذية بالدولة على التحدي، وهذا يتطلب منها توفير أقصى الإمكانيات والطاقات وأنظمة اتصالات على مستوى عالي، ومعدات وتقنيات حديثة، وهذا يحتاج لدرجة عالية من التنبؤ بالكارثة للتجهيز للسيطرة عليها.
- تتميز الأزمة والكارثة بالمفاجأة واستهداف المقومات الرئيسية للفرد، وتهديد أمن الدولة الداخلي والخارجي وضرب المصالح العليا للدولة، وضيق الوقت للسيطرة عليها.
- تقسم الكوارث لأربع أنواع حسب زمن الوقوع والحجم، وأسباب الوقوع، ومكان وقوع الكارثة.
- للتخطيط للإدارة الطوارئ والكوارث والأزمات، حسب مستويات التخطيط العمراني، تخطيط قومي أو وطني، تخطيط إقليمي، تخطيط على المستوى المحلي أو العمراني.
- للتخطيط العمراني أثر كبير في التخطيط العمراني وتوزيع استخدام الأراضي، ومباني الطوارئ، كما ويحتاج التخطيط العمراني لإعداد مخططات خاصة بتوزيع المستشفيات الميدانية والموسمية المؤقتة، ومخطط لتوزيع الملاجئ العامة والمناطق العازلة للمدنيين.
- توزيع شبكات المياه والمخابز ومراكز التموين للطوارئ لتحقيق الأمن الغذائي، وتهيئة الطرق البديلة لحركة المشاة ومركبات الطوارئ في حال الكوارث وتقليل تكدس المرور في ساعات الذروة.
- هناك معايير للتخطيط للطوارئ يجب إتباعها، مثل تحديد وتقييم المخاطر والتهديدات المحتملة، تحديد أهداف وأولويات الخطة، تحديد وتدبير الموارد اللازمة للتخطيط، تحديد المعلومات اللازمة للتخطيط، ضمان وجود نظام اتصال إعلامي فعال ومرتبط بإدارة الكارثة، التنسيق الدائم مع وبين مختلف القطاعات والأجهزة المختلفة بالدولة.
- تهدف خطة الطوارئ لمنع الأزمة أو الكارثة، أو الحد منها قدر الاستطاعة، واحتواء الضرر، وردة فعل منظمة، والتقليل من الفوضى المصاحبة للكارثة.

- تهتم خطة الطوارئ لمديرية الدفاع المدني الفلسطيني بقطاع غزة بمهام الإطفاء والإنقاذ بشقيه البري والبحري وتقديم الخدمة الطبية والإسعافية اللازمة للمتضررين، دون الاهتمام بالكوارث الطبيعية الكبرى كالزلازل والبراكين.
- تهتم الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ بالتعامل مع الحالات التي يتم نقلها للعلاج بالخارج عبر المعابر، أو الحالات في مناطق النزاع على الحدود الفلسطينية مع الأراضي المحتلة حسب تنسيق الصليب الأحمر الدولي، أو نقل الحالات بين المستشفيات ومراكز الرعاية التخصصية.
- تحتاج إدارات الطوارئ الحكومية لمزيد من العاملين ليصل عدد العاملين في دوائر الإسعاف الفلسطيني 2 فرد لكل ألف مواطن، وفي المقابل تحتاج مديرية الدفاع المدني لشخص واحد لكل ألف مواطن، وهذا يتطلب مزيد من مركبات الطوارئ، وتوزيعها حسب الكثافة السكانية.
- تمثل قدرة قطاع غزة من الطواقم العاملة في مجال الطوارئ والمركبات بالنسبة للكثافة السكانية حسب الجدول التالي:

م	عدد السكان		عدد مركبات الإطفاء والإنقاذ	عدد العاملين بالإطفاء والإنقاذ	عدد مركبات الإسعاف	عدد العاملين بالإسعاف
1	قطاع غزة	1,416,543	27	223	84	288
2	نصيب الفرد لكل مركبة وعامل		52464.6 فرد	6352.2 فرد	16863.6 فرد	4918.6 فرد
3	النسبة المؤوية من عدد السكان		%3.7	%0.448	%1.19	%0.347
عدد السكان بقطاع غزة، ونسبة تغطية مركبات الطوارئ والعاملين عليها للسكان ونصيبهم منها.						

- قدمت مديرية الدفاع المدني خلال حرب الفرقان على القطاع نموذجاً رائعاً في الحفاظ على الجبهة الداخلية للوطن رغم استهداف مواقعها واستشهاد 13 من رجالها وإصابة العشرات، ويبرز ما سبق في تقديم 953 نشاط ما بين إطفاء وإنقاذ، وإسعاف أولية في جميع المحافظات، وذلك خلال 21 يوم رغم ضعف الإمكانيات والتجهيزات.
- هناك تقصير واضح من السلطات التشريعية فيما يتعلق بقوانين السلامة العامة على مستوى التخطيط الإقليمي، والسلطات التنفيذية في إنشاء الملاجئ.

- عدم وجود مجلس أعلى لإدارة الطوارئ بقطاع غزة أو فلسطين لرسم السياسات العامة لخطط الطوارئ وتوزيع المؤسسات وتلبية احتياجات مؤسسات الطوارئ.
- يبرز تقصير المؤسسات التعليمية والأكاديمية في عدم توفير تخصصات تتعلق بإدارات الطوارئ والأمن والسلامة العامة وهندسة الإطفاء والإنقاذ في قطاع غزة.
- قلة التوعية الإعلامية من مؤسسات الإعلام الفلسطيني بشقيه العام والخاص في نشر ثقافة السلامة العامة والحماية المدنية بين الجمهور الفلسطيني.
- الطواقم العامة في مؤسسات الطوارئ بقطاع غزة بحاجة لتدريب وتأهيل مهني وأكاديمي وذلك عبر البعثات الخارجية أو الدورات الداخلية.
- تحقيق توزيع عادل لاستخدامات الأراضي لتحقق التوازن والتنوع في كافة مجالات الحياة اليومية لدعم تطبيق السلامة والحد من الكوارث والمخاطر، وانتشار الجرائم في التجمعات العمرانية.
- تنقسم مواجهة الكوارث لمرحلتين هامتين هما :

1. مرحلة المواجهة وهي أصعب مرحلة لشح المعلومات المتوفرة عن مكان وحجم الكارثة.
2. مرحلة تنظيم العمل أثناء الكارثة وهي المرحلة التي قد تلحق الضرر بطواقم الطوارئ ومعداتهم، ومواجهتهم للضغوط النفسية.

ويتطلب لنجاح مواجهة الكارثة معلومات دقيقة عن الكارثة، تحديد الأولويات والاهتمام بمصدر الكارثة الرئيسي، إنجاز التدابير الوقائية للمشاكل المشابهة، التحكم الفعال من قبل القيادة في العمليات وتوجيه المختصين لمكان الكارثة، تحقيق الانسجام بين المؤسسات ومنع التعارض بين المصالح العامة.

- تهتم طواقم الإنقاذ في ميدان الكارثة بتهيئة مركز لإدارة العمليات، إخلاء الجرحى وتقديم الخدمة الإسعافية اللازمة لهم ونقلهم لمكان آمن، وإخلاء المواطنين من أماكن سكنهم وتهيئة الطرق البديلة لهم، مكافحة الحرائق، والسيطرة النفسية على المواطنين، والبحث عن المصابين وإجلاء المحاصرين بمعدات الإنقاذ، انتشال الجثث والتعرف عليها وتقديم الإجراءات السليمة لدفنها، رش الأنقاض بمواد مطهرة، وإزالة الأنقاض التي تشكل خطر داهم على حياة المواطنين، وتعتبر هذه العملية من أهم عمليات السيطرة على الكارثة وتوسيع دائرة الخطر على المناطق المجاورة للمنطقة المنكوبة.

6-2 التوصيات

- دارسة جميع العناصر والموارد البشرية والطبيعية المتاحة في كل إقليم ومطابقتها مع معايير الأمن والسلامة العامة وأنواع الأمن الذي يتطلب تحقيقه في كل إقليم.
- الحد من الآثار السلبية الناتجة عن الكوارث التقليدية سواء الصناعية أو الطبيعية أو المهجنة من أساسيات التخطيط بجميع مستوياته بداً من الوطني وانتهاءً بالقطاعي.
- سن القوانين والتشريعات الخاصة بتحديد سياسات الإيواء والإخلاء، على أن تقوم الجهات المختصة في الدوائر الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني بتحمل المسئولية بتوفير الأماكن الآمنة للمواطنين وخاصة لحماية المدنيين في حال الحروب.
- تشكيل الفرق المختصة والمؤهلة علمياً ومهنياً في مجال الإيواء والإخلاء، وهذه يتطلب من هذه الفرق تجهيز مناورات وهمية كل ثلاث شهور للتعرف على مدى جاهزيتهم.
- توزيع مباني ومؤسسات الأمن والسلامة وإدارة الطوارئ والكوارث حسب توزيع الكثافات السكانية والعمرانية على مستويات الأقاليم المختلفة، وأن تدرج ضمن استخدامات الأراضي على المستوى الوطني والإقليمي.
- تصميم الطرق على المستوى الوطني والإقليمي الخاصة بتحركات مركبات الطوارئ، وتوفير الدعم والإسناد المباشر بين الأقاليم بما يسهل عملية الدعم لهم في حال وجود كوارث بشكل كبير.
- وضع إستراتيجية لتوزيع مصادر للمياه لمساندة ومساعدة طواقم إطفاء الحريق مع وقاف لها على مستويات التجمعات العمرانية المحلية مرتبطة بأنظمة الدفاع المدني مركزياً على مستوى الإقليم.
- تجهيز مراكز الدعم النفسي واللوجستي للفئات المختلفة في الشعوب، وأن تكون هذه المراكز على مستوى المحليات والأقاليم، وخاصة بما يتعلق بالدعم النفسي للأطفال بعد توفير جميع مستويات الترفيه والتسلية لهم لإخراجهم من الحالة النفسية الصعبة بعد الكوارث.
- إنشاء مراكز للدراسات خاصة بدراسة الحالات التي تتطلب فرض حالات الطوارئ والاستفادة من الإيجابيات والسلبيات بعد الانتهاء من حالة الطوارئ، مثل حالة الطوارئ التي تم فرضها في حرب الفرقان واستعدادات أجهزة ومؤسسات الكوارث، والمعيقات التي واجهت قطاع غزة في الحرب.

- توزيع مراكز التموين على المستوى الوطني والإقليمي لتكفي حاجات الناس خلال فترات الطوارئ، وخاصة المخابز والمواد الغذائية الأساسية حسب توزيع الكثافات السكانية **ليحقق الأمن الغذائي.**

- إنشاء الكود الفلسطيني الخاص بالأمن والسلامة العامة، في المباني والمناطق العامة والشوارع، والمؤسسات الحكومية والخاصة وعلى مستوى الحي والمدينة، والذ يتخصص في أهم معايير تطبيق الأمن والسلامة في جميع المستويات والذي يحتوي على:

1. المفاهيم العامة للسلامة العامة بجميع مجالات الحياة.
2. أهم المبادئ الأساسية للتصميم المعماري والعمراني والتخطيطي الآمن.
3. أهم معايير وحسابات السلامة العامة في المباني والمنشآت العامة.
4. أهم المتطلبات التصميمية لتحقيق الأمن والسلامة.
5. تحليل للواقع الموجود في الأراضي الفلسطينية وآثاره على تطبيق السلامة العامة.
6. عوامل الراحة وتحقيق الأمن الشخصي والفردي للإنسان من خلال المنشآت.
7. الأساليب العلمية والعملية والتقليدية في الحد من مخاطر الكوارث.

- يجب على السلطات التنفيذية المساهمة في تحقيق مستويات الأمن والسلامة للحد من الكوارث والجرائم، وتبدأ من الأمن والسلامة على المستوى الفردي انتهاءً بالأمن والسلامة على المستوى الوطني القومي.

- إعادة دراسة وتوسيع قوانين الأمن والسلامة المعمول بها في الأراضي الفلسطينية لتشمل جميع نواحي السلامة الأمنية في قطاع غزة، ووضع عقوبات صارمة على كل من يخالف توفير إجراءات الوقاية والسلامة العامة في الإقليم.

- على السلطات المختصة تحديد الوظائف الأساسية للطرق والممرات، على المستوى الإقليمي والوطني والتدرج في استخدامات الطرق داخل حدود الإقليم.

- على السلطات التنفيذية الاعتماد على المشاركة الشعبية في تطبيق مفاهيم الأمن والسلامة العامة وإدارة الكوارث وتجنيد المتطوعين لسد العجز المتوفر في طواقم إدارة الكوارث بقطاع غزة.

- يجب على السلطات والأجهزة المختصة استخدام أجهزة المراقبة، ووسائل التكنولوجيا الحديثة التي تكتشف الكوارث قبل وقوعها، والأجهزة الذكية المستخدمة في غدارة الكوارث والسيطرة عليها بعد الوقوع.

- على السلطات التشريعية تشريع قوانين ولوائح وأنظمة تجبر المواطنين تجهيز ملاجئ أثناء عمليات تشيد المباني وتجهيز الملاجئ العامة.

- يجب على الدولة أن تحافظ على النسق الاجتماعي والحد من الجرائم عبر تحقيق احتياجات المواطنين، وتلبية رغباتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير المناطق الترفيهية والخضراء والمفتوحة، ويتم ما سبق بواسطة التخطيط الإقليمي، والتوزيع الأمثل للأراضي، ونشر ثقافة السلامة العامة.

- نشر القوانين وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على كل مخالف يحقق السلامة العامة في الدولة، ومنع نشر الجرائم.

- يجب المجلس التشريعي الفلسطيني تشكيل لجنة الأمن والسلامة العامة داخل أروقة البرلمان الفلسطيني لمتابعة القضايا المتعلقة بالسلامة العامة، ومخاطر عدم تطبيقها في الأراضي الفلسطينية، وتضم مختصين ومهنيين في مجال السلامة.

- يجب عند تشكيل لجان التخطيط الرئيسية والفرعية وفي جميع المستويات أن يتم ضم فريق متخصص من السلامة العامة، وأن تنتشر ثقافة السلامة العامة بشكل جزئي بين المخططين الفلسطينيين، والقائمين على تجهيز المخططات الوطنية والإقليمية.

- إقامة حملات التوعية المستمرة للمواطنين والتي تهدف لنشر الثقافة العامة والتقليل من الكوارث التي يرجع سببها إلى الإهمال في تطبيق معايير السلامة، وعدم اللامبالاة في استخدام معدات والأجهزة التي قد تكون خطرة.

- يمكن تحقيق جميع أنواع الأمن في المخطط الإقليمي بشكل جزئي وتجاوز المعوقات عير تشريع قوانين السلامة العامة، والتوزيع السليم للأراضي، والمحافظة على المحميات الطبيعية، وتوجيه العمران للشرق، منع امتداد العمران باتجاه الخزان الجوفي للمياه في المحررات الجنوبية والشمالية.

- أن يتم تجهيز مخطط خاص بتوزيع الوضع القائم لإدارات الكوارث والطوارئ في المخطط الإقليمي للقطاع ومحطات الإسعاف والدفاع المدني، ومخطط آخر يوضع احتياجات القطاع حسب التوزيع الديمغرافي للسكان.

- أن يكون هناك مخططات جاهزة موزع عليها محطات إدارة العمليات والطوارئ المؤقتة، والمستشفيات المؤقتة.

- دعم صمود المدن الحدودية والتي قد تعيق تقدم وتحركات الجيش الصهيوني في اجتياح قطاع غزة المتكرر للتجمعات السكانية وخاصة الحدودية، وذلك عبر تسهيل التراخيص وإنشاء الملاجئ ودعم مواد البناء.

- فضح ممارسات الاحتلال الصهيوني بمنع إدخال الأدوية والمواد الطبية، ومنع دخول أجهزة ومركبات الطوارئ إلى قطاع غزة، ودعم تجهيز وإرسال القوافل المحملة بالتجهيزات اللوجستية لإدارات الكوارث والطوارئ بالقطاع.

- تجهيز خطة طوارئ وطنية طويلة الأمد من قبل مختصين في إدارة الطوارئ والكوارث، على أن ينبثق منه خطط طوارئ مصغرة للمحافظات، والخطط الإقليمية والمؤقتة، وأن تشمل جميع الكوارث التي يمكن أن تقع في الأراضي الفلسطينية على المدى القريب والبعيد على أنتشمل:-

1. هدف الخطة الرئيسي والأهداف التفصيلية، ومبررات الحاجة لها.
2. أهم الإمكانيات المتاحة لدى أجهزة الطوارئ الفلسطينية.
3. الجهات المشاركة في تطبيق خطة التعامل مع الكوارث وحالات الطوارئ.
4. تحديد مهام كل جهة من إدارات الطوارئ بمهام عملها.
5. أليات التعامل مع الكوارث الموسمية، والكوارث الطبيعية، والكوارث الصناعية.
6. أهم التجهيزات الوقائية من أخطار الكوارث بجميع أنواعها.
7. المناطق التي يمكن أن تتضرر من حجم الكوارث، وما هي طبيعة الضرر.
8. توزيع المعدات والتجهيزات اللوجستية حسب الكثافات السكانية.
9. توزيع المستشفيات المؤقتة، ومقار إدارة الطوارئ الميدانية والمؤقتة.

- زيادة عدد العاملين في مديرية الدفاع المدني الفلسطيني قطاع غزة إلى 1500 موظف وذلك وفق المعايير الدولية كل رجل دفاع مدني يخدم ألف مواطن، وكذلك العاملين في إدارات

الإسعافات والطوارئ بوزارة الصحة إلى 3000 ضابط إسعاف وسائق مركبة إسعاف وذلك حسب المعايير المقترحة في الفصل الخامس.

- يراعي أثناء التخطيط تحقيق جميع العوامل المساعدة في تطبيق مفاهيم الأمن والسلامة العامة، وذلك في جميع مستويات التخطيط العمراني المختلفة.
- تشكيل لجان الدفاع المدني المحلية في المحافظات وفقاً للمادة رقم (13) من القانون رقم [3] لسنة 1998م بشأن الدفاع المدني.
- على المؤسسات التعليمية والأكاديمية تطبيق خطة الدبلوم الأكاديمي للأمن والسلامة العامة، من خلال كليات المجتمع الفلسطينية وذلك بعد الرجوع لملحق رقم (4) والمواد الدراسية المقترحة، وتطبيق دبلوم مهني مكثف عبر ثلاث فصول دراسية بواقع 200 ساعة تدريبية لجميع خرجي البكالوريوس العاملين في مجال الأمن والسلامة العامة أو الدفاع المدني الفلسطيني.

المراجع

(ص 136 – ص 144)

المراجع:-

أولاً: القران الكريم وكتب الأحاديث:-

1 القران الكريم.

2 (موسوعة الحديث، مسلم، المسند الصحيح، 1432هـ، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء وايكاء السقاء وإغلاق الأبواب وذكر اسم الله عليها، وإطفاء السراج والنار عند النوم، وكف الصبيان والمواشي بعد المغرب)

3 المكتبة الشاملة (ابن حنبل، المسند، ج2، ص90)، وصححه الألباني في (صحيح الأدب المفرد، 1419، باب إطفاء المصباح، ص420، ح1225)

4 رياض الصالحين، من كلام سيد المرسلين، الإمام ابن زكريا يحيي ين شرف النووي.

ثانياً: الكتب:

1 الفيروز، أبادي، القاموس المحيط، (بدون تاريخ)، ص199 .

2 سربيل، إبراهيم ، دليل المجاهد الأمني والطبي، دار الينابيع للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1990 م.

3 البشري، محمد الامين، مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2010م.

4 أحمد، إبراهيم، فقه الأمن والمخابرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2006م.

5 زهرة، عطا محمد، الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1985.

6 الجنجي، على، وآخرون، الأمن السياحي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2005.

7 عيسى، محسن، الأمن والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، 2011م.

8 البشري، محمد، الأمن العربي المقومات والمعوقات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولي، 2000م.

9 سعيد، محمود/ الحرفش، خالد، مفاهيم أمنية، إدارة العلاقات العامة والإعلام، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010م.
10 منير، صديق، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، بدون تاريخ.
11 شامة، عباس، الأمن الصناعي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، فهرسة مكتبة فهد الوطنية أثناء النشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1999م.
12 الغامدي، يحيي، استخدام تقنية الذكاء الصناعي في إدارة حوادث الحريق، المديرية العامة للدفاع المدني، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1429 هـ .
13 جرادة، عبد القادر، الجريمة تأصيلاً ومكافحة، دراسة تحليلية تأصيلية للعلوم الإجرامية: (علم الإجرام، علم الضحية، علم الجزاء الجنائي) ، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عدد (الناصرة)، 2011.
14 جرادة، عبد القادر، مبادئ قانون العقوبات الفلسطينية، دراسة تحليلية نقدية للتشريعات المطبق في قطاع غزة والضفة الغربية مقارنة بالشريعة الاسلامية وقوانين عربية وأجنبية، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المجلد الأول، 2010.
15 الصقار، فؤاد، التخطيط الإقليمي، منشأة المعارف للنشر بالإسكندرية، دار بور سعيد للطباعة، جمهورية مصر العربية، 1977م.
16 الحجامي، فراس، جدلية العلاقة بين التخطيط الإقليمي والتخطيط الاقتصادي، 2010.
17 العاني، محمد، دراسات تطبيقية لبعض جوانب التخطيط الحضري والإقليمي، أستاذ التخطيط الحضري والإقليمي المشارك بجامعة قاريونس – فرع المرج، الجمهورية العربية الاشتراكية الليبية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2009م.
18 عبد المحمود، عباس، مواجهة الكوارث غير التقليدية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2009م.
19 القاضي، أحمد، مذكرات إزالة الكوارث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1998م.
20 عفيفي، أحمد/ الغامدي، يحيي، التخطيط العمراني وأثره في برامج الدفاع المدني، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010.
21 إسكندر، مجدي أيوب، التخطيط الوقائي في مجال الحماية المدنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، بدون تاريخ.

ثالثاً: الأوراق البحثية:-

1 "الحاج حسن" محمد ، محمد ، أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجرائم في المدن الفلسطينية "دراسة تحليلية مدين نابلس " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم التخطيط الحضري والإقليمي ، 2007 م .

2 الحفناوي ، مصطفى ، الأمن والسلامة في المباني التعليمية ، استخدام الحاسب الآلي في تقييم مستوى السلامة لمدارس التعليم الأساسي ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ، قسم الهندسة المعمارية ، جمهورية مصر العربية ، 2007 م.

3 السكيب ، خالد ، الأمن والأمان في الحي السكني ، جامعة الملك سعود ، كلية العمارة والتخطيط ، المملكة العربية السعودية ، 2004م.

4 باهمام ، علي ، تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال ، جامعة الملك سعود ، كلية العمارة والتخطيط ، المملكة العربية السعودية .

5 عباس ، مكرم ، " الامان الحضري " التصميم العمراني من وجهة نظر المرأة ، حالة دراسية : مدينة نابلس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم الهندسة المعمارية ، نابلس ، فلسطين ، 2008 م .

6 معدي، عبد الله، ورقة عمل بعنوان: مكانة السلامة الإنشائية في مفهوم السلامة العامة، مؤتمر الدفاع المدني العشرون "سلامة المنشآت أهداف وغايات"، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1425 هـ.

7 الأحيدب، إبراهيم، أمن وحماية البيئة، الندوة العلمية الثانية والأربعون(أمن وحماية البيئة)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية' المملكة العربية السعودية، الرياض، 14-16 أكتوبر 1996م.

8 الحسيني، عبد الرحمن، منهج الإسلام في سلامة الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية،2003م.

9 أبو عمرة، صالح، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في دراسة استخدامات الأراضي لمدينة دير البلح، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافية' كلي الآداب' عمادة الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2010 م.

10 العرفج، فهد، التحريض على الجريمة في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، دراسة تأصيلية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية، تخصص السياسية الجنائية المملكة العربية السعودية، الرياض، 2006.

11 إبراهيم، محمد، الحاجة إلى مدخل تنظيمي لمواجهة الكوارث الطبيعية، المؤتمر الدولي الأول عن " البيئة و التنمية في أفريقيا "، جامعة أسيوط، كلية الهندسة، جمهورية مصر العربية، أكتوبر 1995م.

12 حرب، علي، دور مؤسسات المجتمع المدني القانونية في التوعية في مجال مكافحة الإرهاب، دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، الندوة العلمية بالتعاون مع جامعة الحسين بن طلال من تاريخ 12-2009/5/14م، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010م.

13 المنسي، يوسف، ورقة عمل بعنوان: إعمار قطاع غزة باستخدام نظام الوحدة السكنية النواة، مؤتمر رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2010.

14 الحداد، محمد منير، الاعتبارات التصميمية لمشاريع الإسكان لتحقيق الأمن والأمان لمواجهة الكوارث، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة الإسلامية – غزة، 2012م.

15 العمار، عبد الله، دور تقنية ونظم المعومات في إدارة الأزمات والكوارث، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، برنامج الماجستير في العلوم الإدارية، الرياض، بدون تاريخ.

16 محسن، عبد الكريم، سياسات إدارة الكوارث والأزمات في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية غزة، المؤتمر العلمي الهندسي الدولي الثاني، 2010م.

رابعاً: المقالات المنشورة:

1 المغير، محمد، مقال بعنوان: الدفاع المدني قضية إسلامية وطنية إنسانية، موقع مديرية الدفاع المدني الفلسطيني- غزة.

2 نظمى، رانيا، مقال بعنوان الأمن الاجتماعي، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الثقافة الإسلامية، المملكة العربية السعودية،(بدون تاريخ) .

3 القيق، فريد، المخطط الإقليمي واقع جديد بأيدي فلسطينية، قراءة نقدية في المخطط الإقليمي لقطاع غزة.، الجامعة الاسلامية- غزة، مجلة العمران، العدد السادس، مطابع مكتبة دار الأرقم.

خامساً: القوانين والتشريعات:-

1 القانون رقم 109 لسنة 1971م، في شأن هيئة الشرطة، بجمهورية مصر العربية.

2 السلطة الوطنية الفلسطينية، المديرية العامة للدفاع المدني، اللوائح التنفيذية المنظمة لعمل القانون رقم(3) لسنة 1998م، الخاص بالدفاع المدني، إدارة البحوث والدراسات، 2000م.

3 السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني، البوابة القانونية، التشريعات، التشريعات الفلسطينية، الموقع الإلكتروني للمجلس التشريعي،
(www.plc.gov.ps/menu_plc/plc rule/index.htm)

سادساً: المقابلات الشخصية:-

1 مقابلة شخصية : مقدم/ عبد العزيز العطار مدير إدارة الدفاع المدني – محافظة رفح.

2 مقابلة شخصية، د. م. نهاد المغني مدير عام التخطيط والهندسة، بلدية غزة ، 2012/1/22 الساعة 8:30 ص.

3 مقابلة شخصية، د. م. محمد الكحلوت مدير مركز عمادة التراث، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011/12/10 الساعة 1:30 م.

4 مقابلة شخصية العميد/ يوسف الزهار مدير عام الدفاع المدني قطاع غزة ، 2012/1/22 الساعة 10:00 ص.

5 مقابلة مع نقيب/ رأفت خليل البواب مدير تدريب مديرية الدفاع المدني قطاع غزة – المنطقة الجنوبية، 2012/1/10م، الساعة 11:20 ص.

6 مقابلة مع الدكتور يحيي خضر مدير اللجنة العليا لإدارة الطوارئ بقطاع غزة، ومدير عام الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة قطاع غزة، 2012/3/29 الساعة 11:00 صباحاً.

7 مقابلة مع حكيم/ أشرف عصام حليوة، مدير دائرة التنمية البشرية بالإدارة العامة للإسعاف والطوارئ، وزارة الصحة الفلسطينية، قطاع غزة، 2012/3/29م الساعة 11:30 صباحاً.

8 مقابلة شخصية، مقدم/ م. حسين زعرب، مدير التدريب، المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني، 2012/2/13م، الساعة 10:00 ص

سابعاً: تقارير المؤسسات:-

1 المركز الوطني للمعلومات، الجمهورية اليمنية، الإدارة العامة للتحليل والدراسات، السلامة المهنية، (بدون تاريخ).

2 الجمعية العامة، الأمم المتحدة، الدورة الستون، البند 54 من جدول الأعمال، التنمية المستدامة: الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، تنفيذ الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، مذكرة الأمين العام، أغسطس 2005م.

3 وزارة الداخلية والأمن الوطني غزة بالتعاون مع المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني قطاع غزة، التقارير الختامية، حملة 102 لسلامتكم التوعوية ديسمبر 2011م.

4 المرجع المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني للبحرين حتى عام 2030 م.

5 وزارة التخطيط الوطني الفلسطيني، المخطط الإقليمي للمحافظات الجنوبية للأعوام 2005-2015م.

6 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المخطط الإقليمي للضفة الغربية.

7 جمهورية اليمن، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، إدارة الكوارث الطبيعية،

www.yemen-nic.info/procesafe/imp-bales/disaster.pdf

8 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع وظروف السكن في الأراضي الفلسطينية، ديسمبر 2009م.

9 السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، المديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني – الضفة الغربية، دروس إرشادية في السلامة العامة والإطفاء والإنقاذ، لطلاب المدارس والمتطوعين، الناشر للدعاية والإعلان والعلاقات العامة، رام الله فلسطين، دائرة تدريب رام الله والبيت لحم، (بدون تاريخ).

10 طه، هيمه، فن الإدارة، جامعة فرحات عباس، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، سطيف، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006-2007م.

11 Rand Corporation, The Arc , Helping A Palestine State Succeed, 2004 , (WWW.RAND.org)

ثامناً: المؤسسات الرسمية والدوائر الحكومية:-

1 السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، المديرية العامة للدفاع المدني – قطاع غزة ، قسم الإحصاء.

2 وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطينية، المديرية العامة للدفاع المدني، قطاع غزة، دائرة التخطيط والتطوير.

3 السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الصحة الفلسطينية، الإدارة العامة للإسعاف والطوارئ، قطاع غزة، دائرة سيارات الإسعاف.

4 السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الداخلية والأمن الوطني، المديرية العامة للدفاع المدني، دائرة العمليات، يناير 2012.

تاسعاً: المراجع الإليكترونية:-

1 المكتبة الشاملة، كتاب المعارف.

2 محمد شريف بشير، مدارك – تنمية واقتصاد ، 2012/1/30،
(www.mdarik.islamonline.net)

3 الموسوعة العربية العالمية، 2004م.
(www.intaaj.net)

4 المكتبة الشاملة، المعجم الوسيط.

5 المكتبة الشاملة، لسان العرب.

6 جامعة بابل ، العراق، الموقع الاليكتروني ،
http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/action_lect.aspx?fid=11&depid=1&lcid=1367

7 الموسوعة الإلكترونية الحرة ويكيبيديا
(WWW.ar.wikipedia.org)

8 المرجع المخطط الهيكلي الاستراتيجي الوطني للبحرين حتى عام 2030 م،
(websrv.municipality.gov.bh/ppd/doc/strategies.pdf)

9 الموسوعة المعرفية الشاملة، الموقع الاليكتروني
http://www.marefa.org/index.php/%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84_%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1

10 وزارة التنمية الإدارية، محافظة شمال سيناء، البوابة الاليكترونية.
http://www.northsinai.gov.eg/invest/InvestMap/display.aspx?ID=2

11 Making Home Afforadable.Gov

http://www.masrawy.com/ketabat

12 محافظة شمال سيناء، مديرية التربية والتعليم، إدارة الأزمات والكوارث، الموقع الإليكتروني
http://nnsinaiedu.org/tawgehat/azamat/oliaforazamat.htm

13 الموسوعة الإلكترونية الحرة، ويكبيديا،

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

14 وكالة وفا للأنباء، (www.wafa.ps)

15 مؤسسة إبداع للتدريب والتطوير والاستشارات، محرقة غزة الإليكترونية، 2012/3/13،
www.creativity.ps/holocaust

16 موقع الدكتور حمدان أحمد حمدان الغسيه،

http://hazard.ae/site/manage-kwarith/197-2009-01-27-22-45-44.html

17 مجلة المسلح المتخصصة في شئون الدفاع الاستراتيجي، مقال للعميد الركن/ محمد الجالي بعنوان مفهوم الأزمة، الموقع الإليكتروني للمجلة،

http://www.almusallh.ly/crisis-management/10-2009-04-18-18-36-23.html

18 المديرية العامة للشئون الصحية، وحدة الصحة البيئة والصحة المهنية، الموقع الإليكتروني، تاريخ الدخول للموقع 2012/4/8، س 11:40 ص

(http://www.deohoman.org/forum/showthread.php?p=687)

عاشراً: مراجع أخرى:-

1 لولو، رياض، مديرية الدفاع المدني-قطاع غزة، دائرة أمن وسلامة المشروعات، محاضرة تدريبه بعنوان الأمن والسلامة (الأمن الصناعي) "دورة الشهيد حسام الصانع التأسيسية لعلوم الدفاع المدني"،2010م.

2 القيق، فريد، عميد كلية التخطيط والتطوير، الجامعة الاسلامية- غزة ، يناير 2011م.

الملاحق

(ص 145 – ص 187)

ملحق رقم (1)

ملخص لقانون الدفاع المدني الفلسطيني

رقم (3) لعام 1998م

(ص 146 – ص 156)

قانون الدفاع المدني الفلسطيني:

قانون رقم [3] لسنة 1998م بشأن الدفاع المدني

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على قانون الدفاع المدني رقم (12) لسنة 1959م، المعمول به في محافظات الضفة الغربية، وعلى قانون الدفاع المدني رقم (17) لسنة 1962م، المعمول به في محافظات غزة، وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء، وبعد موافقة المجلس التشريعي، أصدرنا القانون التالي:

تعاريف

مادة [1]

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

- الوزارة: وزارة الداخلية.
- الوزير: وزير الداخلية.
- المجلس: المجلس الأعلى للدفاع المدني.
- المديرية: المديرية العامة للدفاع العام.
- المدير العام: مدير عام الدفاع المدني.
- الرئيس: رئيس المجلس الأعلى للدفاع المدني.
- الكوارث الطبيعية: الأوضاع الاستثنائية الناتجة عن فعل الطبيعة.
- حالة الطوارئ: حالة الخطر الداهم الذي يهدد أو يعيق السير العادي للسلطات العامة.

مادة [2]

يقصد بالدفاع المدني مجموعة الإجراءات الضرورية لوقاية المدنيين وممتلكاتهم وتأمين سلامة المواصلات بأنواعها وضمان سير العمل بانتظام في المرافق العامة، وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات العامة والخاصة سواء من أخطار الغارات الجوية وغيرها من الأعمال الحربية أو من أخطار الكوارث الطبيعية أو الحرائق أو الإنقاذ البحري أو أي أخطار أخرى.

مادة [3]

المديرية العامة للدفاع المدني تتبع الوزارة.

مادة [4]

يتولى إدارة المديرية مدير عام يكون مسئولاً أمام الوزير عن جميع أعمال الدفاع المدني الفنية والمالية والإدارية، ويشرف مباشرة ضمن حدود القوانين والأنظمة السارية على تنفيذ أوامر وقرارات وتعليمات الوزير والمجلس الأعلى للدفاع المدني.

مادة [5]

تختص المديرية العامة للدفاع المدني بما يلي:

[1] جميع أعمال الدفاع المدني بما في ذلك إعداد المشروعات وخطط العمل والإشراف على تنفيذها وتدبير ما يلزم من أدوات ومهمات ودراسة أحدث وسائل الدفاع المدني وطرق نشر تعليمها بين الجمهور.

[2] اتخاذ الإجراءات الضرورية مع اللجان المعنية لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ في الأحوال التي يقررها رئيس السلطة الوطنية.

[3] توعية المواطنين بأعمال الدفاع المدني والتعاون مع فرقها وتوزيع النشرات والإعلانات المتعلقة بعملها في زمن السلم والحرب.

مادة [6]

لغاية تنفيذ أهدافها تقوم المديرية العامة للدفاع المدني دون إخلال بالصلاحيات المبينة في هذا القانون بالأعمال التالية وبالتنسيق مع الجهات المعينة:-

[1] تنظيم وسائل الإنذار من الغارات الجوية.

[2] الإشراف على تنظيم التعاون بين المدن والقرى في أعمال الدفاع المدني وإنشاء الكتائب المدنية السريعة لنجدة المناطق المنكوبة.

[3] تنظيم وسائل إطفاء الحريق.

[4] إنشاء وتهيئة غرفة عمليات الدفاع المدني.

[5] تنظيم عمليات الكشف عن القنابل والألغام التي لم تنفجر ورفعها.

[6] تقييد الإضاءة وإطفاء الأنوار منعاً للأضرار التي قد تحدث من الغارات الجوية.

[7] تخزين المعدات والأدوية والمطهرات اللازمة لأعمال الدفاع المدني.

[8] تكوين فرق الكشف عن الإشعاعات الذرية والغازات السامة والجراثيم.

[9] إقامة الخنادق والملاجئ العامة وتهيئة الملاجئ الخاصة بالمباني والمنشآت.

[10] المساهمة في تهيئة الأماكن التي تصلح لاستقبال المصابين من الغارات الجوية والكوارث الطبيعية.

[11] إعداد فرق الإنقاذ وفرق رفع الأنقاض وفرق مراقبي الغارات الجوية والحريق.

[12] تعليم وتدريب المدنيين على طرق الدفاع المدني بمختلف الوسائل.

[13] تنظيم وتحديد شروط نقل وتخزين المواد الكيميائية الخطرة على طرق أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية.

المجلس الأعلى للدفاع المدني

مادة [7]

يشكل مجلس أعلى للدفاع المدني على النحو التالي:-

1- وزير الداخلية رئيساً

2- مدير عام الدفاع المدني عضواً

3- مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية عضواً

4- مدير عام وزارة الأشغال العامة عضواً

5- مدير عام وزارة الصحة عضواً

6- مدير عام وزارة الحكم المحلي عضواً

7- مدير عام وزارة التربية والتعليم عضواً

8- مدير عام وزارة المالية عضواً

9- مدير عام وزارة الاتصالات عضواً

10- مدير عام وزارة التخطيط والتعاون الولي عضواً

11- مدير عام وزارة المواصلات عضواً

12- مدير عام إدارة الأمن الصناعي بوزارة الصناعة عضواً

13- مدير عام الأمن الوطني عضواً

14- مدير عام وزارة التموين عضواً

15- مدير عام وزارة الإسكان عضواً

16- مدير عام الشرطة عضواً

مادة [8]

يجوز للمجلس أن يدعو من يرى ضرورة الاستعانة بهم من الخبراء لحضور جلسات المجلس دون أن يكون لهم حق التصويت في اتخاذ القرارات التي يصدرها.

مادة [9]

يكتمل النصاب القانوني لاجتماعات المجلس الأعلى للدفاع المدني في الأوقات العادية بحضور الأغلبية (نصف + واحد لعدد أعضاء المجلس) على أن يكون من ضمنهم الوزير أو من ينيبه، أما في حالة الطوارئ فيكتفي للنصاب القانوني بحضور الوزير أو من ينيبه وبمن حضر من الأعضاء.

مادة [10]

تصدر قرارات المجلس الأعلى للدفاع المدني بأغلبية عدد الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

مادة [11]

يجتمع المجلس بصورة عادية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، ويمكن اجتماعه في أي وقت بصورة استثنائية بدعوة من الوزير أو من ينيبه، أو بناءً على طلب ثلث أعضاء المجلس.

مادة [12]

مع مراعاة أحكام هذا القانون يختص المجلس بما يلي:

[1] وضع السياسة العامة للدفاع المدني.

[2] بحث وإقرار ما يعرض عليه من خطط مشروعات للدفاع المدني.

[3] متابعة تنفيذ خطط ومشروعات الدفاع المدني.

[4] اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة أي حدث طارئ.

مادة [13]

تشكل في كل محافظة لجنة محلية للدفاع المدني على الوجه التالي:-

رئيساً 1- المحافظ أو من ينيبه

أعضاء 2- رؤساء المجالس البلدية والقروية ولجان المخيمات في المحافظة

عضواً 3- مدير الدفاع المدني في المحافظة

عضواً 4- طبيب تنتدبه وزارة الصحة

أعضاء 5- عدد بما لا يزيد عن خمسة أفراد من الأهالي يختارهم المحافظ

عضواً 6- ممثل عن مديرية الشرطة في المحافظة

مادة [14]

تختص اللجنة المحلية المذكورة بتنفيذ خطط ومشروعات الدفاع المدني الخاصة بالمحافظة ودراسة الوسائل المؤدية إلى تنفيذها على أكمل وجه ولها في سبيل ذلك ممارسة الأعمال التالية:-

[1] الإشراف على تكوين فرق مراقبي الغارات الجوية ومراقبي الحريق والإسعاف والإنقاذ.

[2] عمل الترتيب اللازم لتدريب الفرق المذكورة على أعمال الدفاع المدني حسب المناهج والخطط التي تصدر عن المجلس الأعلى للدفاع المدني.

[3] عمل توعية محلية لأعمال الدفاع المدني وتوزيع النشرات والإعلانات التي تعد لهذا الغرض وتعليم الجمهور طرق الوقاية من الغارات الجوية وترغيبه في التطوع في فرق الدفاع المدني المختلفة.

[4] اقتراح الإجراءات والتدابير اللازمة لأعمال الدفاع المدني وتطويرها.

[5] التنسيق مع المحافظات الأخرى في حالة وقوع كارثة.

مادة [15]

تنعقد اللجنة المحلية بصورة عادية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل ويمكن اجتماعها في أي وقت بصورة استثنائية بدعوة من المحافظ، أو بناء على طلب ثلث أعضاء اللجنة، ويكتمل النصاب القانوني للاجتماع بالأغلبية العادية للأعضاء على أن يكون من ضمنهم رئيس اللجنة وتصدر القرارات بأغلبية عدد الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وتعرض قرارات اللجنة المحلية على المجلس الأعلى للدفاع المدني.

مادة [16]

بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون للوزير أن يقوم بما يلي:-

[1] إصدار القرارات والأوامر بالإجراءات التي يجب أن تتخذها لجان الدفاع المدني.

[2] إصدار القرارات والأوامر بالتدابير التي يجب أن يقوم بها أصحاب المعاهد المعدة للتعليم والرياضة البدنية، ولاجتماع الجمعيات والمستشفيات ودور السينما والملاهي والمحال العامة للتجارة والصناعة التي تحتاج بالنظر إلى طبيعة العمل فيها أو وجه استعمالها إلى وقاية خاصة.

[3] إصدار الأوامر عند الضرورة بالاستيلاء مؤقتاً على العقارات والأبنية اللازمة لإعداد الملاجئ العامة والمستشفيات والمراكز العامة للإسعاف ولكافة شؤون الدفاع المدني الأخرى، ويعوض المالك عما قد يصيبه من أضرار تعويضاً عادلاً.

[4] إنشاء فرق من المدنيين من موظفي السلطة الوطنية وغيرهم للتدرب على أعمال الدفاع المدني في أوقات فراغهم بقصد الاشتراك في أعمال الدفاع المدني ومواجهة الكوارث المنصوص عليها في هذا القانون.

[5] إقرار إجراء تجارب وتمرينات على أعمال الدفاع المدني للتأكد من كفاءة تدابير واستعدادات الدفاع المدني.

مادة [17]

يخصص للمجالس البلدية والقروية بواسطة لجان الدفاع المدني اعتمادٌ ماليٌ سنوي يمكنها من القيام بنصيبها في تنفيذ تدابير الوقاية المفروضة عليها ويحدد هذا الاعتماد سنوياً بقرار من الوزير على ضوء توصيات لجان الدفاع المدني.

مادة [18]

على أصحاب العقارات والأبنية المشار إليهم في المادة (16) بند (2) من القانون أن يقوموا وعلى نفقتهم الخاصة وفي المواعيد التي تحدد لهم بتنفيذ الأعمال التي تفرض على هذه العقارات والأبنية لأغراض الدفاع المدني.

مادة [19]

مع مراعاة أحكام المادتين (16، 17) من القانون تتحمل المديرية نفقات الإجراءات والتدابير اللازمة لأعمال الدفاع المدني.

مادة [20]

إذا لم يقم أصحاب العقارات والأبنية أو شاغلوها بتنفيذ الإجراءات والأعمال المفروضة عليهم لأغراض الدفاع المدني تقوم المديرية العامة للدفاع المدني بتنفيذ هذه الأعمال والإجراءات على نفقتهم، وتحصّل هذه النفقات بالطريقة التي تحصل فيها الأموال العامة.

مادة [21]

يشترط في رخص البناء التي تصدر بموجب أي قانون أو نظام يتعلق بتنظيم المدن والمباني أن تنص على قيام المرخص له بمقتضيات الدفاع المدني وإعداد أماكن خاصة تصلح إلى أن تكون ملاجئ عند الحاجة.

مادة [22]

يصدر المجلس الأعلى للدفاع المدني تعليمات بالشروط والمواصفات المطلوبة في الملاجئ العامة وغيرها من أعمال الدفاع المدني المنصوص عليها في المادة السابقة وتتضمن الرخص التي تصدر من الجهات المختصة بياناً بتلك المواصفات والشروط.

مادة [23]

يكون للموظفين الذين ينتدبهم الوزير من موظفي وزارة الداخلية وغيرها صفة الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له، ويكون لهم حق الدخول إلى أي مكان للتأكد من تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات الصادرة بموجبه.

مادة [24]

يحظر على الموظفين العموميين والأطباء والصيادلة والممرضين والممرضات العاملين في مرافق أو مؤسسات ذات منفعة عامة والعاملين في صناعة أو تجارة المواد الغذائية أو أعمال النقل في حالة التعبئة العامة أن يغادروا الجهات التي يؤدون فيها أعمالهم دون إذن مسبق من الجهات المختصة.

وللوزير أن يحظر مغادرة أي فئة أخرى تكون أعمالها ضرورية لاستقرار المعيشة ولتسيير الحياة العادية.

مادة [25]

لا يجوز نزع آلة أو لافتة أو إشارة أو تغيير مكانها أو جعلها غير صالحة لما أعدت له في أغراض الدفاع المدني، ويلزم المخالف إدارياً بمصاريف إعادة الشيء إلى أصله بالإضافة لأية عقوبة أخرى ينص عليها القانون.

مادة [26]

يجوز للوزير في حالات الطوارئ أن يتخذ الإجراءات الإضافية التالية من أجل مصلحة الدفاع المدني:

[1] وضع اليد على جميع وسائل النقل وأدواتها، وقطع غيارها وجميع لوازمها وتقييد بيعها وتنقلاتها وتنقلات سائقيها.

[2] وضع اليد على المواد القابلة للاشتعال على اختلاف أنواعها وتقييد التصرف وكيفية تخزينها.

[3] تكليف أي شخص من ذوي المقدرة والخبرة أن يساهم في خدمات الدفاع المدني، وإذا كان من ذوي المهن الحرة فعليه أن يضع الأدوات التي يعمل بها تحت تصرف سلطات الدفاع المدني.

[4] انتداب أي موظف حكومي للقيام بخدمة تتعلق بالدفاع المدني للمدة الضرورية.

[5] تكليف أية وزارة أو بلدية أو أية مؤسسة أهلية انتداب أحد موظفيها المسؤولين ليعمل كضابط اتصال بين دائرته والمديرية العامة للدفاع المدني بغية تنسيق العمل بالسرعة الممكنة.

[6] وضع اليد على مصادر المياه والكهرباء وأدواتها وجميع لوازمها وتكليف المسؤولين عن إدارة تلك المصادر والموظفين بإدارتها بصورة فعالة.

[7] وضع اليد على المواد الغذائية وجميع المواد الأخرى على اختلاف أنواعها التي تعتبر ضرورية لاستقرار المعيشة وتيسير الحياة العادية، وتقييد التصرف بتلك المواد وكيفية تخزينها.

[8] إصدار أية قرارات أخرى تمليها مصلحة الدفاع المدني.

مادة [27]

للمجلس الأعلى للدفاع المدني أن يعدل أو يلغي أي قرار تتخذه أية لجنة من لجان الدفاع المدني.

مادة [28]

مع عدم الإخلال بما ورد في قانون العقوبات يعاقب كل من يخالف حكماً من أحكام هذا القانون بغرامة لا تزيد على (500) خمسمائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بكلتا هاتين العقوبتين.

مادة [29]

يلغى العمل بأحكام قانون الدفاع المدني رقم (12) لسنة 1959، المعمول به في محافظات الضفة الغربية، وقانون الدفاع المدني رقم (17) لسنة 1962، المعمول به في محافظات قطاع غزة وكل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة [30]

لوزير الداخلية بناءً على اقتراح المجلس الأعلى للدفاع المدني إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة [31]

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر بمدينة غزة بتاريخ: 1998/5/28م

الموافق: 1419/2/2 هـ

وبناءً على ما سبق من قانون رقم (3) لعام 1998م، كان قرار رقم (20) لعام 2000م بشأن اعتماد لوائح شروط السلامة والوقاية من الحريق وقسم قرار القانون لعدة مواد وهي:-

مادة [1]

تعتمد لوائح شروط السلامة والوقاية من الحريق المرفقة بهذا القرار الآتي بيانها:-

1. لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وسبل الحماية الواجب توافرها في المنشآت الصناعية.
2. لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وتجهيزات الإنذار والإطفاء الواجب توافرها في المباني العالية والمنشآت العامة والخاصة.
3. لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وسبل الحماية الواجب توافرها في المناجر.
4. لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وسبل الحماية الواجب توافرها في مستودعات الأخشاب.
5. لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وسبل الحماية الواجب توافرها في مستودعات التخزين.
6. لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وسبل الحماية الواجب توافرها في المخابز.
7. لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وسبل الحماية الواجب توافرها في ورش السيارات والآليات.
8. لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق ووسائل الإطفاء والمراقبة والإنذار الواجب توافرها في قاعات المحاضرات والاجتماعات والمؤتمرات والأفراح والمسارح ومباني الأنشطة المماثلة.
9. لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وسبل الحماية الواجب توافرها في كافة الحرف والصناعات والمهن والأنشطة الأخرى.
10. لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وسبل الحماية ومواصفات وسائل الإنذار من الحريق الواجب توافرها في محطات وسيارات نقل الوقود.
11. لائحة شروط السلامة والوقاية من الحريق وسبل الحماية ومكافحة الحريق ومواصفات وسائل الإطفاء والإنذار الواجب توافرها في محطات تعبئة الغاز وسيارات نقل وتوزيع وأماكن تخزين أسطوانات الغاز البترولي المسال.

مادة [2]

على المديرية العامة للدفاع المدني تنفيذ ومتابعة هذه اللوائح والتأكد من تطبيق نصوصها وموادها بكل دقة.

مادة [3]

يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبة المقررة بالقانون.

مادة [4]

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية."[1]

1 السلطة الوطنية الفلسطينية، المديرية العامة للدفاع المدني، اللوائح التنفيذية المنظمة لعمل القانون رقم(3) لسنة 1998م، الخاص بالدفاع المدني، إدارة البحوث والدراسات، 2000م، الموقع الإلكتروني للمديرية،

ملحق رقم (2)

ملخص لقانون السلامة المرورية الفلسطيني

(ص 156 – ص 163)

قانون السلامة المرورية:

بعد الاطلاع على قانون النقل على الطرق رقم (23) لسنة 1929م وتعديلاته المعمول به في محافظات غزة، وعلى الأمر رقم (354) لسنة 1970م، بشان المرور وتعديلاته المعمول به في محافظات الضفة، وعلى الأمر رقم (1310) لسنة 1992م، بشان المرور وتعديلاته المعمول به في محافظات الضفة، وعلى ما عرضه وزير النقل والمواصلات، وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء، وبعد إقرار المجلس التشريعي، أصدر قانون المرور بمدينة غزة بتاريخ 2000/9/17 بموافقة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، بحيث سيتم الاقتصار فيما يتعلق بالأمن والسلامة من قانون المرور:[1]

الباب الثالث

المتانة والأمن في المركبات

مادة (22)

يجب أن تكون المركبة مستوفية لشروط المتانة والأمن التي تحددها اللائحة .

مادة (23)

لا يجوز لمالك المركبة استعمالها أو السماح لغيره باستعمالها إذا فقدت شرطاً من شروط المتانة والأمن المحددة في اللائحة.

مادة (24)

1. لا يجوز إحداث أي تغيير في قياسات المركبة أو وزنها الإجمالي المسموح به أو حمولتها الذاتية أو قوة محركها عن المقدار الذي حدده منتج المركبة إلا بموافقة سلطة الترخيص .
2. لا يجوز وضع أية إضافات على جسم المركبة أو هيكلها أو ملحقاتها إلا بعد موافقة سلطة الترخيص .

مادة (25)

1. يجوز للفاحص الذي يحمل شهادة فاحص فني مركبات من سلطة الترخيص وللشرطي المؤهل لذلك أن يقوم بفحص المركبة بمعرفته.
2. إذا ثبت لأي فاحص أو شرطي من المذكورين في الفقرة (1) أن المركبة غير مستوفية لشروط المتانة والأمن تسحب المركبة لأقرب مركز مرور ويتم سحب رخصتها ولوحتي أرقامها وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبة المقررة ، ولا تعاد الرخصة إلا بعد ثبوت صلاحية المركبة للسير وتسديد الرسوم المستحقة.

---

1 السلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني، البوابة القانونية، التشريعات، التشريعات الفلسطينية، الموقع الإلكتروني للمجلس التشريعي

(www.plc.gov.ps/menu_plc/plc rule/index.htm)

الباب الخامس

قواعد المرور وآدابه

الفصل الأول

السلوك في الطريق

مادة (35)

لا يجوز لعابر الطريق التصرف بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ، أو تعيق حركة السير ، أو تعرقلها .

مادة (36)

لا يجوز قيادة مركبة إذا كان قائدها :-

1 - غير ملم بتشغيل المركبة واستعمالها.

2 - في حالة صحية من شأنها تعريض عابري الطريق للخطر.

3 - تحت تأثير المخدرات أو المسكرات.

4 - في حالة لا يستطيع معها السيطرة على المركبة أو رؤية الطريق وحركة السير فيها.

مادة (37)

لا يجوز الكتابة أو الرسم أو وضع أية بيانات أخرى على جسم المركبة أو أي جزء من أجزائها غير تلك الواجبة بحكم القانون أو النظام ، ولا يجوز استعمال المركبة في الإعلان بتركيب مكبر صوت عليها أو بوضع لافتات أو نماذج مجسمة إلا بموافقة سلطة الترخيص ويجوز للشرطة حجز المركبة لحين إزالة أسباب المخالفة.

الفصل الثاني

الطريق ومسالكها

مادة (38)

لا يجوز قيادة مركبة إلا على طريق مخصصة لنوعها.

مادة (39)

1 - في الطريق المقسمة على امتدادها بواسطة مساحة فاصلة تعتبر كل طريق من جانبي المساحة الفاصلة طريقاً ذات اتجاه واحد ، وعلى قائد المركبة أو سائق العربة التي يجرها حيوان أن يستعمل الجانب الأيمن من المساحة الفاصلة وألا يجتازها أو يوقف المركبة أو العربة عليها إلا إذا سمحت شاخصة بذلك.

2 – في الطريق المقسمة بواسطة خط فاصل متصل على قائد المركبة أن يستعمل الجانب الأيمن ولا يجتازه إلا إذا كان هناك خط متقطع على اليمين من الخط المتصل.

مادة (40)

إذا كانت الطريق مقسمة إلى مسالك ومرسوماً عليها أسهماً تحدد مسلك السير إلى اليمين أو الأمام أو اليسار فلا يجوز لقائد المركبة الدخول إلى المفترق أو السير فيه إلا من المسلك المرسوم المحدد لاتجاه سيره.

مادة (41)

في الطريق ذات الاتجاه الواحد لا يجوز لأحد قيادة مركبة في أي مقطع منها بالاتجاه المعاكس للاتجاه المسموح به في تلك الطريق ، ولا يجوز لأحد قيادة مركبة أو حيوان على الرصيف إلا من أجل عبوره للدخول إلى فناء أو كراج أو الخروج منه.

الفصل الثالث

التحول والاستدارة والسير للخلف

مادة (42)

لا يجوز لقائد المركبة أن يتحول عن مسلك سيره أو يستدير للسير في الاتجاه المعاكس أو يسير بها إلى الخلف إلا إذا كانت حالة الطريق تسمح بذلك.

مادة (43)

لا يجوز لقائد المركبة الاستدارة إلى اليمين أو اليسار إلا إذا كانت استدارته من الطريق الخارج منها والدخول بالطريق المتجه إليها لا تعيق حركة السير للمركبات القادمة من أي اتجاه آخر.

الفصل الرابع
الالتقاء والتجاوز والمسافة بين المركبات

مادة (44)

إذا تقابلت مركبتان من اتجاهين متعاكسين في طريق لا يكفي عرضها لمرورهما فعلى قائدي المركبتين تخفيف سرعتهما والاتجاه بمركبتيهما نحو الحافة اليمنى للطريق أو تخطي الحافة لضمان تفادي

اصطدام المركبتين ، وفي الطريق الصاعدة على قائد المركبة النازلة إعطاء حق الأولوية للمركبة الصاعدة.

مادة (45)

لا يجوز لقائد المركبة تجاوز مركبة أخرى أو حيوان أو محاولة تجاوزهما إلا إذا كانت الطريق خالية بمسافة تكفي لتمكينه من التجاوز ومواصلة السير بأمان دون إعاقة لحركة السير.

مادة (46)

لا يجوز لقائد المركبة تجاوز مركبة أخرى إلا من جانبها الأيسر ويسمح بالتجاوز من الجانب الأيمن في الحالات التالية :

1 – إذا كان قائد المركبة الأمامية ينوي الاستدارة إلى اليسار وأعطى إشارة بذلك.

2 – إذا كانت الطريق ذات اتجاه واحد وفيها أكثر من مسلكين .

3 – إذا كانت هنالك أسهم على الطريق تسمح بذلك.

مادة (47)

على قائد المركبة المتجاوز عنها أن يتجه بمركبته إلى حافة الطريق قدر الإمكان لتمكين المركبة التي تتجاوزه من إكمال تجاوزها بأمان وان لا يزيد في سرعة سيره إلا بعد مرور المركبة المتجاوزة.

مادة (48)

على قائد المركبة أن يترك بينه وبين المركبة التي تسير أمامه مسافة كافية لتمكينه من إيقاف مركبته عند الضرورة وتمكين المركبة الآتية من خلفه و تسير بسرعة تزيد على سرعته من الدخول في تلك المسافة دون مضايقة.

الفصل الخامس

السرعة

مادة (49)

على قائد المركبة قيادة المركبة بسرعة تتفق وظروف الطريق ، وتحدد اللائحة الحالات التي يتوجب على سائق المركبة تخفيف سرعته فيها.

مادة (50)

1 – يكون الحد الأقصى لسرعة سير المركبات في الطرق داخل المدن أو خارجها أو في الطرق السريعة طبقاً لما هو مبين في اللائحة.

2 – إذا وضعت شاخصة على الطريق تحدد الحد الأقصى لسرعة السير فلا يجوز لقائد المركبة تجاوز هذه السرعة وحتى الوصول إلى الشاخصة التي تلغيها أو المفترق القريب.

الفصل العاشر
المشاة والدراجات والحيوانات

مادة (67)

1 – على المشاة استخدام الرصيف في سيرهم وعدم التسبب في إعاقة حركة السير عليه، غير أنه يجوز لهم استخدام طريق المركبات إذا لم يكن إلى جانب تلك الطريق رصيف.

2 – على المشاة استخدام ممر عبور المشاة أو الجسر أو النفق في عبورهم للطريق إذا وجد أياً منها ، وفي حالة عدم وجودها يتم عبور الطريق قريبا من المفترقات .

3 – على المشاة عدم عبور الطريق إلا من خلال ممرات عبور المشاة أو من فوق جسر أو من داخل نفق أو بالقرب من مفترقات الطرق بعد التأكد من إمكانية العبور بأمان.

مادة (68)

1 – لا يجوز لأحد قيادة دراجة نارية أو الركوب عليها إلا إذا كان لابسا خوذة واقية من النوع الذي صادقت عليه سلطة الترخيص.

2 – لا يجوز لقائد الدراجة النارية السماح بركوب شخص أمامه أو خلفه أو نقل حمولة إلا إذا كانت مستوفية للشروط المحددة في اللائحة.

مادة (69)

1 – لا يجوز قيادة دراجة عادية على الطريق إلا إذا كانت مرخصة من السلطة المحلية المختصة وبحالة منتظمة وصالحة للاستعمال طبقا لما تحدده سلطة الترخيص.

2 – لا يجوز ركوب شخص آخر على الدراجة العادية بخلاف قائدها أو نقل حمولة عليها إلا طبقا لما تحدده اللائحة.

3 – على قائد الدراجة العادية السير على الطريق بدراجته بشكل يؤمن سلامته وسلامة عابري الطريق الآخرين.

مادة (70)

يجوز للشرطي إذا وجد دراجة عادية أو دراجة ذات ثلاث عجلات يقودها شخص خلافاً لأحكام هذا القانون أن يفرغ الهواء من إطاراتها.

مادة (71)

1 – لا يجوز قيادة عربة يجرها حيوان على الطريق إلا إذا كانت تحمل ترخيصاً من السلطة المحلية المختصة وبشكل يؤمن سلامة عابري الطريق وبما يتفق وما تحدده اللائحة.

2 – لا يجوز سياقة حيوان أو قطيع من الحيوانات في الطريق أو نقله بواسطة وسيلة نقل إلا وفقا لما تحدده اللائحة.

مادة (72)

1 – على من يقود عربة يد في الطريق أن يراعي تعليمات الشاخصات أو الشرطي كما لو كان يقود مركبة آلية.

2 – لا يجوز قيادة كرسي عجزة يدوي في الطريق المخصص لسير المركبات.

3 – يسمح بقيادة عربة يد على الرصيف إذا كان عرضها لا يزيد عن 80 سم، ولا تسبب إعاقة للمشاة.

الفصل الحادي عشر

حوادث الطرق

مادة (73)

لا يجوز قيادة أو السماح بقيادة مركبة آلية دون وثيقة تأمين سارية المفعول من قبل شركة مسجلة في فلسطين تؤمن صاحب المركبة أو قائدها أو الغير في تغطية أية تعويضات عن أضرار جسمانية ناتجة عن حادث طرق .

مادة (74)

1 – إذا تسببت مركبة في وقوع حادث على الطريق ونتج عن ذلك ضررٌ أو إصابة لشخص أو مركبة أو حيوان فيجب على قائد المركبة تقديم المساعدة الممكنة للمصابين وإبلاغ الشرطة فوراً بذلك

مع عدم تحريك المركبة من مكان الحادث إلا بإذن من شرطة المرور أو إذا دعت الضرورة إلى إسعاف مصاب.

2 – على قائد المركبة التي تسببت في حادث طرق أن يعطي للشرطي أو للشخص المصاب أو لقائد المركبة الأخرى التي اشتركت في الحادث أو لأي راكب أو شخص كان بصحبة المصاب بيانات رخصتي القيادة وتسيير المركبة ووثيقة التأمين والبطاقة الشخصية .

3 – إذا كانت المركبة المتضررة واقفة بدون مراقبة أو كان صاحب المال المتضرر غائباً فعلى قائد المركبة التي تسببت في الحادث أن يترك إشعاراً خطياً في مكان ظاهر للعيان من المركبة المتضررة أو المال المتضرر ويذكر فيه البيانات الموضحة في الفقرة (2) من هذه المادة وعليه إبلاغ أقرب مركز شرطة من مكان الحادث خلال موعد أقصاه 24 ساعة من وقت وقوع الحادث .

مادة (75)

على قائد المركبة الذي يمر في مكان وقع فيه حادث طرق أن يقدم المساعدة الممكنة للمصاب أو ينقله إلى أقرب مركز إسعاف.

مادة (76)

إذا كانت المركبات التي لها دخل في حادث طرق لم يسفر عن إصابة أشخاص وكان وجودها على الطريق يعرقل حركة السير فعلى قائدها إخلاؤها من الطريق وعدم ترك المكان قبل معاينة الحادث من قبل الشرطة .

الهيكل التنظيمي لجهاز الدفاع المدني

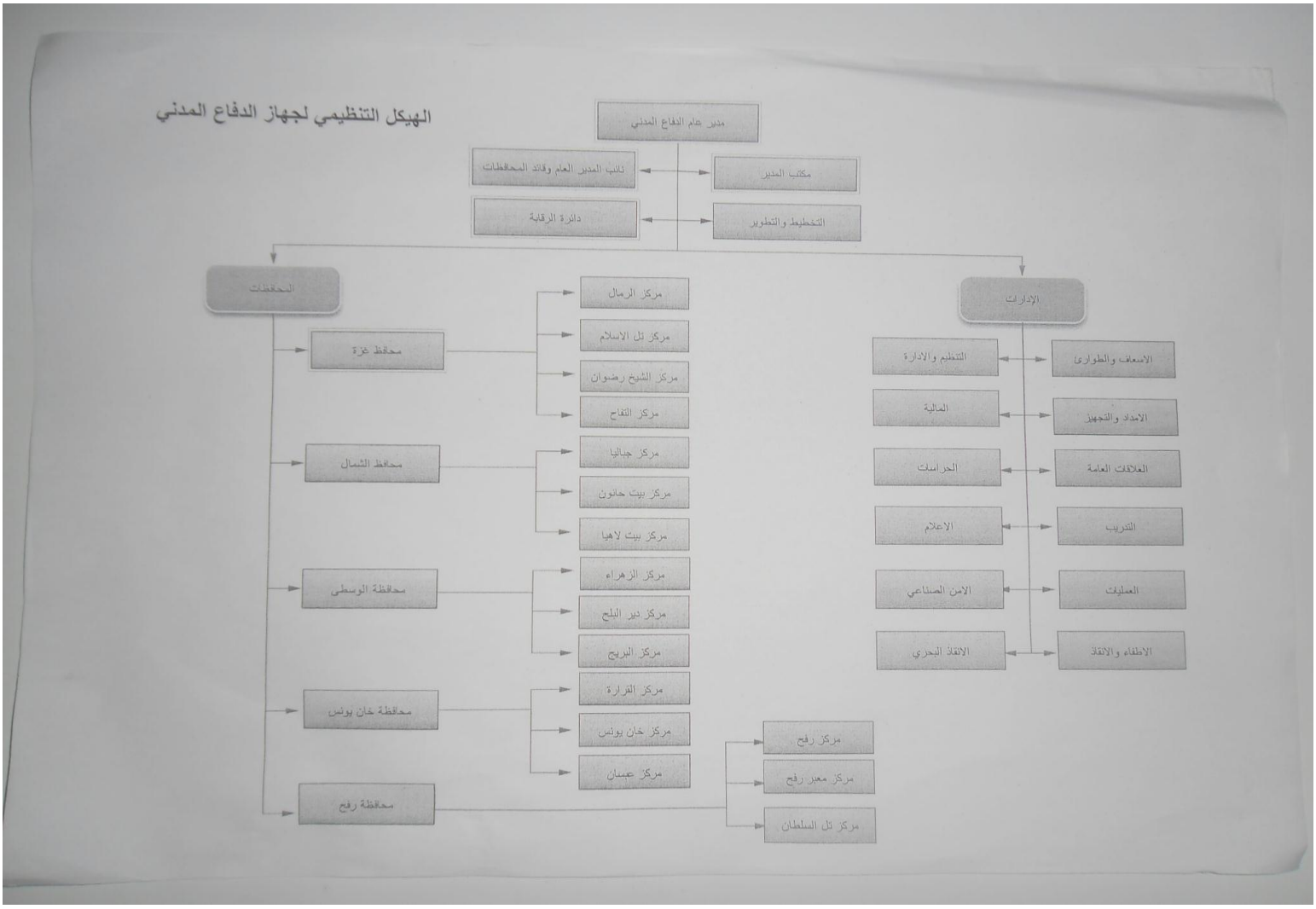

ملحق رقم (3)

خطة الطوارئ للمديرية العامة للدفاع المدني الفلسطيني للعام 2012

(ص 166 – ص 177)

مقدمة :

لا يستطيع المرء في موطنه إلا أن يبدي اعتزازه وفخره برجال الدفاع المدني الفلسطيني، يشير إلية بالبنان على إقدامه ونبله وشجاعته، وأدائه للواجب الإنساني بسرعة استجابة ودون استكانة غير أن فرسان جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة حازوا الثناء والفخر كله، ذلك أنهم نقشوا – بكل جدارة واقتدار – على جدار العمل الإنساني لوحة إبداع وتميز، ونحتوا في صخر الواقع المستحيل أنموذجاً راقياً للإدارة والجسارة والإرادة، فكان لهم شرف الريادة في حماية أرواح وممتلكات المواطنين، والحفاظ على مقدرات الوطن في السلم والحرب والكوارث.

ومهما يكن من أمر فإن المديرية العامة للدفاع المدني ساهمت بشكل كبير وفاعل في استقرار الجبهة الداخلية في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد، وذلك على الرغم من المعوقات الجسام والتحديات العظام التي واجهت وتواجه عمل طواقم الدفاع المدني – كما كل شرائح وقطاعات الوطن – في قطاع غزة.

على أن رفع الكفاءة والفاعلية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وتطوير الخبرات والقدرات المؤسسية لمواكبة التطورات والمتغيرات المتسارعة والاستعداد لمواجهة الأزمات والكوارث وحالات الطوارئ كان الغاية الكبرى والهم الذي بذل من أجله الجهد والمال والوقت، ويبدو ذلك جلياً في الخطة الإستراتيجية المعدة للعام 2012، والتي تعد انطلاقة مهمة في مسار المديرية العامة للدفاع المدني نحو صناعة الغد المؤمل وصياغة المستقبل، ومحطة انجاز جديدة تضاف إلى الانجازات السابقة.

لقد انطلقت رحلة إعداد وصياغة الخطة الإستراتيجية للعام 2012 مستندة إلى رؤية ثاقبة، ورسالة سامية، وأهداف ذكية، مرنة، واقعية، محددة، وقابلة للتحقيق، ومنسجمة في ذات الوقت مع توجهات وزارة الداخلية والأمن الوطني، وذلك على أساس القناعة التامة والعميقة بأهمية التخطيط والتطوير، وبجدوى أعداد الخطط المستقبلية المكتوبة، والالتزام بها كمنهجية ودليل عكل، لقياس الانجازات المحققة أو الانحرافات عن الأهداف المرسومة والنتائج المتوقعة.

ولأن المديرية تؤمن بمنهجية التخطيط في عملية ديناميكية ومستمرة، فقد تبنت القيادة الخطوة الأولى باعتماد هذه الخطة – بعد دراسة متأنية– لتنتقل إلى الخطوة الأخرى على طريق التنفيذ، والاستمرار في المتابعة والتقييم، استجابة لطموحات واحتياجات المجتمع المدني الفلسطيني، وتقديم خدمات للمواطنين ذات جودة وكفاءة عاليتين وبعدالة.

والله نسأل أن يبارك الجهد، ويقبل العمل

دائرة التخطيط المكلفة.

خلاصة الخطة التنفيذية: جاءت الخطة الإستراتيجية للعام 2012 كثمرة لتضافر الجهود الآتية من خلال جلسات العصف الذهني للكافة الإدارات والمحافظات، وتلاقح الأفكار من ذوي الخبرة والمعرفة بأعمال الدفاع المدني وتقوم هذه الخطة على تمكين الطواقم من تقديم خدماتها للمجتمع المدني الفلسطيني في أوقات السلم والكوارث والطوارئ بجودة عالية، لقد عمل فريق لجنة التخطيط المكلفة على استخلاص ما نتج عن المشاركة

الواسعة في استحداث إستراتيجية لتطوير مكونات الخطة، ومحاولة رسم الرؤية المستقبلية، ومراجعة الرسالة الإنسانية والقيم والمبادئ الموجهة للعمل.

اعتمدت خطة 2012 على تحليل مفصل للبيئة الداخلية والخارجة للجهاز، وفق البيانات المتوافرة والواقع المفروض، لتذليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وشملت الخطة غايات كبرى وأهداف إستراتيجية وفرعية منبثقة عنها يسعى جهاز الدفاع المدني لتحقيقها. كما حددت الخطة مجالات العمل في برنامج زمني محدد، يشمل على المشاريع والأنشطة التي سيتم انجازها على مدار العام.

الرؤية: تحقيق جهاز دفاع مدني رائد ومتميز.

الرسالة: تسعى المديرية العامة للدفاع المدني لحماية الإنسان وممتلكاته، والحفاظ على مقدرات الوطن زمن السلم والحرب، من خلال التميز في تنفيذ عمليات الإطفاء والإنقاذ والإسعاف، وتطبيق إجراءات الوقاية والسلامة العامة.

القيم:

1. التعاون والعمل بروح الفريق.
2. التضحية في تنفيذ الواجب.
3. الاستجابة.
4. الجودة.
5. الولاء والانتماء.
6. الأمانة.

التحليل الرباعي للبيئة المحيطة (SWOT Analysis)

عقدت لجنة التخطيط جلسات عصف ذهني مطولة، لتحديد نقاط القوة والضعف الذاتية، والفرص والتهديدات المحيطة بجهاز الدفاع المدني كما هو موضح:

أولاً: تحليل البيئة الداخلية:

أ) نقاط القوة:

1. استخدام منهج التخطيط في العمليات الإدارية، والمرونة في تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج التنفيذية.
2. الالتزام بنظام المسائلة والشفافية.
3. الرغبة في العطاء، وروح التضحية والفداء، وقوة الانتماء لدى منتسبي جهاز الدفاع المدني.
4. وجود هيكل تنظيمي واضح ومرن، يحقق الفاعلية، ويتوافق وطبيعة العمل ومتطلبات المرحلة.
5. التوزيع الجغرافي المنظم لمراكز الدفاع المدني السنة عشر، بحيث يغطي محافظات قطاع غزة الخمسة، مما يسهل سرعة الوصول للحدث.

6. تحقيق إيرادات مالية.

ب) نقاط الضعف:

1. ضعف القدرات التدريبية والخبرة المهنية المتخصصة لمعظم كوادر الدفاع المدني.
2. ضعف الموازنة المالية وأن الجزء الأكبر منها (60–70 %) تصرف في صيانة السيارات، الحاجة الماسة لزيادتها لأغراض التطوير والتحسين.
3. نقص معظم التجهيزات والمعدات، المخزون من مواد الإطفاء والإنقاذ يكاد يقترب من الصفر.
4. عدم تحديث المركبات وتهالك سيارات الإطفاء والإنقاذ، وعدم توفير الصيانة الدورية الشاملة.
5. نقص عدد الكادر البشري مقارنة بالمعايير الدولية.
6. عدم كفاية الخبرات المهنية المتخصصة في مجالات الدفاع المدني المختلفة، والحاجة إلى العديد من الكوادر الأكثر تخصيصاً في مجالات فنية.
7. غياب نظام الحوافز.
8. عدم وجود مرجعية قانونية ذات كفاءة عالية داخل الجهاز.
9. معظم مقرات الجهاز مهدمة، والقائم منها قديم ويحتاج إلى صيانة وإصلاحات.

ثانياً: تحليل البيئة الخارجية:

أ) الفرص:

1. وجود تعاطف شعبي وأهلي دولي مع الشعب الفلسطيني، والرغبة في تقديم المساعدات للبناء و الإعمار.
2. دعم القيادة العليا –خاصة من قبل معالي وزير الداخلية والأمن الوطني– لنهج التغيير والإصلاح، والرغبة في إحداث تطوير وتحسين إيجابي.
3. تنامي ثقة الجمهور عن جهاز الدفاع المدني.
4. وجود شراكة وتعاون مع المؤسسات الحكومية والأهلية.
5. عدم وجود منافس لجهاز الدفاع المدني في حماية الأفراد والممتلكات.

ب) التهديدات:

1. الحصار الذي يتعرض له قطاع غزة يحول دون إدخال الآليات والآلات، وحجزها على معبر رفح.
2. عدم الاستقرار السياسي والتهديدات المنية المتواصلة من قبل الاحتلال.
3. الانقسام الفلسطيني، واعتماد عدد من الجهات المانحة لحكومة "الضفة" أنها المرجع لجهاز الدفاع المدني الفلسطيني.
4. ضعف ثقافة الدفاع المدني لدى الجمهور، والصورة النمطية القاصرة عن عمل جهاز الدفاع المدني.
5. قلة توفر الاحتياجات من مواد ومعدات الإطفاء والإنقاذ في السوق المحلي.
6. الطرق وعدم صلاحيتها تعتبر معوق لسرعة الاستجابة.

7. ضعف استجابة المواطنين للالتزام بتعليمات وإرشادات الوقاية والسلامة.
8. عدم تحديث وتعديل بعض نصوص التشريعات والقوانين واللوائح المنفذة لها.

معالجة نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية

في قراءة متأنية للوضع القائم، في إطار معالجة نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية تم وضع عدة استراتيجيات عامة للاستفادة من نقاط القوة والفرص المتاحة، والعمل على الحد من نقاط الضعف والتهديدات، من خلال العناصر التالية:

- اعتماد الهيكل التنظيمي من قبل الوزارة والمصادقة عليها من مجلس الوزراء، وتعزيز القيادات والكوادر بتوفير كفاءات إضافية.
- التنسيق مع الوزارة لرفد الدفاع المدني بكوادر متخصصة في مجال التدريب، والاستفادة من التطور التكنولوجي والوسائل المتطورة في عمليات التدريب.
- العمل على تغير الصورة النمطية والذهنية لدى المستويات المختلفة من الجمهور من خلال حملة إعلامية لتوعية وإرشاد الجمهور الفلسطيني، ويمكن الاستفادة من فضائية الأقصى وغيرها.
- موقع الكتروني متميز خاص بالدفاع المدني.
- تشكيل لجنة مواجهة الكوارث مهمتها تفعيل التواصل مع البلديات والوزارات أو المؤسسات ذات الصلة، ووضع خطط الطوارئ والخطط البديلة لمواجهة المخاطر المحتملة.
- التأكيد على منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية لأن تتحمل مسؤولياتها في الضغط على الاحتلال الصهيوني بعدم التعرض لمراكز وطواقم الدفاع المدني، كونه مشمولاً بالحماية لحسب القانون الإنساني.

الهدف العام : جودة وتميز الخدمات المقدمة للمواطنين، والسعي الدائم لتحقيق رضاهم باستخدام أفضل الوسائل والتقنيات.

الهدف الاستراتيجي (1): التميز في العمليات الميدانية، والكفاءة في تحقيق اشتراطات السلامة والوقاية.

الأهداف الفرعية:

1. رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للطواقم الميدانية، وتنمية وتعزيز قدراتهم المهنية والفنية.
2. تحقيق أفضل مستوى من الكفاءة والفاعلية لتحقيق اشتراطات السلامة ضد أخطار الحرائق والكوارث، ومراقبة تطبيق تدابير الوقاية.

الهدف الاستراتيجي (2): زيادة رضا متلقي الخدمة لتصل إلى 85% في نهاية 2012.

الأهداف الفرعية:

1. الاهتمام باقتراحات وآراء وشكاوي المواطنين والعمل على تقديم الحلول المناسبة.

2. استخدام وحدة/ قسم خدمات الجمهور.

الهدف الاستراتيجي (3): تعزيز ونشر ثقافة الوقاية والسلامة العامة في المجتمع.

الأهداف الفرعية:

1. تغيير الصورة النمطية عن أعمال الدفاع المدني بإعداد وتنفيذ حملات التوعية .
2. تحديث وتطوير الموقع الالكتروني ليتناسب مع الحاجات الحالية والمستقبلية .
3. تعزيز التعاون والشراكة مع المؤسسات المجتمع المدني كالجامعات ومؤسسات البحث العلمي لتبادل الخبرات .
4. عقد دورات دفاع مدني للجمهور وأصحاب المصانع والحرف والورش.

الهدف الاستراتيجي(4): توفير البنية المساندة لخدمات الدفاع المدني.

الأهداف الفرعية:

1. تطوير غرفة العمليات المركزية، وإعادة تهيئة غرف العمليات والإشارة في مختلف مراكز الدفاع المدني.
2. رفع جاهزية مراكز الدفاع المدني لتحقيق الاستعداد التام ،وتطوير البنية الأساسية المساندة لخدمات الدفاع المدني.
3. الجاهزية التامة للسيارات التجهيزات بحيث تؤدي الطواقم مهامها على الوجه الأمثل

الغاية الثانية : توفير بيئة عمل تحفز على جودة وتميز الأداء وترسخ الولاء وتطور الوارد البشرية

الهدف الاستراتيجي(1): تميز البناء المؤسسي وتعزيز الجودة الإدارية.

الأهداف الفرعية:

1. تطوير البناء الهيكلي والمؤسسي لجهاز الدفاع المدني.
2. تحديث هيكلية المحافظات والمراكز ومراجعتها سنوياً.

الهدف الاستراتيجي (2) : تنمية وإدارة الموارد البشرية بجودة.

الأهداف الفرعية:

1. التدريب والتعليم المستمر للموظفين وتطوير مهارتهم الإدارية والفنية.
2. وضع معايير وأسس العمل الإداري السليم وتطوير وتنفيذ برنامج إدارة الموارد البشرية.
3. تعزيز التواصل وبناء علاقات اجتماعية ايجابية بين القيادة والقاعدة.

الهدف الاستراتيجي (3): مأسسة عملية إدارة المعرفة والمعلومات:

الأهداف الفرعية:

1. تعزيز وتطوير إدارة المعرفة.
2. دعم وتشجيع البحث العلمي بتنظيم مؤتمر خاص للدفاع المدني في سبتمبر 2012.
3. وضع وتنفيذ الخطط الخاصة بعقد ندوات وورش عمل تثقيفية.
4. رفع مستوى الجاهزية الاليكترونية والمعلوماتية.

الغاية الثالثة: ضمان الجاهزية لمواجهة الأزمات والكوارث والاستعداد لحالات الطوارئ بكفاءة وفاعلية.

الهدف الاستراتيجي (1) : تحقيق الحماية الشاملة للوطن والمواطن من المخاطر الناتجة عن الحروب والكوارث.

الأهداف الفرعية:

1. تفعيل عمل المجلس الأعلى للدفاع المدني واللجان الفرعية المحلية.
2. إعداد الخطط الخاصة بمواجهة الأزمات الأمنية والكوارث وحالات الطوارئ.

الهدف الاستراتيجي (2): تمكين مشاركة المواطنين في أعمال الدفاع المدني عبر برنامج التطوع، لتحقيق أمن الوطن والمواطن.

الأهداف الفرعية:

1. إعداد لائحة خاصة بالمتطوعين لأعمال الدفاع المدني واعتمادها.
2. تشكيل وتنظيم فرق المتطوعين وتدريبهم على القيام بأعمال الدفاع المدني.

الهدف الاستراتيجي (3): تحقيق أفضل مستوى من الكفاءة والفاعلية للتدخل الفوري في مواجهة الأزمات والكوارث وحالات الطوارئ.

الأهداف الفرعية:

1. التأكد من كفاءة وجاهزية الطواقم الميدانية العاملة بإجراء مناورات طوارئ ومحاكاة سيناريوهات مختلفة.
2. إعداد وتهيئة غرف عمليات الطوارئ المتنقلة.
3. تهيئة وفحص الجبهة الداخلية للاستجابة لحالات الطوارئ.

مقدمة:

تتطلب خدمات الدفاع المدني سرعة الاستجابة والوصول إلى مكان الحادث وكلما تم الوصول إلى مكان الحادث بشكل أسرع كلما تمت المعالجة بشكل أفضل وقلل من الخسائر المادية والبشرية وتحقيقاً لهده الغاية قام الدفاع المدني بإنشاء المراكز والأقسام والمديريات في محافظات القطاع المختلفة وعلى أسس مدروسة بعناية روعي فيها أن لا يتعدى الزمن اللازم لوصول فرق الدفاع المدني (15) دقيقة، إلا أن هنالك معيقات قد تحول دون وصول نجدات الدفاع المدني ضمن الوقت المقرر.

المشكلة: تأخر وصول فرق الدفاع المدني إلى مكان الحادث ضمن الوقت المقرر.

أسباب المشكلة:

1. عدم الإلمام الجيد بمنطقة الاختصاص.
2. عدم إعطاء العنوان بشكل واضح من قبل المواطنين.
3. قلة الدراية بأسماء الشوارع الرئيسية والترقيم.
4. الطريق/ وخاصة في المخيمات.
5. الاكتظاظ المروري في مراكز المدن.
6. الآلية وإن كانت بشكل نسبي.
7. عدم وجود ممرات بالجزر الوسطية أمام بعض المراكز لتقصير المسافة.
8. عدم إعطاء أولوية المرور لآليات الدفاع المدني من قبل الطرف الآخر.

الهدف : تخطي المعيقات للوصول إلى مكان الحادث ضمن الوقت المقرر.

الصعوبات والمعوقات:

1. **عامة:**

- الحصار بكافة أشكاله، حيث عدم القدرة على تجديد معدات وآليات الجهاز الموجودة بالإضافة إلى تأثير الحصار بشكل كبير في انتشار محلات بيع وتخزين الغاز والوقود العشوائية، مما أثر سلباً على العمل، كما وأن عدم استجابة الجهات المختصة الأخرى في علاقتها، أدى إلى تهرب أصحاب المحطات الرسمية من تجديد تصاريح الأمن والسلامة الخاصة بهم أسوة بالعشوائيات.
- عدم الاستقرار السياسي والتهديد الأمني أدى إلى صعوبة الانجاز الوظيفي بشكل تام ومريح، وتأخير التدريب العلمي لكثير من الأفراد نتيجة للوضع الأمني المتقلب.
- الانقسام الداخلي حيث أثر في عدم تعامل بعض الجهات الخارجية الداعمة.

2. **داخلية:**

أ. **صعوبات ومعوقات تتعلق بالجهاز:**

- عدم وجود مرجع قانوني معتمد ذات كفاءة عالية داخل الجهاز.

- عدم كفاية الخبرات المهنية المتخصصة في مجالات الدفاع المدني المختلفة.
- استهلاك معظم التجهيزات والمعدات والمخزون من مواد الإطفاء والإنقاذ.
- عدم توافر مواد ومعدات الإطفاء والإنقاذ في السوق المحلي، وفي ظل إغلاق المعابر يوجد نقص حاد في الأدوات والمواد والمعدات، إن وجدت فإنها باهظة الثمن، وأغلب الشركات والمحلات لا تغطي مبيعاتها بفواتير ضريبية، مما يعيق العمل في كثير من الأحيان.
- تهالك سيارات الإطفاء والإنقاذ بعامل الزمن.
- عدم وجود سور لبعض المراكز يؤدي إلى خلل أمني كبير كما أن عدد أفراد الأمن المكلفين غير كاف لتغطية مساحة كافة المراكز.
- في ملف الإنقاذ البحري، عدم توفر أبراج المراقبة الكافية على كامل سواحل قطاع غزة، والموجودة بحاجة إلى صيانة عاجلة، فضلاً عن صعوبات الاتصالات على شاطئ البحر بين الأبراج، ونقص المعدات اللازمة للغطس والإنقاذ البحري مثل (حسكات ماتور، المراكب المساندة، الطوافات، الكلكل، والكشافات الليلية)، وعدم وجود وسيلة نقل بين أبراج الإنقاذ البحري (دراجات نارية رباعية الدفع والمعروفة باسم تركترون) ، بالإضافة إلى نقص كميات الوقود المخصص للزوارق حيث يتم صرف 40 لتر بنزين لكل زورق شهرياً والمطلوب 150 لتر.

ب. صعوبات ومعوقات تتعلق بالوزارة والحكومة:

- ضعف سلفة الموازنة الشهرية وحاجتنا للدعم والزيادة.
- الضعف في إيصال رسالة الدفاع المدني إعلامياً وجماهيرياً حيث يعاني المكتب الإعلامي للدفاع المدني من وجود هوة بينه وبين المكتب الإعلامي التابع لوزارة الداخلية.
- عدم تزويدنا بالمركبات الفنية والتجهيزات والمعدات الشاملة واللازمة لسير العمل على أكمل وجه مثل الجرافات والبواقر والرافعات(ونش)، ومعدات الإطفاء والإنقاذ.
- عدم كفاية أجهزة الحاسوب والفاكس وماكينات التصوير والهواتف والثلاجات والخزانات.

مشروع تحديث آليات ومعدات الدفاع المدني ضمن خطة الطوارئ.

مكان المشروع: مراكز الدفاع المدني بقطاع غزة.

أولاً : مبررات المشروع:

1. تدمير معظم المعدات والآليات بفعل العدوان الصهيوني عام 2008-2009م.
2. استهلاك معظم الآليات الموجودة بفعل الزمن فبعض الآليات إنتاج 1988م.
3. مواكبة ما طرأ من تحديثات على آليات عمل الدفاع المدني.

ثانياً: وصف المشروع: يعد قطاع غزة من المناطق الأكثر ازدحاماً حيث يعيش فيه أكثر من (مليون وسبعمائة ألف نسمة) في مساحة جغرافية لا تزيد عن (360 كم مربع) وقد تعرض هذا القطاع لحصار ظالم منذ سنوات

وقد اشتد هذا الحصار ليمر القطاع بظروف قاسية كان منها العدوان الأخير عام 2008–2009م والذي لم يسلم من ويلاته جهاز الدفاع المدني وأبنيته وآلياته ومعداته بل حتى أبنائه وفي ظل قلة الإمكانيات هذه بل وانعدام كثير منها في ظل هذه الأوقات العصيبة عمل جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة بطاقة بشرية محدودة لا تتجاوز نصف الحد الأدنى المطلوب للقيام بالمهام المطلوبة منه وإمكانيات شحيحة لا تلبي 25% من الحاجة الفعلية للجهاز لانجاز فعاليات خدمة المجتمع في الظروف الطبيعية لذلك يأتي هذا المشروع ليكون داعم ومساند للدفاع المدني في تأدية ما هو منوط به من مهام وواجبات إنسانية تجاه المجتمع والحفاظ على أرواح وممتلكات أبنائه المر الذي يوفر الجهد الكبير على رجال الدفاع المدني في مساعدتهم على تأدية أعمالهم بشكل أفضل وجهد ووقت قصير.

ثالثاً: هدف المشروع: إعادة بناء جهاز الدفاع المدني المدمر في محافظات قطاع غزة للقيام بالمهام الإنسانية وفق منظومة متطورة.

رابعاً أهم مخرجات المشروع:

1. تجهيزات تقنية حديثة وفعالة.
2. رجل دفاع مدني مؤهل مدرب.
3. الوصول إلى موقع الحدث بأسرع وقت ممكن وبطريقة آمنة.

خامساً: الفئة المستفيدة من المشروع: المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه .

سادساً: قائمة الاحتياجات:

م	البيان	العدد
1	سيارة صهريج مياه تتسع لاكثر من 8 كوب نوعية جيدة	10
2	سيارة انقاذ (للتعامل مع المواد الكيميائية الخطرة)	7
3	سيارة انقاذ معدات	5
4	سيارة سلم هيدروليكي 45 م	2
5	سيارة سلم هيدروليكي 39 م	2
6	سيارة اطفاء خزان 6 كوب	10
7	سيارة اطفاء خزان 4 كوب حجم صغير	10
8	حذاء اطفاء	100
9	حذاء انقاذ	100
10	جاكيت اطفاء فضي	100
11	بدل خاصة برجل الانقاذ	100
12	خوذة اطفاء	100

13	خوذة انقاذ	100
14	مثلث توزيع 2"/3"	30
15	تحويلة 2"/3"	50
16	تحويلة 3" سن خارجي	30
17	تحويلة 3" سن داخلي	30
18	تحويلة 2" خارجي	30
19	تحويلة 3" داخلي	30
20	قاذف عادي 2" ألماني	30
21	قاذف عادي 3" ألماني	30
22	قاذف فوم 3"	30
23	مضرب حريق	100
24	شاحن بطاريات سيارة	10
25	جهاز تعبئة أوكسجين كمبريسور	10
26	بلطة كهرباء	100
27	رغوة (رغوة اطفاء)	50000 لتر
28	كاوتشوك سلك مقاس 1200/2	40
29	زجاج سيارة نيسان أمامي حسب موديل السيارة	30
30	بدلة غطس ايطالي كاملة	20

احصائية الاحتياجات البشرية داخل ادارات الدفاع المدني			
رقم	العدد المطلوب داخل الادارة	العدد المتوفر حاليا داخل الادارة	العجز المطلوب توفيره
1	سائق اطفاء	سائق اطفاء	سائق اطفاء
	120	82	38
2	اطفائي	اطفائي	اطفائي
	249	141	108
3	سائق اسعاف	سائق اسعاف	سائق اسعاف
	44	25	19
4	مسعف	مسعف	مسعف
	99	21	78
5	الحراسات	الحراسات	الحراسات
	102	84	18
6	ضابط عمليات	ضابط عمليات	ضابط عمليات
	54	37	17
7	محرر صحفي	محرر صحفي	محرر صحفي
	8	3	5
8	اداري كمبيوتر	اداري كمبيوتر	اداري كمبيوتر
	10	5	5
9	مساعد سباك	مساعد سباك	مساعد سباك
	1	0	1
10	مساعد كهربائي	مساعد كهربائي	مساعد كهربائي
	1	0	1
11	مستخدم مدني	مستخدم مدني	مستخدم مدني
	6	1	5
12	مدربين دفاع مدني	مدربين دفاع مدني	مدربين دفاع مدني
	12	8	4
13	طبيب عام	طبيب عام	طبيب عام
	2	0	2
14	صيدلاني	صيدلاني	صيدلاني
	2	1	1

ملحق رقم (4)

خطة أكاديمية لدبلوم

الأمن والسلامة العامة

(ص 177 – ص 182)

نبذة عن الدبلوم :-

تحتاج الأراضي الفلسطينية إلى مختصين في إدارة الأمن والسلامة العامة في المناطق العامة والخاصة والمؤسسات الحكومية والأهلية ، بحيث يستطيع الخريج في نهاية الدبلوم إلى إمكانية التعامل مع معدات الأمن والسلامة والوقاية من المخاطر والكوارث سواء الطبيعية أو البشرية ، ويتمكن من إعداد خطة طوارئ على مستوى الأقاليم والدول المختلة، بالإضافة للعمل كمفتشين للأمن والسلامة على المنشآت العامة ومحطات الوقود والأبراج، وكما ويتمكن من تصميم الخرائط الخاصة بالأمن والسلامة للمشروعات (الأمن الصناعي) وتوزيع أجهزة الإطفاء والإنذار المبكر وكواشف الدخان.

أماكن عمل الخريجين:-

- البلديات .
- الوزارات.
- المكاتب الهندسية.
- مديرية الدفاع المدني.
- الكليات والمعاهد.
- شركات الأمن والسلامة العامة في فلسطين.

المساقات المقترحة :-

- **القانون رقم (3) لعام 1998م الخاص بالدفاع المدني:** يتعرف الطالب على أهم مجريات القانون الفلسطيني الخاص بالأمن والسلامة العامة في المنشآت العامة والمباني، وعرض التطور القانوني لضبط السلامة العامة المتعلقة بالمباني وخاصة الصناعية والأبراج ومحطات الوقود.
- **مقدمة في علوم الدفاع المدني:** عرض التطور التاريخي للدفاع المدني والحماية المدنية على مستوى العالم، وتأسيس الدفاع المدني الفلسطيني، وأهم المهام التي يكلف بها العاملين في مجال الحماية المدنية، وتغير مفهوم الدفاع المدني للطالب بأهمية العمل الوقائي للحد من الكوارث.
- **الرسم الهندسي:** قدرة الطالب على رسم الخرائط والأشكال الهندسية والتعامل معها بشكل يدوي، والقدرة على التخيل.
- **مقدمة في العلوم الأمنية:** تعريف أهم المفاهيم الأمنية وأنواع الأمن وتقسيماته ومستويات الأمن في الدول والأقاليم.
- **رجل الأمن في الإسلام:** التعرف على أخلاقيات رجل الأمن في الإسلام وأهم القواعد والضوابط الشرعية التي يجب أن تتوفر برجل الأمن المسلم.

- **الرسم الهندسي المحوسب:** قدرة الطالب على التعامل مع الأشكال الهندسة عبر أجهزة الحاسوب والبرامج المحوسبة بشكل ثنائي وثلاثي الإبعاد، مثل برنامج الأوتوكاد.
- **قانون السلامة على الطرق:** الوقوف على أهم مفاهيم السلامة العامة في الطريق ومتطلبات توافرها ومنع انتشار الحوادث المرورية.
- **تصميم الطرق:** إمكانية الطالب من تصميم الطرق الآمنة والتعرف على المعايير الدولية لتصميم الطرق المحققة للسلامة العامة ومفاهيم مستويات التخطيط للطرق.
- **التخطيط** : قدرة الطالب من التعرف على مفاهيم التخطيط ومستوياته، وكيفية إعداد الخطط بجميع أنواعها.
- **إدارة الكوارث:** التعرف على الآليات المناسبة للتعامل في حال الكوارث على المراحل الثلاث قبل وقوعها وأثناء وبعد حدوثها.
- **إدارة العمليات:** قدرة الطالب على إدارة العمليات الطارئة من الناحية الأمنية، ومن الناحية الميدانية في فترات الضغط.
- **التحقيق في الكشف عن أسباب الحرائق:** قدرة الخريج على التعرف على مسببات الحريق وأهم الأسباب التي تؤدي لوقوع الحرائق.
- **الإخلاء والإيواء في حال الكوارث:** التعرف على كيفية إدارة عمليات الإخلاء للمنشآت والأحياء، وآليات إيواءهم في حال الكوارث.
- **مخططات تنفيذية:** قدرة الطالب على رسم المخططات التفصيلية لمعدات الوقاية والسلامة وإمكانية توزيعها في المباني والمنشآت.
- **مواجهة الكوارث الغير تقليدية:** تتطور مفهوم الكوارث وأنواعها وأساليب السيطرة عليها ومتطلبات سير العمل في الدولة أو المؤسسة في حال وقوعها.
- **الأمن البيئي:** التعرف على الموارد والطاقات البيئة التي تساعد الإنسان في حياته اليومية، وتحقق رغباته دون الضرر بالبيئة مما يعود بالضرر على الإنسان واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.
- **الأمن الإنساني:** التعرف على مفاهيم رغبات الإنسان وتحقيقها بدون المساس بأمن المجتمع وتحقيق التحرر من القلق والتوتر والخوف لدى الإنسان.
- **السلامة العامة في الإسلام:** التعرف على أهم المفاهيم الأمنية في الإسلام، وأهم التشريعات من القرآن الكريم والسنة النبوية وحياة السلف المتعلقة بالسلامة العامة.
- **تنظيم وإدارة الأمن:** التعرف على الجوانب النظرية والخبرات في إدارة وتنظيم العمل الأمني والاشتراطات السليمة لتطبيق العمل الآمن.

- **التحقيق والبحث الجنائي:** قدرة الطالب من التعامل مع جميع الحوادث والوصول لدليل الجناية من خلال أقصر الطرق وأسرعها.
- **الإسعافات الأولية (1):** التعرف على آليات العامل مع الإصابات في الميدان وأثناء المهام الطبية بشكل مبدئي.
- **الإسعافات الأولية (2):** التعرف على طرق التعامل مع الحالات الحرجة والآليات المناسبة لنقلها للمستشفى بشكل نظري وعملي.
- **الإطفاء (1):** مقدمة في علوم الإطفاء والتعرف بشكل مبدئي على مثلث الاشتعال ومثلث الإطفاء وطرق عملهما، ومكونات سيارة الإطفاء.
- **الإطفاء (2):** التعرف على مواد الإطفاء وآلية عملها، ومدى توافقها مع البيئة ومكوناتها ومخاطرها على الإنسان. بالإضافة لمعدات الوقاية لرجل الإطفاء.
- **الإنقاذ (1):** التعرف على مفاهيم ونظريات الإنقاذ، وأنواعه ومعدات الوقاية الشخصية لرجل الإنقاذ في الميدان وآلية التعامل معها.
- **الإنقاذ (2):** التعرف على معدات الإنقاذ الشخصية والميكانيكية، ومكونات سيارة الإنقاذ من معدات وأجهزة تساعد في التعامل مع حوادث الإنقاذ.
- **السلامة المهنية والصحية:** ماهية معدات الوقاية والسلامة للعاملين والمهنيين، وخاصة في مجال الصناعة والطاقة.
- **العلاقات العامة:** مفاهيم الاتصال والتواصل بين الدوائر والمديريات والأقسام والتعامل مع الجمهور بما يضمن سير العمل السليم.
- **أساسيات الإدارة:** التعرف على الأساسيات لعلم الإدارة ونظريات إدارة المؤسسات الحكومية والعامة، وماهية تطبيق السلامة الإدارية.
- **معايير تحقيق الأمن والسلامة الإقليمية:** معايير تطبيق الأمن والسلامة العامة على مستوى التشريعات والأنظمة واللوائح الإقليمية بما يكفل العيش بإقليم آمن وسليم.
- **الأمن الصناعي:** معرفة المفاهيم الصناعية الطرق السليمة للتعامل في المنشآت الصناعية للحد من حوادث إصابة العمل.
- **السلامة البحرية:** التعرف على مفاهيم السلامة البحرية وطرق الإنقاذ البحري، ومعدات الوقاية والسلامة العامة البحرية ومستويات الكوارث البحرية.
- **السلامة الجوية:** التعامل مع الكوارث الجوية بشكل نظري وإمكانية التعرف على أنواع الكوارث الجوية والآليات السليمة للحد من أضرارها على حياة المواطنين.

- **دور الأمن والسلامة في الحد من الجرائم:** الوقوف على أهم المعايير التي تحقق الحد من انتشار الجرائم وخاصة بما يتعلق بأجهزة الرادارات والمراقبة والرصد والإنذار المسبق قبل وقوع الجريمة وتسخير نظم المعلومات الجغرافية للحد من الجرائم والكوارث المفتعلة.
- **بحث تخرج:** رفع مستوى مهارة البحث العلمي وتدشين المكتبة الأمنية العربية بالعديد من الدراسات الهامة في تحقيق السلامة العامة على الصعيد القومي والإقليمي والمحلي.
- **الهندسة الأمنية:** التعرف على الربط بين المفاهيم الهندسية والأمنية، والتصاميم الدفاعية التي تحقق الأمن العام والشامل، وتخطيط المناطق السكنية لتطبيق السلامة العامة.
- **مشروع تخرج:** يقوم الطالب بتصميم الأمن والسلامة في مبنى وتوفير جميع متطلبات السلامة والتعامل في المبنى بحال الكوارث.
- **تدريب ميداني (1):** قدرة الطالب على العمل في مؤسسات الأمن والسلامة وإدارات الطوارئ العاملة من خلال عمل الطوارئ والأزمات بشكل عملي وخاصة مع طواقم الدفاع المدني الفلسطيني.
- **تدريب ميداني (2):** التعرف على الجانب الإداري لعمل مؤسسات إدارة الطوارئ والكوارث وإمكانية القيادة في حال الأزمات وتوزيع المهام بشكل عملي.
- **التخطيط للإدارة الطوارئ:** التعرف على مستويات التخطيط لإدارات الطوارئ والكوارث، والمعايير المناسبة لوضع الخطط المحلية الإقليمية لإدارة الطوارئ، وحالات فرض الطوارئ، واحتياجات إدارة الطوارئ.
- **إطفاء وإنقاذ عملي:** تدريبات عملية للتعامل مع حوادث الإنقاذ والإطفاء في حوادث وهمية وبأحجام مختلفة تحقق قدرة الطالب على التعامل مع الحوادث.
- **التربية الرياضية (اللياقة البدنية):** رفع مستوى اللياقة البدنية لدى الطالب لإمكانية التعامل في الحوادث وسرعة التحرك والوصول للمناطق المنكوبة.
- **حاسوب:** التعرف على المبادئ الأساسية لاستخدام أجهزة الحاسوب والاستفادة منها .
- **الحرائق:** التعرف على أنواع الحرائق ومستوياتها ومسبباتها، والآليات المناسبة لمكافحتها.

ملحق رقم (5)

وإحصائية سيارات الإسعاف

موزعة على المحافظات

(ص 183 – ص 186)

تم نقل عدد (55690) حالة بين المستشفيات داخل المحافظات المختلفة:

2) توفير خدمة توصيل مرضى غسيل الكلى حسب جدول الغسيل بالمستشفيات ل 47 مريض من مختلف المحافظات مع العلم أن كل مريض يتم نقله بمعدل ثلاث مرات أسبوعياً ذهاباً وإياباً.

3) تم نقل واستقبال ما يزيد على (1389) حالة مرضية من إلي المستشفيات المصرية والخارج بينهم (60) حالة وفاة .

الشهر / حالات معبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
قادمة	0	0	0	0	0	0	123	124	111	112	96	78	644
مغادرة	18	22	38	20	37	158	78	65	86	46	55	62	685
وفاة	0	4	0	4	4	0	8	7	9	11	3	10	60
المجموع	18	26	38	24	41	158	209	196	206	169	154	150	1389

4) تم نقل واستقبال ما يزيد على (1149) حالة مرضية من وإلي معبر بيت حانون بينهم (216) حالة وفاة.

الشهر / حالات معبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
قادمة	34	28	37	32	28	47	30	26	38	24	20	25	369
مغادرة	44	35	47	48	53	58	48	59	46	48	39	39	564
وفاة	13	18	23	17	19	20	16	19	26	9	19	17	216
المجموع	91	81	107	97	100	125	94	104	110	81	78	81	1149

5) المشاركة في الأنشطة والمسيرات الوطنية والشعبية الرافضة لسياسية الحصار والجدار في منطقة شرق غزة (ناحل عوز) شرق خانيونس(خزاعة).

6) تغطية كافة الأنشطة مع وزارة الشباب والرياضة واتحاد كرة القدم والأندية الرياضية واللجنة الأولمبية والنشاطات الشبابية والمؤسسات المختلفة في كافة المحافظات.

7) المشاركة مع الحكومة وجميع الوزارات في تغطية الأنشطة والمهرجان والمسيرات التي عقدت في ذكري الحرب .

3. **سيارات الإسعاف :**

- المتابعة على مدار الساعة لحالة الجاهزية والاستعداد لسيارات الإسعاف والطواقم الطبية العاملة وعمل تفتيش على المراكز المختلفة.
- التعاون مع المؤسسات الدولية توفير صيانة دائمة لسيارات الإسعاف لعدد (62) سيارة بتوفير قطع الغيار من خلال الصليب الأحمر.
- تطوير وتأهيل سيارات الإسعاف حيث تم إمدادنا بأدوات ل (4) سيارات عناية مركزة و(10) سيارات عادية من اللجنة الدولية للصليب الأحمر .
- إعادة توزيع بعض السيارات في بعض المراكز بما يتناسب مع حجم وطبيعة العمل .

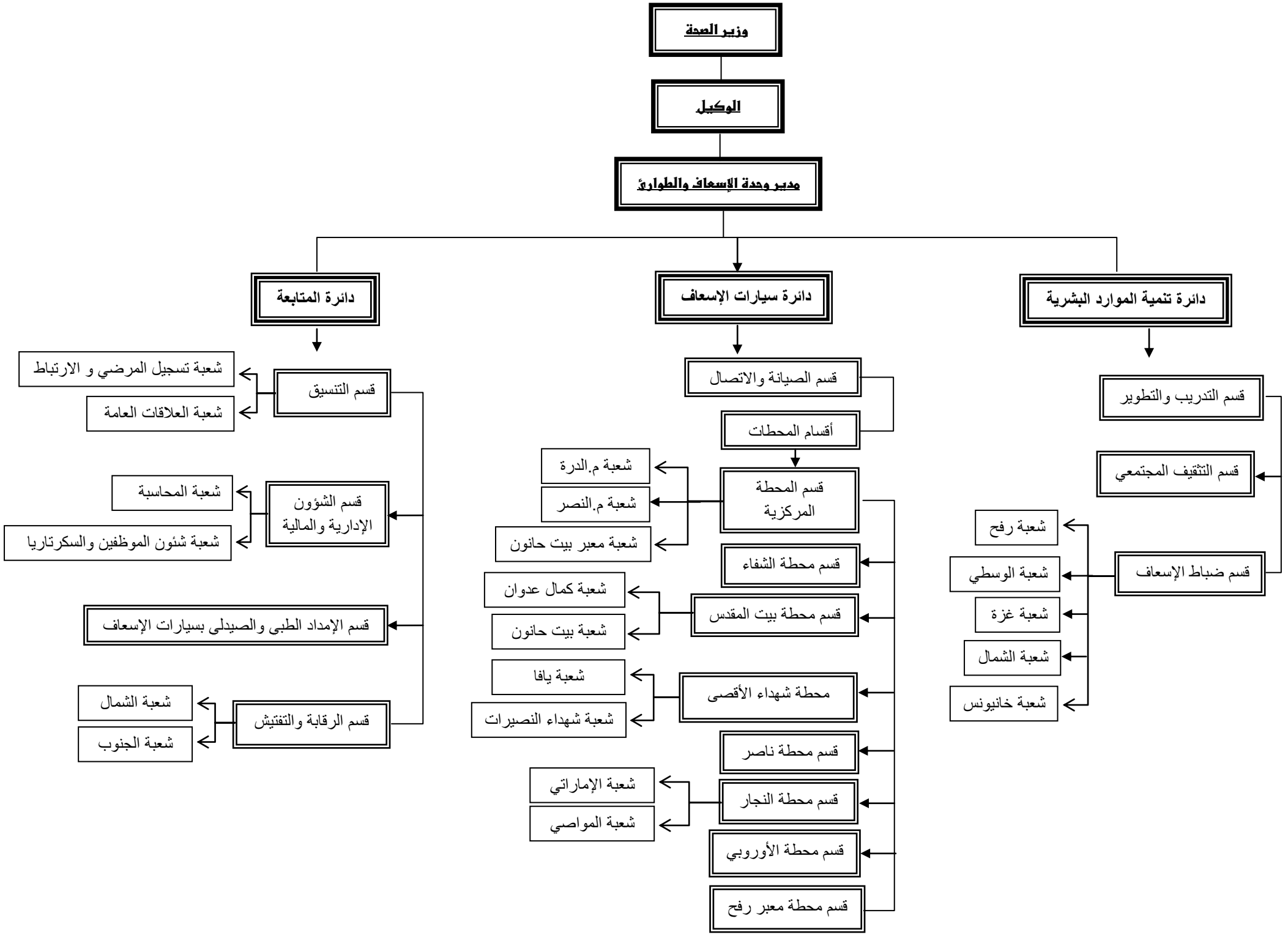
وزير الصحة
الوكيل
مدير وحدة الإسعاف والطوارئ
دائرة المتابعة
دائرة سيارات الإسعاف
دائرة تنمية الموارد البشرية
قسم التنسيق
شعبة تسجيل المرضي و الارتباط
شعبة العلاقات العامة
قسم الشؤون الإدارية والمالية
شعبة المحاسبة
شعبة شئون الموظفين والسكرتاريا
قسم الإمداد الطبي والصيدلي بسيارات الإسعاف
قسم الرقابة والتفتيش
شعبة الشمال
شعبة الجنوب
قسم الصيانة والاتصال
أقسام المحطات
قسم المحطة المركزية
شعبة م.الدرة
شعبة م.النصر
شعبة معبر بيت حانون
قسم محطة الشفاء
قسم محطة بيت المقدس
شعبة كمال عدوان
شعبة بيت حانون
محطة شهداء الأقصى
شعبة يافا
شعبة شهداء النصيرات
قسم محطة ناصر
قسم محطة النجار
شعبة الإماراتي
شعبة المواصي
قسم محطة الأوروبي
قسم محطة معبر رفح
قسم التدريب والتطوير
قسم التثقيف المجتمعي
قسم ضباط الإسعاف
شعبة رفح
شعبة الوسطي
شعبة غزة
شعبة الشمال
شعبة خانيونس

confidentiality and anonymity in the emergency man because he had watched scenes of terrible affect it during the execution of his mission

5-7 Conclusion

Concerned with the developed countries the application of international standards for security and public safety, and disaster management by peaceful means which help to reduce the number of deaths, injuries and destruction of buildings and facilities of private and public, he spoke the chapter on general concepts of crisis and disaster, disaster management and emergency and the difference between them, and types in terms of the causes of falling and the size and time of falling and place of the disaster, leading to cases of emergency imposed by the imposed and the reasons, with recognition of the levels of planning for emergency management and disaster. Followed by the impact of the contingency plan public in achieving public safety, emergency planning, and standards, contingency planning, the goal of the emergency plan, and the most important periods covered by the contingency plan, through the Emergency Plan in the Gaza Strip, and the application of a study of emergency in the Gaza Strip, and the number of emergency vehicles operating sector Gaza and the staff at the Directorate General of Civil Defense, the Palestinian Gaza Strip, and the General Administration of Ambulance and Emergency Department of Health in the Gaza Strip, and the needs of the sector for staff emergency and needs of the sector for vehicles, and the share of the population of which the proportion of people per vehicle and a person working departments of emergency in the Gaza Strip, with the presentation of the most important solutions to achieve public safety legislative, and the role of the executive authorities, and educational and academic institutions, media organizations, and the role of the professional staff of emergency departments, leading to the most important strategies and public policies that may contribute to solving the problem of disasters of all types of regions, especially the territory of Gaza

Were explained mechanisms for the management of emergency in the Gaza Strip a "war of the Criterion", and institutions operating emergency management in the Gaza Strip, and its role in the war-Furqan, the most important incidents of ambulances and fire and rescue carried out by the Directorate General of Civil Defense, the Palestinian Gaza Strip during the war spread to the provinces, closing the most important points, mechanisms natural disasters in the regions and divided the phase of confrontation to a period of confrontation that require good decisions, and the stage of organization of work during the disaster, and the elements that help in the face of disaster, and interventions to address, in order to rescue operations and stages of rescue five initial assessment, then inspect the buildings, followed by detection of the places potential of the persons, and additional inspection and removal of debris to remove trapped, and finally remove the debris and recover bodies

To move the researcher to separate the last to view the most important findings and recommendations reached by the researcher during the study, the most important that the Gaza Strip needs to implement policies and strategies that may limit the spread of disasters of all kinds, and that the legislative and executive processing laws and regulations that require all citizens applying security and public safety in Gaza strip and put sanctions on opposes people, and then references that rely upon the researcher during the study, the most important supplements that can benefit the Palestinian society.

5-6-1-2 Phase organization of work during the disaster: One of the most dangerous and most difficult stage, especially exposure to emergency workers confusion and stress because of the magnitude of the disaster, and the spread of chaos and panic among the citizens, which will require intensified efforts by specialists to spread the spirit of peace of mind.

5-6-2 Elements of the face of disaster: The disaster need to activate many of the elements that contribute in the face of disaster: the information is accurate and useful for the disaster, set priorities and attention to the source of the disaster and then the main problems of high school, completion of preventive measures similar to the problems, the effective control by the leadership operations and direct specialists to the disaster area, to achieve harmony between the institutions and the prevention of exposure between the public interest.

5-6-3 Interventions to meet: These processes require the knowledge of good by specialists by peaceful means and alternative access to the region affected, discover, organize transportation routes and allow for the equipment and relief teams immediate, direct rescue teams of their duties through the following: create a center for operations management, evacuation of the wounded and provide Service Ambulatory needed them and transferring them to a safe place, and the evacuation of citizens of the places, fire control, and psychological control on the citizens, recovered the bodies and identify them and provide proper procedures for burial, spraying debris with disinfectant, and the removal of rubble that constitute imminent danger to the lives of citizens

5-6-4 Rescue operations: Requiring rescue operations to provide the necessary equipment to carry out rescue operations of all kinds of different, and this requires the processing of vehicles and equipment and tools for rescue and assess the readiness of the difference, and training mechanisms to deal with the injured, as soon as the teams are providing medical service for injured and transported of safe places, and the search for victims and missing persons, and can use the means of saving human or manual and automatic, mechanical, and go through stages of the rescue operation are

- **Phase I:** Initial evaluation through the following: - Detection of the site and the formation of a preliminary picture of the size of the incident and its kind, to carry out preventive measures to rescue teams, the distribution of the rescue teams according to their duties and place of jurisdiction of each of them, save those apparent to the eye and provide first aid to them
- **Phase II:** Inspection of the damaged buildings were damaged and do a simple rescue operation is necessary and the transfer of casualties to safe places
- **Phase III:** Detection of potential sites and the presence of living persons, such as houses drawers next to the doors and windows under beds and seats
- **Phase IV:** Additional inspections and remove some of the rubble and through the use of specialized rescue equipment in the search for trapped and listen and call for the use of police dogs
- **Phase V:** Remove all debris and recover bodies

In conclusion, the disaster of all kinds, especially the natural ones such as earthquakes, storms need to arrange for the logistics and professional and technical, training and rehabilitation specialists in these areas at the highest levels, and have rescue teams and disaster colar physical high, because they need to instead of physical effort and rational, and that the available wisdom, intelligence and business acumen ,

Red Crescent, the Red Cross International Relief and Works Agency for Palestinian refugees, and many associations and Palestinian NGOs, to maintain the civilian communities and contribute to preserve the lives of citizens through the provision of buffer zones for civilians, especially in the UNRWA schools.

The most important role and the largest of the General Directorate of Civil Defense, Palestinian access to the affected areas targeted by the Zionist occupation forces, the most important activities carried out by the Directorate-General during the War of the Forqan

No	Province	Number of fires	Rescue incidents	Cases of emergency	total
1	**north**	145	42	77	**264**
2	**Gaza**	190	113	146	**449**
3	**Elwesta**	82	2	8	**92**
4	**Khanionas**	39	7	4	**50**
5	**Rafah**	71	16	11	**98**
total	**Gaza strip**	**527**	**180**	**246**	**953**

Table shows the number of incidents dealt with by the Directorate of Civil Defense during the war of the Criterion

This is in addition to the Zionist occupation forces targeted sites and crews and civil defense vehicles and destroyed three vehicles and killed 13 of the crews during the war machine and injuring dozens of crews while carrying out their national duty. The Ministry of Health has suspended its work to move the transfer case was coordination with the Zionist occupation her through the Red Cross and to deal with the cases above with the closed military areas on the border, as well as for the transfer of cases between hospitals and primary care centers, and the ordinary situations that had to deal with them through the Directorate of Civil Defense Palestinian military medical services, and the Palestinian Red Crescent Society, and private foundations as a union committees and other health work in coordination with the General Administration of Ambulance and Emergency Department of Health, and the Supreme National Committee for Emergency Management in the Gaza Strip

5-6 Deal with natural disasters in the provinces

Disaster planning Need in advance and good predictor of the disaster, whether natural or industrial, and this requires great efforts for the crew planning to identify the natural disasters that can occur in the state, and to identify appropriate mechanisms to control it, reducing the devastating effects and affecting the lives of citizens and their property and state property public

5-6-1 Stages of disaster response

5-6-1-1 Phase of confrontation: The most difficult stage in making the right decision, especially in the beginning because of lack of information on the disaster and the disaster caused by sudden, so that the rate of 50% of the effects of the disaster based on the sudden, and the most important information you need to know during the disaster , place, and the number of threatened, the most important vital installations that will be harmed them, the degree of risk to the surrounding areas, determine the emergency vehicles, which will deal with the disaster, move the media and its ability to provide the psychological climate appropriate to the citizen by explaining the preventive measures to deal with the disaster, the ability of the competent organs of the coordination and investigation.

-

, according to the verse, "Let them adore the Lord of this House, who fed them from hunger and with security against fear ", security is the year of the country and preserve the lives and the lives of citizens and their property from basic tasks to secure the lives of citizens.

- Enact laws and regulations for determining the policies of shelters and evacuation, to the competent authorities in the government departments or institutions of civil society to bear the responsibility to provide safe places for the citizens, and the formation of teams competent and qualified academically and professionally in the field of shelter and evacuation.
- Distribution of buildings and institutions of security, safety and emergency management and disaster as the distribution of population densities and urban regions of different levels, and are included in land use at the national and regional levels.
- road design at the national and regional movements for emergency vehicles, provide direct support and backing between the regions.
- Develop a strategy for the distribution of sources of water to support and assist fire crews on the levels of urban communities, local civil defense-related systems at the level of a central region.
- processing centers, psychosocial support and logistical support to the various categories of people, and that these centers at the level of localities and regions, especially in relation to support children after providing all levels of entertainment and fun for them to get them out of difficult psychological state after the disaster.
- Create centers for special studies to study situations that require the imposition of emergency and take advantage of the pros and cons after the completion of a state of emergency.
- Supply distribution centers at the national and regional levels to suffice the needs of people during times of emergency, especially bakery and basic foodstuffs according to the distribution of population densities to achieve food security.

5-5 Emergency Management in the Gaza Strip a "war of the Criterion": Expanded Palestinian institution to contain human catastrophe by the Zionist occupation forces, the end of 2008, which caused the deaths of more of 1317 martyrs and the number of injured has reached to 5340 wounded and these losses through more than fiftieth Zionist raid was the most violent in the first day of the war, the criterion to security headquarters and government institutions of the Palestinian Ministry of Interior, with an estimated 3800 homes destroyed house totally destroyed inhabited by 25.000 people.

5-5-1 Institutions of emergency operating in the Gaza Strip: Working in the Gaza Strip, many governmental and private institutions for the emergency management and disaster in the Gaza Strip because of the conditions of private security experienced by the sector and most important of these institutions and the Palestinian Ministry of Health, Ministry of Interior represented by the Directorate General of Defence Palestinian civil and military medical services, the Palestinian Red Crescent Society.

5-5-2 The role of Palestinian institutions in war-Furqan

The Palestinian institutions Has been represented by official institutions of the Directorate General of Civil Defence and internal security services at the Ministry of Interior, Ministry of Health, Ministry of Public Works, Ministry of Economy and the Ministry of Social Affairs, and institutions non-governmental association Palestinian

The above table it is clear that a car fire and rescue serving 3.7% of the population of the Gaza Strip, but firefighters , rescue and drivers vehicle fire and rescue every man of them serve 0.45% of the population of the sector, and the ambulances operating in the government institutions only serves 1.19% of the total people, as far as for paramedics and ambulance drivers, they serve 0.35% of the population of the sector, but these ratios are not sufficient but it must be that all the firefighters and rescue serves the 1000 citizens of any 0.014% of the population, and this requires an increase in the number of vehicles and fire rescue up to 110 fire engines and save to serve 0.91% of the population, while regarding ambulances, every 500 citizens need 2 of the ambulance drivers of ambulances to serve the 0.007% of the population, and this requires the distribution of ambulances and stations by population densities to be the number of cars 220 ambulance.

5-3 Solutions for security and safety.

5-3-1 Legislatively: The legislative authorities in the country Requires to form a committee within the Palestinian parliament concerned with public safety and security , disaster management , emergency in the Gaza Strip and the formulation of the law of with public safety and security in the Gaza Strip as of design houses, selection and distribution of land uses to ensure the achievement of all types of private security, psychological security , food, agricultural , industrial, environmental and comprehensive national public security. Also that the region on the verge of an earthquake during the eight years to come, hence the importance of shelters and distribution of alarms early in the Gaza Strip to protect citizens and the adoption of the Legislative Council of the emergency plan in the near term and long term, and to achieve food security and support centers psychological, and logistical support, and homeless shelters, the enactment of Code Palestinian with public safety and security.

5-3-2 The executive authorities: To provide financial support for citizens to create a safe shelters and bunkers in the event of disasters of all kinds, and the formation of the Supreme Council of Emergency Management.

5-3-3 Educational and academic institutions: Sowing the concept of public safety and dealing with disasters and crises in the different educational stages starting from the elementary through university, and the opening of disciplines related to emergency management in educational institutions, engineering and fire and public safety and rescue, as well as many of the courses the faculty members of professional institutions and academic concepts related to public safety and emergency management.

5-3-4 Media: The news media and the role of an important and prominent in spreading awareness among communities and raise the level of general culture to them, and here lies a key role in spreading the concepts of their public safety and the appropriate standards for Disaster Reduction.

5-3-5 Professionally: To provide the training and qualification of personnel working in the States and Territories and format of the professional aspects of dealing with any type of disaster and the right thing if it happened.

5-4 policies and strategies.

Requires planning at all levels to address the planning for disaster management and emergency and reduction in addressing them and be an important element in development plans and this requires standards and strategies, namely:

study all the elements and the human and natural resources available in each region and their conformity with the standards of security and public safety and the types of security it requires to achieve in each region, because security is second only to food,

required, and training of all staff of professional and technical to deal with this equipment, the dissemination of culture preventive public between citizens, the implementation of all necessary preventive measures of alarms early, and the smoke detector and fire extinguishers, etc. that contribute to the detection of the disaster since they occur and before they spread

5-2-2 Standards of emergency planning

- Identify and assess the risks and potential threats
- Identify the goals and priorities of the plan
- Identify and measure the resources needed for planning
- Identify the information needed for planning
- Ensure the existence of effective media communication system and is linked to the management of the disaster.
- permanent coordination with and between different sectors and various state agencies.

5-2-3 The objectives of the emergency plan:

The plan aims to prevent crises and disasters from falling as much as possible, and contain the damage if they occur, giving the response regulator of the disaster, reduce the chaos that accompanied the disaster.

5-2-4 Contingency plans in the Gaza Strip

Decision makers interested in the Gaza Strip emergency management and disaster at the professional level and the schematic there are plans for managing emergencies and disasters annually be evaluated and dealt with and re-plan at the head of every year and did not address the contingency plan in the Palestinian civil defense to the possibility of an earthquake and mechanisms to deal with him, but in relation to public administration Ambulance and Emergency Department of Health has limited their work to transfer cases to and from the hospital, transporting patients to and from the crossing of Rafah and Beit Hanoun in the accident field was not any interference of the health institutions only if requested by the Israeli occupation of the Red Cross, the possibility of dealing crews and the Ministry of Health in the transfer of cases and injuries confrontations in the border only.

5-2-5 Study of emergency in the Gaza Strip: The Gaza Strip needs for a detailed study in the management of emergency in the Gaza Strip, so you must know the number of the population and the number of fire trucks and rescue ambulances and knowledge of per capita and a comparison of the proportion of workers in the departments of disasters and population, the table following shows the number of workers in emergency centers the Gaza Strip as follows

No	Population		The number of fire and rescue vehicles	Number of employees fire and rescue	Number of ambulances	Number of employees ambulance
1	**Gaza strip**	**1,416,543**	**27**	**223**	**84**	**288**
2	**Per capita for vehicles and worker**		**52464.6 The individual**	**6352.2 The individual**	**16863.6 The individual**	**4918.6 The individual**
3	**Percentage of population**		**%3.7**	**%0.448**	**%1.19**	**%0.347**

Table shows the number of population in the Gaza Strip, and the percentage of coverage of emergency vehicles and personnel to the population and their share.

- Natural disasters.
- Man-made disasters.
- Disaster hybrid.

Second: The disaster in terms of size:

- Individual disasters.
- Mass disasters.

Third: The time of disasters in terms of falling:

- Sudden onset disasters.
- Disaster seasonal.

Fourth: The disaster in terms of place of falling:

- Local disaster.
- National disasters.
- International disaster.

5-1-8 Cases of the imposition of emergency: Emergency imposed in many cases may lead disasters in the lives of thousands of citizens, a system that excluded specific time and place announced by the government to face the non-standard conditions, requires urgent measures and methods in unusual circumstances specific to the demise of the threat

5-1-9 Reasons for imposing a state of emergency

- The state of war
- The situation that threatens Located
- Displays system security or in the territory of the country or part of the risk
- public disasters such as epidemics or natural fires or floods, floods and volcanoes

5-1-10 Levels of planning for disaster management : Requires each state to plan for the departments of disasters and emergencies of all kinds, and crises quickly to be exceeded less human and material losses, and the development of alternatives to deal with it and take important decisions and fast to reduce the negative effects of disasters, has been divided planners disaster for **the three levels** as a mechanism to deal with the disaster and the scope of their impact:

- Planning at the national level
- Planning at the regional level
- Planning at the local level

5-2 The impact of public emergency plan in achieving public safety

5-2-1 Contingency planning: The planning process affected by the departments of emergency planning and the physical distribution of land uses significantly, particularly with respect to the distribution buildings emergency permanent and seasonal, a seasonal and temporary field hospitals, temporary state of emergency and providing food security and the distribution of buffer zones for civilians in the event of disasters, and the division of water systems and lines of pedestrians and traffic in the event Disaster District that cause the closure of some roads, and here highlights the importance of guidance to architecture cooperation and economic development, and the creation of highways private vehicles of emergency and first aid and civil defense, and minimize the accumulation of traffic in peak hours, so you should not be less than the street from two lanes and one for the passage of the citizens and other emergency vehicles. And the importance of preventive planning for protection from disaster impact positively on reducing the negative effects of disasters, and this requires the provision of all equipment, protective equipment

Introduction:

States and Territories Require to develop standards and appropriate solutions to prevent the spread of disaster risk reduction and to predict the negative effects caused by them using modern technology, and support contingency planning and crises and disasters on the expectations and predictions because they are a surprise, and it has several levels, so there are many solutions starting from the legislative , executive and the media, educational and academic institutions to achieve public safety and disaster reduction.

5-1 The concept of disaster , crisis and emergency: Emergency and crisis represent in general a significant risk to life and property of citizens, as well as ,earthquake volcanoes, hurricanes, fires, etc., from the destruction of facilities and infrastructure.

5-1-1 The concept of disaster: When the listener understands the word disaster he remember to happen happened suddenly, without man knowing how it dangerous, and cause the harmful effects of a large affect on humans and all living organisms.

5-1-2 The conventional Concept: The sudden event is often the result of natural or making human beings, and threatens the national interests of the country, and are impaired in the ecological balance, and often to reduce the spread of the participation of all state agencies to control it according to the possibilities, and needs sometimes to foreign aid.

5-1-3 The concept of crisis: Caused by accumulations range effects of sudden events affecting the main constituents of the state, and also constitute a threat of clear and explicit to the survival of the system, and is the position of a sudden need to take a quick decision to reduce the risks resulting from the spread, and noted the complexity of causes and effects which affect the decision-making in the control it, and hits the public interest.

5-1-4 The concept of crisis management: The management of the times associated with critical periods of time are limited, and can be carried out by humans and by others via the planning, organization and control of their efforts to achieve a certain objective minimum cost, according to the available natural resources.

5-1-5 Characteristics of crises is distinguished from other crisis incidents four characteristics, namely:

- **Surprise:** Causing a threat to the interests of the public and the ambiguity in the information related to the crisis.
- Characterized by the crisis of the problem or trauma or disaster, because they cause injury in the main elements of the individual.
- Goals and interests threaten state security or the internal and external constitutional legitimacy.
- **lack of time:** That the event because of a sudden do not have enough time to control the control**.**

5-1-6 The concept of emergency:

The listener is aware of when hearing the word emergency as a situation which escapes in case of threats to the lives of citizens or national security and national destruction, in addition to the lives of citizens and their property for public and state property

5-1-7 Types of disasters: Disasters vary in their distribution, size, nature , time and place of the disaster, and the main reason for the occurrence of the disaster and by the following table defines types of disasters:

First: The causes of disasters in terms of falling:

Chapter 5

Strategies and proposals to achieve safety and security

(Page 34- Page 42)

Through the study of previous cases, it is clear that the standards of security and public safety at all levels of planning must be in a wider way to check all types of security listed in the first quarter, and that contingency plans and disaster and crisis and emergency plans is one of the sectoral planning that determines the age of laws, legislation and regulations that seek to apply these concepts and standards ones and this requires governments and decision makers need to develop plans for disasters within the regional plans and national (National) and to clarify the policy has, and that the case studies the previous three had been trying to implement parts of the standards and requirements of security and public safety, especially with regard to the security of national, cultural, archaeological and food and economic self-sufficiency and the Territories and States.

To move the researcher to separate Next to display the most important policies and strategies that must be applied to achieve public safety and security in the levels of the various planning, and to identify and learn-run BC between the concepts of emergencies, disasters, crises, and to clarify the characteristics of the disaster and the characteristics of crises, through the types of disasters in terms of size and quality of the disaster, and cases the imposition of emergency and levels of planning for emergency management, and the impact of the contingency plans prepared in advance in the achievement of security and public safety, with the narrative of some of the solutions for the application of public safety, and access to emergency management in the Gaza Strip during the war of the Criterion, and the face of natural disasters in the provinces, closing with a summary describes the main findings of the semester.

4-6 Objectives and constraints of the regional urban planning:-

4-6-1 Objectives of the Urban and Regional Planning: The aim of urban planning and regional levels to meet and satisfy the wishes of the citizens according to the available natural resources to ensure freedom of movement, expansion and expansion and to meet the needs of the future, through the following objectives:

• Increased production and services provided to citizens, and developing it in terms of quality.

• rely on the principle of self-sufficiency in meeting the needs of citizens and the possibility of increasing the supply of Products and neighboring regions to achieve the return of material and food and economic security, and taking into account population growth and meet future needs.

• conservation of resources available in the overkill of primary resources or human resources or working capital, and lower the prices of goods and increase the percentage of savings for future generations.

• the distribution of development projects in order to achieve equitable distribution of the population and easier access to all services in the least times and at the lowest possible material costs, depending on the possibilities and circumstances of each region separately.

4-6-2 Constraints and disadvantages faced urban planning and regional levels:

Regional planning is the link between the national planning (national) and urban planning, it is certain that this type of planning is facing many obstacles and drawbacks, notably:

• Lack of experience with the planners of the importance of planning for emergency and disaster management at the regional level, or urban.

• there are special circumstances that may lead to the imposition of limits to the region despite the lack of available natural resources in the region, which weakens the reliance on self-sufficiency.

• lack of attention to planning policies for security and public safety within the regional planning levels.

• enter the political decisions in the development of plans at all levels affects the sustainable development, and increases the vulnerability of their application on the ground.

• Lack of public participation and the people in decision-making in the planning process contributes to the weakness of their access to the full comfort.

4-7 Conclusion:

Lists the fourth chapter the most important justifications for the selection of case studies, and presentation of the National Plan for the State of Bahrain and to identify the most important public policies for applying the principles of security and public safety, to the planned regional governorate of North Sinai, and to identify the principles of economic development in the schema and the application of many types of security to apply the public safety, and the planned regional in the provinces of the West Bank and identify the most important obstacles to the implementation of the Plan and the application of the regional public safety in the chart.

Access to the most important aspects of security applications and safety in the case studies and explain the impact factors of the physical and logistical assistance in the achievement of security and public safety plans in the previous conclusion, the most important objectives and constraints of regional planning and its impact on urban development in the charts.

5	**Distribution of radar and surveillance equipment to control and monitor violations of public safety buildings and the headquarters of the distribution of emergency management and security services**	of the Kingdom of Bahrain Concerned with the distribution surveillance and the use of GIS in the control and distribution buildings, institutions, and according to urban densities and urban and regional development.	provision of civil protection depend on means unusual and there are many radar detectors and irregularities, and the distribution of emergency services in accordance with the urban and population densities	Zionist occupation authorities prevented the Palestinian authorities to control the control, and control of the occupation has caused in the distribution of security installations and emergency departments randomly.
6	**Lead into technology**	The national plan calls for the use of technology in and put them to maintain the cultural heritage and civilization of the Kingdom, and the rehabilitation and development of urban areas commensurate with the needs of citizens.	Arab Republic of Egypt resorted to the use of technology is limited because of the high number of workers, reducing the unemployment rate, but according to needs that can be used technology	Prevent the occupation of the Palestinian use of technology in the application of contemporary concepts of public safety, at all levels of planning in Palestine. Prevent the occupation of the Palestinian use of technology in the application of contemporary concepts of public safety, at all levels of planning in Palestine.
7	**Taking into account the safety of structures, construction of disaster-resistant buildings**	The plan seeks to create clear policies require the creation of shelters at the local level, but there are calls for legislation to provide the buildings resistant to earthquakes and winds	Did not address the schema for the security and safety and emergency management and disaster is not clear and calls for policies to provide shelters in buildings and collective shelters.	Prevent the occupation of the Palestinian use of technology in the application of contemporary concepts of public safety, at all levels of planning in Palestine. There are no clear policies in the chart calls for shelters died, but there are calls for legislation to provide the buildings resistant to wind and earthquakes.
The table showing the application of physical factors assist in the previous academic				

The factors, including the achievement of physical assistance in the application:-

No.	Physical factors help	State of Bahrain	North Sinai Governorate	West bank
1	**Distribution of land use in regional planning**	the planners organizers of the national plan the optimal distribution of land uses, by maintaining the existing buildings, historical, and the exploitation of the land to meet future needs	The urban planners sought to maintain the distribution of land uses according to criteria of economic development in three key areas agricultural, industrial and tourist	the planners Attempted to distribute optimize, but the obstacles the Israeli political and security caused no control over the distribution
2	**Enactment of laws and legislation**	There are laws at the national level specializes in security and safety in buildings and industrial facilities and residential and high rise buildings without addressing security and safety at the level of national and regional policies.	There are many regulations control the safety and security in the field of agriculture, food, tourism, investment and industrial, and emergency departments and civil protection are plane sectors for each sector independently	There are many laws and regulations and the regulations and legislation calling for the application of the concepts of security and safety, but at the local level and there is at the national and regional levels.
3	**Hierarchy of roads and footpaths**	Clear hierarchy in the means of transport, roads and the diversity of means of transport and movement in the Kingdom.	Varied means of transport and roads vary according to the known hierarchical gradients starting from the national road, regional and local communities, and others.	Planning in the Palestinian territories, upside down, roads lose prestige because of overlapping regional centers, cities, roads, and overlapping of the Israeli wall in the occupied West Bank, a negative impact on the roads.
4	**Take advantage of nature in the ventilation and lighting the two natures**	There are calls for public policies to take advantage of natural factors in energy saving and the preservation of the lives of citizens	Due to lack of population density that scattered buildings which provide it with ventilation and lighting nutural	Available to rules and regulations at the municipal level calls for the provision of defections necessary to enter the ventilation and lighting natural.

3	**National security**	Achievd to a very large	Achieve relatively	Tried to achieve, but there are obstacles	
4	**Psychological security**	Achievd to a very large	Achieved to a very large	Tried to achieve, but there are obstacles	
5	**Food Security**	Achieved to a very large	Achieved to a very large	Tried to achieve, but there are obstacles	
6	**Economic Security**	Achieved to a very large	Achieved to a very large	Tried to achieve, but there are obstacles	
7	**Social Security**	Achieved to a very large	Achieve relatively	Tried to achieve, but there are obstacles	
8	**Environmental Security**	Achievd to a very large	Achieved to a very large	Tried to achieve, but there are obstacles	
9	**Industrial Security**	Achieved to a very large	Achieved to a very large	Tried to achieve, but there are obstacles	
10	**Urban Security**	Achieved to a very large	Achieved to a very large	Tried to achieve, but there are obstacles	
Table placed in the types of security application case studies					

Planning committees based on the drawings mentioned above in the case studies try to provide all types of security for public safety in the charts, but the circumstances and factors of the physical and logistical assistance had an impact leading to achieve the terms of security and public safety in the charts, without addressing the public policy of security and safety as a plan of their own .

would have to work in the chart, but sought the Palestinians to be the state on the borders of the Armistice Line of 1948 as the Cairo Agreement, and on their impact has been divided into the provinces of the West Bank for three levels of functional, administrative and regional concerned with the distribution of population and activities and changes in patterns of functional relationships, and it is divided into the provinces of West Palestine into three administrative centers of regional and include the administrative center of the south (Hebron, and their surrounding villages and cities), the administrative center of the center and has (the province of Jerusalem and the surrounding from their villages and cities), the administrative center of the northern (Nablus).

And contains the centers to hospitals, universities, cultural institutions, the central administration, hotels, shopping centers, boutiques and specialized, while medium-sized cities such as Tulkarm and Jericho will take care of higher education, medical clinics, and local administration, and others, and local centers and specializes in the areas of local services, health, education and departments of disaster , medical clinics, mosques, churches, shops, daily living, etc. centers of class less than local and other activities, and will play centers revival prominent role in future development and local planning, and seeking regional plan for the allocation of plots of land for future development and protection in the future.

4-4-3 Constraints and problems in the regional plan for the West:

The plan in the West suffer from several problems that affect the security and safety of the people of the most important:

- **political constraints.**
- **social constraints.**
- **economic constraints.**
- **foreign interference.**
- **Other problems:** addresses the planned energy problems and how to take advantage of natural energy and other problems.

4-4-4 Public safety in the chart: the regional plan sought to achieve the specific aspects of security and is the economic security, food, political, social, and cultural, could not achieve the planned any kind of security because of Zionist policies in the territories of the West Bank.

4-5 Safety aspects of the application in case studies:

It is too earlier case studies shows that there are schemes have tried to achieve security and safety as much as possible and there is no internal pressure to achieve due to the greenhouse application of the factors of the physical and logistical assistance**.**

No.	Types of security:	Scheme Bahrain	Scheme in North Sinai	Planned West Bank	Notes
1	**Comprehensive security**	Achievd to a very large	Achieve relatively	Tried to achieve, but there are obstacles	From the above it is clear that the lack of security and safety, or some aspects of security due to external interference and signed agreements that support the achievement of security for the party at the expense of the other party
2	**National security**	Achievd to a very large	Achieve relatively	Tried to achieve, but there are obstacles	

4-3-2-3 Areas proposed for agricultural investment: conservation is the link between East and West, and the advantage to maintain the distribution of its products by region, and have the ingredients for the production of fish because the coast is a large area on the Mediterranean Sea, and agro-processing, and that **to achieve food security, and security of agricultural, technological, economic, and security environmental and biodiversity.**

4-3-3 Public safety in the chart: Try to plan to achieve some types of security such as security of tourism and the agricultural and industrial, and security investment, and environmental security, and technological, and economic security, and freedom of movement (Security motor or moving), security, agricultural biodiversity, and contribute to the application of psychological security and Social Security Urban, was unable to achieve the national security and comprehensive security because of the tensions that occur between now and then and not limited action by the Egyptian security services agreement "Camp David".

4-4 Regional plan for the West Bank:

4-4-1 About the Event: Located in the West Bank in the north-east of Palestine, west of the Jordan River and Dead Sea, and covers an area of 6.000 km 2, and is characterized by the territory of the West Mountain in Nablus, Jerusalem and Hebron and west of the Jordan Valley, Jordan Valley low-lying areas in Jericho, West Bank is fifth of Palestine almost 21% of the total area, and the Palestinian Center for Statistics, the number of residents of the West estimated at 2,299,011 people**.**

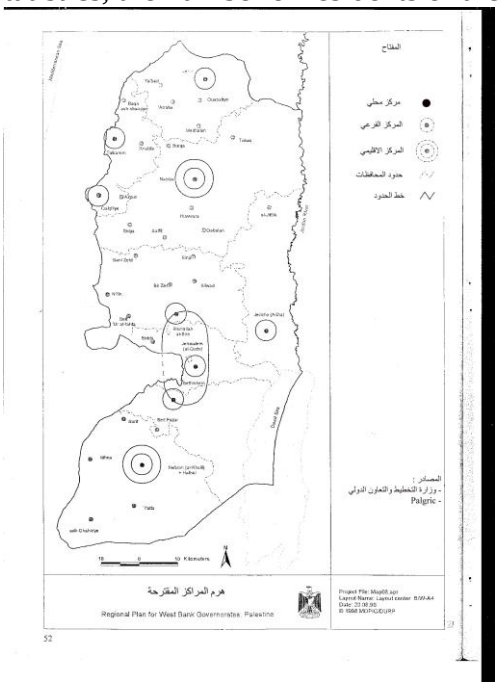

Regional plan for the West Bank.

Ministry of Planning and International Cooperation, the regional plan for the West Bank.

Site for the West Bank of Palestine Agency .

WAFA news agency, www.wafa.ps

4-4-2 Regional Strategic Master Plan: -

After the arrival of the Palestinian national Authority and the signing of the Oslo Accords in 1994, were not the vision clear to the Palestinian Authority on land that

4-3 Regional plan for North Sinai Governorate:-

4-3-1 About the Event: Located in North Sinai governorate northeast of Arab Republic of Egypt on the eastern border of the Gaza Strip and the Palestinian territories occupied in 48 m, on the north by the Mediterranean Sea, on the south by South Sinai, on the west by the Suez Canal, between longitude 32.34 east and latitude 29 0.31 N, and this situation to maintain the importance of grand strategy to be a fort east-west of the Republic of Egypt, with an estimated area of about 27,564 km 2 inhabited by 306 A people, according to statistics in 2002, lived 86.5% of the population on the coastal strip, spread over 6 administrative centers, and divided the province into an environment desert in the south and coastal environment in the north, followed by undulating sand dunes, and this makes included in the climate of the Mediterranean climate to the climate of semi-desert and desert climate.

4-3-2 Organization Chart Regional Strategic: follow the regional planning for each province separately so as not to exceed the axes of national public policies that foster development in all areas such as provision of energy, transport, communication and development in the field of education, health and development of sewage systems, social services and human development, should be divided Regional Plan for the North Sinai Governorate to the axes of development are divided into three axes **to achieve urban security.**

4-3-2-1 Areas proposed for industrial investment: concerned with planning departments in the governorate of North Sinai development of industrial and develop the elements of industrial investment, and here achieve industrial safety and security investment, and economic security, and technological and freedom of movement.

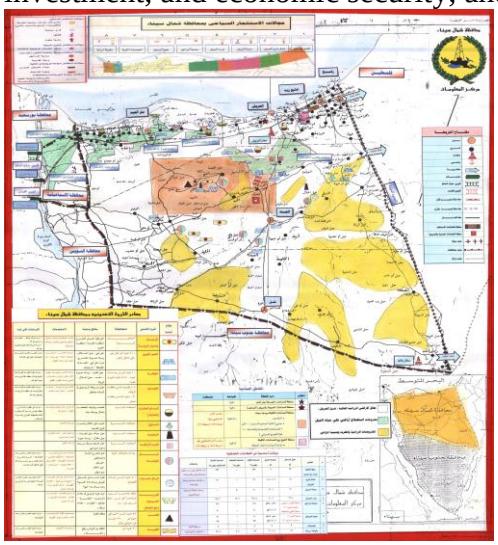

plan for North Sinai Governorate

Ministry of Development and administration, North Sinai Governorate, electronic gate.

Chart explain the distribution Egypt country

Making Home Afforadable.Gov http://www.masrawy.com/ketabat

4-3-2-2 Areas proposed for investment in tourism: The Directorate General of Tourism in the Governorate of North Sinai through the creation of theme parks and theme parks, tourist villages, tourist projects varied, and the development of road services for the lovers of migratory birds and centers deliberative herbal medicine and the organization of festivals, folklore, **to achieve security of tourism and economic, and environmental.**

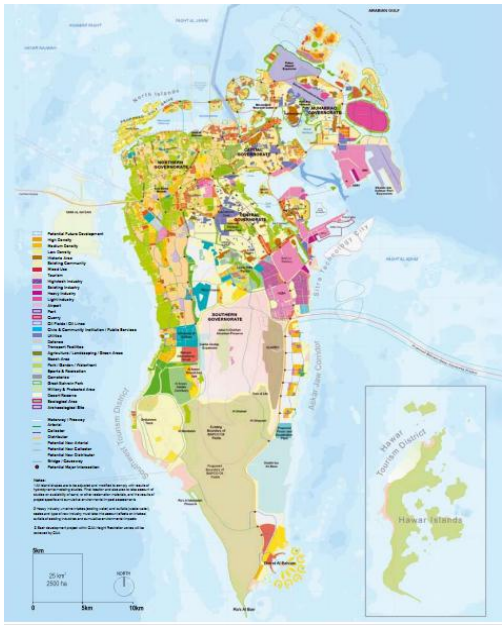

National plan for land uses of the Kingdom of Bahrain is currently the national plan for land uses proposed for the Kingdom of Bahrain

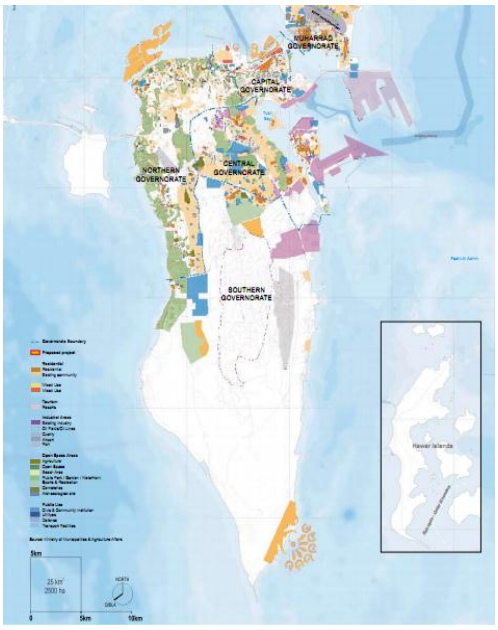

National plan for land uses of the Kingdom of Bahrain is currently the national plan for land uses proposed for the Kingdom of Bahrain

Reference: National Strategic Master Plan for Bahrain until2030

(websrv.municipality.gov.bh/ppd/doc/strategies.pdf)

4-2-3 Public safety in the chart: Care planners organizers of the National Plan for the State of Bahrain to security and public safety in many ways the most important, support economic development through the distribution of land uses to meet the requirements of citizens and the infrastructure that fit current and future growth, and the achievement of public safety in relative terms that the scheme did not clear national policies in all areas of security, public safety and استكفى planned some criteria to verify certain types of security and public safety are as follows:

- **The development of ports, transit and transport, and move: This is to achieve environmental security, economic, and freedom of movement.**
- **Maintain a sense of belonging to the identity:** this is to achieve comprehensive security and environmental security, tourism, and national security, and the composition of its military power to help, to achieve military and national security, public security and destruction.
- **Direction of technology while maintaining the heritage and revived:** to achieve economic security, and historical, and urban security.

Through the study the researcher of the scheme of the National Queen of Bahrain shows that interest in security and public safety are summarized in the axes of the three, and was limited to policy-General at the national level in the security dynamic and freedom of movement, urban security, national security and cultural heritage through the preservation of identity, security archaeological, technological and economic and historical through the third axis.

4-1 Rationale for selection of studies case:-

The importance of selecting the studies case in the research study for several points including:

- Similar political and security conditions, and this applies to the planned West Bank.
- Similar security conditions through agreements signed with the Israeli entity, and this applies to the planned North Sinai Governorate, and the outline of the West Bank.
- Similar demographic conditions and population density, this scheme applies to the State of Bahrain.
- Similar socio-economic conditions, climate, and that applies with the Governorate of North Sinai, the West Bank.

4-2 National Plan for the State of Bahrain.

4-2-1 About the location: The Kingdom of Bahrain located to the south-west of the continent of Asia, limited to between Saudi Arabia and Qatar central Persian Gulf, and with a line length of 50, display 26, and the Kingdom of Bahrain consists of 33 islands the largest island Bahrain, which has an area of 591 km 2, representing 83% of the total area of the Kingdom , with an estimated total population of Saudi Arabia with 1,234,571 people, according to statistics in 2011, and lived the majority of the population in the northern part of the Kingdom, is noteworthy that the population growth rate 1.285%. (), and the total area of the Bahrain 27.707 km 2, and characterizes Bahrain's position that it controls the waterways task between India and Bahrain, are linked to Saudi Arabia, Kingdom of Bahrain bridge King Fahad length of 25 km, to facilitate the movement of transport, mobility and commercial traffic between the two kingdoms, and features ground Bahrain flat land, free of the mountains and rivers with the availability of eye fresh water and is famous for the cultivation of palm, and is a climate of Bahrain is hot in summer and extreme humidity, little rain and warm in winter

4-2-2 National Strategic Master Plan:

The Crown Prince and Deputy Supreme Commander of the Bahrain Defence Force Prince Suleiman Bin Hamad Al-Khalifa in 2005,took a decision which is formed a committee to prepare "a national plan of development" of the Kingdom of Bahrain long term, and formed the Committee of experts in the specialties of several, to address the many issues with the participation of dozens of personalities and talent in national planning and strategy, and identifies the objectives of development and economic growth and attract foreign investment to the Kingdom, according to environmental standards and conditions agreed upon internationally and regionally, as it must plan to take some of the national policies in the distribution of land uses, according to: -

1. Repair and maintenance of the old residential areas and re-planning.
2. Re-use according to the old strategies for the preservation and the prevention of the changes that affect it.
3. Land development-free non-durable.
4. Add space to the seriousness of the territory of the Kingdom.

Chapter Four

Case Study

(Page 23 – Page 33)

To proceed to the next chapter, through which will display the most significant looks of land use in regional planning during the twentieth century, and then view the Case Study National Plan for the State of Bahrain to same population density of the sector, and planned regional North Sinai to match some of the security conditions according to the agreements signed with the entity, and planned regional Bank because it represents the region other than a future Palestinian state, leading to the most important objectives and constraints of regional planning, and to identify the safety and security applications in the previous case studies.

second Palestinian uprising, "Intifada", 2000, Criterion 2008-2009 war, and many of the Israeli invasions of residential areas and bombing the center and the indiscriminate bombing of public buildings and government institutions.

It is noticeable that the Israeli occupation of the separation of the Gaza Strip into several areas and this hinders the work of departments of emergency in the sector, The willingness to emergencies is not as desired, and emerged as the importance of providing buffer zones for civilians under the tutelage of Red Cross and shelters for citizens to protect them from indiscriminate bombing carried out by the Zionist occupation forces , and the Palestinian government in cooperation with UNRWA and the Palestinian refugees to provide shelters for the homeless as a result of Zionist aggression intensified during the 22 days war Criterion schools and the provision of food and equipment for them, however, did not hand over civilian areas, but targeted the Zionist occupation schools of UNRWA.

To adopt this that the preparations for the management of emergency in the Gaza Strip were not properly, and they need to be developed and re-examine the obstacles facing negative and promote the actives after the acquisition of new experiences in the management of crises and disasters.

3-6 Conclusion:-

Address the study in this chapter to determine the general concepts of planning processes, and stages, and levels and types of plans, and the concept of the region and the types of regions and controls and the determinants of regional planning, in order to analyze the planned regional Gaza Strip after the traffic on the History around the Gaza Strip and planned regional and objective of the scheme and the distribution of land uses in the regional plan, Seat and public safety in the planned regional distribution and population densities in the chart, with positioning devices Mani distribution of emergency departments in the sector.

To reach the study to the most important factors logistical assistance in the investigation and application of public safety at the regional level, to identify the extent of the application of the above concepts and types of security and physical factors and logistical help in the planned regional, and stand on the most important reasons for preventing the application of types of security and safety, to know the study preparations departments of emergency Gaza Strip and the extent of their readiness for disasters of all kinds, with addressing the conduct of the war on Gaza, briefly.

From the above planning concept that is the way scientific and practical to manage human and material resources and natural resources available in any country or somewhere and use the best possible ways to achieve a set of goals, security management, public safety and emergency in the Gaza Strip in urgent need to develop national policies and a national plan for emergency and disaster management Disaster in the regions need to be studies and plans and any regional scheme needs to be plans included showing the distribution of institutions of disasters and emergencies by enacting laws and legislation for the provision of standards and requirements of emergency region different and these policies by geographic location of the territory, and the risks facing the region, especially of natural hazards such as earthquakes and volcanoes and storms, hurricanes, etc., and industrial hazards such as fires, disasters, wars, and logistical factors play an important role and prominent role in the investigation and application of standards of security and public safety on the regional plan.

4	**Take advantage of nature in the ventilation and lighting the two natures**	Due to lack of land and increase the demand for them is made up of slums in the Gaza Strip, in addition to the Palestinian refugee camps, and this reduces the possibility of obtaining natural ventilation and natural lighting, and the lack of compliance with the laws of municipalities, which calls for the provision of defections, the small amount of vouchers forced planners to the lack of application of this factor in planning.
5	**Distribution of radar and surveillance equipment to control and monitor violations of public safety buildings and the headquarters of the distribution of emergency management and security services**	Lacks the planned regional schemes of traffic control regional, and distribution of building departments of emergency and security services using geographic information systems, but rather a random distribution by the availability of spare land, and also needs the chart to map that shows the devices radars that monitor traffic violations and identify disaster, alarms advance that determine the quality of the coming danger, and devices that determine the shortest path to reach the disaster..
6	**The trend towards technology**	Lack of disaster warning devices or proximity and high-risk areas, and the number of people who would be at risk if they are not evacuated from these areas before the disaster, and the possibility of dealing with disasters in the shortest routes and times.
7	**Taking into account the safety of structures, construction of disaster-resistant buildings**	According to the laws and regulations, the Palestinian, the law calls for the provision of shelter areas to evacuate to the roof only in the residential towers, but the scheme needs to be a law calling on all citizens to create shelters resistance-missile smart, and the design of buildings in the coming years, resistance to earthquakes because of the possibility of an earthquake during the last ten years to come.
A table showing the application of physical factors in the chart to help the region to the Gaza Strip.		

And that there are also other factors that may help directly or indirectly in the application of the concepts and strategies for security and public safety and the logistics of these factors political, economic, security, social, cultural, educational, and others:-

3-5-1 Departments of emergency preparations:

Affected institutions, disaster management and emergency in the Gaza Strip from a lack of possibilities and equipment logistics because of the Zionist blockade imposed on the Gaza Strip, and exposed the Gaza Strip since ancient times of wars and disasters of industrial man-made, to its privileged geographical Forum three continents, and the most prominent battles and wars that have passed on the Gaza Strip war, 1948 , and a setback in 1967, and the Palestinian uprising in 1987, and the

8	**Environmental Security**	achieve in relative and sometimes to a large extent.	Laws to control the environmental integrity and still attempts to investigative
9	**Industrial Security**	achieve in relative and sometimes to a large extent.	Development of laws to control the safety.
10	**Urban security**	achieve in relative and sometimes to a large extent.	Israeli policies in the planning of the old villages and cities.

As there are many types of security are not met and the reason is that the Israeli policies in question against the Palestinians and the confiscation of their wealth and property and natural resources, such as the factor of water security, and security, historical, informational, and tries to organizers of the departments responsible for enforcing the security policies that limit the interventions Israeli in the application of types of security the former, and this requires considerable effort and sources of financing and income self-sufficiency and to try to avoid the requirements of the Israeli occupation, especially in the economic side.

As far as the application of the factors helping to achieve security and public safety regional scheme achieved through the following table: -

No.	Physical factors help	Extent of its application in the chart
1	**Distribution of land use in regional planning**	the planned Palestinian redistribution try of land uses, but has encountered many obstacles such as land holdings and policies of the Egyptian government and the Israeli occupation in the distribution of land and the extension of construction as to meet the security needs of Israel, for this indicated in the chart of weakness in the curriculum on the distribution of land-use outline the regional to the Gaza Strip.
2	**Enactment of laws and legislation**	Laws in Palestine has its roots in the British Mandate period have not undergone constitutional amendments aligning the Palestinian reality, in addition to the lack of laws that call for the application of general policies for security and safety at the national and regional levels, and the laws that force citizens to design shelters resistance of wars and disasters.
3	**Hierarchy of roads and footpaths**	Characterized Palestine planning upside down, and this leads to the deterioration of the situation of traffic in the sector, and the absence of a hierarchy of roads and footpaths levels of roads lose many of their characteristics, for example, Salah El-Din lose property regional association with centers of cities, but keep the road link between the five provinces.

work of the Israeli occupation authorities during the occupation of the Gaza Strip to seize natural resources available, particularly the exploitation of fresh water, called the chart to identify these sites and protection to be devoted to areas of agricultural and tourism development, recreational, and this request for special protection feeding the groundwater basins and areas of archaeological and natural reserves with biodiversity, and represented this area in the planned areas of sand dunes in the north and the Mawasi south-west of the Gaza Strip, did not mention the planned sources of fishing and fisheries, and this requires the development of laws and legislation for the protection and rehabilitation of buildings and use, and to achieve this environmental security.

3-4 Logistical factors affecting the achievement of security and safety at the regional level:

- political factors.
- social factors.
- factors of security.
- cultural factors and educational.
- economic factors.
- technical factors.

3-5 over the application of security and safety in the planned regional levels:

Poor planning show safety and security at all levels because it is one of the sectoral planning, safety and emergency management policies should be applied to all levels of planning, and the outline of the Gaza Strip, the regional need for the development of planning for security, safety and emergency management and disaster to his need for these schemes because of political tensions and security**.**

No.	Types of Security	Achieve public safety	Notes
1	**Comprehensive security**	Try to plan but there are obstacles to achieving	Because of the policies of the Israeli occupation
2	**National Security**	Try to plan but there are obstacles to achieving	Because of the policies of the Israeli occupation
3	**National Security**	Try to plan but there are obstacles to achieving	Because of the policies of the Israeli occupation
4	**Psychological security**	achieve in relative and sometimes to a large extent.	Invasions and wars
5	**Food Security**	achieve in relative and sometimes to a large extent.	Rely on the state occupation
6	**Economic Security**	Try to plan but there are obstacles to achieving	To link the Israeli economy
7	**Social Security**	achieve in relative and sometimes to a large extent.	The lack of an independent Palestinian economy

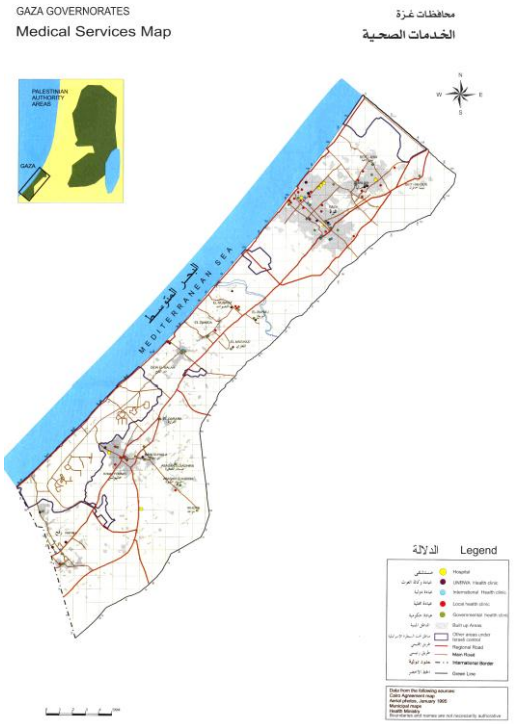

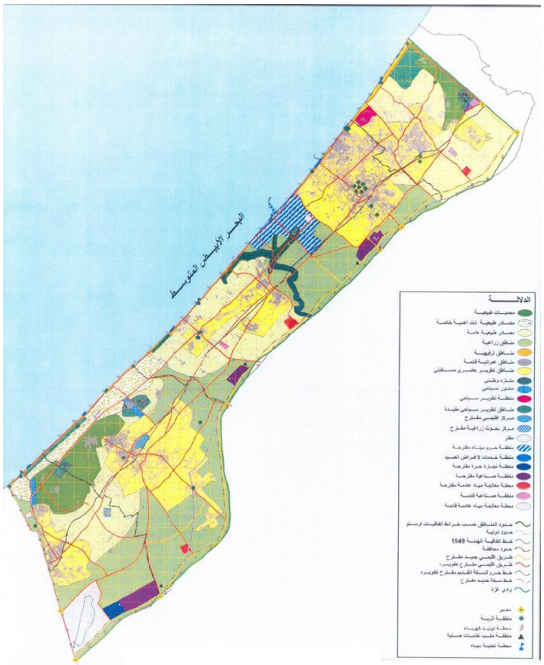

Plan explain the medical emergency services for Gaza strip Governorate

Plan explain the Land use for Gaza strip.

Ministry of Planning and International Cooperation, the regional plan for the Gaza strip.

3-3-3 Policies of public safety in the chart: The most important criteria for the application of planned regional and make it actually represented in the studies provide the appropriate atmosphere, security and public safety in the planned regional and application of these policies the scheme, to achieve environmental security and overall security in the national year of the citizen and the state and public property and private facilities, and reduce the spread of crime in urban communities, especially random ones, food and economic security, with the investigation of all security levels that were mentioned the first chapter.

3-3-4 Distribution departments of emergency in the chart: Suffering the planned Regional Gaza Strip from randomization to the headquarters of the security and building departments of emergency without studies and is illustrated in the chart, the planning need to plan a national emergency based on the basis of which determine the spaces of emergency needed by communities and densities to provide quick access in case of disasters and fire stations, rescue and ambulance.

3-3-5 Distribution of Population Density: The planned regional distribution of population densities and distribution of population densities in the areas of housing (a, b, c) in the urban communities and the possibility of vertical expansion in the residential buildings because of the scarcity of land per capita to be 25 people on dunum include expectations the return of half a million refugees account for the sector with the proportion of the population increase expected during the years planned in the regional plan.()

3.3.6 Conservation of natural resources and public property: Gaza is the most important areas in which the scarcity of natural resources in the world, and the weakness of the ecosystem due to lack of land and SURGE of the population, and the

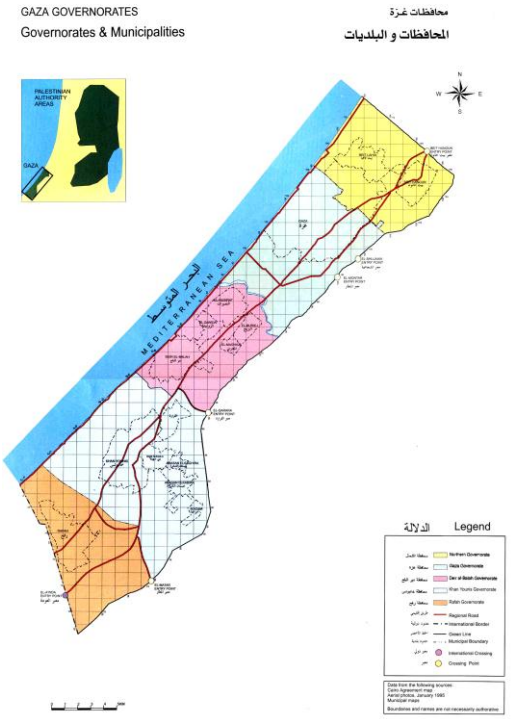

Plan explain the distribution for Gaza strip Governorate

Ministry of Planning and International Cooperation, the regional plan for the Gaza strip .

Site for the Gaza strip of Palestine Agency .

WAFA news agency, www.wafa.ps

3-3-1-1 The purpose of the Plan: The plan aims to preserve the land and control the distribution of uses in accordance with the urban development continued during the years specified, and the preservation of natural resources, and develop appropriate solutions for all the obstacles that may face planned during the next periods.

3-3-2 Land Use in the chart: The chart Regional Gaza Strip for the year 2005-2015 were identified urbanization and development in the sector and dividing the area two central cities Gaza City and the subsequent cities, small in the north and the city of Khan Younis and its neighboring cities of minor and villages in the south, so as to achieve balance and hierarchy of urban areas different, with a focus on urban sprawl in order to avoid urban sprawl random in urban and rural, and has planned to reduce the industrial zones and free trade zones in the sector to less than half the space assigned to them within ten years and because of population density increased and the extension of urbanization at them**.**

3-2 Levels of planning:

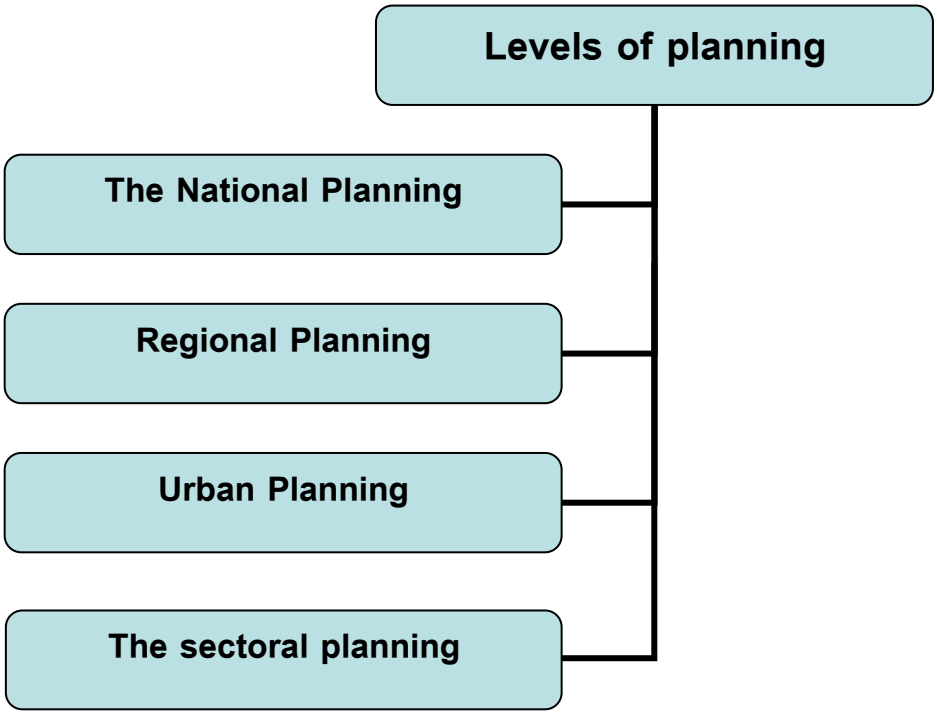

This diagram explain the planning level

3-3 Analysis of the regional plan: Gaza strip imposed itself as regional for several conditions, despite losing the factors region economically and area, due to political factors and divisions imposed by the agreements signed with the Israeli occupation.

3-3-1 About the planned regional Gaza: The Gaza Strip in the south-western part of Palestine to the latitude 32 and bounded on the southern side, Arab Republic of Egypt, and east and north, the Palestinian territories occupied in 1948, on the west by the Mediterranean Sea and it is considered Gaza Strip of the oldest Palestinian cities inhabited by the Canaanites by birth, The area of sector is about 365 km 2, ranging in width between 6 to 12 km and a length of 42 km and is divided administratively into five Governorates, and took over the Ministry of Planning Palestinian task completion planned regional Gaza Strip. In 1998 completed the planned regional Governorates of the South from 1998 to 2015 m, which is based on the distribution of land use and protection of natural resources within the development plan mole of the scheme, linking land-use change, population and population densities and changes that can occur in them, and after the Israeli withdrawal from the Gaza Strip in 2005. added some modifications to the plan for the integration of the regional editors in the development plans and the urban fabric.

3-1 Regional planning

Regional planning Interested in studies, specializing in human resources in a specific place of the earth with the limits and parameters of geographic features, and it can be harnessed to achieve the objectives of the plan, and the interesting in studies of geographic influence on human life, to try to planners meet the needs of the population in all areas and provide a living for themselves and their families.

3-1-1 Relationship of regional planning national and Urban: The Regional Planning link and the link between the National Planning and Urban, With a regional planning planners apply the policies of National Planning and the achievement of the objectives of urban development, economic and other, taking into account the security aspects and political for each region by its geographical location and material resources and financial , and all of the above to achieve through the development projects are distributed to urban communities and regions in the province.

3-1-2 Regional Planning stages:

Pass the collection types of planning and processing plans in several stages to achieve the overall objectives set by the State for development, and raise the income levels of individuals and others, and these stages are as follows:

- Policy-making.
- Comprehensive survey.
- Analysis of needs.
- Design of the regional plan.
- Implementation of the plan.
- Assessment of the regional plan.

3-1-3 The concept of territory: Defined as part of the land and properties with certain limits, a set of elements and factors interacting with each given region or specific characteristics of the compound can not be imitated in any other territory or compound on the surface of the globe.

3.1.4 Types of Regions:

- The natural region.
- The region of the human.
- Administrative Region.
- The private region.
- Greater or Almtervolitanih region.
- Other regions.

Chapter Three

Regional planning

(Regional planning for Gaza strip)

(Page 13 – page 22)

of evidence reported in the Koran and the Sunnah and its impact on working life in the Muslim community, to ascend the study on the types of the various security, and focus on the most important species that seeks to apply the overall concepts of security, so that it can not be achieved security and public safety, optimum, but the application of all types of security in the community or the state, and moving the study to display the the most important security laws and public safety exist in Palestine, which represent the two laws are: (Code of Civil Defence, Traffic Safety and the Law), and did not touch the laws of public policies and the basic principles that seek to apply the safety and security at the regional and national levels.

Then Department of researcher safety and security to significant levels begin to safety and security at the individual level, "Profile", to security and public safety at the international level, and summarized the study was to identify the most important factors of physical assistance in applying the concepts of security and public safety at the level of regional planning, and access to the importance of urban security in achieving the reduction of crime, security and safety through regional planning, the study concludes the most important obstacles that cause delay in the application of standards of security and public safety at all levels.

For it is clear that security and public safety is an important factor linked to the regional planning and urban development can not be separated because it takes into account the achievement of preserving human life and have the resources because it is the economic power of any State, territory, and then public property that reflect the element entertainment and service to citizens, linkage of economic , social factors , cultural ,planning safety, and rely on good distribution and on the basis of scientific and function of the functions and activities of different land uses in the region contributes to the application of safety and security standards while satisfying all the needs of citizens in the urban environment around them, taking into account population density, construction, distribution to achieve health and safety and the arrival of sunlight and ventilation natural for all.

After explanation of the above can a researcher from the study of regional planning, and planned regional to the Gaza Strip as a case study with dropping the previous types of concepts and standards and the factors and constraints of the situation and this requires a brief explanation of the most important planning concepts, levels and logistical factors to help achieve security and territorial integrity, and to explain briefly the concepts of the region and types of different, in order to analyze the regional plan for the Gaza Strip and its comparison with the previous types of security and application levels of public safety chart.

the province and the city, and it is the distribution of land and provide for the needs of citizens, and to achieve environmental security and calm psychological to provide the social environment and the fight against any balance and the disruption of social order to help the environment full of tranquility, health, safety and happiness, planning Urban is responsible for planning safe for humans, Hiring city planning, the neighborhood and the region that takes into account the security services and emergency help to reduce the spread of crime, and address security vulnerabilities in urban plans working to lower crime rates, The Territory is the place to meet all human beings and in vivo, and the preservation of biodiversity and the diversity in the region increases the strength of economic security, food, tourism and social, as we increase the complexity of security and the entry of military force in the city, it could increase crime in different times and in secret, any defect occurs in the distribution of land uses, and the weakness of the distribution of activities and service jobs will affect the security aspect and Social Council. The man knew the crime since the creation of God Almighty, it was good and evil, and known as the evil, there is still sociologists, psychology, law, economics and planning care to study Criminology, and the factors that help reduce and prevent them satisfying the wishes of the citizens and meet their needs psychology when developing design plans of regional and urban , urban region, political, environmental and economic composition and linking them to social and housing and regional policy-making Supreme solve health and social problems. And summarizes the most important factors of planning and design of residential areas and regions associated with the reduction of crime and the achievement territorial of integrity:-

- Easy access to the areas of population.
- Mixing in land use.
- Network the streets.
- Lighting.
- Housing environment.
- Urban form.
- Population density.

2-5 Obstacles to security and safety in the regional planning

- Lack of education among the citizens.
- Randomly house.
- Narrow streets and lack of separation between vehicles and other functions.
- Lack of attention to the application requirements for security and public safety in buildings, roads and public places.
- Rising costs of public safety protection equipment.
- Lack of use of technology in the monitoring of disasters before they occur and any emergency departments linked to the low level of technological development.
- Lack of security and safety professionals within the teams planning the regional plans.

2-6 Conclusion

- Draw research from the above after addressing several important points we have the concept of comprehensive security and public safety, starting from the general concepts of security and safety of several aspects of the start the concept of language, and international, legal, and in Islam it is clear that Islam has precedence to security and public safety, through several pieces of

Security and safety at the level of the region.

- Safety and Security International.

2-3 Physical factors assist in the achievement of security and public safety

- Distribution of land use in regional planning.
- Enact laws and legislation.
- Hierarchy of roads and footpaths.
- Take advantage of natural ventilation and lighting natural.
- Distribution of surveillance devices and radar to control and monitor violations of public safety buildings and the headquarters of the distribution of emergency management and security services.
- The trend towards technology.
- Taking into account the safety of structures, construction of buildings resistant to disasters.

2-4 The importance of security in urban security and safety and reduce crime

2-4-1 Urban Safety: - means the planning process is working bug disaster prevention and reduction of the spread of crime using the optimal distribution of land and the achievement of all appropriate services to the citizen of living in dignity and freedom.

2-4-2 Factors to achieve the reduction of crime, security and public safety through the regional planning:-

- Development of awareness among members of the community and the seriousness of his crime by all means audio or printed or written or visual.
- To achieve social justice and reduce the barriers between the layers of society and by improving social and economic status, poverty, unemployment, help to spread and the spread of crime and lack of public safety, and the prevalence of theft and it hurts with money and property of citizens and the state.
- Tightening of sanctions (penalties) on the perpetrators of crimes and dealing firmly with any crime whatever I said and that the importance of justice in the application of sanctions between poor and rich, superior and subordinate.
- The application of Islamic law because it works in three important ways to the reduction of crimes:

First: the psychological discipline: Education of conscience in the first base in the prevention of crime and that the obligation of all Muslim worship is a breeding and refinement of the human psyche.

Second: the call to God Almighty: The Almighty says, "Let your nation who invite to goodness, and enjoin right and forbid what is evil, and those are the successful" It's Promotion of Virtue and Prevention of Vice refine year in which cooperation in righteousness and piety and the payment of sin and aggression and prevent crimes from happening and the formation of the approximation of the hearts.

Third: punishment can be a punishment after giving advice, guidance and discipline the same offender, did not succeed the previous methods shall be punished is the way followed by the previous two because the last treatment, Ironing, so deterrence is positive for offenders and to deter others and to prevent the recurrence of crimes.

2-2-3 The importance of the role of urban security to reduce crime:

Consists crews planning of architects, planners, sociologists, economics and psychology, to present the process of planning an integrated enabled in all respects, and the distribution of land, divided into (residential, commercial, industrial, and service, etc.), the study of social, psychological and philosophical life of the citizen in

Introduction

We have sought rights since the creation first of Adam peace be upon him to enjoy the security, safety and the preservation of his soul and his life, and there is in most countries of the world shows that the onset of the Security starts from the individual and the family community, and institutions are making maximum effort to achieve security in the regions and cities, which represents the continuation of life Social various fields, which is highly frequented by every person on earth, where God says "god hit for example, the village was safe and secure approach her sustenance plentifully from everywhere God's clothing of hunger and fear of what they make," so God promised His believing slaves to security and in more than one home to the Holy Quran and to their faith in him.

2.1 Definition of safety and security.

Concepts of public safety and security to include all aspects of life, and is considered the true Islamic religion or club to provide security and public safety in community life and all other requirements of human living, and evidenced by the citizen many Holy Quran and the Sunnah, this modern accounts of Salamah ibn 'Ubayd Allah ibn Muhsin marshmallow from his father - and had a company - said: The Messenger of Allah peace be upon him: (from who is secure in his property, healthy in his body

2-1-1 Types of security

Security vary by the general concepts and overall life begins security of national security and destruction, even to less specialization began to specialize in security until it reached to the security of information, which already divides the security for levels, including what is required before food, drink and will focus on the most important types of security, namely

- Security destruction
- National Security
- Homeland Security
- psychological security
- food security
- economic security
- Social Security
- environmental security
- Industrial Security
- urban security

2-2 Safety and Security Act in Palestine

The interest of safety and security in Palestine after the arrival of the Palestinian National Authority in 1994, with the formation of the competent organs and commissioned the Directorate of Civil Defense Department security and safety in Palestine and work to develop solutions for establishments that violate the requirements of security and safety and the formation of your traffic to follow up the security and safety on the roads

2-2-1 Levels of security and safety •security and individual safety

- Security and safety in the apartment.
- Security and safety in the building.
- Security and safety in the street.
- Security and safety in the residential neighborhood.
- Security and safety in the city.

Chapter Two

Safety And Security

(Page 8 – Page 12)

• the lack of studies dealing with such subjects at the level of the Arab world generally Palestine in particular, during the follow-up of security and safety for regional schemes in many areas close to the political circumstances or space.
• the establishment of many commercial buildings, residential and industrial without reference to the standards of public safety and security or regional.
• the continued increase of the census of population without regard to the re-examination of residential areas and its relationship with lines of transportation, buildings and emergency access routes between residential areas and emergency areas, and areas where the events and repeated Israeli incursions into the Gaza Strip.
• to predict natural disasters may occur in the coming years, and how it could be the plans and crews are equipped and trained for emergency management in the sector.

1-9 Obstacles to the preparation of Search:
• Lack of studies on the subject of planning for security, safety and emergency management and disaster at the level of regional planning.
• scarcity of studies link with the subject of safety and security in urban planning, especially in the Gaza Strip.
• the difficulty in obtaining information from government institutions due to lack of electronic archives, and dealing with the subject on the one hand security.
• Adoption of planning for emergency and disaster management, safety and security within the sectorial planning and therefore each institution maintains its plan and the lack of a national or regional plan.
• Lack of experiences in the Palestinian territories, despite the existence of emergency situations constantly and this is due to poor coordination between the various emergency services.
• Palestinian division between the two parts of the country making it difficult to obtain information related to public safety and security, disaster management and emergency in the West Bank.

1-5 research sources:

• **Sources library:** books and references for public safety and security at the regional level.

• **Government institutions:** of the Ministry of Planning and International Cooperation, Ministry of Interior and National Security, Ministry of Health represented by the Higher Committee of Emergency Management in the Gaza Strip, the Directorate General of Civil Defense, Palestinian, and local municipalities and other institutions of civil society civil perhaps benefit.

• Field survey:

- Visit the Library of the University of Cairo.

- Interviews: The most important sources of research, especially in the practical context of the study, which was reached by which the information important and useful to study after their experiences through the institutions they work with.

- Field visits: and that which has been identified on the elements of public safety and security material in the Gaza Strip. And visit some areas of cities and signed on the structural plan of the city.

- Direct observation: an overview of some industrial disasters and benefit from access to the most important strategies.

• Web sites based in scientific research and higher education institutions.

• External communication:

- Some academics at the University of North Sinai.
- Directorate of Civil Defense Palestinian West Bank.
- Academics from the University of Bahrain.
- Directorate of Civil Defense of Bahrain.

• **Official reports:** published reports about the victims of disasters and non-application of Public Safety

• previous studies and scientific research published and unpublished on the subject of public safety and security.

• **scientific conferences and workshops:** held periodically in the neighboring countries on the subject of study.

1-6 hypothesis research:

The hypothesis of not achieving the requirements and regulations of security and public safety at the regional level, especially in the industrial and commercial, as well as the interdependence between the departments of emergency and plan emergency the Gaza Strip is very weak due to lack of financial resources and qualified human resources to work in the field of management of emergency and security planning of the territory of the Gaza Strip is not suitable security because of tensions caused by the Israeli occupation forces in control of most of the Gaza border.

1-7 Search the spatial limits of:

Includes limits Find the Gaza Strip represented five Governorates, the study of the planned Regional State of Bahrain, the outline of the West Bank regional, and Regional planning for Governorate north cina the focus will be on the border of the Gaza Strip because it includes many of the economic activities, trade, population, tourism, entertainment and other functions other.

1-8 justification Search:

The research is the first of kind in the cities and municipalities of the Gaza Strip and this justification: -

• Develop proposals to resolve the problems of the difficulty of achieving safety and security in the Gaza Strip.

• Identify the effects of social and political security in achieving public safety at the regional level.
• highlight the importance of security and urban in achieving security and public safety.

1-2 Goals of Search:

The research aims to the role of the Gaza Strip as the headquarters regional achieves safety and security distribution buildings of emergency to achieve public safety and as a link between the three different regions Gaza Strip, the Arab Republic of Egypt, and the occupied territories in 1948 and the impact of climate and climate change to bring security and safety in the sector, the research aims to highlight the following: -

• Provide fundamental points about public safety.
• Distribution of emergency buildings, as appropriate to the needs of citizens.
• Develop the necessary proposals on the safety and the premises of the regional emergency management scheme, especially after having heard the experience of the sector in the latest aggression "forqan war" on Gaza and to take advantage of that experience to improve the situation of security and community safety and the work of emergency departments in the sector.
• Happen possibility of natural disasters in the coming years, particularly earthquakes, and this requires awareness of citizens and private, public institutions and the possibility of preparedness.
• Identify areas of unrealized strategies for public safety and security, according to zoning uses and determine the safety requirements according to Palestinian law and compared.

1-3 research problem:-

The problem of research appear in the suffering of the Gaza Strip from the loss of many citizens were killed or wounded by Israeli targeting of Palestinians or through traffic accidents, and many negatives appear because lack of interest in the management of crises and disasters, and drafting contingency plans, particularly the battle of the forqan "2008-2009" to the Gaza Strip and not to link the headquarters of the emergency with some of them, in addition to the difficulty of achieving security and safety in the sector because of the political tension and prevailing security.

1-4 Research Methodology:

The search will rely on to a descriptive analytical method that described the planned regional Gaza Strip and the standards of planning, according to the law of safety and security Palestinian and compared with other regions similar to, either by population area, environmental conditions, political and economic, as well as field visits and monitoring of the reality of the existing and meet with officials working in the field of Security and safety departments of emergency and disaster in the Gaza Strip and to identify the needs of the Gaza Strip, present and future, with recognition of the population density and growth rate by relying on statistics questionnaire derived from the Palestinian Center for Statistics, and will also be relying on the historical method based on references and sources archived in public libraries or Web sites , and comparison between the structural plan for the Gaza Strip is currently before the Israeli withdrawal from the Gaza Strip, and analysis of the regional plan for the Gaza Strip as a case study, and will study the problems of social, political and economic influence in achieving, safety and security lack of commitment to the scheme.

Introduction:

The important of the subject appear to achieve safety and security, and the distribution of buildings departments of emergency in the planned regional Gaza Strip, so that the people need to provide a good level of safety and security of citizens through the Activity needs of the buildings of emergency "hospitals, institutions of primary care, the Palestinian Red Crescent, the civil defense of all its divisions, the Red Cross, The international relief agency for Palestinian refugees, police stations, "to preserve the lives of citizens and reduce casualties as much as possible, through study of theories of distributions geographical uses of planned regional and compared with standards of public safety and security for each zone separately and linked to the contingency plan for the Gaza Strip, to proposal several alternatives and evaluate finally choose the best alternative.

The region of Gaza, the consist of five provinces of the most regions of world level less than factorse public safety and security in the world because of the Israeli occupation and the large number of incursions and the increase of constraints that lead to the death of hundreds of citizens, either through direct or indirect murder such as the imposition of the blockade of air, land and sea on the Gaza Strip and its implications, so the Gaza let Strip, hundreds of victims that have killed as they try to provide a living for Palestinian people so that through smuggling tunnels, so the public safety and security need to understand the strategy at the regional level, and their relationship to the types of security that must be met to provide concepts and strategies for public safety.

Strategy for regional security depends on the resistance risk and the preservation of human life at all costs the price, and it is directed energies of main peoples to maintain regional security, such as: "the economy, sources of wealth, human resources, strategic location of the territory, defend the borders of the province, the spiritual heritage and cultural , technology, politics, "All the above factors are viable human beings and the preservation of his life.

Security is understood: that it is the peace of mind or the opposite of fear, it is far away from the risks and lack of disaster, and it is widely used usually to be free from the dangers or invasion, or fear, the concept of security has been associated with political studies concepts of states, one of the most important reasons established, and lead search for security people to involvement in the communities through the social contract.

Regional Security Group of the politics a of cities belonging to the territory of one seeking to organize and engage in military cooperation and the Administrator of the cities of the region to prevent any outside power to intervene in this region just the State in which the region.

1-1 The importance of research:

The essential of research Produces from the importance of preserving the lives of citizens to provide civil protection necessary for them through the activation of the role of the Gaza Strip as a region dominated by the tension of security, political, and suffer from instability due to the Israeli occupation and its targeting of Palestinian towns and villages and the existence of a proposal by the Palestinian government, the Department of the Gaza Strip into two regions central and highlights role through the following points: -

• Identify the distribution of emergency buildings in the Gaza Strip.

Chapter one

General Framework For Research

(page 3 – page 7)

Abstract

The security is the mission of every human being, and his responsibility collectively and shall consolidate security and peace in the hearts and cultures, and creating a culture of security, task of all citizens, organizations, authorities and institutions of civil and military, and should contribute to the family in the upbringing of their children to maintain security, then make sure the role of the school and the teacher in provide the concepts of security and public safety for students and the community.

The problem of research **in the suffering of the Gaza Strip from the loss of many citizens were killed or wounded by Israeli targeting of Palestinians or through traffic accidents, and many negatives appear because lack of interest in the management of crises and disasters, and drafting contingency plans, particularly the battle of the Forqan "2008-2009" to the Gaza Strip and not to link the headquarters of the emergency with some of them**, in addition to the difficulty of achieving security and safety in the Gaza Strip because of the political tension and prevailing security.

The research aims to provide a study investigating strategies that be able to achieve the principles of security and public safety for citizens, and explain how to prepare in the event of natural disasters and earthquakes could destroy the residential areas and explain the ability to manage crises and emergencies in the Gaza Strip, and the benefit from the Department of Forqan war and stand on the weaknesses and the possibility of strengthening them for the safety of public and inclusive of all aspects of life, and the identify areas of non-applicable strategies for security and safety and how the distribution of areas in the planned regional by Safety law Palestinian, and that will achieve these goals by following the analytical descriptive method which is described and analyzes the planned regional Gaza Strip and the standards of the planning according to the law of security and safety Palestinian and compared Territories similar them in terms of area and population, security, political conditions, and reliance on statistics derived from the questionnaires and specialized centers.

At the end of the research reach to many findings and recommendations of the policies and strategies for the security and safety standards on the levels of regional planning that contribute to the reduction of disasters, accidents and preserve the lives and property of citizens, taking into account the security and political conditions experienced by the Palestinian society.

The research include a lot of important title that concern general safety and public security and regional planning and analysis the application for the safety in Gaza strip with study planning for safety and security for many case studies to reach to proposal and strategies to achieve general safety and security by regional planning.

Definition Scholar

Name: Mohammed Mohammed Abed Rabbo Elmougher.
Place and Date of Birth: Rafah - Palestine 1985.

Qualifications:

• Bachelor of Architecture in 2010,average good. University of Palestine - Gaza.
• Diploma of Community Colleges, 2010, a very good grade, and the Ministry of Education and the Palestinian Gaza.
• Diploma in architecture in 2006 a very good grade on the first place in Community College of Applied Science and Technology - The Islamic University - Gaza - Palestine.
• High School in 2003 estimated 50% of secondary school Ber saba to Benin, Rafah - Palestine.

Experiences of the researcher:

First: at the professional level:

• Director of Security and Safety Section - Rafah, General Directorate of Civil Defense, the Palestinian - Gaza Strip, January 2012 and until now.
• Director of Public Relations and Media - Rafah, General Directorate of Civil Defense, the Palestinian - Gaza Strip, January 2011 to January 2012.
• administrative status of civil defense of Tel Sultan - Rafah, October 2010 to January 2012.
• Employ 11/2005 - 9/2006 and Ministry of Interior and National Security - General Security headquarters.
• September 2006 until now the Directorate of Civil Defense.
• Participation in many of the disasters (fire, rescue, ambulance) during the siege and the war.
• Member of the Commission on Security and Safety Rafah, the Commission on Security and safety in tunnels.
• design of many housing and private building.

Second, at the union:

• Head of Union of Professional Engineering Assistance Rafah and a member of its Board of Directors in the Gaza Strip since January 2010.
• Chairman of the Committee on Training and Development Association of engineering professions to help the Gaza Strip.
• Member of the Management brings professional associations - Rafah.
• participate in many youth activities and active in the field of student work at the level of Rafah.

The Islamic University Gaza
Deanship of Graduate Studies

Engineering Faculty
Architecture dep.

Strategies to achieve Safety and security at the regional level

(Case Study – Gaza Strip)

Done by

Arch. Mohammed M. El-Mougher

Supervision

Dr. Abd El-Karim H. Mohsen

Associate Prof. Of Arch. – Architecture dep. – Faculty Of Engineering – IUG

1433 E - 2012.

The Research Is Submitted To Obtain A Master Degree In Architecture Engineering